منتدى التنمية

نحو إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية

اللقاء السنوي العشرون

الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرون

د. عدنان شهاب الدين

د. حسن حمدان العلكيم

د. محمد الرميحي

د. عبدالله ابراهيم القوبز

تحرير

د. عبدالخالق عبدالله

منتدى التنمية 1999 الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرون

اللقاء ٢٠

الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

الطبعة الأولى
الكويت
1999
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص .ب : 35318 الشعب ، 36054 ـ الكويت

Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف : **راشد العجيل**

منتدى التنمية

اللقاء السنوي العشرون

الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي :

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها .

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة» .

جـ ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة .

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها .

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة ، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة ، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها ، والبدء من حيث انتهى الآخرون ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب .

الإطار العام لمنتدى التنمية

المحتويات

المقدمة
الدكتور عبدالخالق عبدالله 9

الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية
والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين
الدكتور عدنان شهاب الدين 19

التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر
وتداعياتها على منطقة الخليج العربي
الدكتور حسن حمدان العلكيم 63

الخليج العربي والفرص والتحديات الحضارية والمعرفية
للقرن الواحد والعشرين
الدكتور محمد الرميحي 103

تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون في ظل العولمة
الدكتور عبدالله إبراهيم القويز 125

المناقشات 151

المقدمة

البشرية مقبلة الآن على ألفية جديدة في التاريخ . وتبدو هذه الألفية الجديدة مليئة بالفرص والمخاطر . ففرصها كثيرة ومخاطرها أكثر . كما تبدو الألفية الجديدة مزدحمة بالتحولات العلمية والتكنولوجية المدهشة والمثيرة والتغيرات المتلاحقة والسريعة التي يعجز الجهاز الذهني والعصبي للإنسان على متابعتها أو التحكم في مساراتها واتجاهاتها . كذلك تبدو البشرية اليوم أمام عالم جديد ونظام عالمي جديد ومختلف كل الاختلاف شكلاً ومضموناً عن النظام العالمي القديم الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهى مع تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع صراع الشرق والغرب واختفاء الحرب الباردة . إن عالم ما بعد الحرب الباردة الذي برز في التسعينات مختلف شكلاً ومضموناً عن عالم الحرب الباردة الذي كان سائداً خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات . كما تبدو البشرية اليوم على وشك الدخول إلى فصل جديد في التاريخ الإنساني . مازال هذا الفصل الجديد قيد التدوين ولا يعرف منه سوى كلماته وربما فقراته الأولى التي لا تكفي لتحديد ماهية هذا الفصل والتعريف بتفاصيله ومن يقوم بتدوينه ويستفيد من فرصه ويوظف كافة احتمالاته ويحدد مساراتها اللاحقة ، بالإضافة إلى ذلك تبدو البشرية وكأنها تقف أمام لحظة حضارية جديدة وفاصلة . بيد أن هذه اللحظة الحضارية تتسم بأنها غامضة كل الغموض ومتداخلة أشد التداخل وما هو معروف عنها أقل بكثير مما هو غير معروف وتساؤلاتها هي أكثر من إجاباتها .

علاوة على ذلك لابد من الاشارة الى أن البشرية هي أيضاً مقبلة على عصر جديد هو عصر العولمة . فالعولمة هي عنوان الفصل الجديد في التاريخ وهي الوجه الآخر للحظة الحضارية الجديدة التي تعيشها البشرية حالياً وهي أبرز تجليات العالم الجديد والنظام العالمي الجديد الذي برز في التسعينات ليحل محل النظام العالمي القديم . إن العولمة هي حركة لدمج العالم التي تستمد حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة والتطورات المتلاحقة في وسائل الاتصالات والمعلومات . الثورة العلمية والمعلوماتية التي هي وقود العولمة هي التي تجعل العالم يزداد اندماجاً ويزداد انكماشاً يوماً بعد يوم ، وهي التي تجعل أفراده ودوله وثقافاته ومجتمعاته وحتماً اقتصادياته أكثر ترابطاً وتداخلاً من أي وقت آخر . لكن العولمة التي ازداد الحديث

عنها بشكل خاص خلال عقد التسعينات مازالت في بداياتها ولا أحد يعرف ما هي نهاياتها . الكل يسعى لفهم حقيقة العولمة ويسعى للتعرف على فرصها ومخاطرها . ففرص العولمة الاستثمارية والمعرفية متنوعة وواضحة كل الوضوح وبالامكان استغلالها لتحقيق أهداف وطنية وغايات انسانية وعالمية . لكن بجانب الفرص فإن العولمة تحمل في طياتها مخاطر سياسية وثقافية عديدة وواضحة أيضاً كل الوضوح وتتراوح بين احتمالات تهميش الثقافات وتهديد الخصوصيات الحضارية وزيادة الفجوة بين الدول الغنية التي تزداد غنى والدول الفقيرة التي تزداد فقراً بالاضافة الى إمكانية استفراد قوة عالمية واحدة بالشأن العالمي وإدارة آحادية ووفق مصالحها وغاياتها وخططها .

لذلك كله ونتيجة لشدة تداخل الفرص والمخاطر فإنه من غير الممكن اختزال العولمة وتبسيطها . لا يمكن اختزال العولمة في الفرص دون المخاطر ولا يمكن تجاهل ايجابياتها أو استبعاد سلبياتها . إن من المهم تشخيص العولمة وفهم اللحظة الحضارية الجديدة واستيعاب النظام العالمي الجديد والتعرف على سمات الفصل الجديد في التاريخ الإنساني . كذلك من المهم عدم التغافل عما يجري في العالم وعن المستجدات الحياتية والفكرية . إن من الضروري تشخيص كل ذلك تشخيصاً متوازناً بكل ما لها وبكل ما عليها وبدون مواقف مسبقة وبدون إطلاق أحكام قيمية وعقائدية جاهزة تعبر عن افتراضات وقناعات هي أقرب إلى الأوهام البعيدة كل البعد عن حقيقة ما يجري في العالم من تحولات عميقة . بل إن الأهم من كل ذلك هو الاستعداد للمستقبل وللقرن القادم ولما يحمله هذا القرن من مفاجآت فكرية وحياتية متنوعة .

لقد بدأت الأمم والمجتمعات الحية الاستعداد للقرن القادم من خلال فهم عميق ومتوازن للحظة الحضارية السائدة ومن خلال استيعاب كل الفرص والمخاطر المصاحبة للعولمة . ولاشك أن دول ومجتمعات الخليج العربي مطالبة للنظر الى آفاق القرن القادم واستيعاب ما يجري في العالم الخارجي . فدول ومجتمعات الخليج العربي هي اليوم أكثر التصاقاً وأكثر اقتراباً من العالم الخارجي من أي وقت آخر . لم يكن العالم الخارجي بهذا القدر من التغلغل في تفاصيل الحياة اليومية لهذه المجتمعات كما هو عليه اليوم . ولم تكن هذه المجتمعات بهذا القدر من التأثر بالوقائع والمستجدات العالمية

كما أصبحت عليه الآن . فدول الخليج العربي هي اليوم أكثر تأثراً بهذه الوقائع وعلى الأصعدة الاقتصادية والسياسية والفكرية كافة وبشكل يومي وعميق وهي أيضاً أكثر اندماجاً وانفتاحاً على العالم الخارجي وعلى الحضارات والثقافات المعاصرة مما كانت عليه خلال الـ 30 سنة الأخيرة . لذلك فإن على هذه الدول فهم ما يجري في العالم الخارجي وفهم طبيعة التحولات العالمية ، كما أن عليها الاستعداد للقرن القادم وما يتضمنه هذا القرن من فرص ومخاطر . ومن البديهي القول إن دول الخليج العربي لن تتمكن من التعامل مع عالم التسعينات بشعارات الستينات . ولن تتمكن من فهم نهايات القرن بأفكار بدايات القرن . ولا يمكن لمجتمعات الخليج العربي أن تخطط للمستقبل بالرجوع إلى الماضي . كما أنها حتماً لن تستفيد من معطيات ووقائع النظام العالمي الجديد بالتمسك بحقائق وأوهام النظام العالمي القديم . باختصار فإنه لا يمكن التعامل مع العولمة بالقوقعة ولا يمكن اللجوء إلى الانكماش والانكفاء في عصر يدفع في اتجاه الانفتاح والانغماس في المستجدات الحياتية والفكرية المعاصرة .

من هنا جاء التفكير في مادة هذا الكتاب حول الخليج العربي وفرص ومخاطر القرن الواحد والعشرين . يحتوي الكتاب على البحوث والدراسات والنقاشات التي دارت خلال المؤتمر العشرين لمنتدى التنمية والذي عقد بمدينة دبي خلال الفترة من 11 - 12 فبراير 1999 . لقد كان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو التفكير الجماعي في السؤال حول كيف سيكون عليه الخليج العربي خلال القرن القادم اقتصادياً وسياسياً وعلمياً؟ وهل أصبحت مجتمعات الخليج مستعدة للتعامل مع فرص ومخاطر القرن الواحد والعشرين؟ وكيف يمكن اعدادها لمواجهة الاحتمالات المستقبلية المختلفة؟ انطلاقاً من هذا السؤال الارتكازي تم تقسيم محاور المؤتمر لتغطي أربعة أبعاد حياتية وفكرية مختلفة هي محور التطورات العلمية والتكنولوجية ، محور التطورات السياسية والأمنية ، محور التطورات الاقتصادية والتنموية ومحور التطورات الفكرية والثقافية .

لقد اشتمل كل محور من هذه المحاور على العديد من الموضوعات والتساؤلات المستقبلية . فقد تناول المحور الأول التطورات العلمية التكنولوجية الراهنة والمستقبلية وخاصة خلال الجزء الأول من القرن الواحد والعشرين . يصف هذا المحور طبيعة الثورة العلمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ويحدد مجالاتها ويوضح أبرز المستجدات في

عالم الكمبيوتر وتكنولوجيا الهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات . ويحاول المحور الاجابة على عدة تساؤلات في هذا السياق أبرزها ما هو الجديد في هذه المجالات العلمية والتكنولوجية؟ وما هي مترتباتها الحياتية والسلوكية؟ وما هو موقع دول الخليج العربي من هذه الثورات العلمية والتكنولوجية؟ وكيف يمكن لهذه الدول الاستفادة من هذه المستجدات؟ وكيف يمكن لها التعامل مع فرصها ومخاطرها المعرفية والأخلاقية . أما المحور الثاني فإنه يتناول أهم التحولات السياسية على الصعيد العالمي والمتمثلة في بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى ووحيدة في العالم المعاصر . ويحاول هذا المحور مناقشة إن كان بالامكان بروز قوى عالمية منافسة للولايات المتحدة خلال المستقبل المنظور . ويركز المحور بشكل خاص على تأثر الخليج العربي بالمستجدات السياسية العالمية وتأثيرها على الأمن والاستقرار في الخليج العربي؟ ويحاول المحور الاجابة على سؤال حول كيفية تعامل دول الخليج العربي مع هذه الاتجاهات السياسية العالمية والمستقبلية؟ وكيف يمكن توظيفها من أجل تجنب المزيد من الصراعات الدامية والخلافات المزمنة في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ويحاول المحور الثالث استعراض أهم قضايا العولمة الاقتصادية وأبرز المستجدات الاقتصادية العالمية واتجاهاتها خلال الجزء الأول من القرن القادم . ويركز المحور بشكل خاص على دور التكتلات التجارية الجديدة وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة بالإضافة إلى أثر الشركات العابرة للحدود وأسواق المواد الأولية وفرص النمو أو الركود الاقتصادي العالمي المستقبلي . ويطرح هذا المحور سؤالاً حول تأثير المستجدات الاقتصادية العالمية على الطلب العالمي للنفط وتداعياتها عموماً على اقتصاديات دول الخليج العربي؟ بالاضافة إلى ذلك يحاول هذا المحور الاجابة على سؤال آخر هو كيف ينبغي لدول الخليج العربي التعامل مع الفرص الاستثمارية الجديدة التي تخلقها المستجدات الاقتصادية العالمية الأخرى وكيف ينبغي تجنب المخاطر المصاحبة لبروز العولمة الاقتصادية؟ أما المحور الرابع والأخير فإنه يتناول أبرز الاتجاهات الثقافية والفكرية المستقبلية والتي لها علاقة بالعولمة الثقافية وبالانتشار العالمي الواسع للثقافة الاستهلاكية والشبابية على الصعيد العالمي عبر الفضائيات والتقنيات الاتصالية الجديدة والمثيرة كالبريد الالكتروني والانترنت . والسؤال الذي يحاول هذا المحور التركيز عليه هو كيف ستؤثر العولمة الثقافية على الخصوصية الحضارية والهوية الثقافية والانتماءات الوطنية؟ ما هي تأثيرات العولمة

الثقافية الايجابية والسلبية على المجتمعات الخليجية؟ وكيف ينبغي لهذه المجتمعات التعامل مع فرص ومخاطر العولمة الثقافية؟ .

لقد حاول كل من الدكتور عدنان شهاب الدين والدكتور حسن العلكيم والدكتور عبدالله القويز والدكتور محمد الرميحي معالجة كل محور من هذه المحاور والاجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالفرص والمخاطر المستقبلية في الأوراق التي قدمت وتمت مناقشتها بالتفصيل في جلسات المؤتمر السنوي العشرين لمنتدى التنمية . فورقة الدكتور عدنان شهاب حول «الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين» تسلط الضوء على أبرز التطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية المتوقعة خلال العقدين القادمين وتحاول الورقة التعرف على كيفية التعامل معها وفرص الافادة منها وسبل تجنب مخاطرها . وتستعرض الورقة أهم خصائص منظومة العلم والتكنولوجيا السائدة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في دول العالم عموماً وعلى الأخص دول الخليج العربي . كما تتعرض الورقة لأهم خصائص ظاهرة العولمة وتحدياتها وتأثيراتها على منظومة العلم والتكنولوجيا في المستقبل المنظور وما يمكن لدول الخليج العربي ان تأخذ به لتعظيم الفائدة من تطور العلم والتكنولوجيا في تنمية مجتمعاتها (ص 2) . وتؤكد ورقة الدكتور عدنان على أن بإمكان تكنولوجيا المعلومات بجوانبها المختلفة أن تقدم حلولاً لمشاكل متفاقمة في مجتمعات الخليج العربي من حيث توفير فرص عمل فنية وإدارية مجدية في مجالات التسوق والتجارة والتمويل الالكتروني كما ستتيح تكنولوجيا المعلومات الفرصة لهذه الدول لتقليل الاعتماد على العمالة اليدوية الأجنبية من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا الروبوتات والأجهزة الذكية في المنزل والعمل والخدمات (ص 4) . أما الأجهزة المتخصصة مثل الحاسوب الشخصي والتي ستصبح جزءاً غير مرئي من جميع الأجهزة المنزلية فإنها ستطرح على دول الخليج العربي تحديات عظيمة من حيث قدرتها على الاستفادة من منافعها والمشاركة في تطويرها ومن حيث مترتباتها على الاقتصاد والثقافة (ص 5) . لكن عموماً وكما يقول الدكتور عدنان فإن الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية ستفرض على دول الخليج العربي مجموعة من التحديات والتي تأتي في مقدمتها إعادة بناء منظومة العلم والتكنولوجيا والتكيف السريع مع مفاهيم القرن الواحد والعشرين والقبول بالدور المحوري للشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية في تطوير القاعدة التكنولوجية . إضافة

إلى كل ذلك فإن على دول الخليج أن تدرك أن مستقبل التنمية يتطلب كل شيء تشجيع نمو إطار مرجعي ثقافي يساعد على ازدهار التفكير العقلاني ويحفز على الابتكار والمبادرة (ص 20) .

أما ورقة الدكتور حسن العلكيم حول «الخليج العربي والتحولات في النظام الدولي المعاصر» فإنها تؤكد على أن التحولات السياسية العلمية قد أفرزت حقيقة سياسية جديدة هي أن العوامل الخارجية قد أصبحت تلعب دوراً رئيساً في رسم السياسة الخارجية لدول الخليج العربي وتأتي في مقدمة هذه العوامل الخارجية الجديدة بروز الولايات المتحدة كالقوة الرئيسة في النظام العالمي الجديد الذي يتسم بأنه نظام أحادي القطبية . وتحاول الورقة ابراز أهم النتائج المترتبة على انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بالنسبة لمنطقة الخليج ، وتطرح الورقة سؤالاً هو هل تساعد الهيمنة الحميدة للولايات المتحدة على النظام الدولي في تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي؟ وما هي أهم التحديات السياسية التي تواجهها دول الخليج خلال القرن القادم؟ وما هي البدائل والخيارات أمام هذه الدول من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها في عالم غير مستقر؟ ويقول الدكتور حسن إن أهم التحديات السياسية التي تواجه دول المنطقة خلال القرن القادم تتلخص في مسألة الأمن ومسألة التكامل والاندماج بين دول مجلس التعاون ومسألة حسم قضايا الحدود في المنطقة ومسألة تحقيق الديمقراطية ومسألة التعامل الايجابي مع العمالة الوافدة (ص 14) . وتصل ورقة الدكتور حسن إلى خلاصة مهمة هي أن منطقة الخليج العربي ساهمت في حسم التحولات الدولية الأخيرة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح النظام العالمي الجديد نظاماً -أحادي القوة - بيد أن الوجود العسكري الأمريكي الراهن في الخليج لن يساعد على تحقيق الاستقرار الاقليمي بل انه من المرشح أن يثير عدم الاستقرار . من ناحية أخرى يقرر الدكتور حسن أن هناك تعارضاً واضحاً بين المصالح الأمريكية ومصالح دول الخليج العربي خصوصاً وأن من مصلحة دول الخليج تشجيع الأطراف الدولية الأخرى المنافسة للولايات المتحدة للوجود في المنطقة . بالإضافة إلى ذلك فإن من مصلحة دول الخليج التوجه إلى الدول العربية والتأكيد على أن أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي . أخيراً يشير الدكتور حسن إلى أن الأمن والاستقرار في الخليج العربي لن يتحقق بالافراط في الانفاق العسكري وتضخيم أجهزة الأمن والدعاية ولكن يقوم على الانفراج السياسي الداخلي القائم على العدل

والمساواة وتوفير الرفاهية والتوازن بين الراعي والرعية (ص 23) .

أما ورقة الدكتور محمد الرميحي حول «الخليج العربي : الفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين» فإنها تركز على خمس زوايا مختلفة للفرص والتحديات التي تواجه دول الخليج العربي على الصعيد المعرفي خلال القرن القادم . هذه الزوايا هي 1 ـ واقع المجتمع الخليجي عشية الألفية 2 ـ الخليج العربي كرافد اقليمي للنظام العالمي الجديد 3 ـ إطلالة على التطورات الحضارية والمعرفية الكبرى 4 ـ مهام خليجية مع مطلع القرن الجديد 5 ـ الخليج العربي ومشاهد المستقبل . فمن حيث الزاوية الأولى ، أي زاوية المجتمع الخليجي عشية الألفية الجديدة ، يقول الدكتور محمد الرميحي إن مجتمعات الخليج تحولت تحولاً جذرياً في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال القرن العشرين بحيث لم يبق اليوم من الماديات ما يمكن أن يمت بأي صلة للماضي . أما المعنويات خاصة السياسية فإنها لبست لبوساً جديداً رغم أن المحتوى ربما مازال كما هو (ص 3) . من ناحية أخرى ، أي من حيث الزاوية الثانية ، فإن دول الخليج تقع اليوم في أكثر بقاع العالم احتداماً ، والخليج العربي عايش حروباً عنيفة ومازالت المنطقة ككل تشبه بؤرة العاصفة رغم أن أهميتها الاستراتيجية أخذت في التنازل والاهتمام الغربي سوف يتناقص تدريجياً في المقابل فإن الاهتمام الشرقي من المتوقع أن يتزايد (ص 14) علاوة على ذلك ، أي من حيث الزاوية الثالثة ، فإن دول الخليج ستواجه على الصعيد المعرفي ثلاثة تحديات هي الثورة الصناعية الثالثة بكل معطياتها والعولمة وخاصة العولمة الاقتصادية وافرازاتها المختلفة وثورة التحالفات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة (ص 16) . أما الزاوية الرابعة ، أي زاوية المهام فإن أبرز المهام المستقبلية هي الأمن والذي سيظل الشغل الشاغل في المدى القريب والمتوسط على الصعيدين الحكومي والشعبي . المهمة المستقبلية الأخرى هي التعليم وتحوله إلى أولوية في وعي النخبة السياسية ومتخذي القرار . ثم هناك مهمة الخروج من التفكير التقليدي للتنمية والتخلص من المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية والذي توطن على مدى العقود الأربعة الأخيرة حيث إن استمراره يضر بكل جهود تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الانتاجية والارتقاء بمجالات المشاركة في المجتمع (ص 18 - 19) . أخيراً وبالنسبة للزاوية الخامسة ، أو زاوية مشاهد المستقبل فإن أبرز المخاطر المستقبلية هي خطر «الازدهار المعكوس» والمرتبط بتراجع المؤشرات الحيوية كمعدل دخل الفرد والمستوى التعليمي ومعدل عمر الفرد

وهي مؤشرات أخذت في الانحدار مؤخرا (ص 20) . أمام هذه المخاطر هناك الفرصة الأكبر المتاحة لدول الخليج العربي وهي فرصة الاستثمار في العنصر البشري . فالواضح أن الكم التعليمي أخذ يفرز مؤخراً بعض الكيف والذي يمكنه أن يقدم للمجتمعات الخليجية الحلول الواقعية للخروج من دائرة المخاطر العديدة بما في ذلك خطر الازدهار المعكوس (ص 25) .

أخيراً تتناول ورقة الدكتور عبدالله القويز «تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون في ظل العولمة» . وتناقش الورقة ظاهرة العولمة ودورها في تعميق الأزمات الاقتصادية على الصعيد العالمي . كذلك تستعرض الورقة التغيرات الهيكلية التي تشهدها اقتصاديات المنطقة نتيجة العولمة مع التركيز على التغيرات التي شهدها القطاع الصناعي (ص 2) . وتذكر ورقة الدكتور عبدالله أن للعولمة تأثيرات لا يستهان بها . فهي قد فتحت فرصاً جديدة أمام دول المنطقة تتمثل في توسيع السوق أمام التجارة وفتح مجالات جديدة أمام تبادل السلع وتنويع مصادر التمويل من القطاع الخاص وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا . كما أن تبني دول مجلس التعاون لسياسات الانفتاح سيزيد من الفوائد التي ستجنيها من العولمة (ص 9) . في مقابل ذلك فإن دول مجلس التعاون ستواجه تحديات التعامل مع العولمة وربما كان أبرزها التعامل مع مبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط والتي تعطي الأفضلية للدول التي وقعت اتفاقيات ثنائية كالاردن ومصر ولبنان وسوريا . لكن تعايش دول مجلس التعاون مع العولمة يقتضي إحداث تغيرات رئيسة في هياكلها الاقتصادية . ولاشك أن نجاح هذه التغيرات سيعتمد على مدى انسجامها مع سياسات هذه الدول ومع سياسات التنسيق الاقليمي (ص 19) ويعتقد الدكتور عبدالله أن التصنيع هو الرد المنطقي على تحدي العولمة ومن الأولويات في هذا السياق دمج الصناعات البترولية بمجمل القطاع الصناعي . لكن التنمية الصناعية في دول المجلس تتطلب في الأساس إنشاء المزيد من المدن الصناعية المتكاملة الخدمات وذلك على نسق المدينة الصناعية في جبيل في المملكة العربية السعودية والمنطقة الحرة في جبل علي بدولة الامارات العربية المتحدة (ص 21) .

هذه هي أهم الخلاصات التي تقدمت بها هذه الأوراق التي قدمت للمؤتمر السنوي العشرين لمنتدى التنمية . هذه الأوراق تشكل إضافة مهمة لموضوع المؤتمر والذي ركز

على الخليج العربي والفرص والتحديات للقرن القادم . لقد أثارت هذه الأوراق نقاشات واسعة خلال جلسات المؤتمر . كما جاءت النقاشات لكي تغني هذه الأوراق بأفكار ومداخلات مهمة لفهم المستقبل والتعرف على طبيعة الفرص والمخاطر المختلفة التي ينبغي لدول الخليج التعامل معها خلال القرن القادم . من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب وأهمية الدراسات التي تتضمنها والنقاشات التي حرص المنتدى على توثيقها كجزء مهم من محتويات هذا الكتاب . إن الهدف من نشر هذا الكتاب هو تعميم المادة العلمية على أكبر قدر من المهتمين بقضايا التنمية في دول الخليج العربي . ولاشك أن نشر هذا الكتاب يأتي منسجماً تماماً مع أهداف منتدى التنمية . لقد تأسس منتدى التنمية قبل حوالي 20 عاماً من أجل توفير المناخ الفكري والعملي الذي يعمق أواصر التعاون بين أبناء المنطقة ويكثف الجهود لمواجهة الصعاب المشتركة التي تواجه مسيرة التنمية في دول الخليج العربي . لقد حاول المنتدى تحقيق هذا الهدف العام من خلال لقاءات سنوية تمت بانتظام مشهود له عبر الـ 20 سنة الماضية وبدون انقطاع . ولاشك أن هذا الانتظام والاستمرار يشكلان أهم نجاحات المنتدى . علاوة على ذلك فقد تمكن المنتدى أيضاً عقد العديد من اللقاءات المتخصصة لمناقشة القضايا التنموية الملحة والتفصيلية . وأجرى المنتدى خلال الـ 20 سنة الماضية حوارات صريحة وموسعة مع متخذي القرار في دول الخليج العربي من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة تعزز مسيرة التعاون الاقليمي . ويأتي نشر هذا الكتاب ليعزز هذا الاتجاه الاصلاحي الذي يتبناه المنتدى والذي سيحرص على القيام به خلال السنوات القادمة من القرن الواحد والعشرين .

د . عبدالخالق عبدالله *

* أستاذ مشارك ـ قسم العلوم السياسية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة .

الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين

الدكتور عدنان شهاب الدين *

* مدير قسم التعاون الفني لأفريقيا وشرق آسيا والمحيط الهادي ـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ ڤيينا ـ النمسا .

1 - مقدمة

شهد القرن العشرون ، وعلى الأخص خلال النصف الثاني منه ، استمرار التزايد المتسارع في الاكتشافات العلمية الباهرة ، فازداد بشكل عظيم فهمنا للمكونات الأساسية للمادة وتفاعلاتها ، ونشأة وتطور الكون وكذلك نشأة وتطور الحياة على سطح كوكب الأرض بما في ذلك بنية ووظيفة الجزيئات الحيوية (البيولوجية) . وفي الوقت ذاته توالت وتعاظمت الابتكارات والتطبيقات التكنولوجية المرتبطة بهذه الاكتشافات وشاع استخدامها في جميع مناحي الحياة كالغذاء والصحة والاتصالات والمواصلات والطاقة والبيئة والترفيه ، إلخ . . . مشكلة المحرك الدافع الأساسي لتسارع التنمية الاقتصادية في العالم ، وساهمت بذلك بشكل كبير في تقدم الحضارة العالمية والوصول بها إلى ما هي عليه الآن ونحن على عتبة القرن الواحد والعشرين .

وإذا سلمنا بالدور المحوري للعلم والتكنولوجيا في تطور وازدهار الحضارة الإنسانية في القرن العشرين ، فإنه من المسلم به أن ازدهار الحضارات على مر العصور ، ومنذ نشأتها الأولى فيما بين النهرين وفي وادي النيل ، ارتبط أيضا بنمو وتراكم المعارف وتطبيقاتها - «التقانة» . على أن مفهوم «العلم والتكنولوجيا» ، وعلاقتهما ودورهما في المجتمع لم يكن دوما - بداهة - تماماً كما هو عليه الأمر الآن . فاكتشاف المعارف وتراكمها وتطبيقاتها (التقانة أو التكنولوجيا) لم يستند في البداية إلى أسس ثابتة ومنهج راسخ وواضح ، بل كان حصيلة التجربة والخطأ المستحث بالحاجة وكان الابتكار ، غالباً ، وليد المصادفة .

ويمكننا تلمس بداية تكون العلاقة الواضحة بين تطور الحضارة وبين العلم والتكنولوجيا انطلاقاً من الحضارة الرومانية حين تبلور وساد مفهوم ومنهج العمل النظري ،

وهو المفهوم الذي يدعو إلى الكشف عن حقائق الكون باستخدام المنطق والتحليل الرياضي (سيادة العقل) . وأدى هذا إلى ازدهار الفلسفة وعلوم الرياضيات عند اليونانيين . ونتيجة لذلك ترفعت الحضارة اليونانية ومن بعدها الحضارة الرومانية عن الانشغال بالعلوم التجريبية ، مما يفسر بطء تراكم المعرفة التطبيقية طوال عصري الحضارتين اليونانية والرومانية .

ولقد تزامن أفول الحضارة الرومانية ودخول أوروبا عصر الانحطاط في القرون الوسطى مع سيادة الجمود الفكري الذي شجعته الكنيسة ، حين روجت لمفهوم الحقيقة المطلقة والمعرفة الأزلية ، وامتلاكها لهما ، في حين ازدهرت في الحقبة نفسها الحضارة العربية الإسلامية التي احتضنت التراث العلمي والفكري للحضارتين الرومانية واليونانية (وما سبقهما من الحضارات القديمة) ، وأضافت بالتدريج بعداً جديداً لمفهوم العلم لم يكن يلقى اهتماماً من اليونانيين ، ألا وهو استخدام العلم ، ليس من أجل الكشف عن أسرار الكون فقط بل ولتمكين الإنسان من السيطرة عليه (التطبيقات التقنية) . وبلغت الحضارة الإسلامية ذروتها في العصر العباسي حين برع علماء العرب والمسلمين في دراسة ونقد وتحليل العلوم القديمة واستكشاف علوم ومعارف جديدة وتطبيقها فيما ينفع الإنسان في معيشته ، دون قيود أو حدود تذكر من السلطة بل بتشجيع ورعاية منها .

وحين بدأت أسس العلم التجريبي الحديث ترسى في أوائل عصر النهضة الأوروبية الحديثة ، كانت الحضارة العربية الإسلامية قد بدأت تغرق في التخلف والتفكك الذي تزامن مع تغيير المنهج الفكري السياسي الذي ساد المجتمعات العربية حينذاك بالدعوة إلى سيادة علوم ومعارف السلف وإلى التشكيك بأنه ما لم توضع ضوابط وقيود صارمة على تفكير الإنسان وعقله فإن ذلك سيقود إلى زعزعة الإيمان عند المسلمين بل قد يقود إلى الكفر والشرك .

وفي المقابل واصل «فرانسيس بيكون» – وغيره من علماء عصر النهضة في أوروبا – إرساء قواعد العلم الحديث التي بدأها من قبلهم علماء الحضارة الإسلامية ، حيث أعادوا سيادة العقل ، ودعوا كذلك إلى الربط بين العلم النظري والمنهج التجريبي في ملاحظة الظواهر الطبيعية لاكتشاف قوانينها وابتكار تطبيقات مفيدة وعملية . ولقد أرسى هذا التغيير العلاقة بين العلم والتكنولوجيا كما نعرفها اليوم . ومنذ عصر الثورة الصناعية الأولى ، عصر الطاقة البخارية ووقود الفحم ، مروراً بعصر النفط والغاز وانتشار الكهرباء ، فعصر الطاقة النووية إلى عصر الترانزيستور والحاسوب والاتصالات والهندسة الوراثية ، وهندسة الذرات والجزيئات وغيرها ، ترسخت العلاقة التكافلية الوثيقة بين العلم والتكنولوجيا في المجتمعات الغربية ، وتسارعت نتيجة لذلك الاكتشافات

العلمية الباهرة وتطبيقاتها (التقانة) المذهلة .

وما من شك في أن الحضارة العالمية السائدة في مطلع القرن الواحد والعشرين ستبقى بشكل أو بآخر ، ترتكز بشكل محوري - ربما أكثر من الآن - على العلم والتكنولوجيا ، إذ أن التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والمذهلة ، وعلى الأخص في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد المتقدمة (هندسة الذرات والجزيئات) ، ستلعب - جنبا إلى جنب العوامل الثقافية والفكرية - دوراً حيوياً وحاسماً في تطور الحضارة العالمية ومسيرتها وستؤثر وتتأثر بشكل جوهري في جميع مناحي الحياة اقتصادياً - وأهم من ذلك - ثقافياً واجتماعياً .

سنحاول في هذه الورقة أن نسلط الضوء بداية على أبرز التطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية المتوقعة خلال العقدين القادمين بهدف التعرف على كيفية التعامل معها وفرص الإفادة منها ، والسبيل إلى تجنب مخاطرها ودرء محاذيرها . ولهذا الغرض سوف نستعرض كذلك أهم خصائص منظومة العلم والتكنولوجيا السائدة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في كل من الدول الصناعية والدول النامية حديثة التصنيع والدول العربية ، وعلى الأخص دول الخليج العربي . كما سنتعرض لأهم خصائص ظاهرة العولمة وتحدياتها وتأثيراتها على منظومة العلم والتكنولوجيا في المستقبل المنظور ، وما يمكن لدول الخليج العربي أن تأخذ به لتعظيم الفائدة من تطور العلم والتكنولوجيا في تنمية مجتمعاتها . ولسنا نزعم أن ما نعرضه في هذه الورقة يمثل بحثا شاملاً لهذا الموضوع ، بل إننا نهدف في هذه الورقة تحديد أهم قضايا الموضوع وتسليط الضوء عليها ، من خلال توفير خلفية كافية من المعلومات لتشكل أساساً لحوار هادف ومناقشة بناءة .

2 - الاكتشافات العلمية الحديثة وتطبيقاتها المتوقعة في مطلع القرن الواحد والعشرين

دأبت مجلة العلوم (Science) الأمريكية منذ عام 1989 على انتقاء وتقديم أهم عشرة اكتشافات علمية كل عام . وجاء اكتشاف وتحديد خصائص جزيء الكربون ذي البنية الجيوديسية - C60 والمعروف حالياً بجزيء «فوليرين Fullerne» - على رأس قائمة ذلك العام . وفي عام 1997 حاز نجاح استنساخ النعجة «دولي» ، عن جدارة ، بالمركز الأول كأهم اكتشاف علمي لذلك العام . أما بالنسبة لعام 1998 فلقد نال شرف أفضل اكتشاف تراكم القياسات العلمية المبتكرة التي تؤكد أن مكونات الكون (المجرات) تتطاير بعيداً عن بعضها بمعدلات متسارعة مما يعني إعادة النظر ببعض مفاهيمنا الأساسية عن نشأة

الكون وتطوره وقوانين الطبيعة الأساسية الحاكمة لذلك . وتضمنت القائمة كذلك مجموعة أخرى من الاكتشافات في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الحياتية ، شملت – بإيجاز – على الترتيب ما يلي :

– اكتشاف الساعة الخلوية (Cellular Clock) والجينات الخاصة بها وكيفية عملها ومعايرتها ، نجاح نقل عن بعد آنياً (teleporting) معلومات عن الحالات الكمومية ما بين فوتونات وأشعة ضوئية متجاورة لكن غير مترابطة وكذلك ما بين أنوية ذرات متجاورة غير مترابطة ، ابتكار واستخدام شذرات بيولوجية ميكروية (Bio-Microchips) ، استخدام كيمياء التوافقيات (Combinatorial Chemistry) لتخليق ملايين المركبات الكيماوية الجديدة من بضعة مكونات كيماوية أساسية والتعرف على خصائصها واستخداماتها بسرعة فائقة ، اكتشاف واستخدام عقاقير وبروتينات بنجاح للوقاية من ، ولعلاج بعض أنواع السرطان ، وأخيراً اكتشاف العلاقة السببية بين مضاعفات بعض الأمراض البعيدة الأمد وبين التهيج الذي تحدثه عوامل هذه الأمراض في بعض أنواع خلايا نظام المناعة الذاتي . (انظر ملحق رقم -1- لمزيد من التفاصيل عن هذه الاكتشافات) .

هذه الاكتشافات ، بالرغم من بالغ أهميتها وعظمتها ، لا تمثل إلا قمة هرم الاكتشافات العلمية التي تتوالى سنوياً بتزايد يكاد يكون أسياً . ومن دون أن ننشغل بسرد تفصيلي للاكتشافات العلمية الحديثة وتطبيقاتها التكنولوجية المتوقعة خلال العقدين القادمين من القرن القادم ، من الضروري ألا ننظر إلى هذه التوقعات على أنها تنبؤات يقينية بالمستقبل بقدر ما هي مؤشرات مقاربة لما سيكون عليه المستقبل ، في الأغلب . إذ إنه من البديهي أن مثل هذه التوقعات مهما استندت إلى أدق الأسس والمعلومات العلمية المتوافرة ، فإنها ستغفل من دون شك الكثير من الاكتشافات والتطبيقات التي لا تخطر على بال أحد حالياً ، كما أن بعض التوقعات قد لا تتحقق أو ، خاصة فيما يتعلق بالابتكارات ، قد يتحقق لكن من دون أن يصبح استخدامها علمياً أو شائعاً .

لكننا ، ومع ذلك ، نزعم بأن معظم ما أشرنا إليه أو سنشير إليه لاحقاً سيتحقق بصورة أو بأخرى . والحقيقة الأهم من ذلك كله هو أن توالي الاكتشافات العلمية والابتكارات والتطبيقات التكنولوجية المتسارعة في مجالات الغذاء والصحة والاتصالات والمواصلات والمعلومات والطاقة والبيئة وغيرها سيبقى هو المحرك والدافع الأساسي لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي وتطور الحضارة بشكل عام .

وما من شك في أن الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية السالف ذكرها هي فقط أمثلة لما يتوقع حدوثه خلال عقدين من الزمن في بعض المجالات المهمة . وسنورد

في الفقرات القادمة – على سبيل المثال والتوضيح فقط – عرضاً موجزاً لأهم الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية المتوقعة خلال العقدين القادمين في بعض المجالات المهمة كالمعلوماتية وعلوم الحياة والهندسة الوراثية والطاقة والبيئة . ومقصدنا من هذه الأمثلة هو تسليط الضوء على الفرص الواعدة لهذه الاكتشافات بالنسبة لدول الخليج العربي وكيفية الاستفادة العملية منها وتجنب مخاطرها ومحاذيرها .

1 - 2 علوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسوب:

ستوالي الاكتشافات العلمية تقدمها في مجال علوم المواد وعلى الأخص أشباه الموصلات والألياف والبللورات ، وسينجم عنها استمرار التقدم المذهل في الابتكارات الخاصة بصنع رقائق (شذرات) ميكروية لمعالجة المعلومات ووسائط جديدة لتخزينها بمعدلات وسرعات وقدرات تتضاعف بشكل أسّي كما هو عليه الحال الآن ، مع استمرار تقليص حجمها وانخفاض تكلفة إنتاجها . يصاحب ذلك تقدم مماثل في سرعة وسعة وسائل الاتصالات (شبكات الاتصالات) وعلى الأخص في تكنولوجيا الألياف الضوئية وتوابع الاتصالات .

وستتيح هذه الابتكارات والتطبيقات تكاملاً أعظم لأنظمة وتكنولوجيا الاتصالات والحاسوب والمعلومات ، حيث سيتم رقمنة (digitization) كل المعلومات بجميع أشكالها ، من صورة وصوت وبيانات ، وتخزينها واسترجاعها وتناولها ومعالجتها وتناقلها بسرعة فائقة . وستكون جميع هذه المعلومات متاحة للمستخدم العادي من خلال مجموعة من خيارات الحواسيب المتعددة الإمكانات والوظائف ، اليسيرة الاستخدام في المكتب والمنزل أثناء التنقل ، المرتبطة بشبكات اتصالات متعددة المستويات والمدعمة بإمكانات الحواسيب المتصلة بالشبكة العالمية وبمزيد من الابتكارات في عتاد الأنظمة والاتصالات والتطبيقات ، يتعامل معها المستخدم غالباً عن طريق التخاطب بلغة سهلة . ودون الخوض في تفاصيل مثل هذه الاكتشافات والابتكارات المتوقعة ، يمكننا أن نوجز أدناه بعض أهم التطبيقات المتوقعة خلال العقدين القادمين :

- سيكون هناك شبكة رئيسة عالمية من طرق المعلومات السريعة والواسعة ترتبط بها باقي شبكات المعلومات الإقليمية والوطنية والمؤسسية ، ترتكز بنيتها أساساً على تكنولوجيا الألياف الضوئية وتوابع الاتصالات ، متيحة لجميع الأفراد والمؤسسات في الدول المتقدمة ، ولشريحة من النخبة والطبقة المتوسطة في الدول النامية ، الاتصال بأي مكان وفي أي زمان وبجميع الأشكال (صوت ، صورة ، بيانات) ولأي غرض (عمل ، تعلم ، ترفيه ، تسوق ، تنقل ، إلخ . . .) .

- سيعم استخدام الحواسيب في جميع الأجهزة والمنتجات والأنظمة ، وسيبدأ تواجد واستخدام الروبوتات والأجهزة المؤتمتة الذكية ينتشر بشكل اعتيادي داخل وخارج المصانع وفي المزارع والمباني والمنشآت ، وكذلك في المنزل . وسيتم التعامل مع هذه الأجهزة صوتياً أكثر فأكثر ، كما ستوفر معظم هذه الأجهزة ترجمة فورية للنصوص – وإلى حد أقل للصوت – لمعظم اللغات الحية ، بما فيها اللغة العربية .
- وفي الدول المتقدمة ، وبدرجة أقل في البلدان النامية ، سيعم استخدام التجارة والتسوق والتمويل الإلكتروني ، لتشكل أكثر من 50% من هذه الأنشطة الاقتصادية خلال أقل من عقد من الزمن . وسينجم عن ذلك تغير في اقتصاديات وأنماط وعمالة هذه الأنشطة .
- وخلال أقل من عشر سنوات سيزدهر في الدول المتقدمة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بجميع مراحله وأشكاله ، وعلى الأخص في التعليم المستمر والتدريب أثناء العمل في المنزل . وسينجم عن ذلك تحقيق طفرات هائلة في فعالية وكفاءة التعليم ، والأهم من ذلك في تقدم العلوم والتكنولوجيا وذلك من خلال سبر أغوار أبعاد جديدة للمعرفة لم تكن متاحة أصلاً دون توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- وفي مجال المواصلات ستبدأ الدول المتقدمة باستخدام تكنولوجيا متفاعلة بين المركبات (السيارات والحافلات) والطرق السريعة .

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات بجوانبها المتعددة أن تقدم حلولاً لمشاكل متفاقمة في مجتمعات الخليج العربي ، من حيث توفير فرص عمل فنية وإدارية مجدية في مجالات التسوق والتجارة والتمويل الإلكتروني تغطي المنطقة العربية وبعض بلدان الدول المجاورة ، وفي مجال صناعة برامج الكمبيوتر التعليمية باللغة العربية . كما ستتيح فرصة لتقليل الاعتماد على العمالة اليدوية الأجنبية من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا الروبوتات والأجهزة الذكية في المنزل والعمل والخدمات .

ودول الخليج التي تعتمد – إضافة إلى استخراج وصناعة وتصدير النفط والغاز – على التجارة كأحد مصادر دخلها المهمة ، عليها أن تنظر إلى هذه التطورات المذهلة كفرصة عظيمة لتعزيز اقتصادياتها وتنويع مصادرها ، بدلاً من أن تصبح خطراً يهدد مصالحها وأمنها . ويكفي للتدليل على ذلك أن نسوق مثلاً واحداً عن الفرص والتحديات التي تمثلها تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لتجارة إعادة التصدير المزدهرة في دبي ودول أخرى في الخليج العربي ، والتي يمكن لها أن تنتعش وتزدهر أكثر أو أن تضمحل وتنزوي ، اعتماداً على كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها .

كما أن تكنولوجيا الاتصالات المحلية والعالمية التي تنتشر أيضاً بشكل متسارع ومذهل في العالم ، بما في ذلك دول الخليج ، مازالت في مراحلها الأولى ، ومن المتوقع أن يستمر التوسع الأسي في استخدام هذه التكنولوجيا للاتصالات الصوتية والمرئية (الرقمية منها والتناظرية) وأن يصاحب ذلك استخدامات مستحدثة قد لا نعرف تفاصيلها بالضبط الآن .

وبالنسبة لتكنولوجيا الحوسبة فإن استخداماتها ستستمر كذلك في التوسع الأسي ليس فقط في الأجهزة المتخصصة مثل الحواسيب الشخصية بجميع أنواعها ، ولكنها ستصبح جزءاً غير مرئي من جميع الأجهزة والأدوات الميكانيكية والكهربائية في المنزل والمكتب والمصنع ومركبات المواصلات وأجهزة الاتصال وفي جميع الخدمات . وهذا سيطرح على دول الخليج العربي تحديات عظيمة أيضاً من حيث فرص الاستفادة من منافعها والمشاركة في تطويرها ، ومن حيث مخاطرها على اقتصاد وثقافة وحضارة مجتمعاتها .

2-2 علوم وتكنولوجيا الحياة وهندسة الجينات

سيتم تعرف (Sequencing) الجينوم البشري بالكامل خلال سنوات قلائل من خلال الجهود التي تقودها الحكومات الغربية والشركات العالمية العملاقة . وسيتوالى تعرف العديد من جينومات الكائنات الحية المفيدة منها (مثل بعض الحيوانات والنباتات) والضارة (بعض الميكروبات والبكتيريا والفيروسات) . وستتيح هذه الاكتشافات فهماً أفضل لعمل جسم الإنسان ونشأة الأمراض ، بما في ذلك أمراض السرطان المتنوعة ومرض نقص المناعة (الإيدز) وأمراض الفيروسات الأخرى . وسيتسارع الترابط والتكامل بين علوم وتكنولوجيا الحياة وتكنولوجيا المعلومات مما يفتح آفاقاً واسعة لاكتشافات وتطبيقات متسارعة في مجالات صحة الإنسان وغذائه وبيئة كوكب الأرض . ولعلنا على سبيل الإيضاح نذكر فيما يلي أهم هذه الاكتشافات وتطبيقاتها المتوقعة خلال العقدين القادمين :

- سيتم التعرف على معظم روابط أمراض الإنسان إلى «الجينوم» البشري ، بما في ذلك العوامل البيئية الوسيطة .
- وفي كثير من الدول المتقدمة سيتم استخدام تعرف الجينوم البشري وتكنولوجيا الهندسة الوراثية لتعزيز قدرات الإنسان الجسمانية والعقلية ، علاوة على منع الكثير من الأمراض (الوقاية) وعلاجها .

- وسيتم التعرف كذلك على الأسس الكيماوية والفيزيولوجية والجينية للسلوك البشري ، وسيصبح اعتيادياً التدخل المباشر والهادف للتحكم في الأمراض ولتعزيز قدرات الأفراد بما في ذلك التأثير على العواطف والتعلم والذاكرة .
- وسيتم تخزين التاريخ الطبي لكل فرد في بطاقات ذكية تثبت وتنتقل مع الأفراد بسهولة .
- ستنخفض نسبة الإصابة في الكثير من الأمراض المستعصية حالياً وتزداد نسبة نجاح علاجها كثيراً (السرطان ، الإيدز ، أمراض القلب ، وأمراض الشيخوخة) ، مما سيرفع متوسط العمر إلى أكثر من 85-90 سنة في الدول المتقدمة .
- وسيتم تصميم أدوية أكثر أمناً بوساطة هندسة الجينات ، كما سيتم استخدام هندسة الجينات لزراعة أعضاء بشرية بديلة مصنعة أو طبيعية . وليس مستبعداً البدء في استخدام هندسة الجينات قبل نهاية العقد الأول من القرن القادم لتحسين السلالات البشرية أو لاستزراع أعضاء بشرية مستنسخة من جينات الفرد المستهدف .
- سيؤدي التعرف على جينوم حيوانات ونباتات نمطية ، بما في ذلك الحشرات والكائنات الدقيقة ، إلى إدارة وضبط أفضل واستخدام صحي لهذه الأنواع من حيث انتشارها وتكاثرها أو إعدامها (elimination) .
- كما سيؤدي التقدم في هندسة الجينات إلى استنباط أنواع جديدة من النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة . وستستخدم هندسة الجينات في برامج روتينية لتحسين سلالات حيوانات الإنتاج الغذائي ، والترويح ، والحيوانات المنزلية الأليفة .
- وسينجم عن الزراعة الجينية توافر غذاء متنوع وأفضل للإنسان . فمثلا ستخفض البروتينات الحيوانية مع زيادة في الاعتماد على المنتجات النباتية المحسنة غذائياً . وسيمكن كذلك تطوير أغذية جديدة صناعية أو مهندسة وراثياً لتلائم احتياجات وأذواق الأفراد واحتياجاتهم الغذائية والصحية .
- وستستخدم الكائنات الدقيقة المهندسة جينيا لأداء وظائف صناعية عديدة مثل إنتاج المواد الكيماوية - البسيطة منها والمعقدة - والأدوية واللقاحات . وستستخدم بشكل واسع في الزراعة والتعدين ومعالجة النفايات وتنظيف البيئة . وليس مستبعداً استخدامها بشكل أوسع في صناعات البترول بشكل مباشر (التكرير) أو للتغلب على السلبيات المصاحبة لاستخراج وتصنيع واستخدام النفط .

2-3 الطاقة والبيئة

- إن التزايد في حرق الوقود الأحفوري خلال هذا القرن (وعلى الأخص النفط والغاز) لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة أدى إلى زيادة كبيرة في انبعاثات غازات دفينة إلى الجو وزيادة تركيزها . ولقد أظهرت الدراسات العلمية أن استمرار إطلاق هذه الغازات سينجم عنه زيادة كبيرة ومستمرة في نسبة تركيزها في الجو . والأهم من ذلك فالشواهد العلمية المتاحة حالياً ترجح - وإن يكن بشكل غير قاطع علمياً حتى الآن - إمكانية أن تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة الجو بنحو بضع درجات مئوية خلال القرن القادم . وإن تحققت مثل هذه التنبؤات فإن ذلك سيؤدي بلا شك إلى تغييرات ملموسة - بعضها ضار - في مناخ الأرض ، منها ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات وتغير أنماط ومعدلات تساقط الأمطار ، إلخ . . .
- ومن المتوقع أن المزيد من الدراسات العلمية النظرية والتجريبية المتقدمة والشاملة ستعطي إجابات أكثر حسماً لهذا الاحتمال خلال العقد القادم ، ولكن ليس قبل خمس سنوات على الأقل . ولا شك أن لهذا الموضوع انعكاساً حيوياً وحاسماً بالنسبة لمستقبل تنمية دول الخليج العربي بصفة خاصة ، والدول المصدرة للنفط والغاز بشكل عام ، حيث إن صناعة تصدير النفط والغاز ومنتجاتها ـ عماد الدخل القومي لهذه الدول حالياً ـ يمكن أن تنهار أو تنخفض قيمتها كثيراً .
- إن أعداداً كبيرة من أصناف النباتات والحيوانات مهددة بالاختفاء إلى الأبد من على وجه كوكب الأرض نتيجة لتدمير الموائل الطبيعية (natural habitats) ، في البحار والمحيطات واليابسة ، المصاحب للأنشطة الصناعية . وسيلعب العلماء من خلال عملهم العلمي دوراً حاسماً في تحديد مثل هذه التحديات البيئية ، وتركيز انتباه الجمهور عليها وفي تقديم المشورة للسياسيين حول سبل التصدي لها وكيفية معالجتها . وما من شك أن العلوم البيئية ستكون ذات أهمية قصوى للتصدي لبعض أهم وأخطر التحديات التي تواجه البشرية في القرن القادم .
- وستؤدي التحديات البيئية السالف ذكرها إلى مزيد من الاكتشافات والتطبيقات لتطوير مصادر طاقة بديلة ، حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة استخدام مصادر الطاقة البديلة ، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . كما أن الطاقة النووية ، بعد التغلب على مشاكلها البيئية والأهم من ذلك ، مخاطرها - الحقيقية منها والمظنونة - ستعاود النمو مع بداية العقد الثاني من القرن القادم .

4 -2 التحديات والمخاطر: الحاجة إلى منظور عالمي متكامل

إذا كان هناك إجماع بالأهمية الملحة للاستفادة من تزايد المعارف العلمية وتطبيقاتها في التصدي لاحتياجات التنمية ، فهناك إجماع أيضاً بضرورة عدم الانغماس في إساءة استعمالها . فالعلم والتكنولوجيا يجب أن يوضعا في خدمة احتياجات البشرية جمعاء ، ليساهما في توفير مستوى معيشي أفضل للجميع وللمحافظة على بيئة صحية منتجة ومستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

وإذ أثمرت المعرفة العلمية المتراكمة ، وستثمر كذلك في المستقبل كما أسلفنا ، عن تطبيقات ذات فوائد قصوى للبشرية جمعاء ، فإن المنافع لم ولن تتوزع بالتساوي . والأهم من ذلك فإن بعض هذه التطبيقات نجم وسينجم عنها انحطاط للبيئة واستغلال من البعض لتحقيق منافع ذاتية على حساب البعض الآخر ، سواء ، بين الأقطار والشعوب ، أو بداخلها . وإذا كنا نقف اليوم على عتبة تقدم غير مسبوق للاكتشافات العلمية وتطبيقاتها الاقتصادية ، هنالك أيضاً حاجة ملحة للتباحث في الجوانب الأخلاقية والثقافية والبيئية لاستخدام المعارف العلمية وتطبيقاتها .

ومن أجل تسليط الضوء على هذه القضايا المهمة وحشد الاهتمام بها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، ستنظم اليونسكو والمجلس العالمي للعلوم (ICSU) مؤتمراً عالمياً عن العلم ، يعقد في شهر يونيو من هذا العام تحت عنوان «المؤتمر العالمي للعلم : العلم للقرن الواحد والعشرين – التزام جديد» ويهدف المؤتمر إلى :

1 – حث الأوساط العلمية والحكومات والمنظمات الدولية والصناعة والمجتمع المدني بذل مزيد من الجهود في مجال العلوم من أجل تحقيق المنافع الواعدة .

2 – تشجيع الشراكات فيما بينها على المستوى اللازم للتغلب على التحديات التي تواجه العلوم والمجتمع ولتجنب مخاطرها ودرء محاذيرها .

وإضافة إلى تناول أهم الإنجازات في مجال العلوم الطبيعية وتأثيرها على المجتمع في القرن العشرين ، وسيبحث التحديات الرئيسة التي ستواجه المجتمع في المستقبل ودور العلوم في مجال التنمية ، سيتناول المؤتمر كذلك العلاقات المعقدة بين العلوم والمجتمع ، ولاسيما فيما يتعلق بتطبيق العلوم لتحقيق التنمية المستديمة ، وتشجيع الالتزام بمعايير أخلاقية رفيعة في مجال البحوث واستخدام نتائجها ، مع مراعاة البيئات الثقافية الخاصة في المناطق المختلفة .

ولعل انعقاد هذا المؤتمر يكون حافزا لحكومات وعلماء ومؤسسات الاقتصاد والمجتمع المدني لدول الخليج العربي للإسراع في مناقشة القضايا التي أوردناها في هذه الورقة

وغيرها من القضايا التي سيتناولها المؤتمر ، وذلك بهدف تعظيم دور العلم والتكنولوجيا في التنمية المستدامة لدولها بما في ذلك التنبيه لمخاطرها ودرء محاذيرها .

3 - سمات أنشطة العلم والتكنولوجيا (البحث والتطوير) المعاصرة

3-1 وظائف وأنواع أنشطة البحث والتطوير:

بشكل عام ، يمكننا أن نوجز الوظائف الرئيسة لأنشطة البحث والتطوير ، مثلما هي كذلك بالنسبة للأنشطة العلمية والتكنولوجية ، فيما يلي :

- توليد المعارف العلمية والتكنولوجية الأساسية .
- التدريب .
- إنتاج المعارف والخبرة الفنية اللازمة لصياغة السياسات العامة .
- المساهمة في البرامج القومية الاستراتيجية ، ومن أمثلة ذلك أنظمة التسليح المتقدمة ، منظومات الاتصالات والتوابع (وتنجز معظم هذه البحوث والدراسات في معاهد الأبحاث الوطنية المتخصصة ، وإن كان بعضها ينجز أو يدار من قبل القطاع الخاص) .
- الابتكارات الصناعية الجديدة .

ويمكننا كذلك تصنيف جميع أنشطة البحث والتطوير ، من حيث نوعها ، إلى ثلاثة هي :

البحوث الأساسية : التي تهتم أساساً بالكشف عن أسرار الطبيعة والقوانين التي تحكم علاقات مكوناتها وحركتها ، دون الالتفات مسبقاً إلى تطبيقاتها التكنولوجية .

البحوث التطبيقية : وهي التي تهدف إلى التوصل إلى معارف جديدة بغرض استخدامها في تطبيقات عملية (صناعية مثلا) .

التطوير التجريبي : ويعنى هذا النوع من الأنشطة بتطوير نتائج البحوث إلى منتجات أو عمليات مفيدة .

ويمكننا أن نتبين الترابط بين أنواع الأبحاث ووظائفها من خلال مصفوفة (Matrix) ذات بعدين (الشكل 1) .

3-2 سمات واتجاهات أنشطة البحث العلمي الراهنة في الولايات المتحدة والدول الصناعية

- مازال الجل الأعظم من أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي في العالم مركزاً في الدول الصناعية (شمال أمريكا ، أوروبا ، اليابان) كما يستدل على ذلك من مؤشر الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (جدول 1 وشكل 2) ، وكذلك من مؤشرات النشر العلمي (جدول 2 وشكل 3) وبراءات الاختراع (جدول 3 وشكل 4) .
- وفيما يلاحظ أن هناك تقدماً ملموساً في الناتج العلمي والتكنولوجي في بعض مناطق العالم النامية (شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) ، مقاساً مثلا بعدد براءات الاختراع المجازة عالمياً في عامي 90 و95 ، إلا أن أوضاع العلم والتكنولوجيا في الأقطار العربية ، بما فيها دول الخليج العربي ، وباقي الدول النامية لم يطرأ عليها تحسن نوعي يذكر .
- علاوة على ارتفاع إجمالي تمويل أنشطة البحث والتطوير في الدول المتقدمة كنسبة من إجمالي الدخل القومي ، يلاحظ أن قطاع الصناعة والأعمال (أي القطاع الخاص) يمول أكثر من 50% من إجمالي أنشطة البحث والتطوير في كل من الولايات المتحدة وأوروبا (EU) واليابان ، وتصل هذه النسبة في اليابان إلى أكثر من 70% . وبينما يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي العسكري على أنشطة البحث والتطوير في الولايات المتحدة ، إذ تصل إلى أكثر من 20% ، نجدها متدنية إلى حوالي 1% فقط في اليابان (جدول رقم 4 ، شكل رقم 5) .
- كما يلاحظ الدور المتعاظم للمؤسسات الصناعية في تنفيذ أنشطة البحث والتطوير في كل من الولايات المتحدة (59%) أوروبا (53%) ، واليابان (73%) ، في حين تتقاسم الجامعات ومعاهد الأبحاث الوطنية تنفيذ باقي أنشطة البحث والتطوير . ويبين الجدول رقم (5) نمو اجمالي الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير من قبل قطاع الصناعة ، كما يبين الشكل (6) اتجاهاً واضحاً في السنوات الأخيرة نحو زيادة الإنفاق نسبة إلى الإيرادات ، لتصل أحياناً إلى ما يعادل 50% من إجمالي الأرباح .
- ويعكس هذا وجود توجه قوي لدى الشركات وقطاع الأعمال للحصول على تكنولوجيا «في الوقت المناسب ، Just-in-time» . ويتطلب ذلك استهداف الحصول على معارف جديدة بسرعة أكبر وبكلفة أقل . ونتيجة لذلك تعزز اتجاه جديد لدى العديد من الشركات بالحصول على المعارف الجديدة من مصادر متخصصة (الجامعات ، ومعاهد الأبحاث) وذلك من خلال بناء علاقات شراكة طويلة المدى .
- وهناك في المقابل اتجاه واضح في السنوات الأخيرة نحو تقليص نسبة مساهمة

الحكومة في تمويل أنشطة البحث والتطوير وعلى الأخص في الولايات المتحدة ، يقابل ذلك زيادة متسارعة في الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير من قبل قطاع الأعمال للحصول على مزيد من المعارف ، ومن ثم المساعدة في الابتكارات العلمية من أجل المحافظة على التنافس وكسب المزيد من الإيرادات وزيادة حصته من الأسواق . وهنالك أخيراً اتجاه واضح نحو عولمة أنشطة البحث والتطوير ، بقيادة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات .

ويمكننا أن نستخلص من هذه المؤشرات الاستنتاجات التالية :

- استمرار تعاظم العلاقة التكافلية بين النمو الاقتصادي والأنشطة العلمية والتكنولوجيا في الدول الصناعية .
- الشراكة والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ أنشطة الأبحاث العلمية والتطوير ، بحيث يتركز دور الحكومة على :

- بناء وتطوير ودعم القاعدة العلمية والتكنولوجية (الجامعات ومعاهد الأبحاث) .
- تمويل البحوث الأساسية والبحوث الاستراتيجية (التسليح ، البيئة ، . . .) .
- وضع الحوافز (السياسات والآليات) لتشجيع القطاع الخاص (الصناعة) على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لضمان التفوق التكنولوجي والنمو الاقتصادي .
- التدخل المباشر عند الحاجة لتحقيق توازن بين العرض والطلب على أنشطة البحث العلمي .

3-3 العلم والتكنولوجيا في دول شرق وجنوب شرق آسيا

■ طوال العقدين الماضيين وحتى عام 1997 كان ازدهار ونمو اقتصاد دول شرق آسيا (النمور) مثار إعجاب الجميع . ولقد استرعى هذا النجاح الباهر دراسات مستفيضة للتعرف على خصائص هذا النموذج «البديل» للتنمية . ومع أن الأزمة المالية الطاحنة التي عصفت بدول شرق وجنوب شرق آسيا منذ أكثر من عام قد أوقفت النمو الاقتصادي في دول هذه المنطقة ، بل عكسته أحياناً - مما يستدعي المزيد من الدراسات لاستخلاص العوامل المؤثرة التي ربما كانت خافية وكذلك لاستخلاص العبر - إلا أنه مما لا شك فيه أن واحداً من أهم ما تميز به هذا النموذج التنموي هو الدور المحوري الذي أولته حكومات دول تلك المنطقة للعلم والتكنولوجيا في إطار استراتيجيات وبرامج التنمية .

■ ولعل أول وأهم ما يميز هذه الاستراتيجيات هو التركيز ليس فقط على بناء

القدرات العلمية والتكنولوجيا أو مخرجاتها بل الاهتمام الذي أولته حكومات دول المنطقة إلى :

1 - الربط الوثيق بين أهداف ومؤسسات التنمية الاقتصادية من جهة وبين أهداف وأنشطة مؤسسات العلم والتكنولوجيا المستحدثة من جهة أخرى .

2 - رعاية وتنمية استراتيجيات ملائمة لتطوير القوى البشرية والبنية التحتية للعلم والتكنولوجيا من أجل خلق قاعدة علمية تكنولوجية متميزة قادرة على التنافس العالمي .

ويمكن تبين ذلك بوضوح في حالة كوريا الجنوبية منذ مطلع السبعينيات وفي حالات كل من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند منذ أوائل الثمانينيات حيث يمكن ملاحظة العلاقة المنطقية بين سياسات التنمية الاقتصادية (الصناعية) وبين سياسات العلم والتكنولوجيا المتوافقة معها والمكملة لها ، في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية/ الصناعية الرئيسة .

- وبالرغم من تباين مستويات التنمية الصناعية ، والموارد البشرية ، وكذلك الروابط العلمية والتكنولوجية فيما بين القطاعات في دول المنطقة ، فإن العقبة الرئيسة المشتركة للتنمية وانتشار العلم والتكنولوجيا في مرحلة الانطلاق كانت غياب الروابط الفعالة بين المؤسسات العلمية والقطاعات الإنتاجية . على أن المحاولات الدؤوبة والواعية لتجسير هذا الانفصام هو ثاني أهم ما يميز سياسات العلم والتكنولوجيا التي تبنتها حكومات دول هذه المنطقة ، وذلك من خلال بناء روابط هيكلية مستدامة بين الإنتاج العلمي وتطبيقاته .
- ومع أن مؤشر الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير يظهر بجلاء الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في ازدهار النمو الاقتصادي لدول المنطقة (كما هو موضح في جدول 6 وشكل 7) ، إلا أن أكثر ما يسترعي الانتباه في هذه المؤشرات هو النمو المتسارع لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير من قبل قطاع الأعمال (كما يتبين في جدول 7 وشكل 8) .
- ويمكن ملاحظة هذه الخاصية الديناميكية كذلك من خلال النمو المتسارع لبراءات الاختراع المسجلة من قبل قطاع الأعمال . ولم يكن كل ذلك ليتحقق دون تبني حكومات دول المنطقة لسياسات واضحة وفعالة والالتزام الدؤوب بتنفيذها . ومع التزايد المطرد لاستثمار قطاع الأعمال في أنشطة البحث والتطوير فإن الجامعات ومعاهد الأبحاث في دول المنطقة ركزت على تطوير مشاركة أوثق بالقطاع الخاص ، يصاحبها في كثير من الأحيان سياسات حوافز حكومية مغرية .

■ فأنشطة العلم والتكنولوجيا في دول المنطقة تعكس إذن واقعها الاقتصادي حيث يتم تركيزها لمعالجة المشاكل البحثية الاستراتيجية التي تحددها الصناعة (القطاع الخاص) . على أن العديد من العوامل السائدة مثل : حدة التنافس ، زيادة تعقيد المعرفة ، تسارع التقدم التكنولوجي والضغوط المالية التي تواجه الجامعات كان لها أيضا دور كبير في تعزيز النمو المستمر للروابط الفعالة بين الجامعات والقطاع الخاص في المنطقة .

■ وتبين الدراسات الحديثة حول دول منطقة آسيا الباسيفيك بأن الشركات الناجحة ، وكذلك معاهد الأبحاث والجامعات تطور أنماطاً جديدة وخلاقة لإدارة الشراكة بين العلم وقطاع الأعمال . وتعكس استراتيجيات معظم هذه الدول ثلاث مبادرات واضحة هي :

- تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير .
- رفع مستوى المهارات العلمية والفنية .
- تطوير القدرات لإدارة الابتكار .

■ ولقد نجم عن هذا النمو المطرد في التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعة خلق علاقات مؤسسية وثيقة تتعدى العلاقات التعاقدية قصيرة المدى ، المرتبطة بمشروع بحث أو برنامج تدريب تموله الصناعة . وأصبح الترويج للتعاون العلمي بين القطاعات المختلفة واحداً من أهم مهام الحكومات والجامعات . وفي كثير من دول المنطقة تكاملت بشكل أكبر أنشطة التعليم والبحوث والاستشارات ، بحيث إن مراكز التدريب أصبحت تنشغل بالأبحاث ، ومراكز البحث تتخصص كذلك ببرامج التدريب ، كما تقوم المراكز المتخصصة في الجامعات (science parks) بتقديم الاستشارات للصناعة وقطاع الأعمال .

■ ومن الخصائص المهمة الأخرى للعلم والتكنولوجيا في دول آسيا الباسفيك نمو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظومة البحث والتطوير في دول المنطقة وذلك من خلال تبني الحكومات لسياسات ومبادرات تهدف إلى ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية . ولقد أدى ذلك إلى زيادة قدرات مثل هذه الشركات على الابتكار وخلق قدرات تكنولوجية متقدمة ، تترجم إلى منتجات ذات قيمة تنافسية عالمية عالية .

ومما لا شك فيه أن الأزمة المالية الطاحنة التي تمر بها دول هذه المنطقة منذ خريف 97 وانعكاسها على الاقتصاد قد خلق مشاكل وتحديات وعقبات كثيرة في وجه استمرار

التطور العلمي والتكنولوجي في بلدان هذه المنطقة . وقد يكون من المبكر تحليل وتشخيص أبعاد الأزمة واقتراح الحلول المناسبة لها - وإن كان ذلك جارياً بالتأكيد - لكن من المؤكد أن القدرات العلمية والتكنولوجية التي نمت وترعرعت خلال العقدين الماضيين سيمكن توظيفها من خلال تطوير سياسات وآليات جديدة أو محسنة من أجل المساعدة على تجاوز هذه الأزمة المالية والاقتصادية من جهة ، ولتعاود هذه المؤسسات دورها في متابعة النمو الاقتصادي المتوقع لدول هذه المنطقة من جهة أخرى .

4 - 3 الأوضاع الراهنة للعلم والتكنولوجيا في البلدان العربية

- مازال التوسع الكمي هو أحد السمات الرئيسة التي تتصف بها أنشطة العلم والتكنولوجيا بشكل عام وأنشطة البحث والتطوير في معظم البلدان العربية بشكل خاص . فبالنسبة لتطوير الكوادر العلمية والتكنولوجية نلاحظ ، على سبيل المثال ، استمرار التوسع في أعداد الكليات والجامعات في الدول العربية لتصل إلى أكثر من 171 (منها 18 في دول الخليج العربي) عام 1996 مقارنة بـ 116 (منها 14 من دول الخليج العربي) عام 1990 . واقترن ذلك بارتفاع ملحوظ في عدد ونسبة الجامعات الخاصة (27%) . كما ارتفع إجمالي أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي في البلدان العربية ليصل إلى أكثر من 3 ملايين عام 1996 (منهم 323 ألفاً في بلدان الخليج العربي) ، بزيادة قدرها 37% عن عام 1990 .
- وبالرغم من زيادة إجمالي أعداد الطلبة الجامعيين الذين يدرسون مساقات علمية وتكنولوجية ، إلا أن نسبتهم إلى إجمالي الطلبة الجامعيين انخفضت بالنسبة لمستوى البكالوريوس بينما ارتفعت قليلاً بالنسبة لمستوى كليات المجتمع . على أن هذا المتوسط العام (32%) يخفي تفاوتاً كبيراً بين الأقطار العربية حيث تنخفض هذه النسبة ، على سبيل المثال ، إلى 23% في دول الخليج العربي (من 19% في المملكة العربية السعودية إلى 52% في كل من البحرين وعمان) .
- أما بالنسبة للإنفاق على التعليم الجامعي فلقد ارتفع متوسط تكلفة (الإنفاق) على الطالب الجامعي سنويا من 1900$ عام 1991 إلى 2400$ عام 1996 بزيادة قدرها 27% ، مع تباين كبير من بلد لآخر (من 600$ في البلدان الأقل نمواً إلى أكثر من 13.000$ في معظم جامعات دول الخليج العربي) . وانعكس هذا كله في إجمالي الإنفاق على التعليم العالي إذ بلغ حوالي 6.9 بلايين دولار عام 1996 ، بما يعادل 1.3% من إجمالي الدخل القومي بصفة عامة (1.5% في دول الخليج العربي) ، مقارنة بحوالي 4 بلايين دولار فقط عام 1991 .

- على أن جميع المؤشرات والدراسات المتاحة توضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن نوعية التأهيل الجامعي في جميع الأقطار العربية مازالت غير مرضية ، إن لم تكن متدنية ، مع وجود استثناءات محدودة في بعض الأقطار .
- أما بالنسبة لأنشطة البحث والتطوير فلقد استمر التوسع في عدد معاهد البحوث المستقلة ومراكز البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات الحكومية ، بحيث بلغ عددها أكثر من 310 ، منها 85 معهداً ومركزاً في بلدان الخليج العربي . أما الإنفاق على أنشطة البحث العلمي ، فبالرغم من الزيادة المطلقة ، حيث وصلت إلى حوالي 730 مليون دولار عام 1996 (منها حوالي 300 مليون دولار في دول الخليج العربي) ، إلا أن نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير من اجمالي الدخل القومي مازالت متدنية كثيراً ، وإن ارتفعت هذه النسبة قليلاً من 0.11% عام 1992 إلى 0.14% عام 1996 سواءً بالنسبة لدول الخليج العربي أو لإجمالي الدول العربية عامة .
- ولا يختلف الوضع كثيراً عند التمعن في باقي مؤشرات البحث العلمي في الأقطار العربية . فمثلاً مازالت أعداد المشتغلين بالبحوث العلمية متدنية بالنسبة لإجمالي القوى العاملة ، إذ تبلغ في المتوسط 0.3 لكل ألف مقابل أكثر من 5 لكل ألف في معظم الدول الصناعية (جدول 8) ، مع وجود تفاوت كبير فيما بين الدول العربية بشكل عام وكذلك فيما بين دول الخليج العربي حيث ترتفع النسبة في كل من الكويت ومصر إلى أكثر من 0.5 لكل ألف بينما هي أقل من 0.1 لكل ألف في عمان . مازال الإنتاج العلمي في البلدان العربية هامشياً ، سواء قيس ذلك نسبياً أم بشكل مطلق ، مع ملاحظة أن الكويت والمملكة العربية السعودية تأتيان في مقدمة الدول العربية من حيث غزارة نشر البحوث العلمية .
- ويلاحظ إجمالاً وجود تباين كبير في مؤشرات العلم والتكنولوجيا (البحث والتطوير) فيما بين الأقطار العربية بما في ذلك التباين بين دول الخليج العربي . وهذا بدوره يعكس تباين النمو الاقتصادي ، والتركيبة الديموغرافية ، وعلى الأخص خلال النصف الثاني من هذا القرن . فمثلا تتباين نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في البلدان العربية من 0,03% من الدخل القومي (الإمارات) كحد أدنى إلى 0.4% (مصر) كحد أقصى ، بينما هي تتفاوت من 0.03% (الإمارات) إلى 0.24% (الكويت) في دول الخليج العربي . (جدول رقم 9) .
- على أن هنالك بعض النجاحات الملحوظة في العديد من الدول العربية سواء على مستوى القطاعات (كقطاع الزراعة) ، أو على مستوى المؤسسات ، من حيث القدرات والإمكانات والمخرجات والأهم من ذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية ، سواء على

مستوى القطاع أو القطر . لكن هذه النجاحات تبقى استثناءات ، غالباً ما تعرضت لنكسات وتراجعات محبطة .

■ وهناك أيضا اتجاهات حديثة مشجعة نذكر منها لجوء إدارة بعض المؤسسات البحثية إلى انتهاج سياسات وآليات خاصة بها لتفعيل الطلب على مخرجاتها ، مثل التوجه نحو تنفيذ البحوث التعاقدية وإنشاء مراكز لترويج الأعمال تعمل على تجسير الصلة بين قطاع الأعمال والباحثين العلميين .

وفي كل الأحوال ، فإن حصيلة جميع المؤشرات والدراسات تبين ، بما لا يدع مجالاً للشك ، فشل السياسات وآليات «الفعلية» (فهي غالباً غير موجودة أصلاً) في خلق روابط فعالة ومتينة مع قطاع الأعمال تؤدي إلى تنميته مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تنشيط وتفعيل قطاعي العلوم والتكنولوجيا .

ويبدو هذا جلياً في غياب دور القطاع الخاص (أو قطاع الأعمال) سواء من حيث تمويل أنشطة البحث العلمي أو تنفيذها . وهذا يعني استمرار الاعتماد بشكل شبه كلي على استيراد التكنولوجيا المطلوبة في أنشطة قطاع الأعمال ، مما يشكل هدراً للاستثمار المتراكم في بناء القدرات العلمية والتكنولوجية وعدم الاستفادة من مخرجاتها .

ويمكن تلخيص بعض أهم العقبات الرئيسة التي تحد من النمو الفعال لمؤسسات العلم والتكنولوجيا ، وعلى الأخص مراكز البحث العلمي ، وتحول دون قيامها بدورها المطلوب في دعم ونجاح خطط التنمية في الأقطار العربية بما يلي :

- غياب السياسات الوطنية العملية والفعالة لربط وتكامل المؤسسات العلمية والتكنولوجية ، وعلى الأخص مؤسسات البحث العلمي ، بالتنمية الاقتصادية بشكل عام ولتلبية الطلب على أنشطتها من قطاع الأعمال على وجه الخصوص . وهذا يعكس بدوره نقصاً بارزاً في سياسات وخطط التنمية الاقتصادية .
- التغير المتكرر في السياسات والتوجهات والخطط ، إن وجدت .
- وضع أهداف وتوقعات غير عملية أو غير واقعية .
- غلبة توجه (culture) العرض لدى مؤسسات البحث والعاملين بها بدلاً من التوجه لتلبية الطلب الناجم عن احتياجات قطاع الأعمال .

السمات الراهنة لأوضاع العلم والتكنولوجيا الخاصة بدول الخليج العربي

■ تشترك دول الخليج العربي في كثير من السمات التي تميزها - نسبياً - عن باقي الدول العربية ، نذكر منها ارتفاع مستوى الدخل الناجم عن صادرات النفط - على

الأقل في عقدي السبعينيات والثمانينيات - تدني كثافة السكان ، وحداثة وسرعة نهضتها الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثت طفرات هائلة في ملامحها ، حيث تحولت مجتمعاتها في أقل من نصف قرن من مجتمعات البساطة (زراعة محدودة ، تجارة إقليمية) والبداوة إلى مجتمعات حضرية تضاهي في عمرانها وتعقيدها الكثير من البلدان الغربية المتقدمة .

- وينطوي هذا التميز النسبي كذلك على قطاع العلوم والتكنولوجيا ، وعلى وجه الخصوص البحث العلمي ، حيث يتصف هذا القطاع بحداثة تأسيسه على وجه الخصوص . فمعظم مؤسسات العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي لم يمض على إنشائها أكثر من عقدين أو ثلاثة . على أن ذلك لم يمنع من تحقيق بعض الإنجازات اللافتة - نسبياً - من حيث تطور الكوادر العلمية المؤهلة ، وإنشاء المؤسسات العلمية وتجهيزها بأفضل وأحدث المرافق والمعدات ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : جامعات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا بالرياض ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الكويت .
- وإجمالاً فإن مؤشرات العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي تشغل الحيز الأعلى أو الأقصى من نطاق هذه المؤشرات في الدول العربية ، لكنها تبقى مع ذلك متدنية مقارنة بالدول المتقدمة أو الدول حديثة التصنيع ، مثل مؤشر الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الدخل القومي (جدول 9) ، ونسبة أعداد المشتغلين بالبحث العلمي أو بالأنشطة العلمية والتكنولوجية (جدول 8) ، والإنتاج العلمي نسبة للفرد .

ومع ذلك ، وبالرغم من الإنجازات الواضحة والملموسة في مجال تطوير الكوادر العلمية ومرافق المؤسسات العلمية ، فإن دول الخليج العربي تشترك مع باقي دول المنطقة العربية - كما أسلفنا - في أهم خصائصها :

1 ـ التوسع الكمي في مؤسسات العلم والتكنولوجيا ومخرجاتها على حساب النوعية .

2 ـ تدني مساهمة أنشطة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية ، إن لم تكن هامشية .

وبالرغم من توافر الإمكانات المادية - نسبياً - والاستثمارات الكبيرة في تطوير الموارد البشرية المؤهلة على مدى حوالي ثلاثين عاماً ، يبدو محيراً ومحبطاً حقاً ضعف الرابطة الفاعلة بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية وبين أهم قطاع في اقتصاد دول الخليج العربي المعاصر ، أي قطاع النفط والطاقة . وليس الحال أفضل كثيراً في القطاعات المهمة الأخرى مثل التمويل والتجارة ، بل وحتى القطاعات الاستراتيجية مثل موارد المياه - بالرغم أن التكنولوجيا الحديثة لتحلية مياه البحر على نطاق تجاري كبير جربت وطورت

أساساً في دول المنطقة منذ حوالي نصف قرن . ولعل الاستثناء الوحيد لنجاح قطاع البحث العلمي في دول الخليج العربي هو في مجال الدراسات البيئية الخاصة بالمنطقة ، وعلى الأخص في بعض جامعات ومعاهد البحث العلمي في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية .

وفي حين أنه يمكننا أن نخلص بأن دول الخليج العربي قد نجحت في بناء وتجهيز مؤسسات علمية وتكنولوجية (جامعات ومعاهد أبحاث) عصرية وفي تطوير الموارد البشرية المدربة ، وإن غلب الكم فيها على النوع ، كما نجحت بعض الدول ، مثل المملكة العربية السعودية والكويت ، في خلق مجتمعات علمية وطنية نشطة في جامعات ومعاهد الأبحاث المتخصصة ، إلا أن حكومات دول الخليج العربي لم تنجح حتى الآن في تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة لخلق قاعدة علمية وتكنولوجية عالية التأهل قادرة على مواجهة التنافس العالمي ، كما أنها - وهذا هو الأهم - لم تنجح في وضع وتنفيذ سياسات فعالة للربط بين قطاعات الإنتاج الوطنية (وعلى الأخص قطاعات النفط والطاقة وموارد المياه والتمويل والتجارة) وبين مخرجات مؤسساتها العلمية والتكنولوجية ، مع التسليم بوجود مبادرات مؤسسية ناجحة بعض الشيء ، مثل التوجه نحو البحوث التعاقدية في كل من معهد البحوث بجامعة الملك فهد ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية . من أجل التأكيد على أهمية تلبية هذه المؤسسات للطلب المحلي .

إلا أن دول الخليج العربي مازالت تفتقر حتى الآن إلى رؤيا واضحة لمستقبل الاقتصاد الوطني ودوره التنافسي المتميز في إطار تحديات العولمة وحتى إن وجدت مثل هذه الرؤى فإن دول الخليج العربي مازالت تفتقر إلى استراتيجية فعالة لتحقيق أهدافها ، وعلى الأخص كيفية تطوير وتوظيف العلم والتكنولوجيا ، والبحث العلمي على وجه الخصوص ، لتحقيق أهداف مثل هذه الاستراتيجية . ومن دون ذلك سيبقى قطاع العلم والتكنولوجيا ، يصارع لينمو كمياً ، محدوداً في وظائفه بسقف البحوث الأساسية والتدريب وبعض البحوث الاستراتيجية في مجال البيئة مثلاً . ولعله من المؤسف حقاً أن استراتيجيات البحث العلمي الوطنية مازالت توضع باجتهاد مشكور من قبل المؤسسات الوطنية المناط بها ذلك (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية) بمعزل شبه كامل (أو عملي) عن سياسات الاقتصاد والمال الوطنية ، المعلنة منها أو المنفذة .

4- العولمة وتحديات المستقبل

لم تعد كلمة «العولمة» مجرد تعبير مجازي بل أصبحت حقيقة مهمة ومؤثرة على

حاضر ومستقبل الحضارة الإنسانية . ويمكننا أن نتمثل العولمة من خلال :

- التأثيرات المذهلة لتكنولوجيا المعلومات (الاتصالات ، والحاسوب ، . . . إلخ) في ترابط الأفراد والشعوب عبر المؤسسات والحدود الوطنية والقارات من أجل تبادل المعلومات والأفكار والمعارف .
- انفتاح الاقتصاديات القطرية (الوطنية) على العالم الخارجي ، وما يجلبه ذلك من تمويل وتجارة عالمية .
- المتغيرات المستجدة في توليد المعارف عبر الأقطار ، بما في ذلك التقاسم العالمي الجديد للأعمال من خلال تشبيكات (Networking) عبر الأقطار .

وفي مجال عمليات الإنتاج ، بما في ذلك دوائر الإنتاج وكيفية توجيه التمويل العالمي ، تجلب العولمة نوعاً جديداً من التحدي . إذ أن السلاح الجديد في معركة التنافس العالمية سيكون على الأغلب ، «القدرة على الابتكار» . ويتحتم علينا إذن قبل أن نختم هذه المقالة أن نستعرض سريعاً أهم ملامح العولمة وعواملها والكيفية التي ستؤثر بها هذه العولمة على بنية منظومة العلم والتكنولوجيا ، على الأخص في دول مجلس التعاون .

1 - 4 ملامح العولمة

- إصلاحات الاقتصاد الحديثة : انطوت الأقطار النامية (ومعظم الدول الشيوعية سابقاً) ، واحدة تلو الأخرى ، على اختلاف مشاربها ، تحت مظلة الإصلاحات الاقتصادية الحديثة التي تركز على تحرير وانفتاح الاقتصاد الوطني من خلال تقليص أو إزالة حواجز التجارة والتحول من صناعات استبدال الاستيراد إلى ترويج التصدير ، وتوسيع القطاع الخاص ، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات ، وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ومن أهم تأثيرات هذه الإصلاحات الاقتصادية على منظومة العلم والتكنولوجيا هو رفع تدابير الحماية التي تحكم استيراد التكنولوجيا ، كما أن التوجه نحو التصدير ، وتعزيز تدابير حماية الملكية الفكرية واتفاقية «الجات» قد أدخلت توجهات السوق إلى منظومة البحث العلمي . ويعني ذلك أكثر من أي وقت مضى أن مؤسسات البحث العلمي في دول الخليج العربي ستخضع لقوانين السوق والتنافس ، وعليها أن تجد لها «أفضلية مقارنة» تعمل بها إن كان لها أن تزدهر وتساهم بشكل فعال في تنمية اقتصاد مجتمعاتها .
- الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة : من أهم ملامح العولمة

توسع الشركات متعددة الجنسيات وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشمال إلى الجنوب ، من 11 بليوناً عام 86 لتصل إلى أكثر من 50 بليوناً عام 97 ، يصحبها في كثير من الأحيان إعادة توطين مؤسسات البحث والتطوير من الشمال إلى الجنوب . وهذه التدفقات ليست مقصورة على التكنولوجيا الحديثة مثل الإلكترونيات والاتصالات والبيوتكنولوجي ، لكنها تشمل كذلك قطاعات الإنتاج والاستهلاك . ومن الطبيعي أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وإعادة توطين مراكز البحث والتطوير تفضل البيئات التي تتوافر بها مهارات متقدمة للبحث والتطوير علاوة على بنى تعليمية متطورة (مثل : البرازيل ، الهند ، كوريا ، المكسيك) . وبالنسبة لدول الخليج العربي فإن قطاعات النفط والبتروكيماويات والطاقة ، إضافة إلى قطاع موارد المياه (تحلية المياه ومعالجتها) ، تمثل فرصاً واعدة حقيقية . لكن الاستفادة منها يتطلب استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الاستثمار السخي والمتواصل لتطوير المهارات الرفيعة وبناء مراكز البحث المتقدمة في هذه المجالات جنباً إلى جنب سياسات وآليات فعالة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوطين أنشطة البحث والتطوير التابعة للشركات المتعددة الجنسيات المالكة للتكنولوجيا المتقدمة في هذه المجالات ، كل ذلك في إطار رؤية تنموية واضحة يصاحبها سياسات متوافقة ومتناغمة في جميع القطاعات المترابطة بها .

- دور الدولة ودور السوق : إن الإصلاحات الاقتصادية التي باتت تعم الدول النامية مثل تحرير الاقتصاد والخصخصة ، أدت ، مباشرة أو بشكل غير مباشر ، إلى الحد من أو تقليص الدعم الحكومي للعديد من القطاعات الحيوية ومنها تمويل التعليم والعلم والتكنولوجيا ، ودول مجلس التعاون ليست بمنأى عن هذه التحولات . فإذا ما علمنا أن الدعم الحكومي في هذه الدول يمثل أكثر من 95% من إجمالي الإنفاق على المؤسسات العلمية والتكنولوجية (شكل 9) ، وعلى الأخص مؤسسات البحث والتطوير ، يتبين لنا حجم الصعوبات والمشاكل التي ينبغي التصدي لها ومعالجتها . وفي حين أن قوى السوق العالمية يمكن أن تفي بصورة أو بأخرى بالحاجة إلى تنفيذ وتمويل البحوث التطبيقية في إطار ما ذكرنا أعلاه ، تبقى هناك حاجة ماسة إلى التمويل الحكومي لبناء وصون قاعدة علمية وطنية متينة تؤدي على الأقل وظائف البحوث الأساسية والتطبيقية الوطنية (الاستراتيجية) علاوة على المساهمة في التدريب ورفد مؤسسات البحث التطبيقية الوطنية - في إطار السوق العالمية - بالمهارات رفيعة التأهيل .

2 - 4 التغير في بنية المنظومة العلمية والتكنولوجية

لعبت الاصلاحات الاقتصادية الجديدة دوراً كبيراً في التحولات الجذرية التي طرأت مؤخراً على أنظمة البحث والتطوير كما نعرفها . فتقدم المعرفة المنتظم والاهتمام بالنشر العلمي العلني والتقدير (الاعتبار) المهني داخل العشيرة العلمية ، كلها مفاهيم آخذة في التحول ، والعلم الأكاديمي يمر حاليا «بثورة ثقافية» مفسحاً الطريق إلى «ما بعد العلم الأكاديمي» ("Post-academic science") الذي يمكن أن يختلف اجتماعياً وفلسفياً إلى حد كبير عن سابقه بحيث يؤدي إلى نوع جديد من المعرفة .

- الثروة من المعرفة : إن النموذج الخطي للابتكار المؤسس على العلوم الأكاديمية البحتة والذي كان سائداً في سياسات وتوجهات المنظومة العلمية والتكنولوجية في الدول النامية أخذ يفقد أهميته وسيطرته . ويعاد حالياً تنظيم المنظومة العلمية والتكنولوجية بعيداً عن تقدم المعرفة كهدف أساسي ، باتجاه توليد الثروة . وهناك انحراف مناظر في التركيز نحو الابتكارات التكنولوجية بعيداً عن البحوث الأساسية . ويعد هذا واحداً من أهم الدروس المستقاة من تجربة الدول الآسيوية حديثة التصنيع . ولا يعني ذلك أن هذه الأقطار تخلت عن القيام بالبحوث الأساسية أو أن هذا المجال غير مهم ، لكن مفاهيم «القيمة المضافة» ، و«الربح والكفاءة» اكتسبتا وزناً أكبر . ولم تعد السرية من المحرمات مهنياً في المجتمع العلمي . وإذا ما استطاعت دول مجلس التعاون ومؤسساتها العلمية والتكنولوجية أن تستوعب هذه التحولات فإن لها في تاريخها الحديث واقتصادها المعاصر فرصاً لتحقيق إنجازات سريعة في هذا المجال .
- تلاشي الحواجز والمنظومات المهجنة (Hybrid systems) : أدى استمرار تغلغل المصالح التجارية والصناعية داخل بيئات البحوث الأكاديمية والتطبيقية إلى تلاشي الاستقلال الذاتي لمؤسسات العلم والتكنولوجيا الحديثة ، بل وتكسير الحواجز الثقافية بين مختلف بيئات العمل . ونجم عن ذلك تعايش بين بيئات عمل وأنماط بحث وتوجهات وأهداف مختلفة ومتباينة ، ليس بالضرورة في مكان طبيعي واحد ، ولكن في برنامج بحثي واحد قد يكون متوزعاً على نطاق عريض من المؤسسات المتفاعلة . وتتميز هذه البرامج بالفرق المتعددة التخصصات التي تخترق حواجز المجالات العلمية لتصل إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، بل وتتخطى حدود البلد الواحد . وهذا يقتضي أنماطاً جديدة من مهارات الإدارة والسلوك بين أفراد هذه المنظومة العلمية/ الاقتصادية الجديدة .
- إدارة البحث والتطوير : إن نجاح اليابان وغيرها من دول آسيا حديثة التصنيع أثبت أن الابتكار لا يعتمد بالضرورة مباشرة أو فقط على البحث العلمي ، بل إن هناك

مكونات أخرى للابتكار قد تكون على قدر أكبر من الأهمية . والابتكارات الناجحة في دول شرق آسيا تشكلت من خلال قدرة هذه الدول في الحصول على ذخيرة من المعارف من مصادر خارجية مختلفة واستيعابها في استخدامات ملائمة في الصناعة ، آخذين بعين النظر الأسواق العالمية . أي أن البحث العلمي بحد ذاته هو واحد فقط من عوامل الابتكار العديدة . ويرتبط هذا بشكل وثيق بظاهرة اعتماد الدول الصناعية ودول شرق آسيا المتزايد على القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مجمل عمليات البحث والتطوير بنسبة تصل إلى 60 - 75% . وهذا يستدعي تحولات جذرية في أهداف وإدارة ليس فقط مؤسسات البحث العلمي المستقلة بل وكذلك مؤسسات التعليم العالي بحيث تنطوي تحت نمط (entrepreneurial) . وما من شك في أن هذا يعد واحداً من أهم التحديات التي تواجه منظومة العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي وباقي الدول العربية . ويندرج ضمن ذلك التغيرات الجذرية في بنية نظام المنافع والمحاسبة والمكافآت لأفراد العشيرة العلمية باتجاه التحول من الاعتماد فقط على النشر العلمي المفتوح نحو براءات الاختراع والاستشارات والارتباط الناجح مع مؤسسات الإنتاج والصناعة .

3 - 4 مدلولات وانعكاسات أخرى

كما أشرنا سابقاً ، فإن تأثيرات العولمة بأوجهها المتعددة بدأت تغير تدريجياً من طبيعة ومجالات عمل مؤسسات العلم والتكنولوجيا ليس فقط في الدول الصناعية والدول حديثة التصنيع ، بل وكذلك في باقي الدول النامية . وكما أسلفنا فإن الدروس المستفادة من نجاحات دول شرق وجنوب شرق آسيا وإخفاقاتها - بالرغم من عثرتها المالية والاقتصادية الراهنة - لها دلالات ومضامين مفيدة ، نذكر منها باختصار ما يلي :

- دور البحوث الأساسية : هناك حاجة ملحة للتمييز بين البحوث الأكاديمية الأساسية ذات الطابع الأساسي البحت وبين البحوث الأساسية الاستراتيجية الموجهة لخدمة أهداف اجتماعية واقتصادية . وفي حين يتعين على الدول النامية أن تستمر في دعم البحوث الأساسية لخدمة أغراض متعددة ، أسلفنا ذكرها ، يتوجب إعادة توجيه هذه البحوث في الجامعات ومراكز البحوث لخدمة أهداف استراتيجية ، مثل البتروكيماويات ، البيئة البحرية والتصحر بالنسبة لدول الخليج العربي .
- الحاجة إلى استراتيجيات للتشبيك (Networking) : هناك إجماع متزايد بأن الابتكار هو نتيجة للربط بين العلم والتكنولوجيا من طرف وبين السوق في الطرف الآخر . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الافتقار إلى البنية الاقتصادية المتينة والقادرة على توليد مثل هذه

الروابط العضوية ذاتياً ، سنجد أن هناك حاجة ملحة في معظم الدول النامية ، بما فيها دول الخليج العربي ، لتدخل الدولة وتوسطها لتستحث الربط بين كل من مختبرات الأبحاث ، الجامعات ، ومراكز الإنتاج الصناعي والسوق . ولابد لسياسات العلم والتكنولوجيا الوطنية أن تتضمن آليات لتحفيز خلق مثل هذه الروابط والشبكات . ولعل إنشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الكويت تمثل مبادرة رائدة في هذا الاتجاه ، وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التطوير والتركيز في برامجها لتحقيق جميع أهدافها . ويمكن تطوير هذه المبادرة وغيرها – مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا في المملكة العربية السعودية – لتشمل كافة دول الخليج العربي ، لتكون الوسيلة الفعالة لتنفيذ سياسات الربط بين مؤسسات منظومة العلم والتكنولوجيا ومؤسسات الإنتاج (القطاع الخاص) في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتوقعة .

- التحول في أنظمة الإنتاج من القوالب الجامدة والمتخصصة إلى المرونة والتغير نحو اللامركزية المبنية على التكنولوجيا الحديثة ، مما يتطلب وضع آليات مؤسسية ديناميكية لرفع المهارات دورياً . فالأفضلية المقارنة في الدول النامية ، كغيرها ، لم تعد تتحدد بالموارد الطبيعية (مثل النفط في دول الخليج العربي) ، أو رخص الأيدي العاملة ، ولكن بتنظيم عملية الإنتاج والبنى المؤسسية لاستيعاب مهارات جديدة . ولا ينعكس هذا فقط على أنظمة التعليم العام والمهني والعالي ، بل كذلك على باقي مكونات المنظومة العلمية والتكنولوجية . وبالنسبة لدول الخليج العربي فإن هناك تحديات فرعية لابد من إيجاد حلول فعالة لها :
  - ندرة المهارات الفنية المتوسطة .
  - التحول عن الدراسات العلمية والتكنولوجية في الجامعات .

4 - 4 دور سياسات العلم والتكنولوجيا:

في ضوء ما أسلفنا ينبغي التأكيد على الدور المهم الذي يتوجب أن تقوم به المؤسسات المناط بها وضع السياسات العلمية والتكنولوجية ، وعلى الأخص في إعادة هيكلة منظومة العلوم والتكنولوجيا في إطار مستقبل الاقتصاد الوطني والبيئة الاجتماعية لدول الخليج العربي . وفي هذا الصدد لابد من تذكر أن النجاح النسبي الذي أحرزته بعض دول شرق آسيا قد وفر أنماطاً مختلفة للحاجة والكيفية التي ينبغي أن تدمج بها هذه السياسات مع السياسات الصناعية والاقتصادية والمالية . وأهم من ذلك أن تلتزم الدولة بإيجاد قنوات ووسائل لتأمين تنفيذ هذه السياسات والتأكد من ملاءمتها وتحقيق أهدافها . ولعله من المناسب إيجاد مؤسسة خليجية للتنمية العلمية والتكنولوجية الفعالة

اقتصادياً ، ربما في إطار مجلس التعاون كما هو الحال بالنسبة لدول كتلة «اسيان» -AS) (EAN في جنوب شرق آسيا . مدركين ما أسلفنا تأكيده مراراً من خلال استعراض تجارب الدول الصناعية والدول حديثة التصنيع بأن تطوير مؤسسات ومرافق البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية ، وإن كان شرطاً لازماً ، لكنه وحده غير كاف لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا في التنمية .

5 - خلاصة واستنتاجات

- العلم والتكنولوجيا هما ركيزتان أساسيتان لتطور ونمو الحضارة العالمية بوجه عام ، واثنان من أهم عوامل تطور الحضارة في القرن العشرين ، ويشكلان من دون شك محرك الدفع الرئيس لتنمية المجتمعات ، جنباً إلى جنب مع الأطر الفكرية والثقافية ومجموعة القيم والعقائد السائدة .
- وسيبقى الأمر كذلك - إن لم يكن بدرجة أقوى - في القرن الواحد والعشرين ، في ضوء التوقعات بمزيد من الاكتشافات العلمية المتسارعة والابتكارات والتطبيقات التكنولوجية المذهلة ، وعلى الأخص في مجالات علوم وتكنولوجيا المعلومات والحياة ، التي ستسرع بدورها في تعميق وترسيخ عولمة الاقتصاد والثقافة ، بما يجلبه ذلك من فرص وتحديات .
- ولقد لاحظنا في استعراض أوضاع العلم والتكنولوجيا في الدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة النمو أن التنمية العلمية والتكنولوجية السليمة ، التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية ، تتطلب قبل كل شيء وجود رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية واختيار أهداف واقعية محدودة تعزز المزايا التنافسية النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني والإقليمي في إطار عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة . وينبثق عن هذه الرؤية سياسات واستراتيجيات فرعية للتنمية العلمية والتكنولوجية تتضمن :

- تطوير القوى البشرية والبنية التحتية من أجل خلق قاعدة علمية تكنولوجية متميزة قادرة على تلبية احتياجات النمو الاقتصادي المحلي في إطار علاقات وشبكات متعاونة ومتنافسة عالمياً ، على الأقل في المجالات ذات التميز التنافسي النسبي .
- تحفيز نمو الروابط بين قطاع «العلم والتكنولوجيا» وبين قطاعات الصناعة والخدمات في المجالات ذات الأولوية العليا في الاقتصاد الوطني .
- تشجيع وتطوير استثمار القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) في مؤسسات العلم

والتكنولوجيا الوطنية في المجالات ذات الميزة التنافسية عالمياً .

■ وبالنسبة لدول الخليج العربي ستتيح الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية المتوقعة مع مطلع القرن الواحد والعشرين ، في إطار المزيد من عولمة الاقتصاد والتجارة والثقافة ، ستتيح فرصاً واعدة حقاً للتنمية المستدامة . كما أنها ستجلب مزيداً من التحديات والمخاطر التي تهدد تنمية وتماسك بناء واستقرار مجتمعاتها . وهذا يتطلب إضافة لما أسلفناه ، انتقاء عدد محدود جداً من بين الفرص الواعدة الكثيرة ، يتحقق فيها أفضل المزايا التنافسية التي تتمتع بها دول المنطقة ، نسرد منها الأمثلة والخيارات التالية :

- الاستثمار في تطوير أنظمة وبرامج المعلوماتية باللغة العربية وعلى الأخص في مجالات التعليم والتجارة والتسوق .

- الاستثمار عن طريق الشراكة العالمية في تطوير بعض جوانب تكنولوجيا طرق المعلومات والاتصالات السريعة وتقديم خدمات إقليمية وعالمية ترتكز عليها .

- الاستثمار المركز ، بالمشاركة مع شركاء عالميين متميزين ، في تطوير أبحاث وتكنولوجيا تحلية المياه ومعالجتها وتطوير صناعتها للتصدير .

- الاستثمار في تطوير وإنشاء محطات توليد الكهرباء تعمل بالغاز للتصدير إلى أوروبا ، لغرض الاستفادة من تجارة تراخيص انبعاث ثاني أوكسيد الكربون المنبثقة عن «بروتوكول كيوتو» حول التغير المناخي .

- الاستثمار المكثف في بحوث التغير المناخي وعلى الأخص للبحث عن وتطوير تكنولوجيا مصارف جديدة لثاني أوكسيد الكربون ذات مزايا اقتصادية تنافسية .

- الاستثمار في تطوير تطبيقات تكنولوجيا علوم الحياة والهندسة الوراثية في الزراعة الإنتاجية والتجميلية في المناطق الجافة والصحراوية ، بما في ذلك السهول الساحلية .

- الاستثمار في تطوير تكنولوجيا الروبوتات والأجهزة الذكية القادرة على التخاطب باللغة العربية لاستخدامها في المكاتب والمنازل .

■ ولابد من التذكير مجدداً بأن ظاهرة العولمة ما زالت تتعمق بسرعة مما سيفرض على دول الخليج العربي بشكل عام مجموعة من التحديات نوجز منها فيما يلي ما يخص منظومة العلم والتكنولوجيا :

- خضوع مؤسسات البحث العلمي لقوانين السوق والتنافس .

- الدور المحوري للشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية في تطوير التكنولوجيا المحلية ونمو الطلب على خدماتها .

- تحول الدولة من تمويل كامل أنشطة العلم والتكنولوجيا إلى تمويل الجزء الخاص ببناء القدرات والمرافق ودعم البحوث الأساسية والاستراتيجية الموجهة ، مع تحفيز القطاع الخاص والأجنبي على تمويل متطلباتهم العلمية والتكنولوجية من خلال القدرات الوطنية المرتبطة مع المؤسسات العلمية والتكنولوجية العالمية .

- التكيف السريع مع مفاهيم القرن الواحد والعشرين من حيث إن الثروة الجديدة ستتولد أساساً من المعارف (الجديدة) .

- إعادة بناء منظومة العلم والتكنولوجيا وطرق إدارتها من خلال بناء أنظمة هجينة وتشابكات محلية وخارجية ، آخذين في الاعتبار التغير الجذري في قيم وسلوكيات المجتمع العلمي بأفراده ومؤسساته باتجاه الربحية ، القيمة المضافة ، و(entrepreneur) بعيداً عن اعتبارات وحوافز التميز العلمي المطلق وتقدير الأقران الذي كان شائعاً بين أفراد العشيرة العلمية حتى الآن .

وفي الخاتمة لابد لنا من التأكيد على أن مستقبل التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي (وباقي الدول العربية) بشكل عام والتنمية العلمية والتكنولوجية بشكل خاص يتطلب قبل كل شيء تشجيع نمو إطار مرجعي ثقافي يشجع على ازدهار التفكير العقلاني وتعلم العلوم والتكنولوجيا ، ويحفز على الابتكار والمبادرة بعيداً عن التوجهات السائدة حالياً من حيث الإتكالية على الدولة (من المهد إلى اللحد) وانتشار بل سمو الفكر الغيبي . ولابد لنا أن نتذكر هنا أن الحضارة العالمية السائدة ليست هي حضارة الغرب ، وإن كان هو المهيمن عليها ، بفضل ما تتمتع به مجتمعاته من مزايا اقتصادية وثقافية وسياسية تتيح له تصحيح مساراته عند الحاجة . ولابد لنا كذلك أن ندرك أن العالم شئنا أم أبينا مقبل على حضارة جامعة لهذا الكوكب ، هي استمرار لتطور الحضارة الإنسانية على مر العصور . لنا إن شئنا أن نبادر ونسعى لنساهم - كغيرنا - في تطويرها وتحسينها وأن نضيف لها من خصوصيتنا ما يثريها . ولنا كذلك بمحض إرادتنا أن نبقى على ما نحن عليه نسترجع أمجاد ماضينا ونتجادل في مساوئ حضارة الغرب المادية ونلعنها ، في حين ننغمس إلى آذاننا في الاستفادة من تقانتها .

المراجع:

1) Shihab-Eldin, A., "Science & Technology and the 1990s Revolution", chapter in "Revolution of the 1990s: the Arab World and The Assessments of the End of the Century" ,K. Naqib and M. Adwani, ed, Published (in Arabic) by the General Egyptian Book Organization, Cairo (1991).
2) Qassem, Sobhi, " Devolepment of S & T indicators ", Vol. 1: " Arab Higher Education Systems" , Vol. 2: "R &D Sysytems in the Arab States", A UNESCO (Cairo) & ESCWA Publication, Beirut (1999)
3) World Sceince Report 1998, UNESCO Publishing , Paris (1998)
4) "The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy", a World Bank Policy Research Report, Oxford University Press (1994).
5) Jossef F. Goates,John B. Mahaffie and Andy Hines, ' Scenarios of US and Global Society Reshaped by Science and Technology ", Oakhill Press, Greensboro, North Carolina, USA (1997).
6) "Science in Southeast Asia", Science, Vol. 279, S 1465 (1998).
7) Floyd E. Bloon, " Breakthroughs 1998", Science Vol. 282, 2193 & 2157 (1998).
Floyd E. Bloon, " Breakthroughs 1997 " , Science Vol. 278, 2092 (1997).

ملحق رقم 1

أهم عشرة اكتشافات علمية في عام 1998

1) تراكم قياسات جديدة ومبتكرة تؤكد على أن مكونات الكون (المجرات) تتطاير عن بعضها بمعدلات متسارعة مما يترتب عليه انعكاسات مهمة على مفاهيمنا لنشأة الكون وقوانين الطبيعة (قوانين الجاذبية والنسبية العامة لاينشتاين) .

2) اكتشاف الجينات المسؤولة عن عمل الساعة الخلوية بما في ذلك البروتينات المكونة لها وآلية عملها ، وكيفية معايرتها طبيعياً مع ساعة دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس . مفسحاً المجال لاستخدام تطبيقات هذا الاكتشاف في معالجة أمراض فيزيولوجية كثيرة منها «تعب طيران النفاثات» .

3) اكتشاف الأساس البيوكيماوي لعمل الجهاز العصبي وعلى وجه الخصوص كيفية تكوين وآلية انتقال كهرباء الاتصالات في الجهاز العصبي من خلال قنوات أيونات البوتاسيوم عبر أغشية الخلايا .

4) توافر قياسات موثوقة تؤكد لأول مرة أن النيوترينو (واحد من أدق الجسيمات الأولية) ، أو على الأقل أحد أنواعه ، له كتلة وإن كانت ضئيلة كالهمسة ، مما قد يتعين معه إعادة النظر في بعض جوانب نظريات فيزياء الجسيمات والقوى الأولية ، وعلى الأخص النظرية الأساسية المعروفة بالنموذج المعياري للكون .

5) إتمام تعرف كامل – لأول مرة – جينوم كائن عضوي متعدد الخلايا ، وكذلك إتمام تعرف جينومات عدد من الميكروبات المرهوبة ليصل عدد الجينومات التي استكمل تعرفها إلى 24 . وتطوير تقنية أوتوماتيكية لإتمام تعرف الكم الهائل من الجينومات الطبيعية وعلى رأسها الجينوم البشري .

6) نجاح نقل عن بعد آنياً (Teleporting) معلومات عن حالة كموم الضوء من فوتون (أو شعاع) ضوء لآخر بعيداً عنه وكذلك معلومات عن حالة كموم نواة ذرة كربون لنواة ذرة هيدروجين مجاورة دون أي ارتباط مباشر بينهما ، مما يتيح المجال لتطور حاسوبات فائقة السرعة (سرعة البرق) . وهذا الاكتشاف قريب من الخيال العلمي الذي نشاهده في أفلام الخيال العلمي (ستار تريك) . حيث يتم نقل الطاقة والمادة (الحية كذلك) عن بعد من موقع لآخر آنياً ، مع فرق مهم أن ما يمكن أن يتم نقله آنياً في الحقيقة هو فقط

معلومات عن حالة المادة وليست المادة (أو الطاقة) نفسها .

7) ابتكار وتطوير شذرات بيولوجية ميكروية (Bio-Microchips) منها ما هو قادر على القيام بمعظم مهام تعرف الجينوم بسرعة فائقة ، ونوع آخر قادر على فصل عينات الدم إلى خلايا سرطانية ، بكتيرية ، الخ . . ونزع جزيئات الدنا (DNA) منها للتحليل . وهناك شذرات مصنعة من الدنا نفسه للبحث عن التنوع الجيني في الجينات أو لرصد رسائل الرنا (RNA) من جينات الخلايا . ويمكن لهذه الشذرات مستقبلا الكشف عن الأمراض الوراثية «الجينية» .

8) النمو السريع لتكنولوجيا كيمياء التوفيقات التي تتيح تخليق ملايين التوفيقات (المركبات الكيماوية) الممكن تجميعها من بضعة مكونات أساسية ، بسرعة فائقة ، مما سمح للباحثين هذا العام - على سبيل المثال - تخليق أكثر من مليونين من المركبات العضوية المصنعة التي تشابه الكثير من المنتجات الطبيعية مثل المضادات الحيوية . وستتيح هذه التقنية معرفة تأثير كل من هذه المركبات الجديدة في نشاط البروتينات المرتبطة بالعديد من الأمراض بسرعة ومن دون الحاجة لاختبار كل منها على حدة في المعامل . كما ستتيح تكنولوجيا كيمياء التوفيقات تخليق أنواع أخرى من المركبات المهمة مثل المواد الحفازة ، بسهولة وتنوع .

9) شهد عام 1998 مجموعة مثيرة من الاكتشافات المثيرة في مجال الوقاية من السرطان وعلاجه ، مما يوحي بأن هذا العدو المرهوب بدأ يخسر موقعه . ومن أهم هذه الاكتشافات الاستخدام الجديد لعقار «تاموكسيفين» لوقاية بعض مجموعات النساء من الإصابة بسرطان الثدي ، علاوة على استخدامه لعلاج هذا النوع نفسه من السرطان . وكذلك اكتشاف القدرة المذهلة لنوعين من البروتينات في تقليص الأورام في الفئران فاتحاً المجال لاكتشافات ومناهج مشابهة في تقليص الأورام السرطانية التي تصيب الإنسان باستخدام عقاقير وكيمياويات تمنع الدم عن الخلايا السرطانية .

10) اكتشاف العلاقة السببية بين مضاعفات بعض الأمراض البعيدة الأمد وبين تهييج بعض مكونات نظام المناعة الذاتي حيث تبين أن العوامل المسببة لمرض (الفيروس أو البكتيريا) تحدث تهيجاً في بعض مكونات (خلايا) نظام المناعة الذاتي . ينجم عنه مهاجمة هذه الخلايا الدفاعية لبعض أنسجة الجسم مسببة أعراض المضاعفات (مثال على ذلك الروماتيزم الناجم عن مرض الـ Lyme) .

مصفوفة وظائف وأنواع أنشطة البحث والتطوير

وظيفة البحث والتطوير	نوع البحث والتطوير: البحوث الأساسية	البحوث التطبيقية	التجريب والتطوير
توليد المعارف العلمية والتكنولوجية الأساسية	▨	▥	
التدريب	▨	▥	▩
صياغة السياسات العامة	▩	▨	▩
برامج البحوث والتطوير الاستراتيجية	▩	▨	▨
الابتكارات الصناعية		▥	▨

شكل 1

الإنفاق على البحث والتطوير
كنسبة من الناتج المحلي

1994 (%)	1994 ($)	1992	1994	
37.86%	175.1	2.70%	2.45%	امريكا الشمالية
27.95%	131.5	1.84%	1.81%	الاتحاد الاوروبي
18.66%	87.3	2.42%	2.34%	اليابان والدول الصناعية الجديدة
1.88%	9.2	0.37%	0.34%	امريكا اللاتينية
4.95%	23.3	0.70%	0.50%	الصين
0.40%	1.3	0.12%	0.18%	الدول العربية
0.45%	2.3	0.44%	0.32%	الدول الافريقية جنوب الصحراء
100.00%	470.4	1.76%	1.44%	العالم

جدول 1

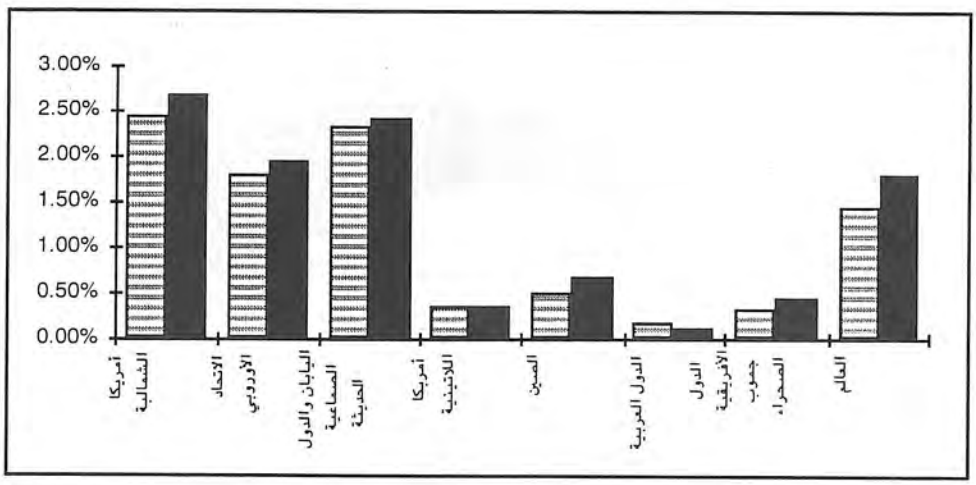

شكل 2

توزيع الإنتاج العلمي في العالم عام 1995
مقاسا بالمنشورات العلمية

أمريكا الشمالية	38.40%
اوروبا الغربية	35.80%
اليابان والدول حديثة التصنيع	10.10%
الدول العربية	0.70%
دول أخرى	15.00%
إجمالي	100.00%

جـدول 2

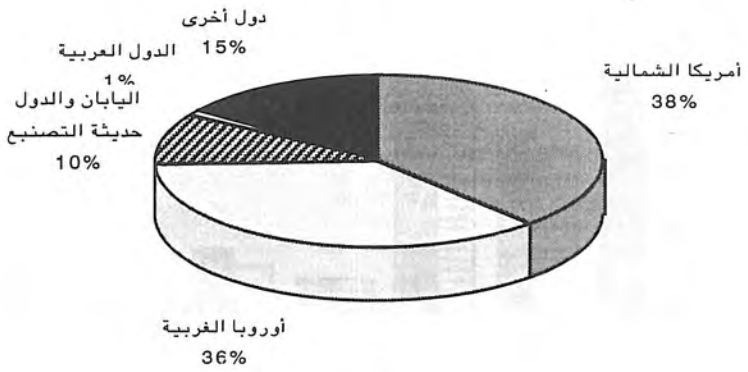

شكل 3

توزيع الإنتاج العلمي في العالم عامي 1990 و 1995
مقاسا ببراءات الاختراع

براءات الاختراع في الولايات المتحدة		براءات الاختراع في أوروبا	
عام 95	عام 90	عام 95	عام 90
18%	23.10%	43.90%	48.50%
49.20%	45.50%	32.10%	25.70%
24.50%	24.20%	15.90%	18.80%

جدول 3

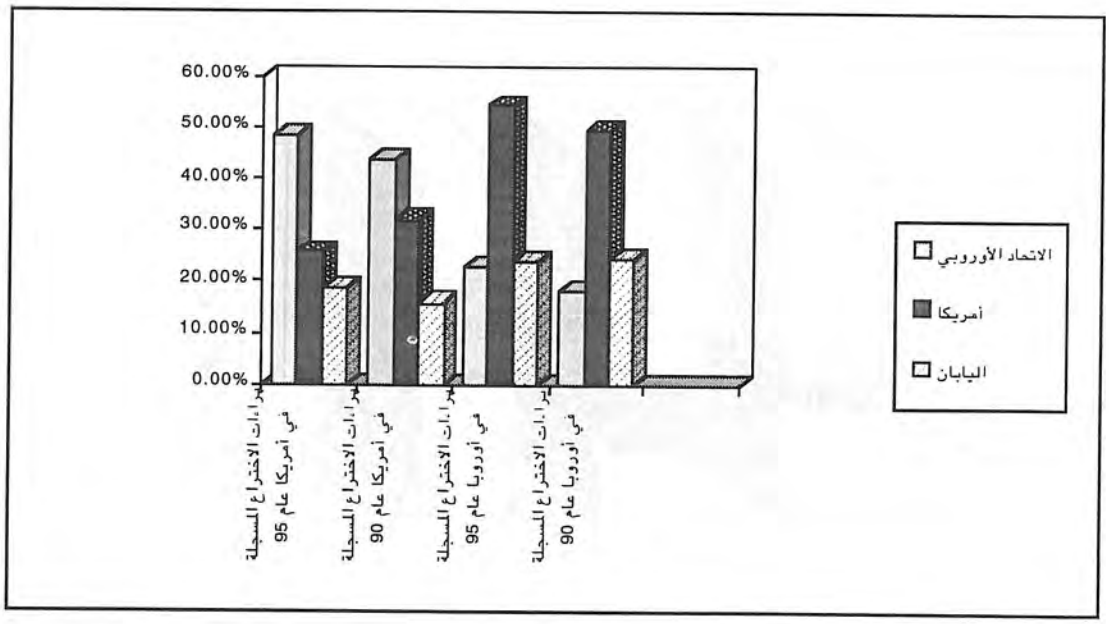

شكل 4

مصادر تمويل الإنفاق
على البحث والتطوير 1995

	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	اليابان
حكومي / مدني	32.70	18.60%	25.40%
عسكري	8.20%	22.40%	1.10%
أجنبي	6.40%	0%	0.10%
صناعة	52.80%	59%	73.40%

جـــدول 4

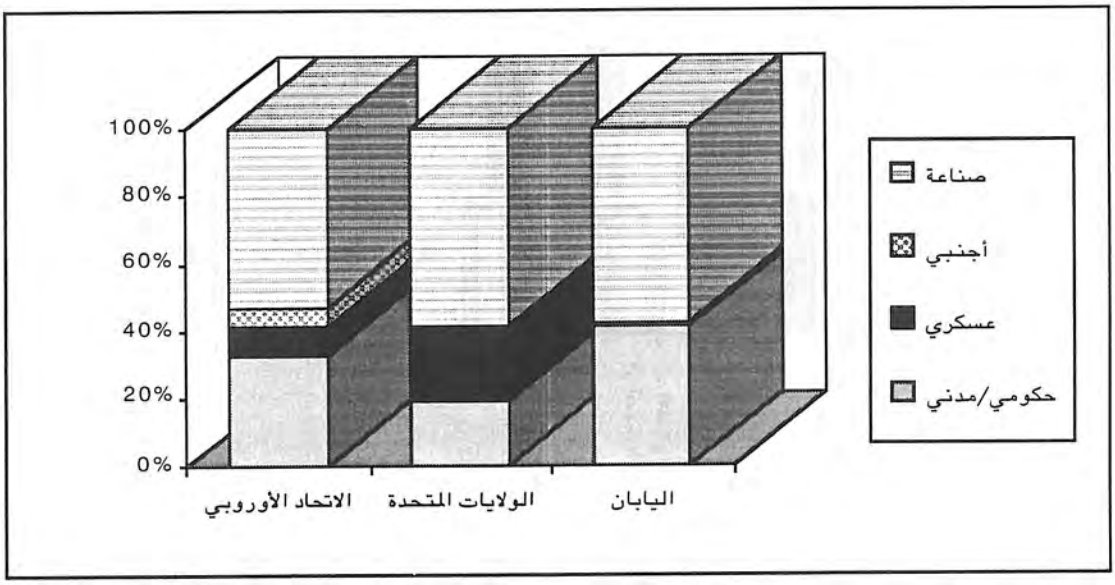

شكل 5

نمو الإنفاق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة (بمليارات الدولارات) من القطاع الصناعي الخاص

العام	1989	1991	1994	1996
الإنفاق على البحث والتطوير من قطاع الصناعة	102.00	117.00	120.00	134.00

جـدول 5

إنفاق الشركات الأمريكية على البحث والتطوير بالنسبة للمبيعات (1975 - 1995)

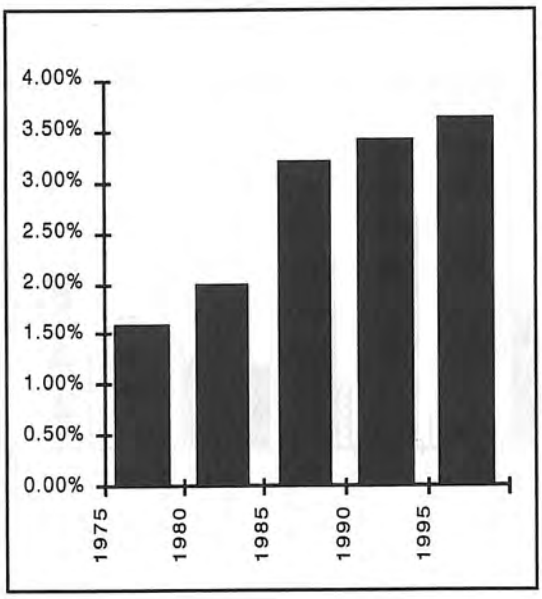

شكل 6

الإنفاق على البحث والتطوير في بعض دول جنوب شرق آسيا كنسبة من الناتج المحلي

الدولة / العام	1981	1991	1995
استراليا	1.00	1.30	1.60
إندونيسيا		0.20	0.30
اليابان	2.30	3.00	3.00
كوريا الجنوبية	0.60	1.90	2.40
ماليزيا		0.80	0.40
نيوزيلاندا	1.00	0.90	1.00
سنغافورة	0.30	1.30	1.20
تايوان	0.90	1.70	
تايلند	0.02	0.20	

جدول 6

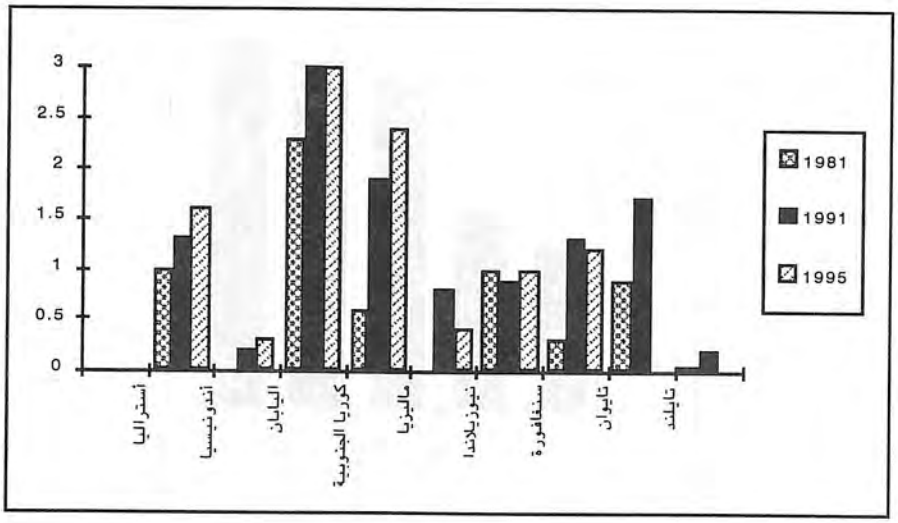

شكل 7

تمويل الصناعة لإجمالي الإنفاق على البحث ٪ والتطوير في بعض دول جنوب شرق آسيا

الدولة	٪	(العام)
استراليا	45.70%	1994
إندونيسيا	15.80%	1994
اليابان	67.10%	1995
كوريا الجنوبية	84.00%	1994
ماليزيا	43.00%	1992
نيوزيلاندا	33.60%	1995
سنغافورة	62.50%	1995
تايلند	12.20%	1995

جدول 7

الترتيب الدولي لنمو إنفاق الشركات على البحث والتطوير
(1993 - 1981)

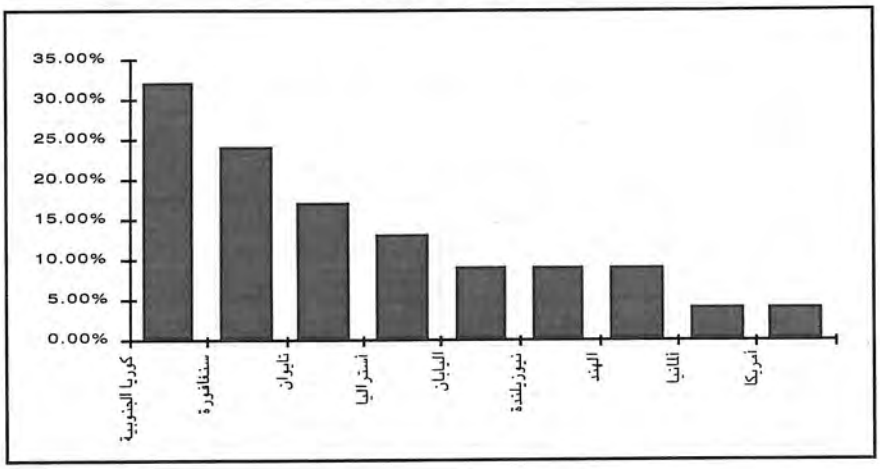

شكل 8

عدد المشتغلين بالبحث العلمي (FTE)
لكل ألف من القوى العاملة

الدولة	العدد	الدولة	العدد
الكويت	0.83	البحرين	0.37
مصر	0.62	سلطنة عمان	0.09
الأردن	0.34	قطر	0.14
المغرب	0.23	الإمارات	0.11
السعودية	0.16	كندا	5.2
سوريا	0.1	الولايات المتحدة	7.4

جدول 8

الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير
في الدول العربية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	الإنفاق %	الدولة	الإنفاق %
مصر	0.36	الكويت	0.24
الأردن	0.31	السعودية	0.15
المغرب	0.22	سلطنة عمان	0.08
سوريا	0.16	البحرين	0.07
تونس	0.14	قطر	0.07
لبنان	0.06	الإمارات	0.03

جدول 9

حصة الحكومة في تمويل البحث والتطوير (1996)

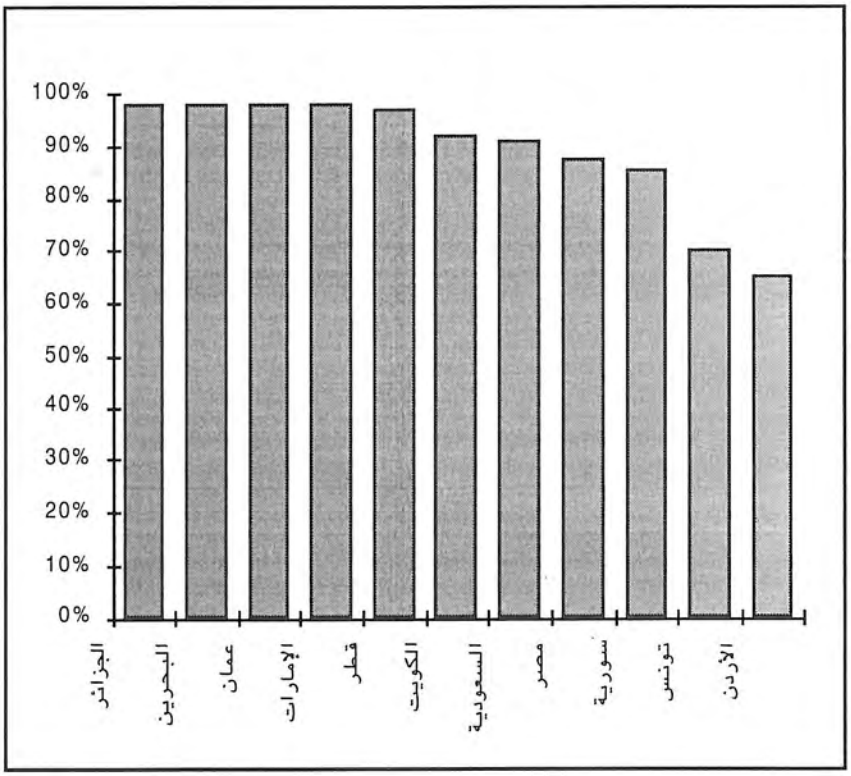

شكل 9

التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي[1]

الأستاذ الدكتور حسن حمدان العلكيم *

* أستاذ العلاقات الدولية - بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة .

1 - تقديم:

شهد النظام الدولي المعاصر منذ بداية العقد الحالي تحولات جوهرية في هيكليته كان لها أبلغ الأثر على طبيعة وأشكال التفاعلات الدولية . وقد ساهمت منطقة الخليج العربي نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية مساهمة فاعلة في تلك التحولات من ناحية . كما كان لتلك التحولات انعكاسات وتداعيات رئيسة أثرت بشكل كبير على التفاعلات البينية لدول المنطقة وخلقت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي من ناحية ثانية . وتكمن أهمية التحولات التي شهدها النظام الدولي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي في حقيقة الأمر أن العوامل الخارجية أصبحت تلعب دوراً رئيساً في رسم السياسة الخارجية لدول المنطقة وخاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . فمن ناحية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس في النظام الدولي الجديد إذ أصبح النظام الدولي أحادي القطبية تمخض عنه ممارسة الولايات المتحدة لدور «شرطي العالم» . ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط الجيوبوليتيكية بما تحتويه من مخزون نفطي وأهمية الأمن الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية ورغبة الولايات المتحدة في احتواء خطر «الأصولية الإسلامية» فقد حرصت الأخيرة على تكريس تبعية دول المنطقة لها وإدارة سياستها الخارجية من خلال الإدارة بالأزمات من ناحية أخرى . وينعكس ذلك في سياسة الولايات المتحدة تجاه عدد من دول المنطقة خاصة العراق وإيران من خلال سياسة الاحتواء المزدوج وقانون داماتو .

وتقوم رؤية الولايات المتحدة لأمن منطقة الخليج العربي على أساس الربط بين المصالح القومية للولايات المتحدة على وجه الخصوص والغربية بصفة عامة والمصالح القومية لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربي على الرغم من التعارض في الأهداف بين الطرفين . إذ سعت الولايات المتحدة إلى إقناع دول مجلس التعاون بأهمية التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية والعمل على تحديث القوة الذاتية لدول المجلس الذي يتضح في حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة خلال السنوات الثماني الماضية على الرغم من تعارض هذه السياسة مع سياستها المعلنة بضرورة ضبط عمليات التسلح في الشرق الأوسط الأمر الذي نتج عنه حالة من سباق التسلح في منطقة الخليج . وإذا كانت هذه السياسة قد ساهمت في تحقيق قدر من الاستقرار في المنطقة مرحلياً فإن الأمر لن يكون كذلك على المدى المتوسط . إذ أن تزايد سباق التسلح وانخفاض عائدات النفط نتيجة لتذبذب أسعار النفط وغياب الديمقراطية من ناحية والتطورات الإقليمية والدولية خاصة في داخل الولايات المتحدة ، من ناحية أخرى سيساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار .

وتهدف هذه الورقة من خلال اعتماد المنهج التحليلي المتكامل إلى دراسة وتحليل التحولات والمستجدات الدولية منذ بداية عقد التسعينات واتجاهاتها المستقبلية من ناحية وتداعياتها على منطقة الخليج العربي من ناحية ثانية . إذ تسعى هذه الورقة للإجابة على التساؤلات التالية : هل هناك نظام دولي جديد أم مرحلة جديدة في النظام الدولي المعاصر؟ ما هي طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولي وهل هي مرحلة انتقالية أم دائمة وما هو الشكل المنتظر للمرحلة الجديدة في النظام الدولي؟ ما هي النتائج المترتبة على انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي بالنسبة لمنطقة الخليج بصفة خاصة؟ هل تساعد «الهيمنة الحميدة» للولايات المتحدة على النظام الدولي في تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربية أم العكس؟ ما هي أهم التحديات السياسية التي ستواجه دول منطقة الخليج في القرن القادم؟ ما هي البدائل والخيارات أمام بلدان الخليج العربي من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها في عالم غير مستقر؟ .

2 - النظام الدولي المعاصر

يعرف النظام الدولي على أنه نمط التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية - والتي يمكن أن تكون صراعاً أو تعاوناً . إذ يتكون النظام الدولي من ثلاثة عناصر رئيسة[1] :

1 ـ وجود هيكل أو بنيان ينظم قواعد التفاعلات بين الفاعلين الدوليين ويراد به القانون والأعراف الدولية .

2 ـ الفاعلون الدوليون ويراد بذلك الدول والفاعلون من غير الدول كالمنظمات الدولية

والشركات متعددة الجنسية والأشخاص الذين يقومون بأدوار فوق القومية .

3 ـ التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين وتكون في جميع المجالات والتي يمكن أن تكون تعاوناً أو صراعاً .

وتكمن أهمية دراسة النظام الدولي في أن علاقات تحول القوى السائدة بين الدول ووجود نظام دولي دون أي سلطة عليا – كحكومة عالمية – قادرة على فرض معايير السلوك وما على الدول من التزامات أوجد عالماً متغيراً[2] . كما أن تحليل السياسة الدولية يتطلب فهم طبيعة النظام الدولي وكيفية تأثير إجراءات دولة ما على غيرها من الدول ، وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها بنية النظام الدولي المعاصر منذ اتفاقية وستفاليا في عام 1648 ، فإن النظام الدولي اتسم بالطبيعة الهرمية أو بمعنى آخر وجود دولة أو أكثر على قمة الهرم السياسي ووجود غالبية دول العالم في قاعدة الهرم مع وجود قلة تتفاوت مكانتهم بين القمة والقاعدة بحسب إمكاناتهم البشرية والمادية الأمر الذي يعني أن دولة واحدة أو اثنتين أو مجموعة قليلة من الدول تفرض رؤيتها على سلبية التفاعلات الدولية . فقد مر النظام الدولي منذ بروزه بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 ـ أحادي القطبية خلال الفترة 1648-1815 إذ اتسم النظام الدولي بهيمنة دولة واحدة على طبيعة التفاعلات الدولية .

2 ـ تعدد قوى حيث ساد النظام الدولي خلال الفترة الممتدة بين توقيع اتفاقية فيينا عام 1815 والحرب العالمية الثانية بهيمنة أكثر من دولتين على قمة الهرم السياسي الدولي .

3 ـ ثنائي قوي وهي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الدولة السوفيتية التي تميزت بخروج القوى التقليدية وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوى عالمية جديدة . وقد تأرجحت العلاقات بين القوتين الرئيستين بين الحرب الباردة والانفراج . انعكس التوتر على سباق التسلح النووي وبروز الأحلاف العسكرية وعلى تبني سياسة الاحتواء والتطويق وسياسة الاستقطاب والتنافس على مناطق النفوذ في العالم . في حين تتضح حالة الانفراج في دبلوماسية القمم والتوصل إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أو التخلص من البعض منها وفي التعاون العملي والتقني والاقتصادي والسياسي والثقافي بينهما .

3 - الولايات المتحدة والنظام الدولي:

عملت الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش على إصلاح الخلل الذي تعاني

منه على الصعيد الدولي . وقد ساعدت التحولات الدولية الولايات المتحدة في إحكام هيمنتها على النظام الدولي . فمع انسحاب الاتحاد السوفيتي التدريجي منذ عام 1985 ، في ظل سياسة غورباتشوف الإصلاحية ، من السياسة الدولية أصبحت الفرصة سانحة بصورة أكبر للولايات المتحدة لفرض سيطرتها علي النظام الدولي بأقل تكلفة . وقد مكنت تلك التطورات الولايات المتحدة من تأمين احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج إذ تعد أكبر دول العالم استهلاكا للنفط منذ تم اكتشافه . فقد ارتفع الاستهلاك الأمريكي من النفط من 5 ملايين برميل يومياً في الخمسينات من هذا القرن إلى 18 مليون برميل يومياً في عام 1990 وهو ما يساوي 25%من كل نفط العالم ومن المتوقع أن يصل إلى 20 مليون برميل يومياً بحلول عام 2000 على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز 5% من سكان العالم . وإذا كانت الولايات المتحدة قد خسرت مكانتها النفطية في العالم بعد أن تحولت من أكبر دول منتجة للنفط إلى أكبر دولة مستوردة فإن ما نتج عن التحولات الدولية وما أفرزته أزمة الخليج الثانية قد مكنها من استعادة أهميتها النفطية في العالم ليس بحكم أنها أكبر دولة مستهلكة للنفط بل لكونها الدولة التي أصبحت تتحكم في نفط الخليج بطريقة مباشرة . ويتضح ذلك في حقيقة تزايد الاستهلاك العالمي من النفط الذي ارتفع من 6 ملايين برميل يومياً عام 1960 إلى 72 مليون برميل يومياً عام 1990 . وحقيقة أن منطقة الخليج تحتوي على 70% من الاحتياط العالمي للنفط[3] . وإذا أخذنا بعين الاعتبار حاجة الدول المحتملة للمنافسة على قمة الهرم الدولي للنفط فسيصبح لنا الأهمية التي اكتسبتها الولايات المتحدة في السياسة الدولية خاصة بعد أزمة الخليج الثانية . والتساؤل الذي يطرح نفسه : هل ستسمح الولايات المتحدة ببروز شركاء جدد لها على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي أم ستعمل على إحكام هيمنتها على النظام الدولي بحيث يتسم بأحادية القطبية؟ وإذا كان الأول لا يمثل خياراً بالنسبة للولايات المتحدة فإن الهدف يصبح في العمل على تحقيق السيطرة الشاملة على النظام الدولي . ويثير هذا الاحتمال تساؤلاً آخر حول الكيفية التي يمكن لها تحقيق ذلك الهدف؟ وعلى الرغم من تردد إدارتي بوش وكلينتون في الإعلان عن استراتيجية كبرى للولايات المتحدة خلال المرحلة الراهنة فإنه يمكن للمراقب أن يرصد المرتكزات الأساسية للتوجهات الخارجية للولايات المتحدة في النقاط التالية[4] :

1 ـ السيطرة على مصادر الطاقة لإحكام سيطرتها على الدول المستوردة وخاصة تلك التي يملكها للمنافسة نظراً لتعاظم دور الاقتصاد في المرحلة الراهنة للنظام الدولي ، رغبة من الولايات المتحدة في اتباع سياسة لوي الذراع بهدف تحقيق مصالحها القومية .

2 ـ تعزيز قدراتها العسكرية الاستراتيجية في الوقت الذي لا تستطيع الأطراف الأخرى في النظام الدولي معارضة مشاريع التسلح الأمريكي أو حتى منافستها .

3 ـ استخدام الأمم المتحدة لإضفاء «الشرعية الدولية» على سلوكها الخارجي في العالم بصفتها تقوم بدور «شرطي العالم» في المرحلة الراهنة للنظام الدولي .

4 - نظام أحادي القطبية

منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الحديث عن طبيعة النظام الدولي يأخذ منحاً جديداً . وعلى الرغم من حالة الضبابية التي يمر بها النظام الدولي فقد تحدث البعض عن نظام دولي يتسم بأحادية القطبية عوضاً عما كان متوقعا في السابق من نظام تعدد قوى . إذ شهد النظام الدولي منذ عام 1985 تطورات رئيسة قادت إلى تحولات جوهرية في هيكلية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات الدولية ، فقد كان لوصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في موسكو وما نتج عنها من سياسات مصاحبة على الصعيدين الداخلي والخارجي أثر بالغ في التحولات الجوهرية التي شهدها النظام الدولي . وكانت النتيجة التي ترتبت على تلك التطورات الدولية وما صاحبها من هيمنة أمريكية على مخزون العالم من النفط في أعقاب أزمة الخليج الثانية وخروج الاتحاد السوفيتي من المعادلة الدولية وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي ليصبح نظاماً أحادي القوة . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن إلى متى سيخضع النظام الدولي لهيمنة قوة دولية واحدة؟ وهل الانفراد الأمريكي طويل الأمد أم مرحلي؟ وهل ستبرز قوى دولية منافسة أم أن الولايات المتحدة نظراً لما تعانيه من أزمات ستخرج هي الأخرى من المعادلة الدولية؟ فالمعروف أن الولايات المتحدة تعاني من عدة أزمات : اقتصادية وتعليمية واجتماعية . فمن الناحية الاقتصادية وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لاتزال صاحبة أكبر اقتصاد في العالم فإن المؤشرات الاقتصادية لهذه القوة أصيبت بنوع من التراجع وأصبحت تواجه مشكلات اجتماعية لا يمكن إغفالها[5] . إضافة إلى ذلك فإن التحسن الذي طرأ في عام 1997 على النمو الاقتصادي ، ليصبح أعلى معدل في مجموعة دول حلف الأطلنطي ، لايزال متواضعاً قياساً بالصين مثلاً إذ لم يتجاور الـ 3.8% في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي الصيني 8.8% . وفي الوقت الذي انخفضت فيه نسبة التضخم في الولايات المتحدة خلال عامي 1996 و1997 من 2.8% إلى 2.4% شهدت الصين تحسناً أكبر في انخفاض معدل التضخم من 8.3% إلى 2.8% خلال الفترة نفسها[6] . وفي الوقت الذي شكل فيه النمو الاقتصادي الأمريكي نسبة أعلى من مجموع الدول الأوروبية فإن هناك عدداً من تلك الدول شهدت نمواً أعلى من الولايات المتحدة مثل هولندا التي سجل نموها الاقتصادي نسبة 4.2% وايرلندا بنسبة 10.5% من ناحية . وإذا كانت كلفة الوحدة الألمانية ، التي اضطرت للاقتراض لتمويل برنامج التحول الاقتصادي لما كان يعرف بألمانيا

الشرقية ، إضافة إلى القيود المالية التي ترتبت على اتفاقية ماستريخت بهدف تقليص عجز الموازنات العامة للدول الأعضاء ساهمت في انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي لدول المجموعة على المدى القريب فإنه من المتوقع أن تشهد أوروبا خلال عام 1998 نمواً اقتصادياً مماثلاً للولايات المتحدة[7] من ناحية ثانية . وعلى صعيد آخر فإن تعاظم العجز في ميزان التجارة الخارجية والعجز في الموازنة العامة قاد الولايات المتحدة إلى التخلي عن سياساتها ومواقفها المعلنة من الصين حول الديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح توثيق روابطها التجارية مع الصين بهدف تصحيح الوضع في ميزان التجارة الخارجية بين البلدين . كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة على اليابان بهدف حمل الأخيرة على تحرير قوانينها التجارية لإفساح المجال بصورة أكبر أمام السلع والمنتجات الأمريكية . وأصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة إذ تقدر ديونها الخارجية بـ 4 آلاف مليار دولار وهو ما يساوي ثلثي ديون الدول النامية . وعلى الرغم من الانخفاض في قيمة العجز في الموازنة العامة نتيجة لتشريع أغسطس 1997 الخاص بضرورة تحقيق توازن أو ضبط في الموازنة العامة بين العائد والانفاق العام بحلول عام 2002 الذي يعرف بـ Balanced Budget Act فإن الموازنة لاتزال تعاني من عجز إذ ارتفع بين عامي 1980 و 1998 من 37.8 إلى 158.7 مليار دولار[8] .

وعلى صعيد الأزمة الاجتماعية فإن الولايات المتحدة تعاني من عدد من المظاهر الاجتماعية التي تتمثل في ارتفاع نسبة الجريمة في 27 ولاية لتصل إلى معدلات عالية بلغت 125% في نورث داكوتا و71% في فيرمونت و51% في تكساس ونيوهامبشير[9] . وتعكس الاضطرابات العرقية التي شهدتها المدن الأمريكية في مايو 1992 حالة الانهيار في المجتمع الأمريكي الذي يعاني من خلل في البنية الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية . إذ ارتفعت في عام 1992 نسبة الأسر ذات الوالد الوحيد أو ما يعرف بـ Single Parent لتصل بين السود إلى 56% وتبلغ معدلات الولادة خارج مؤسسة الزواج بين السود 63% في حين تصل بين البيض إلى 10%[10] ، وفيما يتعلق بغياب العدالة الاجتماعية والتفرقة العنصرية فقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي)[11] الصادر في عام 1998 أن حالات التعدي على حقوق الإنسان من جانب الشرطة ومسؤولي السجون في الولايات المتحدة وإدارات الهجرة الأمريكية كانت كبيرة . ويصف التقرير العاملين في السجون الأمريكية بأنهم ساديون وقساة لا يتورعون عن التعذيب بالكهرباء وضرب السجين بالهراوات المكهربة . ويضيف التقرير بأن هناك 35 ألف طفل (حدث) مسجونين مع عتاة من المجرمين ويتعرضون لكافة أشكال العدوان الجسدي والجنسي . وأشار التقرير إلى أن عدد المسجونين في الولايات المتحدة قد بلغ 1.7 مليون نسمة يشكل السود والأقليات الأثنية الأخرى ما نسبته 60% على الرغم من أن نسبتهم لا تتجاوز 12%

من إجمالي السكان . ويؤكد التقرير أن النظام القضائي في الولايات المتحدة منحاز بوضوح ضد الملونين والفقراء . ويشير التقرير إلى أن عقوبة الإعدام يتم تطبيقها في الولايات المتحدة بطريقة تنم عن روح ثأرية تتعلق بخلفية المعدوم الاجتماعية والاقتصادية . ويتضح ذلك مثلاً في مطالبة المدعوين في جورجيا بإنزال عقوبة الإعدام في 70% من الدعاوى التي يتهم فيها مواطنون سود بقتل أبيض أما في حالة المواطنين البيض الذين اتهموا بقتل السود فلم يطالب هؤلاء بحكم الإعدام إلا في 15% فقط من هذه الحالات . وتتجلى مظاهر التفرقة العنصرية في الثقافة السياسية للشعب الأمريكي ورفضه لزعامة أسود لبلاده وكذلك في العزلة شبه المفروضة على مناطق السود والأحياء التي يغلب عليها السكان السود خاصة في الولايات الجنوبية . وأصبح الشباب الأمريكي شباب «البوب» والمخدرات والطرب والجنس إذ لم تعد الأخلاق معياراً رئيساً في المفاضلة للوظائف العامة . ويتضح ذلك في استطلاعات الرأي التي أجريت في أعقاب فضيحة الرئيس كلينتون الأخلاقية أو ما يعرف بـ «مونيكا غيت» إذ أعرب غالبية الذين تم استطلاع آرائهم بأن ما حدث هو سلوك شخصي وأن الغالبية أيدت بقاءه في السلطة .

ونظراً لأن المحافظة على المكانة الدولية التي اكتسبتها الولايات المتحدة تتطلب الاستمرار في صلابة الجبهة الداخلية فإن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الولايات المتحدة والمعضلات الاقتصادية والعجز في ميزان التجارة الخارجية لصالح عدد من الدول التي يمكن أن تصبح منافسة لها على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي تثير تساؤلاً حول إمكانية استمرار انفراد الولايات المتحدة في قمة الهرم السياسي للنظام الدولي المعاصر ، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن أنه إذا كانت القيادة السياسية التي حظيت بها الولايات المتحدة خلال العقود الماضية تمكنت من وضع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي فهل يمكن لمجتمع أصبح يعاني من أزمة أخلاقية أن يفرز مثل تلك القيادات؟ ومن هي الفئة التي ستحكم الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة القادمة؟ وهل يمكن لهذه النوعية من الأجيال المحافظة على مكانة الولايات المتحدة الدولية؟ هذا بالطبع ما سيكشف عنه المستقبل . وفي تقديري الشخصي فإن انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي مرحلي وذلك لاعتبارين أساسيين : الأول التطورات في داخل المجتمع الأمريكي والثاني يتعلق بالتطورات الخارجية في عدد من دول العالم كألمانيا أو أوروبا الموحدة والصين واليابان وربما روسيا التي يمكن أن تبرز كقوى منافسة على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي ويتحول النظام الدولي بذلك إلى نظام التعددية القطبية وهو الأرجح على كل حال .

وعلى الرغم من الثمانية مبادئ التي جاءت في وثيقة البنتاغون لعام 1992 والتي تدعو إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي ومنع بروز قوى منافسة على قمة

الهرم السياسي فإن توجهات الميزانية وقيودها ستحتم ضغوطاً على ميزانية وزارتي الخارجية والدفاع وتجعلهما عاجزتين عن مواجهة التطورات المتلاحقة على الصعيد الدولي . فمن ناحية تتحدث مادلين أولبرايت ، وزيرة الخارجية الأمريكية ، عن القيود المالية التي تعاني منها وزارتها نتيجة لحالة التقشف وسياسة ترشيد الإنفاق بهدف ضبط الموازنة الفيدرالية . وتشير إلى أن مخصصات وزارة الخارجية اليوم لا تساوي 14/1 من ميزانية وزارة الخارجية في عهد الوزير مارشال وأن الولايات المتحدة اليوم الدولة المدينة رقم واحد للأمم المتحدة وبنوك التنمية المختلفة . وتم خلال العقد الماضي إغلاق عدد من البعثات الدبلوماسية والوكالة الأمريكية الدولية للتنمية وبعثات وكالة الإعلام الأمريكية وأصبحت الولايات المتحدة تفتقر إلى الأموال لضمان توفير الحماية للأمريكيين في الخارج . وتضيف التخفيضات الجديدة نتيجة لسياسة ضبط الموازنة قيوداً أخرى جديدة إذ «أنها تقلص من نفوذنا كقوة سلام في العالم» . وتخلص أولبرايت في مقالها الذي نشر في Foreign Affairs إلى أن الولايات المتحدة لن تستطيع القيادة دون إمكانات ولن تكون آمنة إذا لم تكن هي القائد[12] . كما أنها لا تواكب التحديات الجديدة الناجمة عن التطورات المتسارعة للتقانة في المجال العسكري من ناحية ويفرض تخفيض الأعباء الدفاعية من خلال تقليص حجم القوات المسلحة وإعادة النظر في سلم الأولويات في الاستراتيجية القومية .

إن التغيير في هيكل القوة يطرح أمام الإدارة الأمريكية خيارات محدودة تتمثل في الانعزالية أو تشجيع بروز نظام يقوم على التعددية القطبية أو الاستمرار في زعامة العالم . وإذا كان الخيار الأول منسجما مع التوجهات الجديدة لضبط الموازنة العامة إذ لا يترتب عليه أعباء مالية مماثلة للخيار الثالث إلا أنه لا ينسجم مع الأهداف القومية للولايات المتحدة من ناحية . وإن الاستمرار في ممارسة دور «شرطي العالم» على الرغم من أهميته فإن كلفته العالية توحي بأنه ليس الخيار الأمثل في ظل المعطيات الاقتصادية السائدة في الولايات المتحدة من ناحية أخرى . وعليه فإن إفساح المجال بل وتشجيع ظهور مرحلة جديدة في النظام الدولي تتسم بالتعددية القطبية سيشكل الخيار الأمثل للولايات المتحدة إذ يحافظ على مكانة الولايات المتحدة في قمة الهرم السياسي للنظام الدولي بكلفة أقل . فمن ناحية يساهم نظام توازن القوى على تخفيض الإنفاق العسكري ويقلل الحاجة إلى انتشار القوات الأمريكية في المناطق الساخنة من العالم وسيتركز التخطيط الدفاعي على منع بروز قوة مهيمنة بل ربما يقود إلى التعاون مع الأطراف الأخرى لمنع الهيمنة وتفادي الحروب . ومن ناحية ثانية ستكون الولايات المتحدة أكثر قدرة وحرية على الاهتمام بمصالحها الاقتصادية . إن المعضلات التي تواجهها الولايات المتحدة وغياب العدو المنافس أفرز واقعاً محلياً متبايناً في الولايات المتحدة

الأمر الذي حال دون بلورة استراتيجية كبرى للعصر الجديد .

وفي حين يرى فريق من المحللين أن المشكلات الداخلية والتقاليد غير الإمبريالية ومحدودية قدرتها العسكرية على الانتشار سيفرض على الصين أن تنتهج سلوكاً تعاونياً أكثر في الشؤون الدولية[13] ، يرى آخرون أنه على الرغم من أن الصين لا تزال أمامها عقود طويلة قبل أن تصبح منافساً عالمياً حقيقياً فإن مواصلة الصين لنموها الاقتصادي وتحديث قوتها العسكرية إضافة إلى النزعة الأيديولوجية التوسعية قد يمكنها من التحول إلى قوة عسكرية ويقودها إلى التنسيق مع روسيا ، التي تشاطرها العداء الشديد للهيمنة الأمريكية ، بهدف تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[14] وهو ما تعكسه زيارة الرئيس الصيني ، زيمن ، إلى روسيا ومن ثم اليابان في نوفمبر 1998 . إذ يرى بعض الباحثين أن التنسيق الصيني - الروسي حول منطقة الخليج يهدف إلى ممارسة أدوار يمكن وصفها بأنها معرقلة أو محاورة للولايات المتحدة سعياً إلى تحقيق توازن دولي في مواجهة الأخيرة التي لا ترغب في أن تنافسها أي قوة أخرى في المنطقة[15] ، ويتضح ذلك في مدى التطور الذي تشهده علاقات البلدين الثنائية وعلاقاتهما بدول الخليج ومواقفهما من الأحداث والأزمات التي تشهدها المنطقة .

ومن ناحية أخرى فإن استمرار النظرة الأمريكية أحادية الجانب لما ينبغي أن تكون عليه أوروبا والقيود الداخلية المختلفة لدى كلا الطرفين ستعمل على اتساع الفجوة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وتنذر بتبني سياسات ومواقف متباينة بين الجانبين من مختلف القضايا الثنائية والدولية . فعلى الرغم من زعامة الولايات المتحدة للتحالف الغربي فإن الخلافات بين الجانبين لاتزال عميقة تحت السطح . ففي الوقت الذي يتهم فيه عدد من المحللين الأمريكيين الدول الأوروبية بأنها تسعى إلى تحقيق أمنها على حساب الولايات المتحدة يرى الأوروبيون أن الولايات المتحدة تطالب أوروبا بدفع فاتورة هيمنتها على العالم .

ويبدي الأوروبيون تحفظاتهم على عدد من سياسات الولايات المتحدة الخارجية كالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والخليج ، إذ حملت الدول الأوروبية الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتي ، خلال حقبة الحرب الباردة ، مسؤولية أزمة الخطر الذي يهدد الوصول الأوروبي إلى النفط العربي كما يوجهون اللوم للولايات المتحدة لانحيازها لصالح إسرائيل في الصراع العربي - الإسرائيلي وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على أوروبا وعلى أمن واستقرار المنطقة[16] ، وتجاه المنظمات الدولية ، خاصة امتناع الولايات المتحدة عن دفع الديون المترتبة عليها لصالح الأمم المتحدة ومساهمتها في تنمية المناطق الفقيرة في أفريقيا وجنوب آسيا ، ودورها في تمويل عمليات السلام في كل من

فلسطين والبوسنة ، وفي مساعدة روسيا وبلدان وسط وشرق أوروبا مادياً لتجاوز محنتها الاقتصادية ، وفي معظم هذه الحالات تتبنى أوروبا سياسات ومواقف تختلف مع الولايات المتحدة كما تتحمل أوروبا نصيب الأسد في التمويل والمساعدة تفوق ما تقدمه الولايات المتحدة[17] ، ويأتي الإعلان في 4 ديسمبر 1998 عن اتفاق بريطانيا وفرنسا على إنشاء قوة عسكرية موحدة للاتحاد الأوروبي تعمل بمعزل عن الحلف الأطلسي يعتمد عليها لفض النزاعات الدولية التي لا يوجد بها قوة عسكرية أمريكية بهدف تعزيز الهيبة الأوروبية لتمثل ربما الخطوة الأولى على مسار تحقيق الأمن الأوروبي بدون الولايات المتحدة .

وبقدر ما ساهمت منطقة الخليج في التحولات التي شهدها النظام الدولي وبروز نظام أحادي القطبية بقدر ما سيكون لها دور في تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية نتيجة لمخزونها النفطي من ناحية ولتزايد اعتماد اقتصاديات الدول الفاصلة الرئيسة المرشحة للمنافسة على نفط الخليج . وإذا كانت الصين إحدى الدول المرشحة للصعود إلى قمة الهرم في النظام الدولي فإن تزايد اعتمادها على نفط الخليج سيجعلها تسعى إلى ضمان وصول الامدادات النفطية إليها بحرية أكبر . وتعكس الأرقام أن الاستهلاك الصيني المحلي من النفط قد ارتفع خلال الفترة 1990/ 1995 بواقع 6.4% . ويشير المحللون إلى أن اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك يعزز من تزايد الاعتماد على الخارج . ونتيجة لتناقص قدرة الدول الآسيوية المنتجة للنفط على التصدير نتيجة لتزايد استهلاكها المحلي فإن منطقة الخليج تصبح المصدر الرئيس لهذه الطاقة بالنسبة للصين . وتشير الأرقام إلى أن واردات الصين من نفط الخليج خلال الفترة 1994/ 1997 قد ارتفعت من 40% إلى 60% من مجموع الواردات الصينية من النفط ومن المتوقع أن ترتفع إلى 90% بحلول عام 2005[18] . كما عملت الصين على توثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع مختلف بلدان الخليج ويتضح ذلك في حجم الاستثمارات الخليجية في مجال الصناعات النفطية الصينية وفي حجم التبادل التجاري ومبيعات السلاح خاصة لإيران وهو ما يفسر الاختلاف في التوجهات مع الولايات المتحدة إزاء التطورات الاقليمية . ففي الوقت الذي تعارض فيه الصين الوجود العسكري الأمريكي في الخليج تسعى الصين إلى توسيع نطاق تعاونها مع إيران وتنظر إلى أن سياسة الاحتواء الأمريكية لإيران تهدف إلى ضمان الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج وفرض إرادتها على الآخرين . كما تختلف مع الولايات المتحدة كذلك حول العراق فقد عارضت استخدام القوة ضد العراق في أزمة فبراير 1998 وعملت مع كل من روسيا وفرنسا وأيدت مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان .

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار النفوذ الروسي وما ترتب على أزمة الخليج الثانية أصبحت الولايات المتحدة الطرف المهيمن دون منازع على سير الأحداث في منطقة

الخليج . إلا أن ادراك القادة الروس أن منطقة الخليج هي التي ساهمت بشكل مباشر في إبعادهم عن قمة الهرم السياسي في النظام الدولي المعاصر وهي التي ستعيدهم إليها جعلهم ينجحون في ادارتهم للأزمة الأمريكية - العراقية في فبراير 1998 وطالب الروس أثناء اجتماع مجلس الأمن في ابريل 1998 بإغلاق الملف النووي العراقي كخطوة أولى على طريق رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق . وأصبحت روسيا أقل حساسية تجاه المخاوف الأمريكية بشأن مبيعاتها الخارجية لتنقية المفاعلات النووية والأسلحة كما ترغب روسيا في رفع العقوبات عن العراق[19] . ودعا الرئيس يلتسين ، خلال القمة الثلاثية التي ضمت الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الألماني هلموت كول في موسكو في مارس 1998 إلى ضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي كما دعا إلى عالم يقوم على التعددية القطبية وتعارض روسيا توسيع حلف الأطلسي .

ويشكل النفط عاملاً رئيساً في تزايد أهمية المنطقة بالنسبة لروسيا . ويعود ذلك إلى ارتفاع كلفة استخراج النفط الروسي من سيبيريا الذي يصل إلى 14 دولاراً للبرميل مقابل 50 سنتاً للنفط السعودي من ناحية وإلى تدني انتاج دول الاتحاد السوفيتي السابق الذي وصل في عام 1996 إلى 6.9 ملايين برميل يومياً وانخفاض كمية الاحتياطي إلى 57 مليار برميل في حين لم يتجاوز احتياطها من الغاز الطبيعي في العام نفسه الـ56.7 مليار متر مكعب[20] . وعلى الرغم من أهمية نفط بحر قزوين علماً بأن المخزون النفطي لبحر قزوين لا يتجاوز 16.2 مليار برميل وليس كما أعلن سلفاً بأنه يصل إلى 200 مليار برميل إضافة إلى صعوبة استخراجه ونقله إلى العالم الخارجي ، فإن الرغبة الروسية في إضعاف النفوذ الغربي في الخليج تعود إلى أهمية نفط الخليج بالنسبة لروسيا .

وإذا كان الاتحاد السوفيتي ، في منتصف الثمانينيات ، قد أقر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج فإن الحكومة الروسية اختارت ، خلال السنوات الماضية من عمر الدولة ، أن تقبل بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة كأمر واقع . ولم تتبن إدارة الرئيس يلتسين أي مواقف متشددة من السياسة الأمريكية في منطقة الخليج حتى أواخر عام 1997 عندما رفضت روسيا استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية ضد العراق في نوفمبر 1997 وفبراير ونوفمبر من عام 1998 ، وحذرت من احتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة إذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة ضد العراق وهو ما يعيد إلى الأذهان التهديد السوفيتي أثناء العدوان الثلاثي على مصر بضرب لندن وباريس وتل أبيب إذا لم تنسحب قواتها من الأراضي المصرية .

وعلى الصعيد الأوروبي فإنه على الرغم من السياسات الأوروبية المختلفة الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة بهدف تقليص الاعتماد على النفط فإنه لايزال يمثل أحد الواردات

الرئيسة التي لا يمكن للدول الأوروبية الاستغناء عنها . وتكمن أهمية منطقة الخليج بالنسبة لأوروبا في مخزونها النفطي الذي يشكل 65% من المخزون العالمي ، وتزايد استهلاك المجموعة الأوروبية من النفط الذي من المتوقع أن يرتفع سنوياً بواقع 8% سيجعل دول المجموعة أكثر اعتماداً على نفط الخليج مما هو عليه الوضع في الوقت الراهن من ناحية ، وتشكل رغبة الشركات الأوروبية في الاستثمار في نفط الخليج خاصة بعد أن ضاقت عليهم فرص الاستثمار في أوروبا الشرقية وأفريقيا وزادت حدة المنافسة في الشرق الأقصى عاملاً آخر يعزز من أهمية الخليج بالنسبة لأوروبا من ناحية ثانية[21] . كما تنظر بلدان المجموعة الأوروبية إلى منطقة الخليج على أنها سوق لمنتجاتها الصناعية بشقيها المدني والعسكري وترغب في زيادة حصتها بما يحقق التوازن في ميزان التجارة الخارجية مع هذه الدول . وتختلف دول المجموعة الأوروبية مع الولايات المتحدة في عدد السياسات التي تبنتها الأخيرة تجاه المنطقة وعلى رأسها سياسة الاحتواء التي تنظر إليها دول المجموعة على أنها خطرة وفاشلة . وتعارض الدول الأوروبية سياسة العقوبات والهجمات العسكرية ضد دول المنطقة ، التي تنظر إليها الولايات المتحدة على أنها عدائية ، إذ أنها عارضت في فبراير 1998 استخدام القوة ضد العراق . وإذا كانت الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول عدد من القضايا الدولية عميقة فإنها تصبح جوهرية عندما يتعلق الأمر بمنطقة الخليج إذ يبدو أنها ستشكل في المستقبل نقطة الخلاف والتباعد بل والتنافس بين الحليفين ويعزو بعض المحللين ذلك إلى فشل في السياسة الأمريكية أو نتيجة لشعور الأوروبيين بالإحباط لتجاهل الولايات المتحدة مصالح حلفائها في المنطقة[22] .

5 - الولايات المتحدة ومنطقة الخليج العربي في النظام الدولي الجديد :

منذ العشرينات من هذا القرن شهدت المنطقة تدخلاً تدريجياً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي . كان الاهتمام في تلك الفترة منحصراً في الجانب الاقتصادي إذ كانت البداية عن طريق شركات النفط وكان جل اهتمامها اقتصادياً تمحور حول أهمية الحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية . فقد ساهمت شركات النفط الأمريكية بواقع 23% من رأسمال شركة نفط العراق ثم شركة نفط البحرين (بابكو) التي تم تسجيلها في كندا ثم تطور الأمر بعد حصول الشركات الأمريكية على امتياز التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية . وما لبث أن تحول الاهتمام الأمريكي في الخمسينات من هذا القرن من الاقتصاد إلى السياسة لتدخل إلى المنطقة منافساً للنفوذ

البريطاني من خلال دعمها للسعودية في خلافها الحدودي مع أبوظبي التي كانت في تلك الفترة تحت الحماية البريطانية .

وبعد قرار بريطانيا بالانسحاب من شرق السويس بدأ الحديث عن وجود فراغ سياسي في منطقة الخليج ترتب عليه بروز عدة تصورات لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي . وتمحور التصور الأمريكي ، كما جاء في مبدأ نيكسون ، حول سياسة العمودين المتساندين ، التي انهارت مع نجاح الثورة الإيرانية في فبراير عام 1979 ، وإعلان مبدأ كارتر ، الذي يقوم على تعدد الخيارات (قوات التدخل السريع والبحث عن قواعد في المنطقة ودعم بناء القوة الذاتية لدول المنطقة وتعزيز دور إسرائيل في المنطقة وقيام باكستان بلعب دور إيران في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة) ، ثم جاء مبدأ ريغان الذي قبل بمبدأ كارتر وركز على القواعد العسكرية في المنطقة (عُمان والبحرين والسعودية خاصة حفر الباطن والجغير والظهران) .

وتتلخص فيما يلي :

1 ـ ضمان استمرار تدفق النفط وبأسعار مقبولة إلى الولايات المتحدة وحلفائها .

2 ـ الحرص على عدم سيطرة القوى المضادة للمصالح الأمريكية والغربية على المنطقة .

3 ـ الحفاظ على أسواق المنطقة مفتوحة للتجارة الغربية وتعزيز تجارة السلاح[23] .

4 ـ محاربة الأصولية الإسلامية .

ويلاحظ المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عهد أيزنهاور إلى عهد ريغان ، بأنها كانت تقوم على أساس الدفاع عن المنطقة ضد خطر الشيوعية . ولقد ولد ذلك انتقادات لدى بعض المسؤولين فقد ذكر هيرمان أيلتس ، السفير الأمريكي الأسبق لدى المملكة العربية السعودية ، بأنه منزعج من أن القيادة الأمريكية تبالغ في حقيقة الخطر السوفيتي وإعطائه حجماً أكبر من حقيقته[24] .

وزاد اهتمام الولايات المتحدة بمسألة المحافظة على الوضع السياسي القائم في منطقة الخليج بعد نجاح الثورة الإيرانية في عام 1979 . فقد أعرب متحدث وزارة الدفاع ، توماس روس ، في أكتوبر عن عزم بلاده على تعزيز وجودها في منطقة الخليج[25] . وبعد إعادة النظر في استراتيجية الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الثورة الإيرانية ، دعت حكومة كارتر في يناير 1980 إلى توظيف «جميع الوسائل الضرورية»[26] لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج . وفي محاولة لتعويض خسارتها في إيران أعلنت الإدارة الأمريكية مبدأ كارتر . وكان إنشاء قوات التدخل السريع العمود الفقري لهذه السياسة الأمريكية الجديدة . وأعلنت الولايات المتحدة مراراً استعدادها لأن تتحمل

بمفردها مسؤولية الدفاع عن المصالح الغربية في منطقة الخليج دون أن يكون هناك أي ضرورة لأن تكون هذه المسؤولية جماعية[27] . وفي تبرير للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج قال بريجنسكي ، المستشار الأمريكي الأسبق للأمن القومي : «إن منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً عن عدم قدرة أنظمتها المحلية على الصمود أمام ضغوط التحديث من جهة ومواجهة تهديد الانبعاث الإسلامي من جهة أخرى وأضاف بأن على الولايات المتحدة التصدي لمهمة «خلق الاستقرار المطلوب»[28] . وعمل الرئيس جورج بوش على تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة وتعزيز العلاقات الثنائية مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي عوضاً عن التركيز السابق على السعودية بصفتها المركز ، والالتزام الفعلي بالدفاع عن الوضع السياسي القائم تترجم بوضوح في أزمة الكويت في 2 أغسطس 1990 ، ومن ثم توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع معظم دول المنطقة تسمح بتخزين عتاد وأسلحة أمريكية واستخدام القوات الأمريكية التسهيلات العسكرية المتاحة .

وتكمن أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة في حقيقة الأمر أن المنطقة تحتوي على 65% من الاحتياطي العالمي للنفط (انظر الجدول رقم 1) وبلغ الاحتياط المؤكد من الغاز الطبيعي في عام 1996 نحو 48 مليار متر مكعب (انظر الجدول رقم 2) في الوقت الذي أثبتت الدراسات العلمية أن احتياطي الولايات المتحدة من النفط هبط إلى أدنى مستوى له ليصل إلى 22.4 مليار برميل وبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي في العام نفسه نحو 4.7 مليار متر مكعب[29] مما يعزز مخاوف الاعتماد على واردات النفط الأجنبي . وإن قيمة النفط ومصادر الطاقة الأمريكية بلغت 140 مليار دولار في مطلع التسعينات ، وتجاوزت الواردات في عام 1989 الـ 50% من إجمالي الاستهلاك الأمريكي والتي من المتوقع أن تصل بنهاية القرن الحالي إلى 60% من جملة الاحتياجات النفطية[30] .

جدول (1) الاحتياطي المؤكد من النفط لدول الخليج 1996 (مليار برميل)

السعودية	الكويت	إيران	العراق	الإمارات	عمان	قطر	البحرين	الاجمالي
261	96.5	92.6	112	97.8	4	3.7	0.16	667.76

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1996, Vienna, Austria.

جدول (2) الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي لدول الخليج 1996 (مليار متر مكعب)

السعودية	الكويت	إيران	العراق	الإمارات	قطر	الاجمالي
5.693	1.489	23.100	3.360	6.243	8.5	48.385

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1996, Vienna, Austria.

وقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط في عام 1996 نحو 6.5 ملايين برميل يومياً وهو الحد الأدنى منذ عام 1965 بينما وصل الإنتاج الرسمي للدول الخليجية الأعضاء في الأوبك في فبراير 1998 إلى 17.7 مليون برميل يومياً (انظر الجدول رقم 3) .

جدول رقم (3) إنتاج الدول الخليجية الأعضاء في الأوبك فبراير 1997 (مليون برميل يومياً)

السعودية	الكويت	إيران	الإمارات	قطـر	الاجمالي
8.748	2.205	3.623	2.382	700	17.657

● الانتاج الرسمي .

وقد قاد الفائض في السوق النفطية إلى تدن حاد في أسعار النفط واضطرار الدول المنتجة في مارس 1998 إلى تخفيض إنتاجها من النفط الخام كما يتضح من الجدول رقم (4) . إلا أن ذلك الإجراء لم يساعد على تحسين أسعار النفط إذ سجلت أدنى مستوى لها في نوفمبر 1998 ليصل إلى 6 دولارات للبرميل .

جدول (4) كميات النفط المخفضة حسب اتفاق مارس 1998 (ألف برميل يومياً)

السعودية	الجزائر	إندونيسيا	إيران	الكويت	ليبيا	نيجيريا	الإمارات	قطـر	فنزويلا
300	50	70	140	125	80	125	200	30	200

ووصل إنتاج دول الخليج من الغاز الطبيعي في عام 1996 نحو 134 مليون متر مكعب (انظر الجدول اللاحق) .

جدول (5) إنتاج الدول الخليجية من الغاز الطبيعي 1996 (مليون متر مكعب)

السعودية	إيـران	العـراق	الكـويت	الإمارات	قطـر	الإجمالي
40.3	39.3	3.2	9.2	28.5	13.6	134.1

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1996, Vienna, Austria.

ويرى الباحثون «أن الإدارة الأمريكية تعي جيداً حقيقة إذا ما بسطت سيطرتها العسكرية على مضيق هرمز وهيمنتها على صادرات النفط في منطقة الخليج ، فإنها ستكون قادرة على التحكم بإمدادات حلفائها ومنافسيها بهذه المادة الاستراتيجية المهمة[31] . إضافة إلى هذا فإن هيمنة الولايات المتحدة على نفط الخليج ستؤهلها لاحتكار صناعات البتروكيماويات وحماية استثماراتها

في المنطقة إذ تعد أكبر مستثمر في مجال النفط الخليجي .

لا تقتصر أهمية الخليج وشبه الجزيرة العربية في السياسة الأمريكية على النفط بل هناك مناح اقتصادية عديدة . ففي بداية الثمانينات قدرت استثمارات السعودية والكويت والإمارات وقطر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بـ 300 مليار[32] . إذ يمتلك مكتب الاستثمار الكويتي أسهماً في شركة غولف أويل (Gulf Oil) بقيمة 1.1 مليار دولار وتمتلك الكويت 5% من أسهم 20 مصرفاً أمريكياً أهمها فيرست ناشونال (First National Bank) وتشيس مانهاتن ..(Chase Manhattan)[33] . ومنذ عام 1987 أصبحت الكويت تملك 20% من أسهم شركة النفط البريطانية (BP) . ويرى المراقبون أن حجم الاستثمارات الخليجية في الدول الغربية شكل أحد أهم الدوافع وراء المواقف الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً في أزمة الخليج الثانية . وعلى الرغم من تقلص حجم الفائض الخليجي من أزمة الخليج الثانية فإنه لايزال يحظى بأهمية في الدول الغربية من ناحية ، كما أن هذا الفائض المالي أصبح من ناحية أخرى رهينة في أيدي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمر الذي يجعل حرص دول الخليج على استقرار سعر الدولار لا يقل عن اهتمام الولايات المتحدة نفسها لأن أي تدهور في سعر الدولار سيؤدي إلى تدهور فعلي لفائضها المالي .[34] وعليه فإن هذا التدفق المالي لا يساعد فقط على سد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بل يكرس تبعية مصدري رأس المال للدولة المصدر إليها[35] لكون هذه الأرصدة تقع تحت طائلة التجميد كما حدث للأرصدة الإيرانية في عام 1980 والبنمية في بداية 1988 والليبية ومن ثم العراقية التي جمدتها الإدارة الأمريكية .

وفي مجال التجارة الخارجية ، تستورد الدول الخليجية معظم ما تحتاجه من الولايات المتحدة وحلفائها . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تستورد دول الخليج ما يقارب 82% من احتياجاتها من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية . وتوضح النسبة المذكورة مدى ارتهان الوضع الاقتصادي والأمن الغذائي الخليجي للولايات المتحدة . ويتجلى هذا واضحاً في تصريح كيسنجر الشهير في عام 1974 بأن مكيالاً من القمح ببرميل من النفط . كما تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في تصدير البضائع إلى المملكة العربية السعودية[36] .

وتشكل تجارة السلاح بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا من ناحية ودول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ثانية عنصراً مهماً آخر في تحديد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج . ومنذ عام 1975 حققت الولايات المتحدة مرتبة الدولة الأولى بين الدول المصدرة للأسلحة إلى منطقة الخليج التي بلغت نسبة وارداتها أكثر من 60% من إجمالي المبيعات العالمية من الأسلحة منذ ذلك الوقت[37] . وأصبحت الولايات الأمريكية منذ عام

1990 تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للأسلحة إلى السعودية والكويت . فقد ذكر كبير مستشاري سلاح الجو الأمريكي لشؤون الاستخبارات المتعلقة بالشرق الأوسط الأسبق ، جوزيف تشوربا ، بأن أهداف السياسة الأمريكية المتوخاة من تصدير السلاح للمنطقة بكميات ضخمة هي الحفاظ على منفذ استراتيجي إلى المنطقة وإلى مواردها النفطية واحتواء النزاعات المحلية وتنمية التجارة والحفاظ على العلاقات الثقافية مع شعوبها والعمل على توسيعها .

لم يكن التعاون العسكري الأمريكي - الإسرائيلي لمجابهة أي تهديد للمصالح الغربية في منطقة الخليج وليد التطورات الإقليمية الأخيرة فلقد نصت اتفاقية كامب ديفيد في أحد بنودها على دراسة احتمالات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل لمجابهة تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة المحيطة بالخليج العربي . فمن ناحية أعلنت الحكومة المصرية في عهد السادات عن استعدادها لتقديم المساعدة للقوات الأمريكية في حالة تعرض منطقة الخليج للخطر وعملت الحكومتان المصرية والأمريكية على تنسيق جهودهما وعلى القيام بمناورات عسكرية مشتركة سميت (بالنجم الساطع) [38] . ومن ناحية ثانية فإن اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني يتيح للولايات المتحدة فرصة أكثر لإدارة علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج بصفة خاصة وهو ما يفسر اليوم دعم الولايات المتحدة للاتفاق التركي - الإسرائيلي ، ويضع في المقابل قوة الولايات المتحدة وإمكاناتها وكافة التسهيلات التي بحوزتها في المنطقة تحت تصرف إسرائيل ودعماً لأهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى ، وهي تتستر على هذا كله بذريعة التهديدات الأمنية الإقليمية والشرق الأوسط[39] . ليس ذلك فحسب بل يتضح التعاون بين الطرفين في قرار البحرية الأمريكية الاستعانة بطائرات إسرائيلية بدون طيار لمساعدة أسطولها في الخليج في الكشف عن السفن الإيرانية التي تهاجم السفن التجارية وناقلات النفط . واتخذت البحرية الأمريكية من المدمرة «ايوا» قاعدة لهذه الطائرات وأن الأمريكيين قرروا تجربة الطائرات بناء على اقتراح إسرائيلي وخشية وقوع طيارين أمريكيين أسرى بأيدي الإيرانيين[40] . ولم تتردد الإدارة الأمريكية أثناء أزمة الخليج الثانية في تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة الأمريكية بما فيها صواريخ باتريوت .

كانت أزمة الخليج الثانية الفرصة السانحة للولايات المتحدة لتترجم لأول مرة التزاماتها المعلنة تجاه حلفائها في المنطقة إلى واقع ملموس . وعلى الرغم من الاستخدام الفعلي للقوة الأمريكية في أزمة الخليج الثانية فإن هناك من يثير بعض الشكوك حول إمكانية استمرار الحشود الأمريكية في المنطقة لمدة طويلة أو حتى التدخل على غرار ما حدث في عام 1990 . ويعترف المسؤولون الأمريكان بالمشاكل التي تواجه سياستهم

الدفاعية في الخليج ويؤمنون بأنه يتعين على الدول المحلية تعزيز قدراتها الدفاعية . وعلى الرغم من قدرة الولايات المتحدة على نشر لواء أو لواءين عسكريين على شواطئ الخليج في مدة تتراوح بين اثنتي عشرة واثنتين وسبعين ساعة[41] ، فإن كازبر واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق كان قد سبق وأن أوضح أمام لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأمريكي بأن الولايات المتحدة لا يمكنها ردع أي عدوان على منطقة الخليج من مسافة 7 آلاف ميل إذ لا بد أن يكون هناك وجود للقوات الأمريكية بالإضافة إلى تسهيلات عسكرية أخرى تمكنها من الدفاع عن المنطقة . وفي هذا الصدد يمكننا أن نسوق الملاحظات التالية لتدعيم وجهة النظر هذه :

1 ـ لا يمكن البقاء على وجود بحري كبير في منطقة الخليج دون الإخلال بحجم قوات بحرية أمريكية في مناطق أخرى من العالم ، فمثلاً فرقتان من الخمس فرق الأمريكية التي جُلبت إلى الخليج في أغسطس 1990 جيء بهما من الأسطول السادس الذي كان موجوداً في البحر الأبيض المتوسط .

2 ـ بالرغم من أن قاعدة دييغو غاراسيا تشتمل على أجهزة تنصت واتصالات عالية المستوى كما تشتمل على مدرج طائرات ضخم يبلغ طوله 12.000 قدم وميناء ضخم لإيواء حاملات طائرات عملاقة وخزانات وقود تتسع لـ380 ألف برميل بترول كاف لتزويد حاملات الطائرات بالوقود لمدة ثلاثين يوما[42] ، فإنها بعيدة عن المناطق الساخنة في الخليج ، المكان الذي تسعى الولايات المتحدة بصفة خاصة إلى حماية مصالحها الوطنية فيه ، إذ تبعد القاعدة 2500 ميل عن مضيق هرمز وتحتاج الفرق الأمريكية التي تستخدم دييغو غاراسيا إلى سبعة أيام لكي تصل إلى منطقة الخليج[43] .

3 ـ ونظراً إلى محدودية القدرة الجوية للولايات المتحدة فإنها تحتاج إلى 30-35 يوماً لنقل الفرق الأمريكية المجهزة من القارة الأمريكية إلى الخليج بحراً وإلى أكثر من خمسين يوماً للإنزال جواً وهو ما اتضح في أزمة الخليج الثانية ، إذ استمرت الحشود نحو ستة أشهر قبل الشروع في الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية ضد العراق .

4 ـ سيكون مستحيلاً نقل المعدات الأساسية للفرق المجهزة والكتيبة 82 الجوية في آن واحد ، نظراً إلى أن النقل الجوي المتزامن لهذه القوات سيحتاج إلى أكثر من 830 طائرة من نوع (c-1415) في حين أن مجموع القوات الجوية الأمريكية أقل من ثلث ذلك العدد .

5 ـ إن الطائرات العسكرية الأمريكية الصغيرة لا تستطيع نقل المعدات العسكرية الثقيلة المخصصة للقوات الأمريكية في منطقة الخليج كما أنها غير مناسبة للإنزال السريع في

معظم المطارات الخليجية التي تحتاج إلى إعادة تصميم لمثل هذه المهمة .

6 ـ إن الفترة الطويلة التي قضاها الجنود الأمريكان في البحر ستؤثر على معنوياتهم كما حدث في عام 1990 عندما أبقيت حاملات الطائرات أكثر من تسعة أشهر في عرض البحر .

7 ـ إن قوات الولايات المتحدة وسياساتها العسكرية ليست معدة لتساير عقدة الأخطار الأمنية الداخلية والإقليمية في منطقة الخليج . وهي بعيدة جداً عن الخليج كما أنه من الصعب على الولايات المتحدة أن تتجاهل ردود الفعل السياسية حول التدخل العسكري في الخليج أو حتى إقناع حلفائها المحتملين بمثل هذا الدور[44] في المستقبل ، وقد اتضح ذلك في أزمة فبراير 1998 بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق عندما تصدع التحالف الذي نشأ في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت .

8 ـ يرى المحلل العسكري جيفري ريكورد (Jeffery Record) أن انتشار حقول النفط الرئيسة في الخليج وانكشاف أنابيب نقلها وأجهزة الضخ والمستودعات وأرصفة الشحن ، بالإضافة إلى قابلية ناقلات النفط العملاقة ذات الحركة البطيئة وغير المجهزة عسكرياً للهجوم الجوي أو لإطلاق النار بوساطة صواريخ صغيرة محمولة على الأكتاف يجعل المهمة الأمريكية في المستقبل أكثر صعوبة وتعقيداً .

9 ـ على الرغم من الاتفاقيات الدفاعية الموقعة فإن الإشكالية الرئيسة للقوات الجوية الأمريكية تكمن في حصول الولايات المتحدة على موافقة دول المنطقة على استخدام قواعدها الجوية الأمر الذي اتضح في أزمة فبراير 1998 عندما ترددت بعض دول مجلس التعاون في منح الولايات المتحدة الضوء الأخضر للقيام بمهمتها العسكرية .

10 ـ إن الولايات المتحدة لاتزال تنقصها المصداقية في أعين الدول العربية وروسيا والصين وفرنسا نتيجة للشعور العام السائد لدى الرأي العام العربي والعالمي بأن ليس لدى الولايات المتحدة الفهم أو التقدير للتعقيدات في منطقة الخليج[45] الذي يتضح في ازدواجية مواقفها وفي الدعم الأمريكي المتواصل للكيان الصهيوني .

وعلى الرغم من الاختلاف في التوجهات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول عدد من سياسات الأخيرة تجاه منطقة الخليج والمناوشات الروسية بين الحين والآخر وتزايد الاهتمام الصيني بالمنطقة فإن منطقة الخليج العربي قد أصبحت في أعقاب تفكك الإمبراطورية السوفيتية وما أفرزته أزمة الخليج الثانية بحيرة أمريكية . وإذا كانت الولايات المتحدة قد قبلت بنصيب حلفائها الغربيين في أزمة الخليج الثانية في جزء من الغنائم من خلال صفقات الأسلحة التي وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي مع كل من بريطانيا وفرنسا علاوة على الاتفاقيات الدفاعية ، فإنها اليوم تستأثر بنصيب الأسد من هذه الثروة .

وعلى الرغم من احتمالية استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة خلال العقد القادم فإن المصالح الحيوية للولايات المتحدة ستظل مرتبطة بمنطقة الخليج بسبب الاحتياج العالمي لنفط المنطقة[46] . لذا ستعمل الولايات المتحدة على منع ظهور منافس دولي لها في منطقة الخليج سعياً منها لتحقيق أهدافها القومية المتمثلة في تحقيق الرفاهية للشعب الأمريكي ، والهيمنة العالمية للإدارة الأمريكية ، ونشر القيم الرأسمالية من المنظور الأمريكي لتصبح قيماً دولية بلا منازع أو منافس[47] ، ويمكن للمتتبع أن يقرأ ذلك بجلاء في الكيفية التي تسير بها الولايات المتحدة شؤون المنطقة إذ عمدت إلى اتباع أسلوب الإدارة بالأزمات في التعامل مع دول المنطقة . ومن ناحية أخرى فإنه نتيجة للأوضاع الاقتصادية والأزمات الأخرى التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليها من إجراءات نحو ضبط الموازنة العامة بحلول عام 2002 فإنه من غير المستبعد أن تنكفئ الولايات المتحدة على نفسها لحل مشاكلها الداخلية في المستقبل القريب وفي هذه الحالة لن تكون الاتفاقيات الدفاعية الموقعة ذات جدوى لأنه من سيحاسب أمريكا إذا لم تف بالتزاماتها تجاه الدول الموقعة . كما أن توقيع اتفاقيات من هذا النوع يمكن أن يمس السيادة الوطنية من ناحية وتنعكس سلباً على مكانة الحكومات الموقعة في نفوس شعوبها من ناحية ثانية . وأن المصالح الأمريكية باقية في المنطقة ما بقي النفط وما بقيت إسرائيل وعليه فإن الولايات المتحدة إذا قدر لها أن تستمر في لعب دور الفاعل الرئيس في النظام الدولي أو أحد أطرافه الرئيسين في المستقبل المنظور وتعرضت دول المنطقة الحليفة لخطر مشابه للذي تعرضت له الكويت في أغسطس عام 1990 فإنها لن تتردد في التدخل متى كان العائد أكبر من التكلفة سواء وجدت اتفاقيات الدفاع المشترك أم لم توجد .

6 - التحديات السياسية التي تواجه دول المنطقة في القرن القادم

إن التحديات التي تواجه المنطقة في القرن القادم عديدة ومعقدة ويمكن الإشارة في هذه الورقة إلى أهم تلك التحديات من وجهة نظري الشخصية والتي يمكن إيجازها في مسألة الأمن ومسألة التكامل والاندماج بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وقضايا الحدود ، وأزمة الديمقراطية ، والعمالة الوافدة .

أولاً: الأمن

كان تصور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى أزمة الخليج الثانية منقسماً بين فريق تقوده عُمان وتؤيده السعودية ضمنياً يرى أن دول الخليج تعاني من عجز أو ضعف موروث وتدعو إلى تغطية هذا العجز بالتحالف مع الولايات المتحدة ، وفريق تقوده

الكويت والإمارات وينسجم مع التصور الإيراني والعراقي الذي يرى أن أمن المنطقة مسؤولية دولة . ومنذ اندلاع أزمة الخليج الثانية اتحدت مواقف دول مجلس التعاون من مسألة الأمن في المنطقة إذ ساد موقف الفريق الأول وأصبحت دول المجلس تعتمد بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة في المحافظة على أمنها واستقرارها من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك .

إن قوة أي دولة وقدرتها على ردع أي عدوان خارجي أو القضاء على أي تهديد داخلي تتحدد بمدى توافر مقومات القوة البشرية والعسكرية والاقتصادية ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يرى بعض الدارسين أنه أحد مكونات قوة الدولة . ودول مجلس التعاون على الرغم من أنها دول منتجة للنفط وتعد من الدول الغنية ، فإنها تعاني من نقص شديد في تعداد السكان المواطنين بالإضافة إلى انكشاف اقتصادي نتيجة لاعتمادها على مصدر ناضب رئيس للدخل فضلاً عن أنها تستورد أكثر من 50% من حاجاتها من المواد الغذائية الرئيسة من الخارج . أما عن قدرتها العسكرية فبالإضافة إلى اعتمادها على الخارج في استيراد حاجاتها من العتاد العسكري فإن الندرة السكانية التي تعاني منها تجعل قدرتها على التعبئة العسكرية ليست محدودة فحسب ولكنها معتمدة أيضاً على عناصر غير وطنية في تشكيلات جيوشها النظامية تفرض عليها الارتباط باتفاقيات ومعاهدات دفاعية وأمنية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا .

وتختلف دول المنطقة في توجهاتها حول مفهوم وكيفية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة . ففي الوقت الذي ترى فيه إيران والعراق أن مسؤولية الأمن تقع على عاتق دول المنطقة بالدرجة الأولى ترى دول مجلس التعاون الخليجي ، وبدرجات متفاوتة ، أن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب البحث عن حلفاء في النظام الإقليمي أو الدولي بصفته الخيار الوحيد لتحقيق الأمن الإقليمي . وإذا كانت الخلافات السياسية بين إيران والعراق قد شكلت في الماضي أحد المعوقات الرئيسة لإيجاد نوع من التنسيق بين دول المنطقة حول مسألة الأمن الخليجي فإن توقيع اتفاقية الجزائر في عام 1975 بين الدولتين لم تساهم في تهيئة الأجواء الإقليمية لإنشاء تكتل إقليمي يضم جميع دول المنطقة[48] . فقد ذهب اقتراح إيران ، في عام 1976 ، لإنشاء حلف عسكري إقليمي في مهب الريح إذ لم تقبله الأطراف الأخرى المعنية باستثناء عمان[49] ، ويرجع بعض المحللين ذلك إلى تخوف الدول العربية في الخليج من أن قبول ذلك التحالف سيضفي شرعية على هيمنة إيران السياسية والعسكرية على المنطقة[50] ، بينما يرى آخرون بأن العامل الرئيس وراء الاقتراح الإيراني هو الحد من توجهات الدول الإقليمية الأخرى المنافسة في المنطقة إذ دعت السعودية إلى إنشاء خط أنابيب للنفط يربط السعودية والكويت والعراق وعمان لنقل النفط إلى خليج عمان . ولقد رأت أن إنشاء مثل ذلك المشروع سيؤدي إلى اضعاف هيمنتها على نفط

الخليج . وتقدمت إيران بعرض لإنشاء منظمة إقليمية لا تضم إيران مقابل إلغاء المشروع[51] ، وعلى الرغم من التقارب في التوجهات حول مسألة أمن الخليج فإن التقارب لم يتمخض عنه أي نوع من التحالف بين دول المنطقة ، إذ حرصت كل دولة على تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لدعم قوتها الدفاعية . إلا أن الأحداث التي شهدتها إيران منذ عام 1977 ونجاح الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 أدى إلى إحداث خلل في التوازن الإقليمي .

وفي جميع الأحوال تعاني النظرة المحلية لأمن منطقة الخليج العربي بصفة عامة من قصور واضح في شمولية الرؤية للأبعاد الحقيقية للأمن[52] . إذ أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب معالجة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لأمن الخليج . والملاحظ أن جميع التصورات التي سادت قبل أزمة الخليج الثانية وتلك التي أعقبت الأزمة ركزت فقط على الجانب العسكري . وعلى الرغم من قصر النظر السائد في معالجة الوضع فإن المحللين غير متفقين على الكيفية التي يمكن لدول المجلس معالجة ضعفها الموروث في الجانب العسكري . فمن ناحية يرى البعض أن قوة خارجية كالولايات المتحدة يمكنها القيام بدور القوة المساندة لتعزيز قدرة دول المجلس على المحافظة على استقرارها . وعلى الرغم من أن حضوراً أمريكياً بارزاً في هذه الدول لن يكون مقبولاً فإن الوجود البحري والحصول على تسهيلات عسكرية في دول المنطقة يمكن ترتيبه . وفي دراسة قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في النرويج طرحت عدة خيارات يمكن للدول الصغيرة أن تتبنى واحداً منها أو أكثر وهي :

1 ـ أن تنأى بنفسها عن الصراعات القائمة مع الاعتماد على قوتها الذاتية .

2 ـ أن تتحد الدول الصغيرة اتحاداً فدرالياً أو كونفدرالياً .

3 ـ أن تنسق الدول الصغيرة مع دولة إقليمية قوية .

4 ـ أن تغذي الصراع القائم بين الدول الإقليمية الرئيسة لكي تنشغل عنها .

5 ـ أن تقوم بحل مشاكل الدول القوية وتساعدها على احتواء الأزمات لكي تستشعر أهمية وجودها وتسعى لحمايتها والمحافظة عليها .

6 ـ أن تتحالف مع دولة قوية من خارج المنطقة التي تنتمي إليها وهو أحد الخيارات الذي تتبناه دول المجلس اليوم .

7 ـ أن تتحالف الدول الصغيرة مع دولة قوية من داخل الإقليم ودولة قوية من خارج الإقليم .

وفي الوقت الذي يرى فيه عدد من الباحثين أهمية أن يكون هناك دور فاعل وبارز لعدد

من الدول العربية مثل مصر وسوريا من خلال إعلان دمشق أو اليمن والعراق وإيران من خلال معادلة أمنية جديدة للمنطقة تقوم على مبدأ 3+6 ليكون بديلاً عن الاعتماد الكلي على الغرب أصبحت دول المجلس ، منذ عام 1990 ، تأخذ بسياسة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية كخيار وحيد لضمان أمنها واستقرارها .

إن اعتماد دول المجلس على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لا يساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي بل في حقيقة الأمر يقود إلى حالة من عدم الاستقرار لعدة اعتبارات . فمن ناحية تنظر الدول الرئيسة الأخرى في منطقة الخليج – العراق وإيران طرفا سياسة الاحتواء المزدوج – إلى هذا الوجود نظرة شك وارتياب في نوايا الإدارة الأمريكية ، وإن الأساطيل البحرية الأمريكية الموجودة في أعالي البحار موجهة بالدرجة الأولى ضد مصالحها مما يجعل هذا الوجود أحد عناصر التنافر والخلاف بين دول المنطقة ويعيق تحقيق الاستقرار الإقليمي المنشود . ومن ناحية ثانية فإن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يوفر المظلة الأمنية للحكومات الحليفة كما وفرت بريطانيا تلك المظلة في السابق ، ويعمل على اتساع الفجوة بين النخب الحاكمة وشعوبها ويعيق عملية الدمقرطة التي تتطلع إليها الشعوب ، ويخلق حالة من عدم الرضا ويعطل الشرعية السياسية ويساعد على خلق التوترات الداخلية مما ينعكس سلباً على الأمن والاستقرار الإقليمي . وعلى صعيد آخر فإن حرص الولايات المتحدة على استمرار وجودها في المنطقة لضمان سيطرتها على نفط الخليج وهيمنتها على العالم يجعلها تتدخل بطريقة غير مباشرة في الشؤون الداخلية لصالح طرف على حساب الآخر مما يثير الخلافات والصراعات الداخلية بين أفراد النخب الحاكمة الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الوضع السياسي القائم في المنطقة[53] .

وعلى الرغم من تضاعف الإنفاق العسكري في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية وأزمة الخليج الثانية الذي يصل إلى 50% من إجمالي الإنفاق العام لهذه الدول فإن القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تزال محدودة . وعلى الرغم من هزيمة العراق واستعادة الكويت لسيادتها فإن الشعور بعدم الأمان وحالة الشك السائدة في العلاقات البينية لدول الخليج ساهم في ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري ، إذ تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط حصلت بين عامي 1987-1994 على 55% من جميع تحويلات السلاح للعالم النامي ذهب 60% منها إلى منطقة الخليج[54] . وقدر حجم الانفاق العسكري لدول الخليج في عام 1997 بنحو 33 مليار دولار (انظر الجدول رقم 6) . وفي عام 1996 شكلت مبيعات السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط حوالي 15 مليار دولار أو ما يعادل 40% من تجارة السلاح العالمية وتصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة وقدر إنفاقها العسكري عام 1997 بنحو 18 مليار دولار . إذ اشتملت واردات

السعودية من السلاح على 72 طائرة F-15 مقاتلة من US (1995-2001) و48 طائرة ترنادو هجومية و20 هوك تدريبية متقدمة من US (1996-1998) وفرقاطة واحدة من أصل 3 فرقاطات لافاييت عام 1998 من فرنسا . في حين اشترت الكويت صواريخ باتريوت بهدف تقوية دفاعاتها الجوية من US ومدرعات من بريطانيا بمعدل 5% كل شهر خلال عامي 1996-1997[55] ، وفي عام 1997 تسلمت الإمارات من فرنسا 150 دبابة لوكلير من أصل 390 (Leclere) وخصصت في عام 1997 نحو 10 مليارات دولار لتحديث سلاحها الجوي . وتقدمت بطلب لشراء 64 طوافة مسلحة (أباتشي Apaches) من الولايات المتحدة . كما أعلن في مايو 1998 عن صفقة طائرات F-16 بقيمة 8 مليارات دولار بين البلدين ، لم يتم الاتفاق النهائي عليها بعد ، ثم منظومة صواريخ بقيمة 2 مليار دولار علاوة على صفقة طائرات مع فرنسا بقيمة 3.5 مليارات دولار[56] .

جدول (6) الإنفاق العسكري لدول منطقة الخليج عام 1997 (مليار دولار)

السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	قطر	البحرين	العراق	إيران	الإجمالي
18.2	4.0	2.1	1.8	1.3	.364	1.3	4.7	33.764

Source: ISS, The Military Balance 1998/99, pp. 124 - 144.

إن الإفراط في الإنفاق العسكري يقود إلى عسكرة المجتمعات ووقف عملية الانتقال إلى المجتمع المدني وخلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي[57] ، ولعل من أهم الآثار السياسية زيادة حدة التوتر بين دول النظام الإقليمي الفرعي الخليجي وينعكس ذلك في ارتفاع قيمة النفقات العسكرية التي بلغت في عام 1991 نتيجة لأزمة الخليج الثانية نحو 60 مليار دولار . وإذا كان الهدف من بناء القوة العسكرية هو الحفاظ على الاستقرار ، فإنه من ناحية أخرى يشكل في حد ذاته عنصر عدم استقرار ، إذ قد يقود إلى استخدام القوة في حل القضايا الثنائية ونشوب الحروب الإقليمية بين دول المنطقة . إذ شهدت المنطقة حربين إقليميتين مدمرتين خلال العقدين الماضيين من ناحية . وكنتيجة حتمية لعدم انسجام الإنفاق العسكري والتنمية فإنه لابد وأن يكون أحدهما على حساب الآخر وأن قراءة الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى رجاحة كفة الإنفاق العسكري الأمر الذي قد يولد حالة من عدم الرضا الشعبي ويقود إلى اتساع الفجوة بين السلطات السياسية في المنطقة وشعوبها . كما ساهم تزايد الإنفاق العسكري منذ أزمة الخليج الثانية في ارتفاع نسبة ديون دول المنطقة التي بلغت في عام 1997 نحو 99.7 مليار دولار ، انظر الجدول اللاحق .

جدول (7) الديون الخارجية لدول الخليج 1997 (مليار دولار)

السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	قطـر	البحرين	العـراق	إيـران	الإجمالي
21.1	8.3	12.2	3.4	10	2.8	23	18.8	99.7

Source: Iss, The Milltary Balance 1998/99, pp. 124 - 144.

ومن ناحية ثانية فإن اعتماد هذه الدول على الخارج في تأمين احتياجاتها من العتاد العسكري يقود إلى تكريس تبعيتها للدول المصدرة للسلاح . ويفرض قيوداً على قدرة هذه الدول في استخدام ترسانتها العسكرية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الشروط التي تمليها عادة الدول المصدرة للسلاح[58] . إذ تذهب الدول المصدرة إلى منع الدول المستوردة من استخدام الأسلحة التي تشتريها ضد دولة حليفة للدولة المصدرة أو حتى وضعها في قاعدة قريبة من تلك الدولة الحليفة . أضف إلى ذلك الطيارين والطاقم الفني ومهندسي الصيانة الذين عادة ما يرافقون الأسلحة إلى فترات تزيد أحياناً على العشرين عاما[59] . بالإضافة إلى ذلك فإن الأسلحة تحتاج إلى قطع غيار مما يجعل الدول المستوردة للأسلحة تعتمد على حسن نوايا الدول المصدرة . ثم إن تكنولوجيا الأسلحة أكثر التكنولوجيا تطوراً مما يجعل مهمة الدول المستوردة في مواكبة هذا التطور أمراً مكلفاً جداً يصعب تحقيقه . كما أن الدول المنتجة للسلاح تتحكم في نوعية الأسلحة التي تصدرها من حيث كفاءتها وفعاليتها القتالية[60] . وهناك مخاوف أخرى مثل «التهديدات بتدخل الموردين في الشؤون الداخلية والخارجية للمستوردين وما يتلوها من الطلبات لمزيد من الأسلحة من جانب هؤلاء يمكن تفسيرها بأنها تعكس ظاهرة التسلح[61] .

وعلى الرغم من سعي البعض إلى ربط أمن المنطقة بأمن إسرائيل من خلال المظلة الأمريكية ، فإن الكيان الصهيوني لايزال يشكل من وجهة نظر بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الخطر الرئيس والمباشر على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج . فقد أكدت دول التعاون مراراً على أن أمن الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط وايجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين ، إن الارتباط بين الأمن الخليجي وقضية فلسطين متعدد الأطراف ، فهناك الخطر الإسرائيلي على المشاريع الحيوية لدول الخليج من ناحية ، والخوف من أنه إذا وصلت مفاوضات السلام إلى طريق مسدود فإنه من الممكن أن تقوم المنظمات الراديكالية في العالم العربي بإجراءات مضادة للمصالح الأمريكية في دول الخليج من ناحية أخرى ، وكلا الاتجاهين يشكلان في نظر القيادات الإقليمية خطراً على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج[62] . كما أن الدعم المالي والمعنوي الذي تقدمه دول مجلس التعاون للسلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان يجعل هذه الدول أحد الأهداف الإسرائيلية الرئيسة والذي يتضح في تصريحات المسؤولين الصهاينة[63] ، كما أن الهجوم

الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي ونجاح إسرائيل في فرض الحصار على الوطن العربي من خلال التعاون الإسرائيلي - التركي والإسرائيلي - الهندي في المجال النووي لخير دليل على حقيقة الأطماع الصهيونية في العام العربي وإلى أي مدى يشكل الخطر الصهيوني تهديداً ليس لأمن الخليج فحسب بل للأمن القومي العربي بصفة عامة .

ثانياً: التكامل والاندماج بين دول التعاون:

إن عدم الاستقرار الذي خلفته الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 ونشوب الحرب العراقية - الإيرانية في خريف 1980 ، إضافة إلى التطورات الأخرى التي شهدتها الساحة الخليجية ، كل ذلك جعل الدول الخليجية على الساحل الغربي من الخليج تبحث عن وسيلة أو إطار يمكنها من خلاله تنسيق جهودها الأمنية ، فكان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أعلن عنه رسمياً في 25 مايو 1981 . وتنبع أهمية الخليج بالنسبة للقوة الإقليمية الثالثة في المنطقة ـ المملكة العربية السعودية ـ من أن أمنها سيهدد إذا احتل الخليج أو هيمنت عليه قوة معادية أو من أن أي اقتتال بين دول المنطقة يمكن أن يهدد حقول النفط[64] ، كما تعتبر السعودية نفسها القوة المسؤولة مباشرة عن الاستقرار في المنطقة . وتكمن أهمية المملكة العربية السعودية في كونها دولة مركزية في النظام الفرعي الخليجي تعمل على «تكريس عوامل الجذب والحد من عوامل التنافر» بين دول المجلس[65] ، وتلعب السعودية هذا الدور بحكم ما تتمتع به من قدرات أعلى نسبياً عن بقية الدول الأعضاء الأخرى .

يشكل التكامل والاندماج أحد سمات المرحلة الراهنة للنظام الدولي وإذا نظر المرء إلى مسيرة المجلس منذ 25 مايو 1981 يلاحظ أن الإنجازات التي حققها المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالفترة الزمنية لعمر المجلس ولا تعدو عن كونها شكلية . وقبل الإشارة إلى ما تم تحقيقه حتى الآن يجب أن ننوه إلى حقيقتين :

الأولى : أن التعاون بين دول المجلس كان سابقاً لإنشاء المجلس بسنوات عديدة .

الثانية : أن العراق منذ عام 1975 كان طرفاً فاعلاً في عدد من الأنشطة والمشاريع التعاونية المشتركة بين دول الخليج العربية منها على سبيل المثال وكالة أنباء الخليج وجامعة الخليج ومكتب التربية لدول الخليج العربية ومؤسسة الخليج لإنتاج البرامج التليفزيونية المشتركة . ومن ناحية أخرى فإن دول الخليج العربية الأخرى والسعودية عملت على المستوى الثنائي على تنسيق سياساتها الاقتصادية وتوصلت السعودية كذلك إلى عقد اتفاقية أمنية مع جميع دول المجلس باستثناء الكويت .

ومنذ قيام المجلس نجحت الدول الأعضاء في اتخاذ عدد من القرارات في مجال التعاون الاقتصادي لعل أهمها توقيع الاتفاقية الاقتصادية في قمة الرياض في نوفمبر 1981 . كما تم التوصل إلى عدد من القرارات الأخرى مثل توحيد التعرفة الجمركية ووحدة القياسات والمواصفات الخليجية وحرية النشاط الاقتصادي لمواطني دول المجلس والاتفاق حول أولوية المنتجات المحلية . . . إلخ . وعلى الرغم من صدور هذه القرارات عن اجتماعات القمة نلاحظ وجود عدد من العقبات أمام تنفيذ هذه الالتزامات وأن اغلب هذه القرارات لم يتم تنفيذها بالشكل المتفق عليه . إضافة إلى الاهتمام بالتعاون الاقتصادي كان هناك اهتمام مماثل على صعيد الأمن والدفاع ، وفي هذا الصدد وافقت الدول الأعضاء في المجلس في عام 1982 على تخصيص مليار دولار لتحديث قوة دفاع البحرين . وفي عام 1983 وافقت دول المجلس على تخصيص 1.8$ مليار دولار لعُمان لتحسين قدراتها على مراقبة الملاحة في مضيق هرمز . وفي عام 1984 وافقت دول المجلس على إنشاء قوات درع الجزيرة كنواة لإقامة قوة موحدة تابعة للمجلس . وعلى الرغم من ذلك فإن دول المجلس لم تتمكن حتى الآن من بناء قوة عسكرية تكون قادرة على الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء أو حتى مواجهة أي عدوان إلى حين وصول الإمدادات الخارجية وقد انعكس ذلك في أزمة الكويت عام 1990 . ويعود ذلك إلى عدة أسباب :

1 ـ الندرة السكانية التي تعاني منها الدول الأعضاء .

2 ـ ضعف القدرات العسكرية للدولة الأعضاء .

3 ـ غياب الإرادة السياسية في تحقيق الاندماج والتكامل بين دول المجلس على الصعد كافة .

4 ـ الاعتماد الكلي على الخارج في بناء القوات المسلحة .

5 ـ تعدد مصادر السلاح ، فعلى الرغم من إيجابيات ذلك ، لكي لا تصبح دول المجلس جميعها تابعة لدولة واحدة ، فإن مسألة دمج قوات الدول الأعضاء في حالة الأزمات لن تكون مهمة سهلة .

6 ـ معظم الأسلحة التي تشتريها دول المجلس من الولايات المتحدة تتبعها شروط أمريكية قاسية ، كالشروط التي رافقت صفقات الأواكس AWAXS وطائرات F-15/F-16 . كما أنها تنقصها القدرات الهجومية ويشرف عليها في عدد من الحالات طيارون وفنيون أمريكيون . . إلخ .

وعلى الرغم من النتائج التي ترتبت على أزمة الكويت لم تسع دول المجلس إلى معالجة نقاط الضعف التي واكبت مسيرة المجلس ولم تمكنه من تحقيق أهدافه . وعوضاً عن إنشاء

قوة عسكرية موحدة وافقت في ديسمبر 1992 على تقوية قوات درع الجزيرة من ناحية ، وسعت هذه الدول إلى توقيع اتفاقيات حماية مع الدول الغربية وروسيا والعودة بالمنطقة إلى ما قبل ديسمبر 1971 من ناحية أخرى ، وأصبحت هذه الدول كالراعي الذي استأمن الذئب على قطيعه . ويعود ذلك إلى اعتبارات مختلفة لعل أهمها الخلافات القائمة بين دول المجلس وحالة عدم الثقة التي تسود العلاقات الثنائية . ويمكن إرجاع الامتناع عن إنشاء قوة موحدة إلى أسباب سياسية ولوجستية :

1 ـ مشكلة القيادة والتحكم Command & Control والتخوف من تعزيز الهيمنة السعودية على دول المجلس .

2 ـ عدم الثقة في نوايا بعضهما البعض وسعي كل دولة إلى بناء قواتها الذاتية مما أدى إلى دخول الدول الأعضاء ، بشكل غير مباشر ، في سباق التسلح . ويتضح ذلك في الارتفاع الهائل في موازنة القوات المسلحة التي أصبحت في بعض دول المجلس تتراوح بين 40% و60% من الميزانية السنوية وإجراء تخفيضات هائلة في الإنفاق على المشاريع التنموية الأخرى .

3 ـ ستكون عُمان الدولة الأوفر حظاً لأنه من المتوقع أن يكون عدد العمانيين في هذه القوة هو الأكبر .

ونتيجة للتطورات الإقليمية والدولية أدركت الدول الأعضاء أهمية سياساتها الخارجية لمواجهة التحديات الخارجية وتحقيقاً لأهداف المجلس ، ويمكن الإشارة هنا إلى الموقف الجماعي لدول المجلس من مبادرة الأمير/ الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط في عام 1982 التي عُرفت لاحقاً بمبادرة فاس . ومنذ أزمة الكويت في عام 1990 أصبحت دول المجلس أكثر استعداداً للقبول بسياسة السعودية الخارجية ، باستثناء عُمان ، التي لم تقطع علاقاتها مع العراق إبان أزمة الكويت كما كانت أول دولة خليجية تقيم اتصالاتً رسمياً مع «إسرائيل» . ونتيجة لأحداث أبو الخفوس في إبريل 1992 أضحت قطر تتبع سياسة خارجية مختلفة في كثير من الأحيان مع الخط العام لدول المجلس . فقد أعادت قطر علاقاتها مع العراق ووثقت علاقاتها بإيران وأقامت علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني . كما لم تنجح دول المجلس في تحقيق الحد الأدنى في تنسيق مواقفها من القضايا الدولية والتصويت على المسائل المطروحة كمجموعة Bioc Voting . ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى تعدد المصالح القومية وتناقضها في بعض الأحيان . ويلاحظ تغيب عدد من دول التعاون عن التصويت على المسائل التي تتعلق بالولايات المتحدة والقضايا العربية فمثلاً تغيبت البحرين وعُمان عن التصويت على مشروع القرار الذي يدين الاعتداء الأمريكي على ليبيا . وخلال مدة إثارة مسألة جزر الفوكلاند في الثمانينيات كانت عُمان

الوحيدة في مجلس التعاون التي أيدت بريطانيا دائماً في حين أيدت الكويت الأرجنتين وغيرت الإمارات لاحقاً تصويتها من التأييد للأرجنتين إلى الامتناع عن التصويت نتيجة للضغوط البريطانية وعملت الدول الأخرى على عدم حضور الجلسات[66] وهناك أمثلة عديدة لا يسع المقام هنا لذكرها .

خلاصة القول ، يلاحظ المتتبع لمسيرة المجلس أنه قد أخفق في تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها لاعتبارات عدة منها ما هو موروث ، ويتمثل في الندرة السكانية وصغر مساحة خمسة من الأعضاء ، وضعف البنية الاقتصادية والإمكانات العسكرية ، إضافة إلى الخلافات الحدودية والسياسية بين الدول الأعضاء وحالة عدم الثقة السائدة بين دول المجلس وغياب التنسيق الاقتصادي والسياسي إضافة إلى غياب المشاركة السياسية الفاعلة والضغوط الإقليمية والدولية .

لابد أن يتحول مجلس التعاون الخليجي من تنظيم أشبه بالنظام التعاهدي إلى مؤسسة تتمتع بصلاحيات وسلطات مماثلة للمجلس الأوروبي ، لأنه بات من الواضح أنه لا مكان للكيانات الصغيرة والضعيفة في عصر التكتلات الإقليمية والدولية . وتتمثل الخيارات أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ما يلي :

1 ـ تجمع إقليمي أوسع يضم الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران واليمن .

2 ـ توثيق العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء في المجلس دون الحاجة إلى استمرار وجود المجلس أو بمعنى آخر العودة إلى ما قبل 25 مايو 1981 .

3 ـ إقامة تكتل جديد يضم الدول الخمس الصغيرة فقط لتدخل في منظومة اقليمية فرعية جديدة بالإضافة إلى السعودية وإيران والعراق واليمن .

4 ـ المحافظة على المجلس مع إدخال الإصلاحات السياسية المطلوبة على الصعيد القطري من خلال العمل على زيادة الاندماج الداخلي ودعم المؤسساتية وإدخال الإصلاحات الأساسية على صعيد المجلس وتوثيق العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء والدخول كمجموعة في منظومة أمنية خليجية تقوم على معادلة (6+3)[67] بهدف تعزيز البعد العربي من ناحية وبناء علاقات ثنائية من شأنها خلق تباعد بين العراق واليمن إذا ما سعت إحداها للدفع بمصالحها القومية على حساب الدول الصغيرة من ناحية أخرى . وأن يكون الاقتصاد محور التفاعلات بين الدول الثماني بهدف الانتقال من حالة الصراع القائم بين دول المجلس والدول الرئيسة الأخرى في المنطقة إلى حالة التعاون ومن ثم التكامل . والتأكيد على أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والابتعاد عن سياسة المحاور والأحلاف الخارجية . ويمكن تعزيز البعد الدولي بصفة

الدائرة الثالثة لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري والعسكري دون الحاجة إلى توقيع اتفاقيات حماية مع أي طرف خارجي لأن النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب على ذلك ستفوق بكثير العائد الإيجابي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصالح الأمريكية هي التي جاءت بالقوات الأمريكية إلى المنطقة في أزمة الخليج الثانية على الرغم من عدم وجود اتفاقيات حماية أو دفاع مشترك بين الطرفين . وفي ضوء ما ورد أعلاه وعلى الرغم من أن العوامل التي أدت إلى قيام المجلس لم تعد جميعها قائمة فإننا نميل إلى الخيار الرابع نظراً إلى أن التطورات السياسية المتلاحقة في المرحلة الراهنة وربما المستقبلية في النظام الدولي تشير إلى ضرورة التكتل والاندماج لأنه عالم لن يكون فيه مكان للكيانات الصغيرة والهشة . وخلاصة القول إذا لم تتخذ هذه الخطوات فإننا نرى أن مستقبل المجلس سيكون التفكك والانهيار الداخلي مع بقاء الهياكل قائمة . إضافة إلى بروز التحالفات بين الدول الصغيرة في المجلس ودول إقليمية من خارج المجلس . كما يمكن أن ينقسم المجلس إلى عدة محاور بحيث تشكل السعودية والبحرين والكويت محوراً في مقابل عُمان والإمارات وبقاء قطر الأقرب إلى أي طرف ينسجم مع توجهاتها الخارجية .

ثالثاً: مشكلات الحدود

تشكل قضايا الحدود بين دول المجلس أحد أهم التحديات التي تواجه تعزيز مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء . إن استمرار مشكلة الحدود لا يهدد العلاقات الثنائية فحسب بل الاستقرار في المنطقة ويقود إلى سباق تسلح كما أنه يفسح المجال أمام التدخلات الخارجية مما يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة . وعلى الرغم من سعي الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى حل هذه الخلافات ثنائياً كما حدث بين عُمان والسعودية ، والإمارات وقطر ، والإمارات وعُمان ، والسعودية وعمان فإن هناك عدداً من هذه الخلافات لاتزال عالقة ولعل أكثرها حدة هو الخلاف القطري – السعودي والقطري – البحريني . فعلى الرغم من مذكرة التفاهم بين قطر والسعودية الموقعة عام 1965 فإن الأزمة انفجرت مرة أخرى في ابريل 1992 وأدت إلى بروز صدع في العلاقات بين الجانبين مما أثر سلباً على مسيرة المجلس . كما انسحبت قطر من اجتماع القمة السادسة عشرة التي عُقدت في مسقط في ديسمبر 1996 احتجاجاً على الكيفية التي تم بها اختيار جميل الحجيلان أميناً عاماً جديداً للمجلس . ويُعد السلوك القطري احتجاجاً على الهيمنة السعودية وليس على شخص الحجيلان . ويُعرب القطريون عن أسفهم للموقف السعودي المنحاز للبحرين في نزاع الأخيرة مع قطر ويشيرون بامتعاض إلى أخذ السعودية المنطقة

التي تربط الإمارات بقطر ويرون أن ذلك عمل تعسفي أريد به عزل قطر عن الإمارات ووضعها بين فكي الكماشة السعودية .

ولا يزال هناك عدد من القضايا العالقة بين الإمارات والسعودية والكويت والإمارات وعُمان . فعلى الرغم من توقيع اتفاقية الحدود بين الإمارات والسعودية في عام 1974 فإن الإمارات قد أبدت تحفظاتها مراراً على بنود الاتفاقية ولا تزال الخارطة الجغرافية للإمارات الرسمية تعكس حدود الدولة ما قبل الاتفاقية . كما أن السعودية لاتزال تحتفظ بمساحة تقدر بـ5 كم من الأراضي الكويتية إضافة إلى جزيرة قاروة التي دخلتها القوات السعودية أثناء حرب تحرير الكويت ولم تخرج منها . إن المشكلات الحدودية بين دول النظام الإقليمي الفرعي الخليجي لا تزال شديدة التعقيد ولا تعدو عن كونها ترتيبات مؤقتة[68] . وعليه ينبغي على دول المجلس الإقرار بالحدود السياسية القائمة أسوة بدول أمريكا اللاتينية أو الوحدة الأفريقية ووضع الآلية لاحتواء النزاعات التي يمكن أن تطرأ بين الحين والآخر بين الدول الأعضاء . ومن ناحية أخرى فإن الخلافات الحدودية بين دول المجلس وكل من العراق وإيران واليمن لا تقل أهمية وتزيد من حالة عدم الاستقرار الإقليمي ويمكن الإشارة هنا إلى المشكلات الناجمة عن احتلال إيران لجزر الإمارات العربية والخلاف السعودي – اليمني والخلاف العراقي – الكويتي الذي ساهم في اندلاع أعقد الأزمات بين الجانبين في القرن الحالي .

رابعاً: أزمة الديمقراطية

شهدت دول مجلس التعاون منذ أزمة الخليج الثانية تحولاً سياسياً ملحوظاً تمحور حول زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية ومكافحة الفساد الإداري والدعوة إلى مساءلة المسؤولين[69] . ومنذ انتهاء أزمة الخليج الثانية حظيت التطورات السياسية الداخلية في معظم دول الخليج العربية باهتمام العالم على مستوى الرسميين والمثقفين على حد سواء . . وعوضاً عن الاستجابة الفاعلة لاحتواء الطموحات والتطلعات الجديدة جاءت الاستجابة شكلية تمثلت في صدور عدد من التشريعات المحلية تسمح بتشكيل مجالس استشارية وإدخال بعض التعديلات الدستورية . وعلى الرغم من أهمية مثل هذه الخطوات فإنها إصلاحات شكلية . وتعكس التطورات التي شهدتها عُمان والبحرين وقطر تناسي الرغبة في دول المجلس لإحداث مشاركة سياسية فاعلة . إذ أعلن أمير قطر ، مثلاً ، أن بلاده ستشهد قريباً دستوراً دائماً ومجلساً بلدياً وآخر وطنياً منتخبين ذوي صلاحيات تشريعية[70] . ويلاحظ من تتبع الأحداث أن الدعوة لإقامة مشاركة سياسية فعلية لا تهدف إلى تغيير النظم السياسية بقدر إصلاح الأوضاع القائمة . إن الرغبة في المشاركة

السياسية الفاعلة قد وحدت مطالب مختلف الاتجاهات السياسية في المنطقة . إذ يرى بعض المحللين أن جزءا مهماً من الأزمات التي شهدتها المنطقة يعود في أساسه إلى غياب الديمقراطية والنظم الفردية والسلطوية السائدة[71] .

إن دول المجلس تواجه خيارين لا ثالث لهما وهما إما استيعاب هذه الطموحات والبدء في اتخاذ الإجراءات الدستورية والتنفيذية أو عزل شعوبها عن العمل السياسي . وإن الارتباط بين الديمقراطية والاستقرار السياسي والاستفادة من تجارب دول العالم ، يدعو دول المجلس إلى أخذ المبادرة وقطع الطريق على العناصر الوصولية والنفعية والانتهازية والغوغائية التي يمكن أن تستغل الظروف السياسية وتعمل على تجيير التطورات السياسية الداخلية لصالحها ويكون عدم الاستقرار السياسي في المنطقة هو سمة القرن القادم إن لم يكن العقد القادم . وعليه فإننا نرى ضرورة الاستجابة التدريجية لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة .

خامساً: العمالة الوافدة

تعاني دول مجلس التعاون قاطبة من ندرة سكانية إذ تشير التقارير إلى أن سكان دول المجلس سيصل في عام 2000 إلى 27 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع العدد في عام 2070 إلى 44 مليون نسمة نظراً لارتفاع معدلات النمو السكاني إذ تصل إلى حوالي 3% سنوياً وهو من أعلى المعدلات في العالم . وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة غير المواطنين لاتزال تشكل حوالي 50% من السكان حيث تتفاوت النسبة من دولة إلى أخرى من ناحية ، كما أن الإجمالي العام للسكان لايزال يقل بكثير عن إيران والعراق من ناحية أخرى . ولا يتسع المقام هنا إلى ذكر الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تترتب على وجود هذه الفئة ونكتفي بالإشارة إلى ما يمكن أن يترتب على الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وإلى الملحق باتفاقية الغات حول حقوق العمالة الأجنبية المهاجرة في الدول الأعضاء إضافة إلى أثرهم على طبيعة العلاقة بين دول المهجر والدول المصدرة لهذه العمالة .

وعليه فإن الأمر في بالغ الخطورة إذا لم تتخذ دول المجلس الإجراءات الوقائية الفاعلة للمحافظة على هويتها وانتمائها القومي . ودول مجلس التعاون مطالبة بوضع استراتيجية سكانية بعيدة المدى للمحافظة على هوية مجتمعاتها وانتمائها القومي ، تتمثل في :

1 ـ تقليص نسبة العمالة غير العربية بحيث لا تتجاوز 10% - 15% بحد أقصى .

2 ـ وضع الحوافز المادية للتشجيع على زيادة النسل كصرف إعانات وحوافز

مالية ومنح وحدات سكنية .

3 ـ تشجيع المواطنين على الانخراط في المهن الحرفية والفنية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسة التعليمية على أن يتم التركيز على النوعية في التعليم والاهتمام بالتعليم الفني والتقني .

4 ـ توقيع اتفاقيات عمالية مع الدول العربية ذات الكثافة السكانية مثل مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن والسودان لتنظيم الكيفية التي سيتم من خلالها جلب العمالة العربية .

7 - الخاتمة:

إن دراستنا للتطورات الدولية وتداعياتها على منطقة الخليج تشير إلى عدد من النتائج أهمها :

1 ـ ان منطقة الخليج العربي التي ساهمت بصورة غير مباشرة في حسم التحولات الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح النظام الدولي نظاماً أحادي القوة يمكن أن تساهم نظراً لتعاظم دور الاقتصاد ولما تحتويه من مخزون نفطي وحاجة الدول الرئيسة في النظام الدولي للنفط في تحولات دولية جديدة تقود إلى نظام دولي يقوم على التعددية القطبية .

2 ـ إن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج لا يساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي بقدر ما يثير عناصر عدم الاستقرار نتيجة لتباين المواقف لدول المنطقة من ناحية ولما يترتب على الوجود الأمريكي من استنزاف للثروة المادية وإثارة نقمة شعوب المنطقة على حكوماتها من ناحية أخرى .

3 ـ إن الولايات المتحدة اليوم تواجه تحديات داخلية وخارجية مختلفة من شأنها أن تفرض واقعاً جديداً على السياسة الخارجية الأمريكية إذ تعكس الدراسة أن خيار تشجيع تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية ربما يكون الخيار الأمثل وعلى دول الخليج أن تستعد لهذه المرحلة قبل أن تفاجئها التطورات الدولية وتفرض عليها واقعاً غير مرغوب فيه .

4 ـ إن تحقيق المصالح القومية لدول مجلس التعاون الخليجي يتباين في طبيعته مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية ومع استمرار المرحلة الراهنة للنظام الدولي بعد أن فقدت هذه الدول بصفتها جزءاً من العالم الثالث هامش المناورة الأمر الذي يتطلب العمل على تشجيع الأطراف الدولية الرئيسة الأخرى في النظام الدولي خاصة المجموعة الأوروبية والصين وروسيا لأن تلعب دوراً أكبر في المحافظة على أمن واستقرار

المنطقة ويمكن تحقيق ذلك من خلال الانفتاح على هذه الدول وتعزيز التعاون معها في كافة المجالات .

5 ـ عكست الدراسة أن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون خلال القرن القادم عديدة وأن سعيها للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة لا بد وأن يقوم على مبدأ أن أمن منطقة الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي من ناحية ، وان الأمن لا يتحقق بالإفراط في الإنفاق العسكري[72] . وتضخيم أجهزة الأمن والدعاية الإعلامية ولكن يقوم على أساس الانفراج السياسي بالدرجة الأولى على أن يكون العدل هو أساس الحكم ، وأن تحقيق ذلك مرهون بتوفير الرفاهية والتوازن بين الراعي والرعية[73] ، من ناحية ثانية .

الهوامش:

1 - Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Reading: Addison-Wesley publishing co., 1979, p.40.

2 ـ روبرت د . كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة د . أحمد ظاهر ، عمان : مركز الكتب الأردني ، 199 ، ص 69 .

3 ـ عبدالخالق عبدالله ، النظام الإقليمي الخليجي ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1998 ص 95-94 .

4 ـ حسن حمدان العلكيم ، العرب وأمريكا والنظام الدولي ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، خريف 1993 ، ص 12 .

5 ـ زلمي خليل زاد (محرر) ، التقييم الاستراتيجي ، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997 ، ص 23 .

6 - The Military Balance 1998/99 p.20.

7 - William Wallace and Jan Zieloka, Misunderstanding Europe, Foreign Affairs, vol. 77, no. 6 Nov./ Dec. 1998, pp. 68-69.

8 - The Military Balance 1998/99, p.15 .

9 ـ حسن حمدان العلكيم ، العرب وأمريكا والنظام الدولي ، مصدر سابق ، ص 9 .

10 ـ الشروق ، العدد (6) ، 14 مايو 9 ، ص33 .

11 ـ عبدالله فهد النفيسي ، «تقرير الأمنستي عن أمريكا» الخليج ، 1998/11/15

12 - Madeleine Albrigh, The Testing Of American Foreign Policy, Foreign Affairs, vol. 77, no. 6 Nov/ Dec 1998. p. 62.

13 - Jhon Calabrese, China and the Persian Gulf. Energy and Security, The Middle East Journal, vol. 52, no.3 summer 1998, pp. 351 - 152.

14 ـ زلمي خليل زاد (محرر) ، المصدر السابق ، ص 27 - 50 .

15 ـ جمال زهران ، أمن الخليج : محددات وأنماط تأثير العامل الدولي ، قضايا خليجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد (1) ، يونيو 1998 ، ص28 .

16 - Sirmon Serfaty, Bridging the Gulf Across the Atlantic: Europe and the United States in the Persian Gulf, The Middle East Journal, vol. 52, no. 3, summer 1998, p. 339.

17 - William Wallace and Jan Zieloka, op. cit., pp. 71-79 .

18 - John Calabrese, op.cit., pp.356-357.

19 ـ زلمي خليل زاد (محرر) ، التقييم الاستراتيجي ، مصدر سابق ، ص 112 .

20 - OPEC, Annual Statisticla Bulletin 1996,pp. 33-34..

21 ـ يمكن الإشارة هنا إلى الخلاف الفرنسي – الأمريكي حول قيام شركة توتال الفرنسية باستثمار 2 مليار دولار في تنمية حقل سري للنفط والغاز في إيران بعد أن انسحبت الشركة الأمريكية كونوكو من المشروع نتيجة لقانون داماتو الذي يحظر التعامل مع إيران وليبيا .

22 - Simon Serfaty, op.cit.,p.349.

23 ـ د . محمد الرميحي ، منطقة الخليج في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة ، السياسة الدولية ، العدد (72) ، 1983 ، ص 23 .

24 ـ الشرق الأوسط ، 1981/2/3 .

25 - MERIP Reports. No. 80, Sept 1980, pp. 7 - 9.

26 ـ السفير 1980/10/26 .

27 - MEED, Vol.23,No.4, 12/10/1979,p.27.

28 - MIDDLE East contemporary survey (MECS), Vol., 1981-82,p20.

29 - OPEC, Annual Statistical Bulletin 1996, pp. 33 - 34.

30 ـ جمال زهران ، مصدر سابق ، ص 31 .

31 ـ روبن إندريسيان ، النفط وسياسة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، في النفط والأمن في الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص 126 .

32 ـ التقرير الاستراتيجي العربي 1986 ، 1987 ، ص 78 .

33 ـ محمود المراغي ، المصدر السابق ، ص 27 .

34 ـ د . عبدالله النفيسي ، المصدر السابق ، ص 7 .

35 ـ روبن إندريسيان ، المصدر السابق ، ص 128 .

36 ـ سلسلة دراسات استراتيجية ، دراسة رقم 29 ، مايو 1981 ، ص 36 .

MEED, Vol. 16, No.10 5/3/1982, p.5

37 ـ إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1982 ، ص 48 .

38 ـ الخليج 1987/12/23 .

39 ـ منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982 ، عمان : دار الجليل للنشر ، 1983 ، ص 181 .

40 ـ وليد الشريف ، الاتحاد السوفيتي ، ومنطقة الخليج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (5) ، 1977 ، ص 93 .

41 ـ بؤرة توتر : التقييم الاستراتيجي الأمريكي لتطورات الخليج ، ترجمات خليجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد (1) ، مارس 1998 ، ص 13 .

42 - CDSP, Vol. No. 52 23/1/1980 .

43 - Antony H Cordesman, Op, cit, pp.825-828.

44 - Ibid, p.53.

45 - Ibid,p.276.

46 ـ بؤرة توتر : التقييم الاستراتيجي الأمريكي لتطورات الخليج ، مصدر سابق ، ص 9 .

47 ـ جمال زهران ، مصدر سابق ، ص 33 .

48 - Rohallah Ramazani, Iran's Scarch for rcgional coopciation, Middle East Journal, Vol.30,no.(2), 1976, p181. - 48

49 - Sepher Zabih, Iran's Policy towards the persian Gulf, International Journal of Middle East Studies, Vol.17, 1976, p.351.

50 - Ibid,p. 351.

51 ـ أنس مصطفى كامل ، الدور السعودي في دعم الوجود الأمريكي في الخليج ، المستقبل العربي ، العدد (4) ، نوفمبر 1978 ص6 .

52 ـ لمزيد من التفاصيل انظر حسن حمدان العلكيم ، مسألة الأمن في الخليج : رؤية قومية ، مجلة الوحدة العدد (53) فبراير 1989 ، ص 107 - 125 .

53 - Hassan H AL-Alkim, The Gulf Sub Region in the 21 Century: US Involvement & Sources of Instability, op.cit.

54 ـ بؤرة توتر : التقييم الاستراتيجي الأمريكي لتطورات الخليج ، مصدر سابق ، ص 12 .

55 ـ The Military Balance 1997 - 98,pp. 118 - 119.

56 ـ الخليج 1998/11/18 .

57 ـ حسن حمدان العلكيم ، الجهود الدولية لنزع السلاح ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، شتاء 1989 ، ص 25 - 60 .

58 ـ أنطوني كوردسمن ، «الأواكس والبحث الأمريكي عن استقرار استراتيجي في الشرق الأدنى» دراسات الاستراتيجية ، دراسة رقم 46 ، 1981 ، ص 176 .

59 ـ دراسات استراتيجية ، 1981 ، ص 22 - 28 .

60 ـ قضايا الخليج العربي ، دراسات استراتيجية ، دراسة رقم (10) ، لندن : مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، 1982 ص 77 .

61 - A/Conf. 130/P.C./ INF 3, 31/1/86:30.

62 ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر حسن حمدان العلكيم ، الإمارات والمسألة الفلسطينية ، شؤون اجتماعية ، العدد (14) ، صيف 1987 ، ص 7 - 9 .

63 ـ لمزيد من التفاصيل انظر حسن حمدان العلكيم ، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (7) نوفمبر 1992 ، ص 39-71 .

64 - John Bandeau, "Inter Arabs Social and Political Relationships", The Middle East Focus: The persian Gulf, Princeton University conference, Princeton, 1968,p199, cited in Emile S,Sin'an, The Persian Gulf as a Subordinate System of World Power, ph.D thesis, Indiana University, 1997, p64.

65 ـ عبدالمنعم المشاط ، «سياسات الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي» بحث مقدم إلى ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية – الإيرانية التي نظمها قسما العلوم السياسية بجامعة القاهرة وجامعة الكويت ، القاهرة 6 - 9 مايو ، ص 5 ، بحث غير منشور .

66 - Hassn H. al Alkim, The GCC States In An Unstable World, London: al Saqi Books, 1994, pp.90 - 99.

67 - Hassan H. al-Alkim, The GCC States In An Unstable Worold, op.cit..

68 ـ عبدالخالق عبدالله ، النظام الإقليمي الخليجي ، مصدر سابق ، ص 32 .

69 - Hassan H. al Alkim, The Prospect of Democracy in The GCC Countries, Critique, Fall 1996, pp.

70 ـ الخليج 1998/11/16 .

71 ـ عبدالخالق عبدالله ، النظام الإقليمي الخليجي ، مصدر سابق ، ص 29 .

72 ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر عبدالرزاق الفارس ، السلاح والخبز : الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970 - 1990 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1993 .

73 ـ عبدالمنعم المشاط «الأمن القومي وحقوق الإنسان : تكامل أم تضاد» شؤون اجتماعية ، العدد (16) شتاء 1988 ، ص 19 - 36 .

الخليج العربي والفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين

الدكتور محمد الرميحي *

* الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت .

مقدمة:

هذا موضوع يمكن وصفه بالسهل الممتنع عن حق ، فهل من الممكن الحديث عن (فرص) بالمعنى العام للمفهوم ، حيث تقدم الفرص بالمعنى العام خيارات مختلفة ويمكن أن يختار من بينها وبشكل عام الايجابيات المتاحة؟ ولكن الملاحظ أن الفرص بهذا المعنى المفهومي ضيقة وخياراتها محدودة ، أما التحديات فهي بالطبع كثيرة ، حيث إن هناك معادلة معكوسة ، فكلما ضاقت الفرص زادت التحديات . كما أن الموضوع المطروح يمكن مقاربته من أكثر من زاوية ، ولقد اخترت العناصر العامة لمقاربة الموضوع من خمس زوايا قد تكون متكاملة لدراسة الموضوع المطروح ، وهي زوايا قد تتكامل لرسم صورة تقريبية له ، وليس بالضرورة كاملة .

أولا: المجتمع الخليجي عشية الألفية الثالثة:

هل من الغريب أن نقرأ للداهية السياسي الألماني بسمارك قبل أكثر من قرن من الزمان هذا النص :

«في الشؤون الخارجية هناك ثلاثة من أعشاش الدبابير فبجانب البلقان ، هناك المغرب والبحر المتوسط ، الخليج «الفارسي» ، وإعلان مونرو الأمريكي» ، وهل من الصدف أن يكون الخليج والبلقان هما بؤرتا الصراع في العالم بعد أكثر من قرن من ذلك القول ، وهل الزمن بهذا المعنى ليس له حساب في مسيرة التاريخ؟ .

وقت كتابة الفقرة السابقة كان الخليج محط صراع دولي على المادة الخام الجديدة والتي لم تتبين أهميتها الاستراتيجية بعيدة المدى وهي النفط ، أما اليوم بعد تبيان تلك الأهمية الاستراتيجية للنفط وبعد الكثير من الصراعات من أجله وحوله ، حيث أصبح الخليج

محط صراع دولي واقليمي حقيقي وبالغ القسوة والعنف لما يزيد عن قرن ، نقرأ الأحداث وكأنها أحداث الماضي تقع اليوم من جديد .

في هذا القرن العشرين وعلى وجه التحديد في نصفه الثاني ، تحولت مجتمعات الخليج تحولاً جذرياً في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولم يبق بالكاد من (الماديات) ما يمكن أن نتعرف عليه اليوم من الزمن الماضي ، أما (المعنويات) خاصة السياسية فإنها قد لبست لباساً جديداً من حيث الشكل ولكن محتواها لايزال كما هو ، ومن الطريف أن قصة اكتشاف النفط في الخليج تكاد تتشابه ، وتأتي العبارات التاريخية كما يلي «لقد كانوا يبحثون عن الماء فظهر النفط» ، ولم تظهر هذه المادة الخام الغنية إلا ومجتمعات الخليج في أحوج فتراتها التاريخية الحديثة ، بعد أن كسد سوق اللؤلؤ بظهور اللؤلؤ الصناعي في اليابان ، ولم يعد اسم لؤلؤة المحبب إلى الآباء في الجيل السابق يطلق في هذا الجيل على النساء إلا نادراً .

المجتمع الريعي وتحولاته:

التشكيلات الاجتماعية اختلفت جذرياً في هذه المجتمعات خلال فترة قصيرة من الزمن ، فشهدنا تشكيلات جديدة تظهر ، وبعضها لم يكن معروفاً في السابق ، منها «الطبقة الوسطى» التي لم تكن موجودة من قبل وهي أساساً طبقة أو فئة الموظفين التي لم يعرفها مجتمع الخليج بهذا الاتساع والكبر في تاريخه السابق كما عرفها اليوم ، وقد ظهرت فئة العسكر المنظمة المتعلمة نسبياً ، وهي فئة تتسع باتساع وعظم حاجة هذه المجتمعات إلى الأمن ، كما لم تشهد مجتمعات الخليج فئات مهمشة أيضاً بهذا الاتساع والكبر تعيش على هامش هذا المجتمع الريعي ، وتأتي من أطراف الدنيا الواسعة كما هي العمالة الرخيصة وشبه الرخيصة القادمة من آسيا وأفريقيا ، ولم يسبق للمنطقة أن شهدت دوراً متعاظماً ومتسعاً «للدولة» كما شهدته في النصف الثاني من هذا القرن ، وتلتحق بفئة القادمين فئة «غير محددي الجنسية» كما يطلق عليها في الأدبيات السيارة .

إنها إفرازات المجتمع الريعي المعتمد على إنتاج المادة الخام «النفط» ، المادة التي كونت القاطرة لهذا النوع من التنمية المعتمدة على الريع . لقد ظهرت هذه المادة في دول الخليج ، الخاضعة للدراسة (دول مجلس التعاون) بكميات متفاوتة وفي أزمنة مختلفة ولكن غير متباعدة ، وأفرزت نمطاً من التنمية متشابهاً إلى حد كبير . فبرزت الدولة الأبوية التي عكست العلاقات «البطريركية» المنبعثة من التكوين القبلي السائد ، وأخذت على عاتقها تقديم الخدمات المختلفة من المهد إلى اللحد .

لقد بدأ تدفق النفط بعد الحرب العالمية الثانية في معظم دول الخليج ، بعضها قبل

ذلك الوقت بقليل ، لكن الملاحظ أن هذه الدول تحولت من «إمارات» صغيرة ذات قاعدة اقتصادية محدودة إلى «دول» اختطت لنفسها بناء مجتمع حديث ومتطور ، فاستثمرت في التعليم بشكل ملحوظ وفي تشييد البنية الأساسية للمجتمع خاصة في مجال الخدمات العامة ، وخلال أربعة عقود من الزمان تقريباً - هي العقود الأخيرة من نصف القرن الحالي - تحولت هذه الدولة من مجتمعات معزولة تفتقد الماء النظيف والنور والمستشفى والمدرسة والمطار والطريق إلى دول تعج عواصمها ومدنها الرئيسة بالمجتمعات السكنية والمدارس والطرق السريعة والمستشفيات الحديثة ، وكل ذلك موله تدفق النفط .

إلا أن «المال النفطي» لم يكن مستمر التدفق ، فقد انتابت أسعار النفط هزات اقتصادية كبرى منها أزمتا 1986 و1998 ، وإن كانت الأولى قد مرت بسلام نسبي ، فإن أزمة 98 تنذر بتبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة . فمع تراجع العائدات النفطية ، تآكل الجزء الأكبر من احتياطيات هذه الدول التي بنتها في سنوات طويلة ، نتيجة الركود الاقتصادي العالمي ، والاضطرار إلى السحب من هذه الاحتياطيات من جهة أخرى ، مما دعا الدول الخليجية إلى تقليص النفقات الأمر الذي انعكس وسوف ينعكس أكثر على معظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية بما في ذلك قطاع الخدمات . أضف إلى ذلك أن إمكانات التدهور الاقتصادي في السنوات القادمة أمر جد محتمل[1] ، وهذا بالضرورة سيقود إلى ركود اقتصادي ، وأما العجز الحقيقي في الميزانيات للدولة في الخليج فقد تنامى لدرجة اضطرتها لاتخاذ مجموعة من الخطوات غير الشعبية منها وقف الترقيات والعلاوات في القطاع العام ، والذي تشكل العمالة الوطنية فيه معظم العاملين ، ومنها وقف الصرف على المشاريع الكبيرة ، بل إن بعض قطاعات الميزانية قد جمدت ، ولا تبدو في الأفق أي مؤشرات تدل على احتمال أن تعود أسعار النفط إلى حد معقول يجعل مداخيل هذه الدول في حالة توازن مع معدلات الإنفاق السابقة ، رغم وجود الكثير من التوقعات المتناقضة حول هذا الموضوع (أي حول أسعار النفط) .

لا أحد يناقش القول إن دول الخليج بشكل أو بآخر اعتمدت في (تنميتها الحالية) على مداخيل النفط ، والسؤال المركزي هنا هل ستتجه صناعة النفط نحو الانحدار ، بمعنى آخر هل ستشهد بداية القرن الواحد والعشرين مرحلة أرخص لأسعار النفط تاريخياً ، أم أن هذا القول يحتاج إلى إثبات أعقد مما نراه اليوم من انهيار للأسعار ، أم ربما كانت هذه الأسعار المتدنية هي أسعار مؤقتة وربما شهدت السنوات القادمة شحاً في عرض النفط في السوق الدولية وبالتالي ارتفاع الأسعار؟ .

هناك الكثير من الأدبيات التي تقول لنا التوقع وعكسه ، ولكني أنقل هنا نتائج مؤتمر عقدته مجموعة محدودة من الخبراء في الثالث والرابع من أكتوبر الماضي 1998 في

العاصمة النمساوية ، تحت إشراف (شركة التمويل النفطية)[2] فقد ورد في جزء من تقريره (إن التوجه في التسعينيات من الدول المنتجة للنفط سيكون نحو الخصخصة ، وفتح الأسواق النفطية لهذه الدول التي كانت مغلقة من قبل في وجه الاستثمار الأجنبي) ثم يذهب التقرير إلى القول إن (الشركات النفطية الوطنية اختلفت احتياجاتها باختلاف بيئة الأسعار ، ففي فترة الأسعار المرتفعة كانت تتطلع هذه الشركات إلى الخارج لشراء التقنية المتقدمة وقدرات إدارة المشروعات ، أما في بيئة الأسعار المنخفضة فإنهم يبحثون عن أسواق وعن رأسمال ، وعندما يتوافق هذا مع التوجه لسياسة الخصخصة ، فقد يغير ذلك كلاً من الفرص ومجالات المنافسة في القطاع النفطي) .

ويذهب التقرير للقول (إنه في الوقت الذي يعاني فيه العالم من أزمات مالية واقتصادية كبرى تنشغل الدول المنتجة للنفط - في الخليج العربي - في الوقت نفسه بإجراء تغييرات جذرية في الهيكلة الاقتصادية والمعاناة من وجود هياكل سياسية غير متطورة ، عرقلت فعالية الإصلاحات الاقتصادية) .

يقول الخبراء إن المشكلة التي يواجهها سعر النفط ليست دائمة ، ولكنها ستظل معنا لفترة قد تمتد إلى عقد من السنين وعلينا أن نتعايش معها ، بعدها سيعود العالم عطشاً إلى النفط من جديد ، في هذا العقد الحرج تواجه دولنا في الخليج ، مثلها مثل الدول الأخرى المنتجة للنفط - معضلة الحفاظ على اقتصاد معقول وانتهاز هذه الفرصة لتعديل بعض الممارسات الاستهلاكية من جهة وتشجيع تنويع الدخول من جهة أخرى .

لكن لا أحد يؤكد أن نهاية العقد سترينا الضوء في آخر النفق ، فكما وضع بائع النفط خططه للمديين المتوسط والطويل ، وضعت الدول المحتاجة إلى الطاقة خططها المضادة ، ويعرف المشتغلون بصناعة النفط أن الشركات الغربية الكبرى المشتغلة في الصناعة النفطية وبمساعدات من حكوماتها تعد الدراسات وتنشط في الأبحاث لإيجاد مصادر بديلة للطاقة ، وتستفيد من انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة لتمول هذه الدراسات والأبحاث ببلايين الدولارات .

في المجال الداخلي أنتج عصر النفط في الخليج الدول الراعية ، دولة تحمل ملامح الدولة الحديثة من حيث تعدد المؤسسات ووجود أدوات قانونية ومؤسسية للإدارة مبنية على اقتصاد ريعي وعقد اجتماعي أبوي ، فأسفر عن شكل اجتماعي شمولي رعوي . وربما نكون من التجارب الإنسانية القليلة التي قامت بذلك في العصر الحديث ، ولم يكن الأمر كله سيئاً ، فربما كان مطلوباً رعاية ما لمجتمع يغادر البداوة إلى مجتمع مدني حديث أو يسير باتجاه الحداثة ، ولكن هذه الرعاية التي كانت ممكنة بسبب توافر المال وقرب العهد بالبداوة وتقاليد القبيلة والأسرة الممتدة ، لم تعد واردة بعد هذا التغير في الوضع الاقتصادي

لسببين وهما قلة المال المتوافر لدى الدولة (الذي قد يزيد توافره في المستقبل) والخطوات الحضارية والتعليمية التي شهدتها مجتمعاتنا من خلال تحول نسيجها الاجتماعي ، إنها تمثل في هذا الخصوص الشاب الذي بلغ الحلم في الأسرة وآن له أن يعتمد على نفسه .

المجتمع المدني

من الظواهر الجديدة أن المجتمع الجديد أفرز تشكيلات من التنظيمات المدنية التي لم يعرفها المجتمع الخليجي من قبل ، وليس مستغرباً أن يكون أول هذه التشكيلات التي أفرزتها الجماعات ذات المصالح التجارية . فالتجارة مهنة قديمة لمجتمعات الخليج ولكنها نظمت وأخذت شكلاً من أشكال التنظيم المهني ، وتبعتها تنظيمات مدنية أخرى في قطاعات مختلفة منها العمال والطلاب وأصحاب المهن الأخرى ، والتنظيمات النسائية . ولم تكن فرص الدول في الخليج متساوية في هذا المضمار فقد سبقت دول دولاً أخرى في السماح العام لهذه التنظيمات بالتشكل . كما تفاوتت نسبة بعد هذه التنظيمات عن الدولة أو خضوعها لأحد أذرع الدولة في الرقابة والرعاية . إلا أن هناك الكثير من النقاش فيما إذا كانت هناك تنظيمات للمجتمع المدني بالمعنى «الجرامشي» في هذه الدول ، إلى درجة دفعت إحدى زميلاتنا الكاتبات اللبنانيات إلى أن تنشر كتاباً بعنوان «جرامشي في الديوانية»[3] .

تغير النسيج الاجتماعي لمجتمع الخليج حدث في فترة قصيرة : في الكويت ، مثلا ، استغرق ستة عشر عاماً منذ ظهور النفط حتى حصول البلاد على الاستقلال ، وهي فترة قصيرة نسبيا ، وأجبر التدفق النفطي المجتمع على تغيير عاداته وطرائق معيشته . لقد كانت التدفقات البشرية «الأجنبية» القادمة من الخارج محط شكوى وتندر وتقليد في آن واحد ، نقلت إلينا كاتبة أمريكية أصدرت كتاباً أخيراً عن الكويت هذه العبارة التي كان الصبية يلاحقون بها الأجانب في بعض شوارع مدن الخليج الساحلية : (Englishman with a Hat on your head, We hope you die tonight in bed)[4] ، وكنت أعرف الأهزوجة الشعبية ، التي تقول (إنجليزي بوتيله إن شاء الله تموت الليلة» ولكن لم أكن أعرف أن أبوتيلة هي القبعة العالية التي يعتمرها الإنجليز إلا بعد قراءة نص الأهزوجة بالإنجليزية ، ولقد قضى بعض هؤلاء الشباب بعد أن كبروا يناقشون لأيام وأسابيع طويلة ما عرف لاحقاً في مجتمعاتنا النفطية بـ «الاختلال السكاني» و«الاختلال في سوق العمل» والذي جاء بعدد وافر من الأغراب ، ولا تزال القضية مطروحة ومناقشة في كل تجمع ، بل أصبح لها تراث من الأدبيات ، فلم تعد بوتيلة فقط ، ولم تحل أيضا .

عانت هذه المجتمعات لمدة طويلة من شظف العيش ، وكانت أمراض مثل السل

والتراخوما والجدري أمراضاً مستوطنة[5] ، بل ومقبولة كالقضاء والقدر ، من المجتمع ، وفي بداية التعليم والتطور بعد تدفق النفط بعيد الحرب العالمية الثانية ، وعندما بدأ «التحديث» والتحق بعض الطلاب والطالبات بالمدارس ، كان التفتيش الصحي عليهم عملية يومية ، على نظافة الأظفار ونظافة الشعر ، الغذاء كان يقدم للأطفال في بعض عواصم الدول الخليجية في المدارس لتعويض النقص الغذائي الحاد لديهم ، وشوارع المدن الخليجية الساحلية كانت ترش بمادة الـ DDT ، للحفاظ على الصحة العامة .

التطور الصعب كان حتى في قبول طرق الحياة الحديثة ، فيعرف المخضرمون أن النساء الكبيرات في السن لم يكّن يقبلن أن يجلسن على الكراسي ، في حالة توافرها ، وكثيراً ما نجد في الفترة المتوسطة (الخمسينيات وربما الستينيات) أن الفتاة تجلس على كرسي في الوقت الذي ترفض فيه أمها الجلوس إلا على الأرض ، بعض هؤلاء النسوة وبعض الرجال كانوا يرفضون المبيت تحت (هواء المكيف) لأن (هواء الرب) أفضل وأكثر صحية؟ تحدثنا مريم جويس في كتابها المشار إليه[6] (أن حريقاً كبيراً شب في إحدى ورش بناء السفن في الكويت سنة 1948 ومع كل الجهد الذي بذله الأهالي ، ولم تكن هناك فرق إطفاء للحريق تملكها البلدية لإخماد الحريق الكبير ، مما تطلب استدعاء إحدى سيارات الإطفاء العاملة لدى شركة النفط Koc لإطفائه) . وفي عقود قليلة وجدنا أن هذه المجتمعات التي لم يكن يتوافر لها رعاية صحية معقولة ، ولا شبكات كهربائية ، تستمتع بالمستشفيات الحديثة ، ومحطات الكهرباء والجامعات ومراكز البحث العلمي .

أما عن واقع المرأة في المجتمعات الخليجية فإنه يمر بمسيرة متناقضة ما بين ما حدث في واقع الأمر ، وما صدرته إلينا المأثورات وعناصر الثقافة القبلية التي نقلت «وعياً زائفاً» حول دور المرأة عبر ما كانت تستهدفه الثقافة القبلية وليس ما حدث في الواقع ، ذلك أن المجتمعات الخليجية قبل ظهور النفط ، وبسبب الفقر الشديد للموارد الطبيعية بها ، فقد اعتمدت على رحيل الرجال خلف الرزق – سواء في رحلات التجارة الطويلة والتي كانت تمتد أحياناً لأكثر من نصف العام ، خاصة في المجتمعات التي عرف رجالها بالمهارة الشديدة في الملاحة البحرية «مثل البحرين وعُمان» أو الخروج لرحلات صيد اللؤلؤ أو قوافل التجارة البرية أو البحرية ، كل هذا كان يترك جميع الأعباء على المرأة ابتداء من تنشئة الأطفال ، إلى إدارة اقتصاد أسرتها الفقيرة ، إلى تدبير موارد للرزق في غياب الرجل من خلال بعض الحرف اليدوية البسيطة التي عرفتها هذه المجتمعات جنباً إلى جنب إدارة نشاط الرعي المحدود ، لذلك لا يوجد أدنى دليل مادي على أن المرأة كانت تعيش في معزل أو خلف حجاب في هذه الحقبة ، اللهم إلا نساء التجار الأثرياء ونواخذة المراكب وشيوخ القبائل .

غير أن الفترة التي شهدت حجب النساء والإبقاء عليهن في البيوت كانت هي الفترة منذ اكتشاف النفط وبدء تمتع هذه المجتمعات بعوائده مما أدى إلى هجر الأنشطة التقليدية . واستمر هذا الوضع بالنسبة للمرأة حتى أواخر الستينيات من هذا القرن عندما بدأت ثمار التعليم والتغييرات الاجتماعية والثقافية تؤتي ثمارها ومازالت آثارها ممتدة حتى الآن ضمن عملية الصراع ما بين التحديث والموروث القبلي[7] .

وعن مساهمة المرأة الخليجية في الاقتصاد ، نرى أن هذه المساهمة كانت في الأطراف في معظمها ومعزولة عن المدن ، ومازالت المرأة في الخليج إلى يومنا هذا تحقق في مسيرتها الاجتماعية خطوات مترددة ، بعضها متراجعة ، فقد شهدت في بداية الستينيات موجة تحرر اجتماعي لفتيات الطبقة الوسطى ، استمرت إلى نهاية السبعينيات في بعض مدن الخليج ، ولكن هذه الفئة الاجتماعية ما لبثت أن تعاكست مع مواقفها الاجتماعية فأخذت لبس «الحجاب» بل والبقاء في البيت محرومة ، في بعض مناطق الخليج ، ليس من حقوقها السياسية فحسب بل وبعض حقوقها الاجتماعية كالسفر إلى الخارج دون مرافق أو قيادة السيارات .

في الجانب الدعوي والإعلامي شهدت هذه المجتمعات دفعة قوية من انتشار وسائل الإعلام ، إلا أن ملكية هذه الوسائل بقيت في كثير من هذه الدول من ممتلكات الدولة مثل الإذاعة والتليفزيون وبعض الصحف ، وشكلت شركات لبعض الصحف الأخرى وبعضها أصبح لظروف تاريخية مملوكاً ملكية خاصة ، ولقد نشطت الصحافة بأشكالها المختلفة ، وأصبح بعضها خارج نطاق الدولة المباشر .

وتطورت المشاركة السياسية وأخذت أشكالاً مختلفة ، فأصبحت هناك أشكال من هذه المشاركة بعضها منتخب انتخاباً حراً ، وبعضها معين وبعضها مشترك بين الانتخاب والتعيين (الحالة العمانية) إلا أن هذه المؤسسات السياسية لم تنضج بعد رغم أن بعض مجتمعات الخليج قد مارستها لسنوات عديدة ، ومازالت مناقشات المشاركة السياسية تأخذ أولوية في المناقشة لدى قطاعات واسعة من المتعلمين والمهتمين . ونستطيع القول إن غياب تبلور أو تحديد المصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات المختلفة في المجتمع ، هو المسؤول عن ضعف آلية المجتمع المدني ، وإن التمايزات «الجنينية» في منظومة المصالح تحل خلافاتها أو نزاعاتها من خلال العلاقات القبلية القائمة أو أشكال المنتديات التقليدية مثل «الديوانيات» وهي شكل مستمر لدور «الندوة» التي عرفتها مجتمعات الجزيرة العربية منذ أزمنة بعيدة . وعلى الرغم من عدم وجود أحزاب سياسية منظمة ومعترف بها في منطقة الخليج ، إلا أنه يوجد بعض التجمعات ذات الطابع السياسي البحت ، أو جمعيات تأخذ الدعوات الدينية غطاء لعملها السياسي .

ويبقى السؤال هل هناك تنظيمات يمكن أن تعتبر من تنظيمات المجتمع المدني؟ اجتهد فأقول إنه لا يمكن أن نطلق على التجمعات المعروفة في الخليج تنظيمات بالمفهوم العلمي لمؤسسات المجتمع المدني ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن الجزم بانعدام تشكل تكوينات أولية باتجاه ظهور نواة المجتمع المدني وهي ناتجة من طبيعة النشاط الاقتصادي الحديث الذي التحق نتيجة «العولمة» باقتصاد عالمي متشابك .

ثانياً: الخليج كرافد إقليمي للنظام العالمي الجديد:

النفط – من بين أمور أخرى – هو أحد أسباب ونتائج تقدم التقنية في تاريخ البشرية الحديث في آن واحد ، ومن تاريخ الخليج الطويل نجد أن لكل تقدم علمي أو تقني أثره المباشر على المنطقة من حيث أهميتها الاستراتيجية والجغرافية والسياسية ، فعند اكتشاف «البخار» كانت للخليج أهمية استراتيجية أكبر مما كانت له عند استخدام الشراع ، وعندما بدأ الطيران أصبح للخليج أهمية أخرى مختلفة ، وعند اكتشاف النفط دخل الخليج في الطور الجديد من الأهمية ، ظاهرة التقدم التقني الغربي وارتباطها بالأهمية الاستراتيجية للخليج ظاهرة تكاد تكون ملازمة لتاريخه ، وبالتالي يمكن الافتراض – دون الوقوع في خطأ كبير – أنه كلما تقدمت وتطورت التقنية في العالم تأثر الخليج بها سلباً أو إيجاباً ، وبالتالي فإن افتراض تقدم التقنية للعثور على مصادر طاقة أرخص ، سيجعل الخليج أول من يتأثر بذلك .

دول الخليج تقع اليوم في أكثر بقاع العالم احتداماً ، فعلى غربها يجثم «الشرق الأوسط» الكلاسيكي ، مسرح خمس حروب كبرى في أقل من خمسة عقود ، وعلى غربها ، وشمالها يقع المحور الإيراني – العراقي الذي شهد أكثر حروب المنطقة دموية ووحشية عبر تاريخها الحديث ، وهناك حلقة أوسع تضم صراعاً يتسلح بأسلحة الدمار «الهند وباكستان» مع حرب أهلية متجددة في أفغانستان ، تتميز بفيض بشري هائل وفقر مدقع ، كما تضم هذه الحلقة في جناحها الجنوبي والغربي بلداناً كثيفة السكان محدودة الموارد ، مثل اليمن والسودان ومصر[8] .

لو استخدمت لغة اصطلاحية لقيل إن منطقة الخليج تشبه بؤرة العاصفة ، فهي رقعة صغيرة من الهدوء النسبي محاطة ببحار هادرة ومحتدمة من التوتر والتصادم ، وخلال عقد واحد من القرن الواحد والعشرين سيصل تعداد سكان شبه القارة الهندية إلى أكثر من مليار نسمة ، وسيصل تعداد سكان إيران إلى 120 مليون نسمة ، سيصل عدد سكان مصر إلى مائة مليون ، ويمكن لليمن أن يناهز سكانه الخمسين مليون نسمة ، أي أكثر من العدد المتوقع لكل سكان دول مجلس التعاون .

في الوقت نفسه فإن المتوقع أن تستورد إيران بعض أنواع النفط ، كما أن الهند وباكستان والصين مرشحة أن تصبح عطشى للطاقة ، ويتوقع بعض المحللين النفطيين أن يكون عصر تصدير النفط من الخليج للغرب والولايات المتحدة قد اقترب من نهايته ، فخلال العقود الأولى من القرن القادم سيكون زبائن الخليج الأساسيين من مشتري النفط هم غالباً من الشرق ، الهند ، والصين ، ودول جنوب شرق آسيا .

لذلك فإن افتراض أن تكون الأهمية الجيوسياسية للخليج تنازلية من وجهة النظر الغربية - هو افتراض قائم في العقود الثلاثة القادمة ، أي أن الاهتمام الغربي بشؤون الخليج سوف يضعف مع ضعف الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ، وسيكون الأكثر اهتماما بالخليج هي الدول الواقعة شرقه ، ومن هنا فإن اهتمام دول الخليج بهذه الدول والثقافات مصيري .

لقد كان اهتمام الغرب بالخليج ناتجاً في السابق عن مصدرين الأول الضغط على الاتحاد السوفياتي ووقف امتداد نفوذه غرباً ، وكانت آخر المعارك في هذا الموضوع معركة أفغانستان التي حولت لها الدول الغربية «مع حلفائها» كل الإمكانات الأيديولوجية والدعائية ، والمصدر الثاني حماية تدفق النفط بأسعار معقولة للمستهلكين من حلفاء هذه الدول .

ويبدو في نهاية التسعينيات أن السببين قد تلاشيا أو قربا من التلاشي ، فليس هناك خوف إلا من روسيا عاجزة وغارقة في مشكلاتها ، كما أن المعروض من النفط المتوافر في أماكن كثيرة قد أوصل أسعاره إلى الحضيض ، وبانتفاء هذين المصدرين يزداد ضعف التأثير الاستراتيجي لمنطقة الخليج .

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المؤشرات بتصريحات واضحة من الولايات المتحدة على «إضعاف» الارتباط الاستراتيجي والقول بأن الدفاع عن الخليج أصبح مكلفاً من الناحية المالية ، ويعتقد بعض المتابعين أن الولايات المتحدة لن تبقي - لمدة طويلة - التزامها العسكري بسبب تكلفته الباهظة من جهة وبسبب تراجع أهميته الاستراتيجية من جهة أخرى .

غير أن هذا القول لا يعني أن الولايات المتحدة سوف تتخلى في القريب العاجل عن هذه الالتزامات ، فمن مصلحتها الجيوسياسية الدولية أن ترى أن هناك شيئاً من الاستقرار يسود المنطقة ، وهذا ما يفسر موقفها أو بعضه مما يحدث في فلسطين وما حولها ، وفي الخليج أيضاً حيث أصبح «صدام حسين» العدو الجماهيري الأول في الولايات المتحدة ، كما أن إيران وسياستها الخارجية هي هاجس أمريكي داخلي ، وقد لخص أحد مستشاري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي هذا الأمر بالقول «لو سقط

صدام حسين وانتهجت طهران سياسة بعيدة عن المغامرة فإن الولايات المتحدة ستضطر لسحب وجودها العسكري من الخليج»[9] .

إن تكلفة الولايات المتحدة في الخليج تصل إلى عشرين مليار دولار سنوياً بجانب تكاليف الاشتباك المباشر ، وهو مبلغ ضخم لدى دافع الضرائب الأمريكي ويتضخم في أوقات العسرة الاقتصادية ، وليس من الضروري أن تكون الولايات المتحدة مستعدة دائماً للدفاع عن الخليج خصوصاً إن حتمت مصالحها النظر بعيداً عنه ، وقد أصبح هناك نقد حول الارتباط غير المحسوب بين الأمن في الخليج وتصور الولايات المتحدة للأمن[10] ، وبالطبع فإن الأجندة الأمريكية غير الأجندة الخليجية في أمور الأمن والسياسة ، وإن التقت في فترة فإنها ليس من المتوقع أن تلتقي في كل الظروف .

وعلى الرغم من التوترات الحالية في منطقة الخليج التي قد تغيب عن الرؤية «معادلة الأمن المستقرة» في هذه المنطقة على مدى قرون متوالية ، إلا أن الوضع «الجيوبوليتيكي» لمنطقة الخليج وندرة مواردها السكانية هما المسؤولان عن فرض واقع أمني كأنه القدر ، إن البلدان الخليجية (عدا المملكة العربية السعودية) تقع بين ثلاثة جيران أقوياء هم إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ، والأولى قوية بمواردها البشرية والاقتصادية الكبيرة ، وبعمقها الاستراتيجي التقليدي فيما يعرف بالجمهوريات الآسيوية التي كانت ملحقة بالاتحاد السوفيتي سابقاً ، وقد كانت أغلب هذه الجمهوريات روافد للإمبراطورية الفارسية المترامية ، تارة تخضع لعرش «الطاووس» وتارة أخرى للنفوذ القيصري الروسي . والعراق بثرائه البشري والطبيعي «حتى قبل ظهور النفط» فضلاً عن دوره الواسع في الحضارة العربية والإسلامية ، والمملكة العربية السعودية بمساحتها المترامية الصحراوية والتي تمثل عائقاً طبيعياً مستحيلاً أمام أي قوى غازية حتى في ظل تكنولوجيا حرب الصواريخ الحالية ، إلى جانب وزنها الفريد في العقيدة الإسلامية .

وعلى مر التاريخ تشهد مجتمعات الخليج استقراراً حقيقياً عندما يحافظ الجيران الثلاثة الأقوياء على «معادلة توازن القوى» بينهم ويختارون العيش في سلام ، وقد وعى «الإنجليز» ذلك جيداً ، مثلاً في عام 1916 ومع ترتيب الأوضاع مع «الشريف حسين» في منطقتي الحجاز ونجد كان عليهم أن يراقبوا أمر العراق مباشرة لصالحه بالتوافق مع حكم الإمبراطور «رضا بهلوي» في طهران ، ومع اختلال معادلة التوازن عام 1980 ، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ، بدأت تظهر السحب السياسية في سماء الخليج ، وكانت الطامة الكبرى عندما خرق العراق تاريخاً ممتداً من علاقات الجوار وقام بالاعتداء على الكويت في 2 أغسطس 1990 حتى يدخل المنطقة كلها – ومنطقة الخليج على وجه الخصوص – في تعقيدات لا نهاية لها .

ثالثاً: إطلالة على التطورات الحضارية والمعرفية الكبرى

إن تأمل الأحداث والتحولات العميقة التي تجتاح عالمنا منذ فترة غير قصيرة يكشف لنا عن أن مجتمع مطلع القرن الحادي والعشرين سوف يكون انبثاقاً لعصر جديد ، فالثورة التكنولوجية الثالثة ، والتحولات إلى نظام السوق والعولمة ، والثورة الديمقراطية ، والتكتلات الدولية الكبرى ، والثورة الشاملة في الفنون والآداب ، والصحوة الدينية والأخلاقية . . إلخ . لم تكن كلها مجرد نذير بأفول المجتمع الصناعي ، وزوال عهود النظم الدكتاتورية ، وسقوط القطبية الثنائية بمضامينها الاقتصادية والتكنولوجية ، بل كانت كذلك تمهيداً لظهور وترعرع مجتمع كوني جديد ، هو مجتمع مابعد الصناعة (Post Industrial Society) . ويؤسس مفهوم مجتمع مابعد الصناعة ، الذي هو في تحليله النهائي ، تجاوز كيفي للثورة العلمية والتكنولوجية مع كونه استمراراً لاتجاهات منبثقة من طبيعة المجتمع الصناعي ، على فرضية المصير الإنساني ، وبالتالي فإن المجتمعات متشابهة من حيث جوهر المشكلات ، ولكن الاستجابة مختلفة باعتبار أن الاستجابة تخضع لتنظيم اجتماعي وسياسي وثقافي يختلف من مجتمع إلى آخر ، وتصبح بالتالي طريقة تحديد التغير في التكوين الاجتماعي الواقعي من خلال تحديد التنظيمات الأخرى والتي توضح المشكلات الأساسية للمجتمع .[11]

ولعل تحليل الاتجاهات الثقيلة للتحديات والمستجدات الحضارية والمعرفية التي تقتحم عالمنا اليوم وينتظر لها أن تسود في المستقبل القريب يكشف عن تطورات رئيسة تأتي في مقدمتها «الثورة الصناعية الثالثة» بمرتكزاتها المعلوماتية وإبداعات العقل الإنساني ، وغير خفي أن هذه الثورة قد أحدثت تغييرات جذرية ليس فقط على المؤسسات المجتمعية وباقي القطاعات التقليدية ، بل إنها أدخلت ثورة في الإنتاج الصناعي ، بإدماجها الحواسيب الآلية وأنظمة المعلومات في عملية الإنتاج . كما امتدت آثارها إلى كل قطاعات النظام الاقتصادي العالمي ، فجعلته في الوقت نفسه مرتبطاً ببعضه من خلال شبكات عالمية متكاملة للتجارة وأسواق لرؤوس الأموال المصاحبة لها وما ترتب على هذا كله من بلورة لمفهوم جديد هو «العولمة» وتحدياتها في وحدة السوق وسيطرة رأس المال وتعدد مغازيها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتنوع مفرداتها الخاصة بالحداثة وما بعد الحداثة .

وفي ضوء هذه الثورة فإن الصراع القادم بين دول العالم الأقوى سيكون حول توزيع المعرفة وامتلاكها ، كما أن المعلومات لن تصبح فقط مصدر قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية بل سوف تكون عاملاً جوهرياً من عوامل بناء المجتمع الديمقراطي . وثورة الديمقراطية هي التداعي الأساسي للثورة الصناعية الثالثة كما أوضحنا ، فقد استطاعت هذه الثورات أو الحركات الديمقراطية أن تجد لها مخرجاً من التفسخ السياسي والأزمات

الهيكلية الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات الشمولية الدكتاتورية ، وقد انتشرت عدوى الحركات الديمقراطية لمعظم بلدان العالم واستطاعت أن تؤسس عهداً جديداً من الديمقراطية التي تلغي احتكار الحزب الواحد أو الشخص الواحد للسلطة ، وبالتالي تقوم على التعددية الحزبية ودعم الحريات السياسية والمشاركات الشعبية .[12]

وتضاف للتطورات والثورات الحضارية والمعرفية ثورة التكتلات الاقتصادية - الاستراتيجية الكبرى وهي ثورة حديثة نتيجة لتغير محددات القوة التقليدية في العالم من المال والقوة إلى المعرفة والمعلومات ، لذا ظهرت - بدءاً من منتصف الثمانينيات تقريباً - في أطراف متعددة من العالم تكتلات اقتصادية / استراتيجية كبرى تعتمد أساساً على القوة الجديدة للمعرفة .

وتكشف لنا المراجعة النهائية لموقف الخليج بشأن هذه الثورات الثلاث أن مجتمعاتنا الخليجية أولاً : عاجزة عن مواكبة التطور الحادث في الثورة الصناعية الثالثة بما تستحقه من أولوية مطلقة واهتمام واضح ، ثانياً ، أنها مازالت عاجزة عن تجاوز تشرذمها ، فهي مازالت تذكي القبيلة وتركز على المحلية وتكرس التبعية وأخيراً أنها عاجزة عن الاستجابة الحقيقية للدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي بمفاهيمه الصحيحة والواسعة وآلياته الفاعلة .

ونحن في الخليج مازلنا نعيش في مجتمع يقوم على «شراء» أو «استيراد» المعرفة والتقدم التقني ، وعلى الرغم من صيحات كثيرة ترددت في مشروع «استيطان التقنية» والبعض تحدث عن «استنباتها» وأنشئت لهذا الأمر بعض المؤسسات والتي وإن قدمت بعض المساهمات فإنها مساهمات بعيدة عما وصلت إليه مؤسسات أخرى دولية حتى في العالم الثالث «الهند والبرازيل» على سبيل المثال .

رابعاً: مهام ومسؤوليات خليجية مع مطلع القرن الواحد والعشرين

لقد كانت السياسة غير المعلنة للخليج في العقود الثلاثة الماضية هي أولاً الانشغال بالأمن ، وسيظل الأمن في المدى القريب والمتوسط هو الهاجس الذي تعتني به الحكومات في المنطقة ، وتوفر له الكثير من الموارد ، وتصف إحدى الدراسات منطقة الخليج بأنها (تطالعنا بحقيقة مفادها أنها أكثر مناطق العالم تأزماً) .[13]

وعلى الصعيد الشعبي بين أبناء الخليج ، هناك أغلبية من المتابعين يرون أن الأمن هو قضية مركزية ، ولكن الاختلاف هو حول نقطتين أولاهما من يهدد الأمن ، والثانية كيف يمكن أن يتحقق الأمن ، في الأولى تنقسم وجهات النظر بين أن العراق هو التهديد

الأساسي للأمن في الخليج بينما يرى آخرون أن إيران هي التهديد الأول ، أما في النقطة الثانية فإن البعض يرى أن تحقيق الأمن هو بالتحالف مع القوى الكبرى ، والبعض الآخر يتحدث عن أمن عربي «بعيد المنال» .[14]

أما المؤسسات الأخرى الداعمة لبقاء المجتمع وتطوره ، ويأتي على رأسها التعليم والتدريب ، فإنها لا تأخذ من أولويات هذه المجتمعات الكثير من التفكير ، هناك وعي من النخبة بأهمية هذه المؤسسات حتى في الموضوع الأمني ، ولكن متخذ القرار بشكل عام لم يستطع أن يبلور سياسة تعليمية حديثة ، بل على العكس وبرغم ما يصرف من أموال كثيرة على التعليم بمراحله المختلفة في هذه المجتمعات فإن (محتوى) هذا التعليم و(مخرجاته) في تراجع ، لأسباب كثيرة منها هبوط أهمية التعليم في المجتمع ، كونه (شهادة) و(وظيفة) أكثر منه وسيلة لحياة أفضل ، وكذلك تراجع المجتمع في وضع أولويات متجددة للتعليم ، وعندما نسمع أن مساقاً جديداً في القانون قد قدم في بعض جامعات أمريكا حول (عزل الرئيس كلينتون) نتحسر على (التجميد) للمساقات العلمية التي تقدمها جامعاتنا .

إن الفرق بين التدريس والتعليم فرق قد حدده الخبراء المهتمون ، ففي دراسة لإسماعيل صبري عبدالله يقول : «الفرق بين التدريس والتعليم أن الأول يعني الانتظام في التردد على المدرسة ، وقضاء عدد محدود من السنوات في المدرسة أو الكلية ، أما التعليم فيقوم على تنمية المهارات على اكتساب المعرفة ، ويفضي هذا المفهوم إلى ثورة في أساليب التدريس والتعليم»[15] .

من المهام والمسؤوليات الملحوظة يأتي الافتراض الصحيح بأن هذا الخليج بشكله الذي عرفناه لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة في القرن القادم ، فالرياح يمكن أن تجرف دولة أو أكثر خارج السياق الإقليمي ، وربما خارج الجغرافيا ، ومن المسؤوليات الجسام إيجاد صيغة لتنسيق التوحيد على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين هذه الدول ، عوضاً عن الفرقة المشاهدة والملموسة حالياً في الوقت الذي لا يستطيع فيه مراقب فطن أن يتجاهل الأخطار الإقليمية والدولية والاقتصادية الماثلة ، وقد كتب الكثير عن المسيرة البطيئة لمجلس التعاون إلى درجة أن وصفها أحد المهتمين بالمسيرة (السلحفاوية)[16] ، بل إن البعض يتشاءم إلى درجة القول إن الخطر الذي يواجه مجلس التعاون الخليجي هو بقاؤه كمنظومة[17] ، كما يذهب متشائمون إلى أن هذا التجمع السياسي في طريقه إلى الانفراط[18] على الرغم من أن الكثير من الدارسين الجادين يرون ألا مخرج من هذه الاختناقات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها دول المنطقة دون (توسعة اتخاذ إقرار بمشاركة الشعوب ، والبناء على لغة المصالح وإيجاد طريق للتعاون الأوثق)[19] .

في قطاع التعليم والتدريب للقوى البشرية الذي وضعته هذه المجتمعات يلاحظ أنه غلب عليه التعليم النظري والتراثي بدرجات أكبر من التعليم العلمي والحديث ، فأصبح التعليم عبئاً إضافياً على المجتمع حيث خرّجت المدارس والجامعات دفعات من (الخريجين الكتبة) وليس المتعلمين .

في حين كانت تنمية الموارد البشرية في بلدان الخليج هدفاً في حد ذاته لتعمير المنطقة وتوسيع الأسواق وتحقيق درجة أعلى من الأمن ، وكان تزايد الفوائض النفطية مغرياً ومحفزاً لهذه الزيادات حتى أصبحت هذه المجتمعات صاحبة أعلى معدلات للزيادة السكانية في العالم ، فهي تقترب من 4% سنوياً . كمعدل للزيادة الطبيعية للمكون السكاني الوطني بغض النظر عن المكون الوافد ، هذه الزيادات السكانية العالية من غير المتوقع أن تتراجع إلى معدلات نمو بطيئة خلال عقد أو عقدين من الزمان مما سيؤثر بشدة على البيئة الطبيعية الصحراوية الهشة ، لكي يزيد بمعدلات هائلة من الدمار البيئي وخراب التنوع الحيوي الذي أصبح السمة المميزة لبيئات الخليج .

لعل من المهام المطروحة على النخبة في الخليج مسألة الخروج عن المفهوم التقليدي للتنمية ، من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونه (إعادة توزيع الثروة) إلى كونه (تنمية الثروة وتطويرها) ، وكذلك التخلص من مفهوم الرعاية الاجتماعية الذي توطن في العقود الأربعة الأخيرة فقط ، ولقد كان المجتمع يرفض في السابق هذا النوع من الاعتماد (لرفض بعض الكويتيين في الخمسينيات السكن في بيوت حكومية كنوع من العار الاجتماعي) وبعد بضعة عقود تكالب الناس على السكن الحكومي كحق للمواطنة .

لعل تنظيم الفعل الاجتماعي عن طريق رفع كفاءة وعدالة توزيع الإنتاج ، والارتفاع بقدرة المواطن ورغبة للعمل والمشاركة في تعظيم خيرات المجتمع ، عن طريق تمكينه من امتلاك المعارف المختلفة ، وتنمية مهاراته ، وتدريبه على الإبداع الفكري والعلمي ، هذا التنظيم المطلوب يمكن المواطن من مهارات الاعتماد على النفس ، واحترام الحريات ومعرفة أهميتها وضرورتها للمجتمع .

خامساً: الخليج ومشاهد المستقبل

أ - المخاطر :

إن كان لنا أن نصف بمفهوم واحد المخاطر التي تواجه الخليج فإنها (الازدهار المعكوس) ، وهي ظاهرة ألمت بالشرق الأوسط ككل ، والخليج ليس استثناء من هذه الظاهرة ، ففي دراسة للبنك الدولي تحمل عنوان (من أجل مستقبل أفضل) وصلت إلى أن الأداء

الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط خلال ربع قرن يمتد من سنة 1960 إلى 1985 قد فاق جميع المناطق في العالم عدا شرق آسيا ، وذلك من حيث نمو الدخل ، والمكاسب الاجتماعية التي تحققت ، وفي التفاصيل لاحظت الدراسة تراجع وفيات الأطفال ، وارتفاع متوسط العمر ، وقفز معدلات الالتحاق بالمدارس ، ولكن اعتباراً من عام 1986 ، انخفض متوسط دخل الفرد بمعدل 2% سنوياً ، وهو أكبر انخفاض في أي منطقة نامية ، وشهدت التسعينيات (انهيار أسعار النفط)[20] ، ولعل الأرقام التي أوردتها الدراسة أظهرت أن (السلعة الوحيدة التي تعتمد عليها دول الخليج) هو الذي ضخم هذا الانحدار في الازدهار .

وتأتي المخاطر السياسية ضمن أولويات المخاطر الناتجة من الوضع الاقتصادي داخلياً وخارجياً ، فقد يرضى الناس أو لا يرضون عندما تتغير حالتهم الاجتماعية نتيجة الثروة ، ولكن عدم الرضا هو الطريق الوحيد عندما تنحسر هذه الثروة ، وعادة ما يكون مدمراً .

قلت إن كل دول الخليج الباحثة عن النفط في العقدين الثالث والرابع من هذا القرن كانت تبحث عن الماء ، وبعد العصر النفطي والطاقة الرخيصة سيبقى الماء هو إحدى القضايا المهمة التي سوف تواجه مجتمعات الخليج في المستقبل ، ففي بداية التسعينيات كانت هناك 56 محطة لتحلية المياه في دول الخليج ، ويعتقد أن عددها في نهاية هذا العقد قد بلغ 65 محطة ، نصف هذه المحطات في المملكة العربية السعودية[21] ، ولقد بدأ تناول مصطلح جديد في الخليج هو «الأمن المائي» بل أصبح الحديث الشعبي - بعد انحسار أسعار النفط - أن برميل الماء أصبح أغلى من برميل النفط ، وأن تكلفة الإعذاب والتحلية تكلفة باهظة ، إلى جانب حاجة قطاع النفط والصناعة إلى مياه التبريد التي تعاد إلى البحر مما يسبب أضراراً مستقبلية على البيئة ، وعندما اكتشف الماء في منطقة حولي في الكويت سنة 1905 أطلقت أسماء (حولي) على بعض السفن تيمنا وتذكر بعض المصادر أن الاسم أطلق على بعض المواليد الجدد[22] ، ولقد ساعد هذا الاكتشاف على نمو مدينة الكويت ، ثم قام أحد الكويتيين (سلطان بن محمد) في سنة 1925 بتحويل سفينته الشراعية إلى خزان بدائي للمياه لجلب الماء من شط العرب . كان ذلك ابتكاراً جيداً لمجتمع يشعر بالعطش . وفي الثلاثينيات أنشئت في الكويت شركة لجلب الماء من شط العرب ، أما اليوم وبعد تصاعد نسب الاستهلاك المائي إلى أرقام فلكية فما هي الابتكارات الجديدة لإرواء الناس؟ .

أما في المجال السياسي فإن المخاطر المحيطة بادية للعيان ، هناك إيران الطموحة دائماً في

التاريخ الحديث للعب دور سياسي أو اقتصادي في المنطقة ، ومن المفارقات التاريخية الجديرة بالذكر أن الغرب ، أو قل المصالح الغربية قد لعبت على هذا التناقض أو الطموح ، وليس آخرها أن (عناد) محمد مصدق ، وموقفه من شركة النفط الأنجلو إيرانية سنة 52, 53 من هذا القرن ، دفعت شركات النفط إلى تعظيم صادراتها النفطية من منطقة الخليج على حساب وقف أو «مقاطعة» النفط الإيراني ، فكانت بداية الرفاه على الضفاف الغربية ، ومن المصادفات التاريخية أيضاً أن يعقد لمجموعة شركات جديدة «كونسورتيم» لاستغلال النفط الإيراني لمدة ربع قرن من 1954 ، تنتهي عام 1979 «عام الثورة الإيرانية» هل هي فقط مصادفة تاريخية ، أم أن النفط والسياسة صنوان في تاريخنا؟ .

والمخاطر السياسية ليست مقصورة على إيران فحسب فهناك العراق وما قد يمثله في المستقبل من تهديد ، كان سابقته الأولى احتلال الكويت . ويتحدث معلق خليجي عن هذا الأمر بقوله «وعلى مستوى علاقة بغداد بالداخل الخليجي ، يمكن القول بشيء من الثقة ، إن آفاق هذه العلاقة لا تقل قلقا عن آفاق علاقة طهران بهذا الداخل» .[23]

كما أن التهديد السياسي قد يأتي من شبه القارة الهندية ، خاصة بعد أن تحولت فئات القادمين إلى الخليج من هناك «في ضوء العولمة وانتقال رؤوس الأموال» من عمالة بسيطة وأولية إلى أصحاب رؤوس أموال ، يمارسون التجارة والصناعة ، ويستقرون لفترة طويلة في المنطقة .[24]

ب - الفرص :

لقد طرح في معظم ما تناولناه من أدبيات التنمية خاصة إبان الحرب الباردة ، رؤيتان لوضع التنمية هما بشكل عام : أولا نظرية التبعية «التي روج لها بشكل عام الفكر الاشتراكي» والقائلة بشكل عام إن حالة التخلف في البلدان النامية إنما جاءت بسبب العلاقة السلبية بين الدول النامية والمتطورة وثانياً نظرية التطور الرأسمالي ، والقائلة إن التنمية هي بناء معقد لابد أن يمر من خلال نظام رأسمالي .

في الكثير من الدراسات التي قرأت وجدت أن «حالة» مجتمعات النفط حالة خاصة ، ليست بالضرورة تقع في التصنيف القديم بين ثنائية الرأسمالية والاشتراكية ، وكتبت منذ فترة أنها في منزلة بين المنزلتين ، وبعد سنوات وشيء من النضج المعرفي وجدت أن كتّاباً جادين قد وقفوا أمام «حالة التنمية النفطية في الدول قليلة

السكان» الموقف نفسه .

ولقد وقع بين يدّي كتاب بعنوان «المعجزة في الاقتصاد»[25] كان هم المؤلف الرئيس فيه معرفة ما هي العناصر المحفزة للتنمية ، وقد صنف مميزات الاقتصاد النامي ومميزات الاقتصاد غير النامي ، ووضع مجتمعات الخليج خارج هذا التصنيف ، لأن هناك مظاهر «للتقدم» و«مخابر» للتخلف في هذه المجتمعات .

كما قارن بين النظريات المختلفة التي تفسر التخلف والتقدم ، فوجد أنه لا يمكن تأويله لحتمية جغرافية ، فهناك في الشمال بلدان «متخلفة» وهناك في الجنوب بلدان متقدمة ، ويكفي أن أشير إلى مثال الجزائر وتونس اللتين تقعان إلى الشمال من طوكيو ، كما أن تماثل المناخ لا يؤدي بالضرورة إلى تماثل مستوى الإنتاج ، فمقارنة الإنتاج في التاميل في المنطقة الجنوبية الشرقية من الهند يستطيع الكيلومتر المربع فيه أن يطعم حوالي أربعمائة شخص ، في حين أن المساحة نفسها في أفريقيا الاستوائية لا تطعم أربعة أشخاص ، على الرغم من تماثل ظروف المناخ .

في بحثه الدائم عن معوقات التنمية ومحفزاتها خلال العصور وعبر التجارب الإنسانية يتوقف الكاتب أمام «الثقافة» فيصفها أنها القاطرة للتقدم أو التخلف ، فيقول في ذلك «لا يمكن لأي دارس جاد لشروط التنمية أن يستبعد أكثر السمات المادية في المجتمع ، والمؤثرة في التنمية ، من تلك السمات الدين ، الأحكام المسبقة ، الخرافات ، المحرمات ، الدوافع إلى العمل والموقف حيال السلطة السياسية ، ردود الأفعال التاريخية ، الأخلاق الفردية والجماعية ، نظم التربية ومجمل القيم الثابتة في المجتمع ، لأنها تؤثر في سلوك كل شعب ، ومسار أي حضارة ، حتى في أكثر المجالات مادية ، كالاستثمار وعلاقات الإنتاج والتبدل ، ومعدلات النمو» .

قد يكون مفيداً أن نقول إن الخصوصية الاقتصادية التي وجدنا مجتمعاتنا فيها تحتاج إلى ابتكار تنموي ، وهذا الابتكار يحتاج إلى وعي ثقافي عام ، وهناك عوامل كثيرة يغفلها البعض ، رغم أنها أكثر ارتباطاً بنا ، هي السلوك البشري ، وقد تكون أكثر العوامل أهمية في موضوع التنمية .

الفرصة الأكبر المتاحة لدول الخليج هي الاستثمار في العنصر البشري ، فرغم شكوانا من تدني مستوى التعليم ، إلا أن الكم قد أفرز بعض الكيف ، والذي يستطيع أن يقدم لمجتمعه بعض الحلول الممكنة للخروج من دائرة «الازدهار المعكوس» ولعل أول ما اقترحه هو النظر في الواقع الثقافي نظرة ناقدة وموضوعية ، الأمر الذي سيقودنا لتفكيك المعضلات الاقتصادية والإدارية الكؤود .

إن الواقع يفرض علينا التفكير بجد في قضية العلم والثقافة في مجتمعاتنا ، ويقول باحث جاد في هذا المقام «إن أحد أهم مهام العملية التربوية في منطقتنا ليس فقط تحقيق قدر من التطور المعرفي وربما الشخصي للداخلين فيها ، وإنما هي من حيث قدرتها – أي العملية التعليمية – على تحقيق قدر من الخلخلة في منظومة المرجعيات التقليدية الموروثة . . إن قياس النجاح الحقيقي للنظام التعليمي بقدرته على مدينة مخرجاته ، والخروج من شرنقة المرجعيات الضيقة إلى انتماءات مجتمعية أرحب . .»[26] .

المراجع:

1ـ انظر صحيفة مصرف الإمارات الصناعي (الأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون) ديسمبر 98 .

2 ـ The Venice meeting 1998 (petroleum Finance Company)

3 ـ الدكتورة دلال البزري «جرامشي في الديوانية» .

4 ـ انظر : Miriam Joyce: Kuwait 1945-96. An Anglo-American Perspective. Franck Cass

5 ـ انظر الكويت قبل النفط ، مذكرات الدكتور سي ما ليري تعريب د . محمد الرميحي ، الطبعة الثانية ، دار قرطاس ، الكويت 1997 .

6 ـ انظر المرجع السابق ص 2 .

7 ـ للمزيد حول هذه النقطة راجع :

ـ خلدون النقيب : صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت (بيروت : دار الساقي ، 1996) خاصة الفصل الثالث .

ـ سيف الشملان : تاريخ صيد اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ، الجزء الأول ، (الكويت : مطبعة الحكومة ، 1975) .

8 ـ انظر دراسة أمير طاهري في جريدة الشرق الأوسط (خمس حلقات) من 4 ديسمبر 1997 وحتى 9 منه .

9 ـ أمير طاهري الحلقة الخامسة من الدراسة المشار إليها آنفاً .

10 ـ انظر :

ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل (عمان : منتدى الفكر العربي ، 1991) ص 35 وما بعدها .

11 ـ للمزيد : ضياء الدين زاهر : مستقبل التعليم في المنطقة العربية : التوقعات النوعية ، المجلة العربية للتربية ، تونس ، العدد الثاني ، ديسمبر 1991 ، ص 191 وما بعدها .

12 ـ كاظم هاشم نعمة : المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج ، المستقبل العربي العدد 195 مايو 1995 ص 25 وما بعدها .

13 ـ انظر في ذلك دراسة ، سعد ناجي جواد ، ومنعم صاحي العمار «الخليج في عالم متغير ، دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته» السياسة الدولية يوليو 1996 ص 26 وما بعدها .

14 ـ انظر في ذلك دراسة الدكتور محمد جابر الأنصاري في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الجزيرة والخليج ، جامعة الكويت 26 ، 27 مايو 1997 : يقول المؤلف في جزء من هذه الدراسة ، إن على الدول البترولية الصحراوية أن تساهم من الآن في إقامة بناء حضاري «في قلب العالم العربي» بما تملكه من إمكانات ، لأن الصحراء بعد النفط ستعود صحراء ولن تتوافر فيها أي إمكانات للحياة ، ص 13 .

15 ـ اسماعيل صبري عبدالله «في القرن الجديد التعليم فرض عين» الأهرام القاهرية 1998/6/26 .

16 ـ انظر مقالة الدكتور علي حميدان «الخليج وتحديات القرن المقبل» في جريدة الشرق الأوسط 25 ديسمبر 1997 .

17 ـ انظر مقابلة مع الدكتور شفيق الغبرا في جريدة السياسة الكويتية بتاريخ 9 أغسطس 1997 .

18 ـ أسامة عبدالرحمن ، مجلس التعاون توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط ، المستقبل العربي ، مايو 1997 ،

ص14 وما بعدها .

19 ـ دراسة جاسم السعدون بالاشتراك مع آخرين ، تقويم تجارب التنمية لدول الخليج العربي ، منتدى التنمية ، اللقاء السنوي السادس عشر .

20 ـ انظر ملخص الدراسة في مجلة العربي الشهرية عدد فبراير 1999 ص76 .

21 ـ انظر دراسة أمن الخليج الماء أولاً مجلة الوسط 12 أغسطس 1995 ، ص22 وما بعدها .

22 ـ Miriam Joyce مصدر سبق ذكره ص .

23 ـ عبدالجليل مرهون : الأمن في الخليج حركة التفاعلات الإقليمية ، شؤون الشرق الأوسط ، أبريل سنة 1995 ، ص33 وما بعدها .

24 ـ انظر في تفاصيل ذلك : تركي الحمد : التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون ، ملاحظات أولية حول المخاطر والحلول ، 1994 .

25 ـ آلان بيرفيت : المعجزة في الاقتصاد من المدن الفينيقية إلى اليابان ، ترجم إلى العربية من دار النهار في بيروت 1979 ، وهو في الأصل مجموعة محاضرات ألقيت في معهد الكولج ديفرانس ، والمؤلف مفكر وسياسي فرنسي ، شغل عدة مناصب وزارية وفكرية ، وقد قمت باستعراض موسع للكتاب في افتتاحية مجلة العربي عدد يناير 1998 .

26 ـ انظر هذه الدراسة الجيدة في نقد التعليم في الخليج للدكتور باقر النجار في مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض 1998 .

تحديات التنمية الاقتصادية
لدول مجلس التعاون في ظل العولمة

الدكتور عبدالله إبراهيم القويز *

* مدير عام بنك الخليج الدولي بالبحرين .

مقدمة

في بداية هذا البحث أود أن أؤكد أن جميع الدول لديها في الغالب رغبة قوية في المحافظة على رخائها الاقتصادي واستقرارها وطموح إلى تسريع تنميتها الاقتصادية . ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على أمور كثيرة من أهمها قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية . وهذا التأقلم بدوره يتطلب اتباع سياسات واضحة يكون ضمن أولوياتها زيادة حصة تلك البلاد من التجارة الدولية ومن الاستثمارات الأجنبية . كما يتطلب تنفيذ البرامج الهادفة للرقي بالمستوى الفني للعنصر البشري ، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، وإقامة قاعدة صناعية قادرة على البقاء ، وإيجاد جو من المنافسة في السوق المحلية يشجع على الابتكار وزيادة الإنتاجية . فتبني سياسات مثل هذه هو الذي مكن عددا من الدول المسماة بالأسواق الصاعدة من اللحاق بالدول الصناعية .

سأحاول في هذا البحث تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل عصر العولمة مع التركيز بشكل خاص على التنمية الصناعية . سوف يبدأ الفصل الأول بشرح الواقع الاقتصادي لدول المجلس ومسيرة التنمية الاقتصادية فيها . كما سيلخص مدى اعتماد اقتصادها على البترول وما أفرزه ذلك من تطورات نتيجة للأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي .

أما الفصل الثاني فسيناقش ظاهرة العولمة بما في ذلك نشوء التجمعات الاقتصادية ، ودور هذه الظاهرة في تعميق الأزمات الاقتصادية . ثم ينتقل إلى بحث مدى تأثير هذه الظاهرة على دول المجلس وعلى الأخص برامجها للتنمية الاقتصادية .

وفي الفصل الثالث سيتم استعراض التغيرات الهيكلية التي تشهدها اقتصاديات المنطقة نتيجة للعولمة مع التركيز بشكل خاص على التغييرات المطلوب إحداثها في أحد

أهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع الصناعة . سيبدأ هذا الفصل بتحليل تجربة دول المجلس في مجال التنمية الصناعية ثم ينتقل إلى تلخيص أوجه الضعف التي نراها في السياسات الصناعية السائدة . ويختتم هذا الفصل بتحديد الشروط التي نراها ضرورية من الناحيتين الوطنية والإقليمية (الخليجية) لتحقيق المزيد من شروط النجاح لبرامج التنمية الصناعية .

أما الفصل الرابع والأخير فيستنتج أن الرد الحاسم على تحديات العولمة يتمثل في تحقيق التنمية الصناعية المنشودة ويورد عدداً من التوصيات في هذا الشأن .

الفصل الأول
الوضع الاقتصادي بدول مجلس التعاون

يختلف الوضع الاقتصادي من دولة إلى أخرى سواء من حيث الحجم الكلي للاقتصاد أو عدد السكان ، أو نسبة القطاع العام إلى القطاع الخاص أو مدى ارتباط الاقتصاد ككل بالتجارة الدولية أو بالأسواق المالية العالمية . إلا أننا إذا نظرنا إلى الجهود التي تبذلها حالياً دول المجلس أو إلى الخطوات المطلوب اتخاذها في مجال مراجعة اقتصادها الكلي (Macroeconomic) أو التصحيحات الهيكلية المطلوبة نجد أنها جميعاً تواجه التحديات نفسها .

نظرة إلى التاريخ الاقتصادي القريب:

شهدت السنوات التي أعقبت أوائل السبعينات ارتفاعاً حاداً في أسعار البترول . ويمكن تقسيم التطورات الاقتصادية بدول المجلس التي تلت ذلك إلى خمس فترات تختلف كل واحدة منها اختلافاً جذرياً عن الفترة الأخرى .

الفترة الأولى التي غطت السنوات 75 - 1980:

سميت هذه الفترة بمرحلة الطفرة البترولية ، وتميزت بارتفاع أسعار البترول (العربي الخفيف) من 10,70 دولارات للبرميل الواحد في عام 1975 إلى 35,69 دولاراً للبرميل الواحد في عام 1980 .

استطاعت دول المجلس نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة ، تحقيق فوائض في حسابها الجاري وصل مجموعها إلى ما يقرب من 200 بليون دولار . وقد مكنت هذه الفوائض دول المجلس من توجيه استثمارات كبيرة لبناء أحدث الهياكل الأساسية . قامت كل دولة من دول المجلس الست بوضع خطط تنموية خمسية لتحديث اقتصادياتها وإيجاد أرضية مناسبة لتنميتها الصناعية . كما تم ، بشكل غير رسمي ، ربط أسعار عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي رغم أن سعر صرف الدولار كان يتزايد مقابل العملات الرئيسة الأخرى ، خلال تلك الفترة ، مما مكن دول المجلس من حماية اقتصادها من التضخم المستورد .

الفترة الثانية التي غطت السنوات 81 - 1985:

كانت أسعار البترول خلال هذه الفترة لاتزال مرتفعة إلا أنها بدأت في الانحدار . كما ان العجوزات في ميزانيات دول المجلس ، خلال هذه الفترة كانت محدودة نظراً لأن العوائد من الفوائض النقدية التي تجمعت خلال الفترة الأولى كانت كافية لتغطية أي نقص في الإيرادات البترولية . كما أن الحساب الجاري هو الآخر قد سجل فائضاً مريحاً وصل إلى حدود 7% من الناتج المحلي الاجمالي .

الفترة الثالثة التي غطت السنوات 86 - 1989:

أدت التطورات السلبية التي شهدتها السوق البترولية خلال هذه الفترة إلى انخفاض حاد في أسعار البترول ، إذ انخفضت الأسعار في عام 1986 عن مستواها في العام الذي سبقه بما يزيد على 52% حتى وصلت إلى 12,97 دولاراً للبرميل الواحد . دفع هذا الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى زيادة العجوزات في الميزانيات العامة لدول المجلس وتدهور أوضاع موازينها التجارية . فعمدت دول المجلس إلى تخفيض مصروفاتها الرأسمالية كما انخفضت القيمة الحقيقية لعملاتها إلى جانب انخفاض سعر صرف الدولار نفسه تجاه العملات الرئيسة الأخرى . واستمر العجز في الميزانيات العامة بالتراكم كما وصل العجز في الموازين التجارية إلى حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي .

الفترة الرابعة وتغطية سنتي الحرب 90 - 1991:

ساهمت الأزمة التي سببها احتلال العراق لدولة الكويت بمعاودة ارتفاع أسعار البترول . إلا أن مصاريف هذه الحرب دفعت بالعجز في الميزانيات وفي الموازين التجارية إلى مزيد من التفاقم . كما أدت إلى فقدان عدد من دول المجلس لفوائضها المالية جراء تكبدها مصاريف ضخمة نتيجة لهذه الأزمة .

الفترة الخامسة التي غطت السنوات 92 - 1994:

خلال هذه الفترة دخلت دول المجلس مرحلة من الانتعاش والاستقرار النسبي إلا أن الأسس الاقتصادية لهذه الدول ظلت هشة . لذا بدأنا نسمع السلطات المسؤولة عن السياسات الاقتصادية تتكلم بصوت مرتفع حول أهمية الإصلاحات الاقتصادية . وحتى نكون منصفين فإن جميع خطط التنمية بدول المجلس نادت باتخاذ أشكال متعددة من الإصلاحات الاقتصادية ، إلا أن تنفيذ هذه الإصلاحات لم يصل إلى المستوى المطلوب .

وظل العامل المحرك للسياسات الاقتصادية هو الاعتماد شبه الكلي على العائدات البترولية . فبرزت عدة ظواهر اقتصادية سلبية جديدة منها :

1 – أصبحت اقتصاديات دول المجلس أكثر عرضة للتقلبات الحاصلة في العرض والطلب للبترول الخام على المستوى العالمي . هذا الوضع جعل من الصعب التنبؤ بمعدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول مستقبلا .

2 – قطاع البترول هو المكون الرئيس للناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس (بشكل مباشر أو غير مباشر) ومن ثم فإن السوق البترولية هي التي تحدد معدل النمو الاقتصادي . إلا أن الصناعة البترولية تستخدم عدداً محدداً نسبياً من قوة العمل الوطنية . لذا فإن إيجاد فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل ليس مرتبطاً بالضرورة بما يشهده اقتصاد دول المجلس من توسع .

التطورات الاقتصادية الحالية:

لنسأل ما هي بالتحديد السياسات الاقتصادية المطلوبة؟ باختصار شديد ، يمكن تحديد هذه السياسات بزيادة الإيرادات غير البترولية وضبط النفقات بما ينسجم مع مستوى الإيرادات ، وتنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب ، وتشجيع القطاع الخاص على لعب دور رائد في الحياة الاقتصادية . رغم إدراك المسؤولين عن السياسة الاقتصادية بدول المجلس بما هو مطلوب ، إلا أن تنفيذ هذه السياسات يقع عادة رهينة للتقلبات التي تشهدها الإيرادات البترولية . لكن دول المجلس قد بدأت منذ عام 1995 بالعمل على تكثيف الجهود الهادفة إلى تنفيذ التصحيحات الهيكلية المطلوبة . وقد شجع على ذلك الهشاشة التي تمر بها السوق التبرولية . كما أن التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج قد شجعت هي الأخرى على تبني العديد من الإجراءات لتنفيذ التصحيحات الهيكلية المطلوبة وساعدت على إقناع المختصين بضرورة تحمل التضحيات التي تطلبها تنفيذ مثل هذه السياسات .

ومنذ منتصف عام 1997 واقتصاديات دول المجلس تواجه موجة جديدة من التحديات منها :

1 – الأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا :

تعتبر دول المجلس ، للوهلة الأولى ، محصنة نسبياً من التأثيرات السلبية المباشرة لهذه الأزمة خصوصاً على حركة التجارة والتدفقات النقدية . إلا أن نتائجها غير المباشرة بدأت

تسحب ظلالها على دول المنطقة . ويبدو ذلك جليا في مجال التجارة الخارجية وخصوصا في تأثيرها السلبي على انخفاض الطلب على البترول وأسعاره .

2 – الانخفاض الجديد في أسعار البترول :

لقد انقلب التحسن الذي طرأ على شروط التبادل التجاري لدول المجلس في عامي 1996 و1997 نتيجة لانخفاض أسعار البترول . إذ انخفضت الأسعار الاسمية للبترول بما نسبته 30% في عام 1997 ، ثم انخفضت مرة أخرى بما نسبته 52% في النصف الأول من شهر ديسمبر 1998 . وساهم دفء الطقس في الولايات المتحدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في أوروبا وزيادة المعروض من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول – أوبك – وانخفاض الطلب على البترول من قبل الدول الآسيوية في زيادة حدة انخفاض الأسعار . ورغم أن الانخفاض الذي سببته الأزمة الآسيوية شمل معظم المواد الأولية إلا أن البترول كان هو المادة الأولية التي تعرضت لأكبر الضرر .

إن التأثير السلبي لانخفاض أسعار البترول على اقتصاديات دول المجلس معروف وموثق إلا أنه يأتي هذه المرة متزامنا مع وضع اقتصادي جديد يتمثل في إقدام دول المجلس على تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية هي الأكبر منذ نهاية حرب تحرير الكويت . ففي المرات السابقة التي شهدنا فيها انخفاضاً في أسعار البترول كان الرد التقليدي هو ترك الاقتصاد يتعايش مع هذا الانخفاض عن طريق السماح لمعدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض . إلا أن الأزمة الآسيوية دقت ناقوس الخطر وشجعت حكومات دول المجلس على تسريع خطوات الإصلاح . لكن دول المجلس لاتزال غير مقتنعة بالانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي قبل أن تكون لديها الأسس القانونية والمؤسسات الاقتصادية القادرة على التعايش مع ما تفرزه من تبعات .

وكما سبقت الإشارة فإن دول المجلس لم تنتقل إليها العدوى مباشرة عندما حدثت الأزمة الآسيوية إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة انعكست على تجارتها الخارجية . كما أن الأزمة قد أثرت سلباً على الأصول الخارجية لدول المجلس .

وفي بداية عام 1998 تحسنت التوقعات حول مستقبل الأسواق الصاعدة بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام ، إلا أن الانخفاض الذي حدث لأسعار البترول من النصف الثاني من ذلك العام قد قلب هذه التوقعات . هذه النظرة التشاؤمية تجاه اقتصاديات الدول الصاعدة امتدت إلى كل من فنزويلا والمكسيك وروسيا وتعمقت مع تصاعد الاضطرابات في إندونيسيا . وقد ساد شعور عام بأن عدداً من اقتصاديات الدول الآسيوية تعاني من كساد حاد . وفي منتصف أغسطس دخلت روسيا في فوضى اقتصادية وأدت المخاوف من

انتقال العدوى من آسيا وروسيا إلى البرازيل إلى اتخاذ خطوات سريعة وضخ مبالغ طائلة من صندوق النقد الدولي . وبتتابع هذه الأحداث المتسارعة في اقتصاديات الأسواق الصاعدة خلال السنة - خصوصاً بعد الفوضى التي شهدتها روسيا - بدا واضحاً للعيان أن دول المجلس غير محصنة من انتقال العدوى إليها . وقد أيد هذا الاستنتاج ما بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من تراجع في معدلات النمو ترجع بعض أسبابه إلى الانخفاض في أسعار المواد الخام وعلى الأخص البترول . لذا عمدت دول المجلس التي رأت في انخفاض أسعار البترول صفة الديمومة إلى تخفيض المصروفات بما في ذلك تخفيض الإعانات وتجميد المشروعات وتأخير الصرف على المجالات غير الأساسية وغير ذلك من التخفيضات الأخرى في بنود الميزانية . في المملكة العربية السعودية مثلاً أعلنت ميزانية تقشفية لعام 1999 حجمها 44 بليون دولار بانخفاض 15.8% عن مثيلتها في العام السابق نتيجة للانخفاض المتوقع في أسعار البترول . كما انخفضت ايرادات الخزينة الكويتية بما نسبته 29% من النصف الأول من عام 1998 مما أدى إلى تخفيض الإيرادات المتوقعة في الميزانية بنسبة 46% .

ومن الإفرازات الأخرى المتوقعة للأزمة الآسيوية على دول المجلس صعوبة لجوئها إلى الأسواق الدولية لتغطية احتياجاتها المالية نظراً لأن المستثمرين والمقرضين سيصبحون أكثر حذراً وأكثر تمحيصاً في تقييمهم للمخاطر . ويمكن القول في هذا الصدد إن الدول النامية بشكل عام سوف تتأثر سلباً نتيجة لزيادة أعباء التمويل من السوق الدولية بسبب إفرازات الأزمة الآسيوية والفوضى الروسية .

ورغم التأثيرات السلبية التي بدأت تواجهها دول المجلس نتيجة لهذه الأزمة إلا أنه يمكن القول إن من المستبعد أن تواجه هذه الدول أزمة مالية في المستقبل القريب نظراً لأن أسواقها المالية غير مفتوحة للأجانب . لذا من المتوقع أن يتم احتواء الوضع عن طريق تخفيض توقعات النمو الاقتصادي حيث يقابل انخفاض الإيرادات البترولية بتخفيض للمصروفات الحكومية . وهو ما نشاهد بوادره حاليا في الميزانيات الحكومية التي تم الإعلان عنها . كما أن العجز في الحساب الجاري سيتفاقم مما يؤدي إلى المزيد من الضغوط على أسعار صرف عملات دول المجلس .

غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية . فالضغوط الاجتماعية المتمثلة في زيادة معدلات البطالة تدفع دول المجلس إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في التخصيص وتحرير التجارة وإزالة القيود على النشاط الاقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وتحديث النظام المالي والنقدي .

الفصل الثاني
العولمة والتنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون

يقف الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر على مفترق طرق . فالأزمة المالية التي تزداد حدة تهدد الأسس السياسية والاجتماعية لعدد من الدول في مختلف بقاع الأرض . وتزايد أحجام المستثمرين عن الاستثمار في الأسواق الصاعدة في الوقت الذي يمر فيه عدد من الدول الآسيوية بمرحلة تصحيحات هيكلية يهدد بحدوث كساد اقتصادي عالمي قد يؤثر سلباً على الرفاه الإنساني في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

تعاظم حجم المشكلة يعود بالدرجة الأولى إلى تفاعل عدد من المعطيات التي تسود مختلف الأسواق حالياً وهي ما يطلق عليه العولمة . والتأثير المباشر للأزمة حدث أساساً بسبب فتح الأسواق وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتحرير النشاط الاقتصادي بشكل عام . وتبني هذه السياسات جاء انسجاماً مع موجة العولمة . لذا فإن الأزمة الاقتصادية الدولية العالمية قد سلطت الأضواء أكثر من أي وقت مضى على مفهوم العولمة .

ما هي العولمة؟

العولمة لا تعالج ظاهرة منفردة . بل إنها مفهوم يقصد به وصف عدد من الظواهر والقوى التي تساهم في إيجاد عالم مبني على الاعتماد المتبادل عن طريق التكامل الاقتصادي . هذا التكامل يمكن أن يتم عن طريق التجارة ، والتدفقات المالية ، ونقل التكنولوجيا ، وشبكات الاتصالات والتمازج الثقافي .

فالعولمة هي في الوقت نفسه سبب ونتيجة لثورة المعلومات . وقد شجع على ظهورها وانتشارها التطور الهائل في الاتصالات والتحسن السريع لكفاءة الحاسبات الآلية وتقليل تكاليفها ونمو المراسلات الالكترونية وشبكات المعلومات مثل الإنترنت . وقد ساهمت هذه الاتصالات التكنولوجية الجديدة في تخطي الحدود الطبيعية والمسافات الجغرافية ، وساهمت في احداث تغييرات هيكلية في الحياة الاقتصادية في جميع بقاع العالم . كما شهد العقد الماضي قيام أعداد متزايدة من الدول بتبني فلسفة اقتصاد السوق مما ساهم في تسريع نموها الاقتصادي وتكاملها مع بقية الاقتصاد الدولي . إلا أن حركة التكامل هذه تمت بوتائر غير متساوية من دولة إلى دولة .

إن اعتماد اقتصاد العالم على بعضه البعض عن طريق تبادل السلع وحركة رؤوس

الأموال ليست ظاهرة جديدة . إلا أن التقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق الوطنية والدولية قد غيرا الأرضية التي يتحرك الاقتصاد من خلالها . إذ أصبح من الصعب من الناحية الاقتصادية ، تحديد الحدود الوطنية . كما قل الهامش الذي تستطيع في إطاره الحكومات الوطنية رسم السياسات الاقتصادية بمعزل عن الأحداث الدولية والاتفاقيات الجماعية .

وأكبر دليل على تأثير العولمة على الاقتصاد الدولي هو المنافسة الدولية في مجال التجارة والسلع التي يدخل في إنتاجها عناصر يتم جلبها من مختلف أنحاء العالم . لذا ترسم الشركات المنتجة استراتيجيتها التسويقية في إطار عالمي . وعليه طالما أن القواعد تحدد بوساطة الأسواق الدولية فإن رخاء أي دولة ونموها سوف يعتمد على مقدرة هذه الدولة على التعايش مع هذه القواعد . ففي السابق كانت لدى بعض الدول ميزات نسبية إلا أن انتشار استخدام التكنولوجيا وتطبيق مفهوم العولمة بمعناه الواسع قد قلل من أهمية هذه الميزات النسبية .

والقضايا التي كانت تعتبر من صلب السياسة الوطنية بدأت تخضع لمراجعة المؤسسات الدولية وتأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية . وقد تغير تبعاً لذلك سير إجراءات صنع القرارات داخل الحكومات الوطنية . فلم تعد هذه الإجراءات تأخذ طرقها المعتادة . فالإطار الذي يتم بموجبه اتخاذ هذه القرارات الاقتصادية والإجراءات التي يتم في إطارها ممارسة النشاطات الاقتصادية أصبحت تشارك في رسمها المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . كما تدخل في اعتبارها قرارات التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . وبالنسبة للمؤسسات المالية وشركات الأعمال أصبحت أنشطتها محكومة بالقواعد التي يصدرها بنك التسويات الدولية حول البنوك والتصنيفات التي تضعها مؤسسات التصنيف الدولية مثل موديز وستاندارد أند بورز . كل ذلك يعني من الناحية العملية أن الحكومات أصبحت مجبرة على إعادة تكييف دورها ومسؤولياتها والترابط بين السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تتبناها .

ليس معنى ما ذكرت أعلاه أن العولمة أصبحت حقاً عالمية . فلا يزال نصف سكان الدول النامية لم يتأثر بزيادة حجم التبادل التجاري وحركة التدفقات المالية التي ساهمت في إيجادها ظاهرة العولمة منذ بداية الثمانينيات . ويعود السبب في ذلك إلى تلكؤ بعض الحكومات وإحجامها عن تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي . ومن هذا المنظور فإن ظاهرة العولمة قد ساهمت في تعميق الفوارق بين الدول التي حققت نجاحات ملموسة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية وتلك التي أخفقت في تحقيق أهدافها إذا ما قارنا هذه الفوارق مستخدمين الفروقات النسبية أو الأرقام الكلية لمستويات دخول الأفراد .

التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون في ظل واقع جديد:

أدت العولمة إلى تغيير كبير في الواقع الاقتصادي الدولي تمثل في الاندفاع نحو تحرير التجارة وحركة رأس المال في عدد كبير من الدول النامية بما في ذلك تلك التي تحولت من النظام الاشتراكي . وبالإضافة إلى ذلك ساهم تبديل العملية الإنتاجية وقنوات التوزيع والتطور التكنولوجي السريع (الذي أدى بدوره إلى إزالة القيود أمام حركة تبادل السلع وحركة رأس المال) في إيجاد الأرضية الاقتصادية المناسبة لبناء قاعدة صناعية .

وبالنسبة لدول مجلس التعاون يمكن القول إن لموجة العولمة تأثيرات لا يستهان بها . فقد فتحت فرصاً جديدة أمام المنطقة تتمثل في توسيع السوق أمام التجارة وفتح مجالات جديدة أمام تبادل السلع وتنويع مصادر التمويل من القطاع الخاص وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا . يضاف إلى ذلك أن قيام معظم دول المجلس بدرجات مختلفة بتبني سياسات الانفتاح على الخارج سوف يشجع على انتشار العولمة ويزيد من الفوائد التي ستجنيها دول المجلس من هذه الظاهرة .

إن بناء قاعدة صناعية يعتبر من أهم المجالات التي يجب أن تركز عليها سياسات الإصلاح الاقتصادي بدول المجلس . فإلى جانب الميزات الواضحة التي يمكن أن تجلبها العولمة هناك ميزات أخرى أقل وضوحاً لا ينبغي إغفالها ومنها :

1 – أن التنافس بين اقتصاديات غير متكافئة – كما هو الحال في وقتنا الحاضر – يؤدي إلى أن يكون البقاء للاقتصاد الذي يتمتع بإمكانات أقوى في مجالات المعرفة والخبرة والسوق الواسعة المستقرة والموارد الكافية .

2 – أن العولمة هي بطبيعتها انتقائية . لذا نجد أن منتجات صناعية محددة أو خدمات معينة أو استثمارات ذات صفة معينة مسموح لها بالتحرك بحرية بينما انتقال العمالة عبر الحدود الوطنية يواجه قيوداً متزايدة خصوصا من قبل الدول المتقدمة . كما يخضع البترول لمختلف أنواع الضرائب التي لا توجد حتى الآن ميكانيكية في إطار منظمة التجارة العالمية للمساءلة بشأنها .

3 – أن الدول التي لديها قاعدة صناعية قوية سوف تستطيع المنافسة بفاعلية في ظل نظام العولمة . وستتمكن هذه الدول من إملاء شروطها وإرغام الآخرين على التصرف وفقاً «لشروط اللعبة» . لذا فإن وضعها سيكون أفضل في ظل النظام الدولي الذي أفرزته العولمة .

4 – ليس هناك حل وسط في ظل نظام العولمة . فالدول إما كاسبة أو خاسرة . والخاسرة ستكون حتماً هي الدول التي لم تستطع التأقلم مع التغيير ولم تتبنّ السياسات الهادفة

إلى إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة بما في ذلك تغيير الأنظمة والقوانين المحلية للاستفادة من إفرازات العولمة .

التجمعات الإقليمية ودول مجلس التعاون:

يدخل ضمن تعريفنا للعولمة الجهود التي تبذل حالياً من قبل الدول الصناعية والنامية على حد سواء لإنشاء تجمعات اقتصادية وتجارية على المستوى الإقليمي . ومن الحوافز التي شجعت على ظهور هذا النوع من التعاون رغبة أعضاء هذه التجمعات في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من توزيع العمل على المستوى الإقليمي ، وتحسين الكفاءة عن طريق تحسين الأداء ، ونقل التكنولوجيا والاستفادة من كبر حجم السوق وتسهيل تدفق التجارة والاستثمار عن طريق تحسين وتسهيل الإجراءات التي تشتمل عليها عادة الاتفاقيات المنشأة لهذه التجمعات . إلا أن الملاحظ أن من أهم الميزات لإنشاء هذه التجمعات أن تبادل المعلومات فيما بين أعضائها والتنافس فيما بينهم وضغط كل منهم على الآخر يؤدي إلى تبني سياسات اقتصادية ومالية مستقرة وعقلانية .

ان نمو ظاهرة التجمعات على المستوى الدولي سوف يشجع دول المجلس على تجنب النظرة المحلية الضيقة عند رسمها لسياساتها الاقتصادية . فالكل أصبح اليوم مقتنعاً أن عجلة التنمية في الخليج لا يمكن أن تستمر معتمدة بشكل أساسي على الثروات التي سبق جمعها أو تلك العوائد التي تأتي من بيع البترول الخام . وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة ونتجنب تهميش دورنا في الاقتصاد العالمي لابد أن نفكر في تصدير منتجات أخرى غير البترول الخام وأن نشجع مبادرات القطاع الخاص وأن نزيد من الانفتاح على السوق الدولية .

إن دول المجلس في الوقت الحاضر تتعايش مع أشكال متعددة من ظاهرة العولمة نظراً لاعتمادها شبه الكلي حالياً على تصدير منتجاتها الهيدروكربونية واستيرادها لما تحتاجه من متطلبات أساسية ومن سلع كمالية وخدمات . إلا أن هذا التعايش بشكله الحالي سيعرضها لعدد من الأزمات كما شاهدنا في السابق ونشاهد حالياً . وقد تتفاقم هذه الأزمات مع تسارع خطوات العولمة وتعزيز دور التجمعات الإقليمية .

ومن التحديات التي تواجهها دول المجلس حالياً ما يسمى بمبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط التي سبق أن أطلقها الاتحاد الأوروبي . هذه المبادرة تهدف إلى إعطاء معاملة تفضيلية من قبل الاتحاد الأوروبي للدول غير الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط . وقد سبق لما كان يعرف بالجماعة الأوروبية أن وقعت اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع كل من مصر والأردن وإسرائيل ولبنان وسوريا في السبعينيات . إلا أن دول الاتحاد الأوروبي قد

تقدمت بمبادرة في عام 1995 للشراكة فيما بينها وبين دول البحر الأبيض المتوسط . وتدخل معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار هذه المبادرة عدا بعض الدول منها دول مجلس التعاون . وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا وكل واحدة من هذه الدول بصرف النظر عن أي عضوية تربطها بأي تجمع إقليمي .

وتسعى المفاوضات الدائرة حالياً في إطار هذه المبادرة إلى توسيع مفهوم منطقة التجارة الحرة بحيث يشمل إلى جانب إعفاء المنتجات من الرسوم الجمركية تقديم مساعدات مالية (قدرت بـ 5,5 بلايين إكيو – 7 بلايين دولار) وذلك لتمويل بعض التصحيحات الهيكلية للدول الداخلة فيها . لذا فإن الدول المرشحة ترى في هذه المبادرة فرصة ذهبية لمساعدتها على تهيئة اقتصاد للتعايش مع ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي .

وقد قامت حتى الآن كل من إسرائيل ، والسلطة الفلسطينية ، ومصر ، ولبنان وسوريا والمغرب وتونس إما بالتوقيع على اتفاقية الشراكة هذه أو في طريقها إلى استكمال المفاوضات للتوقيع .

وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه المبادرة من حيث عدم شمولها لبعض الجوانب المهمة من العلاقات الاقتصادية وعدم تلبيتها لجميع احتياجات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أنها ستوفر العديد من المزايا للدول المعنية نتيجة لشراكتها المتوقعة مع الاتحاد الأوروبي . ومن هذه المزايا نقل التكنولوجيا ، وتوسيع السوق وزيادة تدفق الاستثمارات . وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الشراكة المتوسطية ليست بديلا عن الجهود المبذولة لتحرير الاقتصاد على المستوى الدولي إلا أنها سوف تشجع الدول الداخلة فيها على إجراء الإصلاحات الضرورية التي تمكنها من الاستفادة القصوى من نتائج هذه الجهود .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن دول المجلس والاتحاد الأوروبي كانت تتفاوض للاتفاق على إنشاء منطقة للتجارة الحرة منذ عام 1986 ، وفي حالة نجاح هذه الجهود فإن دول المجلس قد تحصل على ميزات مقاربة لتلك التي تتضمنها مبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط . إلا أن انشغال الاتحاد الأوروبي بالتوسع الأفقي والرأسي وعدم اتفاق دول المجلس على تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وتأثر الأهمية النسبية لدول المجلس في الاقتصاد العالمي نتيجة انخفاض أسعار البترول قد حالت حتى الآن دون الاتفاق على صيغة مقبولة لهذه الشراكة .

الفصل الثالث
السياسات الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية

حققت دول المجلس في السنوات الأخيرة بعض النجاح في مجال تنوع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير البترولية خصوصاً في مجال البتروكيماويات والصناعات المعتمدة على الطاقة . كما تحقق بعض النجاح في مجال تنويع الخدمات ذات العلاقة بالتجارة . مع ذلك ظل البترول هو سيد الموقف ، فإنتاج البترول وتصنيعه وتصديره ظل مسيطراً على 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المجلس ، كما استمرت الصناعة البترولية في تحديد المسار الاقتصادي ككل . فالمصروفات الحكومية التي تشكل عصب النشاط الاقتصادي والمحددة لمعدلات النمو في المنطقة ظلت معتمدة على الإيرادات الحكومية التي هي بدورها تعتمد بما نسبته 70% إلى 90% على البترول .

ففي عام 1978 شكل إنتاج البترول وغيره من المواد الخام حوالي 29,8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية . وقفزت هذه النسبة إلى 37,2% في عام 1996 .

وقد نحصل على نسب أكثر تشويها إذا أضفنا النشاطات الصناعية الأخرى مثل تكرير البترول .

وتزداد الصورة تعقيداً إذا نظرنا لأرقام التجارة الخارجية ، فقد شكل البترول ما نسبته 88% من صادرات دول المجلس بالأسعار الجارية في عام 1987 وقفزت هذه النسبة إلى 90% في 1996 .

والجانب المضيء في هذه الصورة من حيث التنويع هو أن نسبة المنتجات المكررة قد زادت بين الفترتين بالنسبة لصادرات بعض دول المجلس .

كما أن دولاً أخرى استطاعت تخفيض نسبة البترول من صادراتها مثل دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين التي بلغت نسبة البترول من صادراتهما 32,8% و54,3% في عام 1998 على التوالي .

إن هذا الوضع يقتضي إدخال تغييرات هيكلية رئيسة تضمن لدول المجلس تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي قابلة للاستمرار وزيادة الدخل من مصادر أخرى غير البترول . ففي عصر العولمة لا تستطيع دول المجلس أن تأخذ دور المتفرج في عالم تسوده روح المنافسة الحادة حتى فيما بين الدول النامية نفسها . وهنا يصبح تعزيز دور الصناعة أكثر إلحاحاً ضمن التغييرات الهيكلية المطلوبة .

التنمية الصناعية بدول المجلس:

لعبت الدولة دوراً محورياً في مجال التنمية الصناعية بدول المجلس . وقد تمثل هذا الدور في الاستثمارات الضخمة التي أنفقت من الخزينة العامة لإنشاء الصناعات الأساسية وتكوين مؤسسات متخصصة لإدارتها . كما تم إنشاء صناعات أخرى لإحلال الواردات . وفرضت رسوم جمركية حمائية على بعض المنتجات الأجنبية المنافسة ومنع الأجانب من الاستثمار الصناعي في بعض المجالات إلا بالمشاركة مع المواطنين . وقد تركزت معظم الاستثمارات الصناعية الحكومية في مجال تنمية الطاقة الإنتاجية للبترول وتكريره . ولو استثنينا النشاط البترولي فسنكتشف مدى ضآلة مساهمة الأنشطة الصناعية الأخرى في الحياة الاقتصادية عموما وفي حجم الصادرات بوجه خاص .

فقد بلغ نصيب مجمل النشاط الصناعي ما نسبته 71% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 تحقق معظمه – 67% – من قطاع البترول . وانخفضت هذه النسبة إلى 42,5% في عام 1994 إلا أن نصيب البترول ظل هو الغالب (33,6%) . ورغم أن نصيب النشاط الصناعي غير البترولي قد زاد من 4% من الناتج المحلي الإجمالي رغم الاستثمارات الضخمة في مجال الصناعة والهياكل الأساسية اللازمة لها في عام 1980 إلى 8,8% من عام 1994 إلا أن قطاع الصناعة لم يصل بعد إلى أن يكون هو القطاع الرئيس المسؤول عن النمو الاقتصادي في أي دولة من دول المجلس .

وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن المؤسسات الصناعية السعودية مسؤولة عما نسبته 73,6% من مجموع الاستثمارات الصناعية بدول مجلس التعاون في عام 1996 . تأتي الإمارات بعد ذلك بنسبة 10,8% تليها دولة البحرين بنسبة 7% . أما ضمن القطاع الصناعي نفسه فإن ما نسبته 60,7% من مجموع الاستثمارات الصناعية الخليجية في تلك السنة كان موجها للصناعات البتروكيماوية على الرغم من أن هذه الصناعات تأتي بالمرتبة الثانية بعد تصنيع المعادن من حيث عدد المؤسسات .

ولا يفوتني أن أشير في هذا الصدد إلى أن الدورات المتتالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون قد أقرت عدداً من السياسات التأشيرية غير الملزمة في المجالات الصناعية والزراعية والاستراتيجيات طويلة الأمد . وقد تم تحديث بعضها في آخر مؤتمر للقمة في أبوظبي خلال شهر ديسمبر 1998 .

ويمكن تلخيص أهم نقاط الضعف في تلك السياسات الصناعية التي تم إقرارها بما يلي :

– تركيزها على الجانب الاستخراجي والإنتاجي للبترول والغاز حيث تقل القيمة المضافة وتقل إمكانية إيجاد فرص عمل جديدة .

- عدم إعطاء الأولوية بما فيه الكفاية للصناعات التصديرية غير البترولية .
- عدم وجود توجه واضح نحو الاستفادة القصوى من الميزات النسبية التي تتوافر لدول المجلس أو سياسة معلنة لتشجيع المنافسة العادلة وعدم التدخل في أدوات السوق .
- نقص التكامل بين أسواق دول المجلس بشكل عام والصناعات المختلفة بشكل خاص مما يقلل استفادة دول المجلس من التجارة فيما بينها ويحرمها من فرص النمو والكفاءة التي يوفرها التكامل .
- ضعف القاعدة التكنولوجية والاعتماد شبه الكامل على التكنولوجيا المستوردة وعقود تسليم المفتاح من قبل الدول الصناعية .
- المستوى المتدني لأسواق الأوراق المالية بدول المجلس مما ساهم في حرمان دول المجلس من تعبئة المدخرات الوطنية لاستثمارها في المشاريع المنتجة . يضاف إلى ذلك القيود التي مازالت مفروضة على الاستثمارات الأجنبية .
- مازالت أنظمة التعليم والتدريب غير منسجمة مع الاحتياجات الملحة للعمالة المدربة في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي .

نحو إعداد استراتيجية صناعية جديدة لدول المجلس:

إن التنمية الصناعية بدول المجلس سوف تتعزز إذا ما تمت في إطار من التكامل المدعوم بسياسات استثمارية منفتحة وأنظمة تجارية مشجعة . ويقترح أن تركز هذه السياسات في البداية على المجالات التي تتمتع فيها دول المجلس بميزات أكثر من غيرها خصوصا تلك التي تعتمد على أنواع الطاقة المتوافرة والرخيصة .

وقد أنشأت دول المجلس صناعات ناجحة في مجال الألمنيوم والبتروكيماويات إلا أن ذلك تم بمبادرات منفردة من قبل كل دولة على حدة دون أن يكون جزءاً من سياسة متكاملة أو تصور تكاملي . لذا لا نستغرب إذا ما واجهت هذه الصناعات صعوبات متزايدة في مجالات التسويق والتكامل كما حدث مع الاتحاد الأوروبي بالنسبة للبتروكيماويات ويحدث حالياً بالنسبة للألمنيوم . وسوف تزداد هذه الصعوبات بتسارع خطوات العولمة .

وكما سبقت الإشارة بأن المستهلك نفسه أصبح غير مقيد بحدوده الجغرافية مع سرعة الاتصالات وعولمة الاقتصاد لذا فإن إنشاء قاعدة صناعية بدول المجلس وحده لا يكفي بل لابد من التكامل بين الصناعات في مختلف دول المجلس وتشجيع التخصيص حتى نستطيع مواجهة تحديات العولمة ، بمعنى آخر لابد من إنشاء مجموعة اقتصادية متكاملة

بمعنى الكلمة ومنفتحة على العالم حتى نضمن وجود سوق كبيرة ومستقرة .

وهناك عدد من الاقتراحات التي أرى أهمية توافرها على المستويين الوطني والخليجي ، لضمان تطبيق السياسة الصناعية المطلوبة .

في الإطار الوطني يمكن التركيز على النقاط التالية:

1 - توفير الشروط اللازمة لإيجاد قوة عمل متعددة المهارات :

إن دول المجلس تعي ما تعانيه قوة العمل الوطنية من قصور بما في ذلك المنافسة من العمالة الأجنبية الرخيصة وعدم الرغبة في العمل في القطاع الخاص . ومع ما تشهده حالياً من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وما تواجهه الميزانيات الحكومية من ضغوط فإن الحكومات لن تستطيع توفير فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من المواطنين التي تدخل سوق العمل سنوياً .

لابد من مواجهة هذه المشكلة إذا أردنا مشاركة سوق العمل الوطنية في إنتاج سلع ومنتجات تستطيع المنافسة في السوق العالمية . ويتم ذلك عن طريق المنافسة من جهة وتطوير أنظمة التعليم والتدريب من جهة أخرى .

2 - إيجاد الأرضية الاقتصادية الملائمة :

يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية من أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية من اقتحام سوق رأس المال الدولية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتنمية اقتصادياتها وتشجيع صادراتها . فقد نمت الاستثمارات الأجنبية نمواً كبيراً في العقد الماضي وكان لها دور كبير في انتشار العولمة . وبالرغم من ذلك فإن دول المجلس بشكل خاص والدول العربية بشكل عام لم تستفد الاستفادة الكافية من هذا الجانب ، فمجموع الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون لم تزد على 412 مليون دولار في عام 1996 وهو ما يساوي 0,12% من مجموع الاستثمارات الأجنبية بشكل عام و 0.32% من مجموع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية .

لذا فإن تشجيع الاستثمارات الأجنبية بدول مجلس التعاون يجب أن يكون جزءاً أساسياً من السياسة الصناعية .

3 - دعم دور القطاع الخاص :

إن دعم دور القطاع الخاص لا يعني بالضرورة تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية

وإنما إعادة توجيهه لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في نمو القطاع الصناعي وذلك عن طريق التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة :

أ ـ إيجاد التوازن في الاقتصاد العام .

ب ـ تخفيف القيود على النشاط الاقتصادي وتشجيع المنافسة .

ج ـ إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي للدولة بحيث تنسحب من المجالات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أكبر ويتغير دورها من تخطيط المشاريع إلى رسم السياسات التي تساعد على شفافية السوق وتقديم الدعم غير المباشر في مجالات مختارة مثل الأبحاث ومراكز التطوير الصناعي والتدريب والحوافز المادية لتلك المجالات التي تتوافر لها ميزات نسبية .

4 – بناء قاعدة تكنولوجية صناعية :

يعتبر بناء قاعدة تكنولوجية ضرورة لزيادة الإنتاجية وتمكين المنتجين من التنافس بكفاءة مع الأجانب . يضاف إلى ذلك أن النشاط الصناعي في المستقبل سوف تغلب عليه التكنولوجيا المتطورة ، والمواد الجديدة ، والتكنولوجيا الحيوية والكيمياء الدقيقة . وعليه فإن التنمية الصناعية للدول النامية ومن ثم قدرتها على التنافس في عالم تسوده العولمة لا يمكن أن تركن فقط إلى توافر المواد الخام أو العمالة الرخيصة .

وبالنسبة لدول مجلس التعاون بشكل خاص يمكنني القول إن تنميتها الصناعية تتطلب تملك التكنولوجيا وتطويرها ولا يتم ذلك إلا بتوفير الحوافز اللازمة وتطوير الإمكانات الذاتية وإنشاء المؤسسات المتخصصة بما في ذلك حماية الملكية الفكرية وتشجيع المنافسة .

5 – تطوير البحوث التطبيقية :

قدر ما أنفقته الدول العربية مجتمعة على البحوث التطبيقية في عام 1995 بحوالي 750 مليون دولار أي ما يوازي 0.2% من ناتجها المحلي الإجمالي . ويمكن مقارنة هذا المبلغ مع مجموع ما تم صرفه على المستوى العالمي للسنة نفسها وهو 500 بليون دولار . فالدول حديثة التصنيع أنفقت على البحوث التطبيقية ما بين 1 إلى 3% من ناتجها المحلي الإجمالي في تلك السنة . أما الدول الصناعية فقد أنفقت حوالي 3% من ناتجها المحلي الإجمالي للغرض نفسه .

وفي الجانب الآخر نجد أن من بين 7077 بحثاً تم إعدادها بواسطة الباحثين والعلماء

العرب وجرى نشرها في المجلات العلمية الدولية المتخصصة في عام 1995 33% منها تم إعدادها من قبل علماء وباحثين من دول مجلس التعاون (التي يشكل سكانها 9% من مجموع سكان الدول العربية) . وقد حدث ذلك رغم ضآلة ما يخصص للبحوث التطبيقية من موارد ورغم عدم وجود حوافز كافية أو سياسة عامة واضحة لتشجيع هذا النوع من النشاط .

6 – حماية الملكية الفكرية :

يعتبر وجود قوانين صارمة ومؤسسات مؤهلة لحماية الملكية الفكرية من أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية . كما أن ذلك سيشجع على نقل التكنولوجيا وبناء قاعدة صناعية وطنية . ويتمثل ذلك في الالتزام بتنفيذ ما تم إقراره في إطار القواعد التي وضعت لحماية الملكية الفكرية ضمن جولة الأرجوي (87-93) التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية . لقد أعطت هذه القواعد فترة سماح مدتها سنة واحدة للدول الصناعية واحد عشر عاماً للدول النامية .

أما في الإطار الإقليمي فأرى التركيز على ما يلي :

بادئ ذي بدء لابد أن يتم وضع السياسات الاقتصادية لكل دولة من دول المجلس في إطار تكاملي مع بقية دول المجلس وهذا يقتضي التنسيق في رسم تلك السياسات وانطلاقها من مفهوم الاعتماد المتبادل . وفي هذا الإطار يمكن التركيز على ثلاثة مجالات لتشجيع المنافسة وتنويع النشاط الصناعي في المنطقة :

1 – استغلال الفرص المتاحة لإحلال الواردات :

إن دول المجلس خلافاً لبقية الدول العربية ، لم تركز على إحلال الواردات . إن دراسة أوضاع السوق الوطنية والأسواق الخليجية والعربية سوف تظهر أن هناك فرصاً متاحة لإحلال الواردات يمكن استغلالها لبناء عدد من الأنشطة الصناعية المختارة .

2 – استفادة النشاط الصناعي من جهود التكامل :

ينبغي الاستفادة من قرارات التكامل التي اتخذت في إطار المجلس بجعل هذا التكامل حقيقة واقعة عن طريق تحويل الميزات النسبية التي تتمتع بها دول المجلس في مجال الطاقة الرخيصة والصناعات الوسيطة المعتمدة على ذلك إلى صناعات أكثر تعقيداً . وبهذا الأسلوب يمكن زيادة القيمة المضافة وزيادة القيمة التصديرية وتوسيع الأسواق وخلق قاعدة

صناعية أكثر استقراراً . وينطبق ذلك بشكل رئيس على الصناعات البتروكيماوية . إن بعض دول المجلس تنفذ حالياً سياسات مشابهة إلا أن الملاحظ هو غياب المفهوم التكاملي من هذه السياسات مما يحرم دول المجلس من الاستفادة القصوى من نظام العولمة .

3 - السعي نحو التكامل الأفقي :

إن التكامل الإقليمي يفتح المجال أمام التكامل الأفقي في مجال الصناعة . ويمكن أن يأخذ ذلك شكل المشاريع المشتركة والاندماج بين المؤسسات المتماثلة أو المتكاملة وتنفيذ العقود في دولة من قبل شركات في دول أخرى . هذه الممارسات لم تحدث في دول المجلس حتى الآن بشكل واسع رغم تكرر حدوثها يومياً في آسيا وأوروبا وأمريكا . فلم تعد دولة بمفردها مكاناً لجميع النشاطات الإنتاجية والخدمية لأي شركة كبيرة . إن تحرير انتقال رأس المال والسلع ومواءمة القوانين والأنظمة بين دول المجلس سوف يشجع على تحسين الكفاءة وزيادة المنافسة ويمكن دول المجلس من التعايش مع التغيرات التي تحدث من حولنا .

تمويل التنمية الصناعية:

إن نجاح أي جهود للتنمية سيعتمد على توافر الجو الملائم لجذب الاستثمارات . ففي المرحلة الأولى للتنمية الصناعية بدول المجلس تم تمويل مشاريع الهياكل الأساسية والصناعات الكبيرة عن طريق تقديم الحوافز المجزية والقروض الميسرة من المؤسسات الحكومية . وقد ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية والقروض البنكية في تمويل هذه المشاريع إلا أن دورها كان محدوداً . فالفوائض المالية مكنت الحكومات من توفير التمويل اللازم عن طريق القروض الميسرة والمشاركة في رأس المال مما ساعد على استكمال هذه المشاريع في وقت قصير .

أما الأسواق الصاعدة الأخرى فقد اعتادت منذ عقدين من الزمن على اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية للحصول على ما تحتاجه من التمويل إضافة إلى ما يوفره مواطنوها من دخولهم . لذا فإن التمويل الدولي كان هو الغالب في تمويل نموها الاقتصادي . إلا أن دول المجلس لم تجرب هذا الأسلوب إلا في السنوات الأخيرة .

وكما سبقت الإشارة فإن دول المجلس لم تحصل إلا على النزر اليسير من الاستثمارات الدولية الخاصة التي تسارعت حركتها في العقد الماضي والتي استفادت منها معظم الدول النامية الأخرى . أما السوق المالية بدول المجلس فيسيطر عليها حالياً النشاط البنكي إلا أن

رياح العولمة وتغير الأوضاع الاقتصادية تعمل على تغيير هذا الواقع . فالقطاع البنكي يشهد حالياً نوعاً من التركيز وتنويع المنتجات والخدمات ومصادر التمويل . كما أن الفرص المتاحة على مستوى المنطقة تشجع على قيام مؤسسات بنكية متخصصة في مجال الاستثمار بما في ذلك تمويل المشاريع وإدارة المحافظ ، وإصدار السندات وتبادل الأسهم . ويشهد النشاط البنكي الإسلامي هو الآخر نمواً لافتاً للنظر .

وهناك قناعة لدى دول المجلس بأن بناء قاعدة صناعية يعد حجر الزاوية للتعايش مع ما تفرزه العولمة من تحديات ، لذلك فإن تطوير السوق المالية عن طريق تنويع مصادر التمويل واستخدام الموارد المالية بكفاءة يعد من الضروريات لبناء هذه القاعدة .

وقد شاهدنا تجربة كل من قطر والكويت وعمان في اتباع أساليب جديدة ومبتكرة في التمويل طويل الأجل لمشاريعها الصناعية في مجال البترول والغاز . هذه الظاهرة وما صاحبها من نمو أسواق الأسهم والسندات في المنطقة والملاءة الجيدة للبنوك الوطنية دليل على أن السوق المالية الإقليمية ومصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية فيها تدخل مرحلة تغيير مهمة عمادها التركيز على دور القطاع الخاص في التمويل بدلاً من القطاع العام ، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله .

فتحرير السوق المالية لا يزال بعيد المنال . فالمنطقة تحتاج إلى شبكة واسعة ومتكاملة من الوساطة المالية كما تحتاج إلى وجود سوق مالية متطورة وأدوات مالية متنوعة . كما أنها بحاجة إلى إيجاد طرق متعددة للتمويل . وعلى السلطات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، فالطلب على التمويل يزداد باستمرار مع تراكم العجوزات وبذل الجهود لتخفيض حجم الدولة وازدياد الحاجة لبناء وتوسيع وتحديث الهياكل الأساسية . فمع تسارع النمو الصناعي سوف تزداد الحاجة للتمويل من المصادر الخاصة .

الفصل الرابع
مستقبل التنمية الصناعية بدول مجلس التعاون

إن تعايش دول مجلس التعاون مع ظاهرة العولمة وتحقيقها لنمو اقتصادي معقول وقابل للاستمرار وإيجاد فرص عمل جديدة يقتضي إحداث تغييرات رئيسة في هياكلها الاقتصادية . كما أن نجاح هذه التغييرات يعتمد على مدى الانسجام بين هذه السياسات نفسها وفيما بينها وبين الإجراءات المساعدة الأخرى داخل كل دولة ومدى التنسيق بين هذه السياسات على المستوى الإقليمي .

ومن المجالات التي تتصدر هذه القائمة التخصيص ، وإزالة القيود على النشاط الاقتصادي ، وإصلاح المالية العامة ، وإعادة النظر بأوضاع سوق العمل ، وتحسين القوانين والأنظمة التي تحكم الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية ، وإحكام النظام المالي ، وتحرير التجارة وإعادة النظر بالتعرفة الجمركية .

كما أن تحقيق التنمية الصناعية بدول المجلس وتعزيز دور القطاع الخاص لا يقلان أهمية عن هذه التغييرات . وتبرز أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة في هذا الوقت بالذات نظراً لأن المقدرة السابقة للدولة على تمويل المشاريع قد تلاشت تقريباً . ففي السابق كانت مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع الصناعية تتم بشكل منفرد ومعزول فيما عدا بعض المشاريع الصناعية التي أنشأتها البيوتات التجارية المعروفة والتي هي في الغالب صناعات استهلاكية .

وقد شهدت دول المجلس على امتداد العقد الماضي تحولات نوعية في مجال مشاركة القطاع الخاص في التنمية الصناعية تمثلت في إنشاء الشركات القابضة التي أقيمت بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية . وكان للسياسات الحكومية دور بارز في إنشاء هذه الشركات تمثل فيما يلي :

1 – توفير عدد كبير من دراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية من قبل مؤسسات أنشأتها الحكومات لهذا الغرض .

2 – تشجيع صغار المستثمرين على المساهمة بالمشاريع الكبيرة عن طريق تقديم بعض الحوافز بما في ذلك إنشاء البنوك والصناديق المتخصصة في تمويل المشاريع الصناعية .

3 – قيام الجهات الرسمية المختصة وفي مختلف المناسبات بتسليط الأضواء على الحاجة إلى استغلال الثغرات في السلسلة الإنتاجية وإقامة العديد من الصناعات الوسيطة التي برزت الحاجة إليها .

لذا تم إنشاء أكثر من عشرين شركة قابضة منها خمس عشرة شركة متخصصة في الاستثمار الصناعي . وتوجد غالبية هذه الشركات بالمملكة العربية السعودية وعدد أقل ببقية دول المجلس . وقد قام العديد من هذه الشركات بالارتباط بمشاريع محددة خلال وقت قصير نسبياً ، كان معظمها يركز على المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع الطاقة مثل الكيماويات والبتروكيماويات والمعادن .

ففيما بين 1985 و1995 بلغ مجموع الاستثمار الصناعي بدول المجلس حوالي 27 بليون دولار تم معظمه عن طريق الشركات القابضة . ومن الملاحظ بالنسبة لهذه الشركات القابضة أن الصبغة المحلية تغلب على عملياتها . ويعود السبب في ذلك إلى أن دول المجلس لم تتفق بعد على سياسة صناعية مشتركة وملزمة . كما أن بعض المشاريع الصناعية تتكرر إقامتها في أكثر من دولة خصوصا تلك التي تنشأ لتغطية احتياجات السوق المحلية والإقليمية . كل ذلك يقودنا إلى الاستنتاج بأن الحاجة تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى تبني سياسة صناعية مشتركة مقبولة من الجميع وملزمة لكل الأطراف حتى نستطيع التعايش مع ظاهرة العولمة .

إنني واثق كل الثقة بفرص النجاح لتحقيق التنمية الصناعية المنشودة لأن دول المجلس تتوافر لها العديد من المقومات التي تؤهلها لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية في العديد من الصناعات المجدية اقتصادياً والمربحة تجارياً . فدول المجلس سبق لها أن أنشأت الهياكل الأساسية المطلوبة على أعلى المواصفات العالمية . والقطاع الخاص أصبحت لديه خبرة طويلة وغنية في التعامل مع الأجانب . وفي الفترة الأخيرة شرعت دول المجلس إما في تخصيص أو التهيئة لتخصيص قطاعات كبيرة من الاقتصاد الوطني بهدف تحسين الأداء وتشجيع القطاع الخاص والتخفيف عن كاهل الدولة وتقليل الاحتكار . كما تتوافر لدول المجلس إمكانات هائلة في مجالات البترول والغاز وبعض المعادن . ويمكن الاستفادة من تزايد عدد السكان لتوفير العمالة المطلوبة للصناعة . وبالإضافة إلى ذلك يلعب الموقع الجغرافي لدول المجلس دوراً مساعداً لإنشاء صناعات تصديرية حيث تقع منطقة المجلس بين آسيا وأوروبا وفي وسط العالم العربي والإسلامي وتطل على ثلاثة بحار وتقع على مفترق الطرق البحرية والجوية .

ويمكن الإشارة إلى العديد من التطورات الإيجابية التي ستشجع على زيادة فرص النجاح أمام التنمية الصناعية المطلوبة بدول المجلس منها :

1 - استكملت أربع من دول المجلس عضويتها بمنظمة التجارة العالمية وهي البحرين ، الكويت ، قطر والإمارات وتعمل كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على إنهاء المفاوضات الهادفة إلى استكمال عضويتها . وسوف تستفيد دول المجلس من

الانضمام إلى هذه المنظمة عن طريق حصول منتجاتها على معاملة تفضيلية مما يمكنها من توسيع حصتها في السوق . كما أن هذه العضوية سوف تشجع على المنافسة داخل السوق الوطنية لكل دولة مما يدفعها إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها ويزيد بالتالي من إمكاناتها التصديرية .

2 – إن مساهمة دول مجلس التعاون في مجال البحوث التطبيقية ، كما سبق أن أشرت ، لا يستهان بها خصوصاً إذا ما قارناها بمساهمة بقية الدول العربية . وهذا بدوره سيشجع على إيجاد نظام للحوافز يمكن دول المجلس من إنشاء الهياكل المناسبة لتطوير التقنية والبحوث التطبيقية في إطار القواعد التي أقرتها منظمة التجارة العالمية .

3 – يعتبر القطاع البنكي بدول المجلس في وضع أفضل من غيره . كما أن ظاهرة العولمة سوف تشجع على قوته وتنويع ما يقدمه من خدمات للاقتصاد الوطني .

4 – قامت دول المجلس بإنشاء مركز لحماية الملكية الفكرية والحقوق الصناعية وقد بدأ هذا المركز بممارسة نشاطه . كما شرعت دول المجلس القوانين وطبقت العقوبات بفعالية لحماية هذه الحقوق .

5 – وفي شهر أكتوبر من العام الماضي أقر وزراء الصناعة بدول المجلس وثيقة الاستراتيجية الصناعية الموحدة التي تبشر ببزوغ عهد جديد من التنسيق الصناعي بين دول المجلس كتجمع إقليمي . وتدعو هذه الوثيقة ، التي أقرتها قمة أبوظبي في ديسمبر 1988 ، إلى زيادة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الخليجية وزيادة مشاركة العمالة الوطنية من مهنيين وفنيين إلى حدود 75% من مجموع العمالة الصناعية بحلول عام 2020 ومضاعفة القيمة المضافة للصناعات التحويلية كل عشر سنوات .

إن التصنيع بدول مجلس التعاون هو الرد المنطقي على تحدي العولمة . وسيتحقق ذلك إذا استمرت هذه التوجهات السليمة واستمر الإصرار على دفع مسيرة التعاون بين دول المجلس مع قيام كل دولة بتهيئة الظروف التي تساعد على تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة . ويمكن في هذا الإطار إعادة هيكلة النظام الإنتاجي في المنطقة بجعل المشاريع الصناعية أكثر قدرة على المنافسة وتشجيع التكامل الإنتاجي فيما بينها على المستوى الإقليمي وتحقيق المزيد من الترابط بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والصناعات الكبيرة من جهة أخرى ، وبذل الجهود لرفع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة وبذلك نستطيع التنافس بكفاءة على المستوى الدولي .

ومن الأولويات المهمة في هذا الإطار دمج صناعتي البترول والغاز بمجمل القطاع الصناعي . فعصب الصناعة بدول المجلس في الوقت الحاضر يتمثل بالمصافي والبتروكيماويات والألمنيوم والحديد الصلب . وهناك العديد من المشاريع الصناعية الأخرى

المرتبطة بهذه الصناعات . وينبغي لدول المجلس كذلك التركيز على المصادر المعدنية الأخرى مثل النحاس والكروم ومواد البناء والسيليكا والبوتاس . وبعض هذه المشاريع تم إنشاؤها بالفعل .

وأخيراً وليس آخراً يمكن دعم التنمية الصناعية عن طريق إنشاء المزيد من المدن الصناعية المتكاملة الخدمات . وكمثال على ذلك ما قامت به كل من المملكة العربية السعودية عندما أنشأت مدينتي الجبيل وينبع ودولة الإمارات العربية المتحدة عندما أنشأت المنطقة الحرة في جبل علي بدبي والمنطقة الحرة السعديات/ أبوظبي (تحت الإنشاء) وسلطنة عمان عندما أنشأت مدينة الرسيل الصناعية ودولة البحرين التي تنشئ حالياً منطقة الحد الصناعية .

الجلسة الأولى

الخميس 1999/2/11 9.00 - 11.5 صباحاً

موضوع النقاش: الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين

رئيس الجلسة: الدكتور أحمد بشارة

معد ومقدم الورقة: الدكتور عدنان شهاب الدين

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام الجلسة باسم الله قائلا :

بسم الله الرحمن الرحيم

في البداية ، أود بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية ، أن أرحب بكم جميعاً ، ضيوفاً وأعضاء في اللقاء السنوي العشرين لمنتدى التنمية ،

ولمن يحضر اللقاء للمرة الأولى ، أود الإشارة إلى نقطتين :

النقطة الأولى : إن هدف الأوراق المعدة ، هو إثارة الحوار حول الموضوعات المطروحة ، لكي يتسنى لمعدي الأوراق من تعديلها قبل نشرها ، وبالتالي يصبح الهدف من الحوار ، هو إثراء الأوراق ، وإضافة المعلومة الجديدة ، وليس مجرد توجيه أسئلة إلى معديها .

النقطة الثانية : يعقب عرض كل ورقة ، حوار لمدة ساعة ونصف الساعة تقريباً ، ونأمل أن ينحصر هذا الحوار في موضوع الورقة وقد أرسلنا إليكم جميعاً ورقة واحدة تحتوي على المحاور الأساسية لكل ورقة للاسترشاد ، وهذا لا يعني عدم التطرق إلى محاور أخرى ، أما الحوار صباح يوم الجمعة والذي يبدأ الساعة 9,30 صباحاً ، فسيكون حواراً عاماً حول «الخليج وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين» ، بالاضافة إلى استكمال حوارات هذا اليوم .

وبرنامج العمل ، اليوم . . . هناك أربع جلسات ، جلستان صباحاً ، يعقبهما دعوة للغداء ، وجلستان مساء ابتداء من الساعة 4,45 عصراً ، وصباح الجمعة ، تبدأ جلسة الحوار الساعة 9,30 صباحاً حتى الساعة 12,30 ظهراً ، ويعقبها اجتماع للجنة التنفيذية .

وفي النهاية ، أود الإشارة إلى أن الأوراق متوافرة على الطاولة عند مدخل القاعة ،

وكذلك نسخاً من أسماء أعضاء منتدى التنمية وعناوينهم ، وكذلك أود أن أشير إلى ان جلسات المنتدى ، جلسات غير رسمية ، بما يتيح حرية النقاش .

الرئيس : يسعدني أن أرأس الجلسة الأولى ،

(قدم معد الورقة الدكتور عدنان شهاب الدين)

د . عدنان : شكراً على الكلمات الطيبة ، وأحيي الزميلات والزملاء ،

ويسعدني أن أتكلم هذا الصباح عن الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين .

وسأمر بشكل سريع عن خلفية عن التطور العلمي والحضاري . . . سأتكلم عن مستقبل التطور العلمي والتكنولوجي ، والارتباط التكافلي بين التقدم العلمي والتطور الحضاري . . . فإن جذور هذه العلاقة ترجع إلى نشأة الحضارات القديمة . . . الفراعنة ، البابليون ، السومريون ، الرومان ، اليونانيون . . . فمن المفيد إيضاح أن هذه العلاقة تكشف عن أن هناك توازياً بين التطور العلمي والتطور الحضاري . . . عندما يكون هناك انفتاح تزدهر تطبيقات العلوم ، وهذا الازدهار يشكل المحور الرئيس في هذا التطور ، وإلا تنحدر الحضارة . . . فهناك ارتباط وثيق بين التقدم العلمي والنمو الاقتصادي .

وسأتكلم عن بعض الاكتشافات العلمية ، وليس الغرض من الورقة استعراض جميع الاكتشافات العلمية ، ولكن نماذج منها ، وكيف يمكن الاستفادة منها . . . وما المخاطر أو المحاذير التي يمكن حدوثها ، وكيف تتلافاها المؤسسات في العالم ، وفي الخليج ، وكيف تدار منظومة العلوم والتكنولوجيا؟ .

لذلك سأركز على :

1) الدول الصناعية 2) دول شرق آسيا 3) دول الخليج والدول العربية ، للاسترشاد بها للمستقبل ، وأختتم بالتحدث عن العولمة وانعكاساتها بالنسبة لمنظومة مؤسسات العلم والتكنولوجيا ، وما هي التحديات التي تفرضها ، والطموحات إلى ما هو أفضل .

ثم استعرض بعض الشفافيات على شاشة العرض موضحاً :

الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين

مقدمة : نشأة وتطور العلاقة التكافلية بين «الحضارة» و«العلم والتكنولوجيا» على مر العصور .

- الاكتشافات العلمية الحديثة وتطبيقاتها المتوقعة في مطلع القرن الواحد والعشرين .
- سمات (مؤشرات) أنشطة العلم والتكنولوجيا المعاصرة (البحث والتطوير) .
- العولمة وتحديات المستقبل .
- خلاصة واستنتاجات .

الاكتشافات العلمية الحديثة وتطبيقاتها المتوقعة في مطلع القرن الواحد والعشرين

- أهم الاكتشافات الحديثة والمتوقعة .
- علوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسوب .
- علوم وتكنولوجيا الحياة وهندسة الجينات .
- علوم وتكنولوجيا الطاقة والبيئة .
- علوم وتكنولوجيا المواد المتقدمة .
- التحديات والمخاطر .

الاكتشافات الحديثة والمتوقعة

علوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسوب

- شبكة عالمية رئيسة وشبكات محلية وإقليمية لنقل جميع أشكال المعلومات (صوت/ صورة/ بيانات) لأي غرض (عمل ، تعلم ، ترفيه ، تسوق . . .) .
- انتشار استخدام الحواسيب في الأجهزة الذكية في المكتب والمنزل والمصنع (بما فيها الروبوتات) والتعامل معها صوتياً من خلال معظم اللغات الحية بما فيها العربية .
- ازدهار الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب في جميع مراحله وأشكاله (سبر أغوار أبعاد جديدة للمعرفة) .
- التطبيقات في دول الخليج : التعليم ، المنزل ، الصناعة ، (البتروكيماويات) ، التجارة والتمويل .

علوم وتكنولوجيا الحياة وهندسة الجينات :

- تعرف الجينوم البشري بالكامل والكثير من الحيوانات والنباتات والكائنات العضوية الدقيقة .
- تطبيقات هندسة الجينات في الوقاية من علاج الأمراض المستعصية بما في ذلك زراعة أعضاء بشرية بديلة مصنعة ، ارتفاع متوسط العمر إلى 85 - 90 سنة .
- استخدام هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية في إنتاج أداء أفضل وأدوية ، وحتى في الصناعة (تكرير البترول في المكامن) .
- التطبيقات في دول الخليج العربي (الصحة : ارتفاع متوسط العمر ، الزراعة الصحراوية والمالحة) .

المحاذير . . . الأسلحة الجرثومية والبيولوجية .

علوم وتكنولوجيا الطاقة

- التثبت من ظاهرة التغير المناخي الناجم عن غازات دفينة ، وسبل التعايش معها (مصارف جديدة لثاني أكسيد الكربون) تكنولوجيا كفاءة استخدام الطاقة .
- تدهور البيئة الحيوية نتيجة لتدمير الحوائل الطبيعية ، أهمية العلوم والتكنولوجيا البيئية . . .
- مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مواجهة النفط . . . احتمالات متباعدة متعددة .
- التطبيقات والانعكاسات بالنسبة لدول الخليج : مصارف جديدة لثاني أكسيد الكربون ، مخاطر التوسع في مصادر الطاقة البديلة (الطاقة النووية ، الطاقة الشمسية) ، تدهور البيئة البحرية كمصدر غذاء رئيس .

حالة «العلم والتكنولوجيا» في دول شرق وجنوب شرق آسيا

- الدور المحوري للعلم والتكنولوجيا في استراتيجيات وبرامج التنمية .
- سياسات مركزة وجهود دؤوبة لبناء روابط هيكلية فعالة بين مؤسسات الإنتاج العلمي والقطاعات الإنتاجية (من خلال سياسات حوافز حكومية مغرية . . .) .
- يتمثل نجاح هذه السياسات في النمو المتعاظم للإنفاق على أنشطة البحث والتطوير ، ودور قطاع الأعمال (في الإنفاق ، براءات الاختراع المسجلة) .

- أنماط جديدة لإدارة الشراكة والتعاون بين الشركات والجامعات ومعاهد الأبحاث .
- إعطاء دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي ، وسياسة حوافز لربطها بفعالية بمنظومة العلم والتكنولوجيا (البحث والتطوير) .

ويلاحظ في تلك الدول ارتباط البحث العلمي بأهداف التنمية ، وانتقاء لأهداف التنمية ، يتبعه انتقاء لنوع الأبحاث العلمية المرتبطة بهذه الأهداف ، وبناء القاعدة العلمية من كوادر الصناعة المحلية ، لكي تساهم في خلق المؤسسات العلمية ، ومن أمثلة ذلك ، تركيز كوريا على صناعة الصلب لكي تكون منافساً عالمياً .

سمات وأنشطة العلم والتكنولوجيا (البحث والتطوير) المعاصرة

سمات واتجاهات البحث العلمي في الولايات المتحدة (والدول الصناعية)

- الجل الأعظم من أنشطة البحث والتطوير تتركز في الدول الصناعية الإنفاق ، النشر العلمي ، وبراءات الاختراع) .
- الدور المتعاظم للقطاع الخاص (الصناعة) في تمويل وتنفيذ أنشطة البحث العلمي .
- الشراكة والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص : دور الحكومة .

الأوضاع الراهنة للعمل والتكنولوجيا في الدول العربية

المؤشرات والملاحظات :

- التوسع الكمي في إعداد الجامعات والطلبة ، على حساب النوعية .
- متوسط الإنفاق على التعليم الجامعي منخفض (2400$) لكنه مرتفع نسبياً في دول الخليج (13000 $) .
- ازدياد عدد معاهد الأبحاث المستقلة ومراكز البحث الجامعية مع بقاء نسبة الإنفاق على البحث العلمي منخفضة .
- انخفاض مؤشرات المنشغلين بالبحث العلمي ، مع ملاحظة ارتفاع مؤشرات النشر (مخرجات) العلمي في بعض دول الخليج نسبياً .
- الافتقار إلى الروابط الفعالة بين مؤسسات البحث والتطوير (معاهد الأبحاث ، الجامعات) ومؤسسات الإنتاج والخدمات مع وجود استثناءات .
- تدني (انعدام) نسب مشاركة القطاع الخاص في تمويل (أو تنفيذ) أنشطة البحث العلمي .

السمات الراهنة لأوضاع العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي (1)

- تشابه كبير اقتصادياً ، اجتماعياً ، وثقافياً مع تباين نسبي عن باقي الدول العربية .
- حداثة وسرعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، حداثة المؤسسات العلمية والتكنولوجية .
- الاستثمار المرتفع (نسبياً) في :
  - بناء المؤسسات (المرافق) الحديثة التجهيز .
  - الاستثمار المكثف في التعليم في المراحل الأولى (الإنفاق) .
  - استحداث مؤسسات علمية فريدة أو رائدة (الكويت/ المملكة العربية السعودية) .

السمات الراهنة لأوضاع العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي (2)

- مؤشرات العلم والتكنولوجيا مرتفعة بعض الشيء عن مثيلاتها في الدول العربية (الإنفاق) .
- (النشر العلمي ، براءات الاختراع) ، مع تدنيها عن مستويات الدول الصناعية والدول حديثة التصنيع .
- التوسع كمياً على حساب النوعية .
- تدني مساهمة أنشطة البحث العلمي (الاستثمارات ، والتصميم . . .) في التنمية الاقتصادية (الاستثناءات : الدراسات البيئية ، الاستثمارات الإنشائية ، والبحوث التعاقدية) .
- الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة لخلق قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة ، قادرة على التنافس عالمياً (النفط ، المياه ، التجارة والتمويل) .
- الافتقار إلى رؤية واضحة طويلة المدى بالنسبة للتنمية الاقتصادية وأولوياتها .

أما عن مصادر تمويل البحث العلمي ، ففي الدول الغربية ، أكثر من 50% من التمويل يأتي من الصناعة ، آخذاً في الاعتبار أن البحوث الاستراتيجية والعسكرية تمول من ميزانية الدول ، وفي اليابان ، أكثر من 70% من تمويل الأبحاث يأتي من المؤسسات الصناعية ، وفي دول شرق آسيا تتزايد سنوياً نسبة الإنفاق على البحث العلمي ، في حين أن متوسط الإنفاق في الدول العربية ودول الخليج أقل من (0,03%) وغالبيته حكومي .

العولمة وتحديات المستقبل

تمثل العولمة : من خلال التأثيرات المذهلة والمشاركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ترابط الأفراد والشعوب ، انفتاح الاقتصاديات الوطنية ، والتغيرات المستجدة في توليد المعارف من خلال التشبيكات غير الأقطار .

ملامح العولمة:

- التغير في بنية المنظومة العلمية والتكنولوجية .
- مدلولات وانعكاسات أخرى للعولمة .
- دور سياسات العلم والتكنولوجيا في المستقبل .

ملامح العولمة بالنسبة لمنظومة العلم والتكنولوجيا

- إصلاحات الاقتصاد الحديثة .
- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك الاستثمار في مراكز البحث والتطوير ذات الميزة النسبية .
- دور الدولة ودور السوق : تأثيرات وانعكاسات بالنسبة لمؤسسات وأنشطة التعليم والعلم والتكنولوجيا .

العولمة والتغيرات في بنية المنظومة والتكنولوجيا

تحولات وتغيرات جذرية في المفاهيم والبنى المؤسسية من العلم الأكاديمي ومفاهيمه وقيمته ومؤسساته إلى «ما بعد العلم الأكاديمي» بمفاهيمه وقيمه ومؤسساته الجديدة :

- **الثروة من المعرفة** : بروز أهمية القيمة المضافة ، الربح والكفاءة ، والسرية لم تعد من المحرمات . . . في السابق كان العلماء يترفعون عن استخدام نتائج أبحاثهم في التسويق ، فتغير هذا المفهوم .
- تلاشي الحواجز ونشأة المنظومات المنهجية .
- **إدارة البحث والتطوير** : الابتعاد عن النموذج الخطي للابتكار وبروز أهمية أنماط أخرى للابتكار .

مدلولات وانعكاسات أخرى للعولمة

- دور البحوث الأساسية (الجديد) .
- الحاجة إلى استراتيجيات للتشييد (networking) .
- التحول في أنشطة الإنتاج .

تحديات العولمة لمنظومة العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي

- خضوع مؤسسات التعليم والبحث العلمي لقوانين السوق والتنافس .
- دور الحكومات .
- الدور المحوري للشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير العلوم والتكنولوجيا المحلية وزيادة الطلب عليها .
- تحرك الدول من تمويل كامل أنشطة العلم والتكنولوجيا بتشجيع القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) إلى تمويل وتنفيذ الأنشطة المباشرة ، وتركيز الدول على بناء القدرات وتمويل الأنشطة الوطنية والاستراتيجية .
- إعادة بناء مؤسسات العلم والتكنولوجيا ونمط إدارتها ، أنظمة هجينة من خلال تشابكات محلية وخارجية . تغيرات جذرية في قيم وسلوكيات المجتمع العلمي : الربحية ، المبادرة . . .

الدور المحوري للعلم والتكنولوجيا في استراتيجيات وبرامج التنمية

1 ـ الربط الوثيق بين أهداف وأنشطة مؤسسات التنمية الاقتصادية من جهة وبين أهداف وأنشطة مؤسسات العلم والتكنولوجيا .

2 ـ رعاية وتنمية استراتيجيات لتطوير القوى البشرية والبيئة التحتية للعلم والتكنولوجيا ، قادرة على التنافس عالمياً .

3 ـ أمثلة : كوريا الجنوبية (من مطلع السبعينيات) ، إندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند . . . إلخ (من أوائل ومنتصف الثمانينيات) .

سمات أنشطة العلم والتكنولوجيا (البحث والتطوير المعاصرة)

- وظائف وأنواع أنشطة البحث والتطوير .
- سمات واتجاهات أنشطة البحث العلمي في الولايات المتحدة (والدول الصناعية) .
- العلم والتكنولوجيا في دول شرق وجنوب شرق آسيا .
- الأوضاع الراهنة للعلم والتكنولوجيا في الدول العربية .
- السمات الراهنة لأوضاع العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي .

الخلاصة والاستنتاجات

- العلاقة التكافلية بين «العلم والتكنولوجيا» ونمو وازدهار الحضارة .
- الدور الحاسم للرؤية الواضحة والسليمة لمستقبل التنمية الاقتصادية .
- اختيار أهداف (أولويات) محدودة .
- السياسات والاستراتيجيات الفرعية (للعلم والتكنولوجيا) المكملة لسياسة التنمية الشاملة .
- فرص واعدة لدول الخليج .
- تحديات العولمة لمنظومة العلم والتكنولوجيا في دول الخليج العربي .
- الإطار الثقافي والاجتماعي اللازم لنمو ازدهار العلم والتكنولوجيا (والاقتصاد والحضارة . . .) .

السياسات والاستراتيجيات المثلى للتنمية العلمية والتكنولوجية

- الاستثمار الوطني في تطوير القوى البشرية والبنى التحتية (المرافق) لخلق قاعدة علمية متميزة قادرة على التنافس عالمياً في المجالات ذات الأفضلية النسبية .
- تحفيز نمو وتمتين الروابط بين «قطاع العلم والتكنولوجيا» وقطاعات الصناعة والخدمات في المجالات المحددة المختارة للتنمية الاقتصادية .
- تشجيع وتطوير استثمار القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) في مؤسسات العلم والتكنولوجيا الوطنية في المجالات ذات الأفضلية النسبية .

دور الحكومة في البلدان الصناعية

السياسات والاستراتيجيات العلمية والتكنولوجية

- بناء وتطوير ودعم القاعدة العلمية والتكنولوجية (الجامعات ، ومعاهد الأبحاث) .
- تمويل البحوث الأساسية والبحوث الاستراتيجية (التسليح . . البيئة . .) .
- وضع الحوافز (من خلال السياسات والآليات) لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لضمان التفوق التكنولوجي والنمو الاقتصادي .
- التدخل عند الحاجة (من خلال تعديل السياسات والحوافز والتمويل الحكومي) لتحقيق التوازن المناسب (النمو الاقتصادي) بين العرض والطلب على أنشطة البحث العلمي .

الفرص الواعدة لدول الخليج العربي

- تطبيقات اللغة العربية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها (في المكتب ، المنزل) .
- تكنولوجيا تحلية المياه (والبتروكيماويات) المتقدمة .
- أبحاث وتكنولوجيا التغير المناخي (مصارف ثاني أكسيد الكربون) توليد الكهرباء وتصديرها للمتاجرة في تراخيص ثاني أكسيد الكربون .
- تطبيقات الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الحياة في الزراعة الإنتاجية والتجميلية الخاصة بالسهول الساحلية والجافة .
- ضرورة توفير مناخ يشجع على المبادرة والابتكار ، وتقليل الاعتماد على الدولة ، وتطوير مؤسساتنا العلمية والتعليمية لتساهم في ابتكار آليات جديدة للبحث العلمي .

الرئيس : شكرا على هذا التقديم الواضح .

(8) إن الورقة قيمة ، وقد يكون الحديث عن نوع من هذه الورقة في المرحلة الحالية ، نوع من الترف ، فكان المجال منذ (10-15) سنة في فترة الرخاء والبحبوحة .

وأقترح التركيز على الفقرة الأخيرة من الورقة ، من حيث أهمية وجود الإطار والمرجع الثقافي والعقلاني ، والمرجعية الملائمة للتقدم العلمي والثقافي والتقني ، والنمو الاقتصادي . . . فأين نحن من وجود هذه المرجعية والإطار؟ . . . لا يوجد ما يوحي بالتفاؤل .

(6) نفرق بين الحضارة الدينية ، والحضارة المدنية الصناعية التي لا تملكها ، فالحضارة الدينية اعتمدت على العقل الغيبي ، أما الحضارة المدنية فقد اعتمدت على العقل العلمي ، وهي التي قدمت للبشرية نقلة كبيرة إلى الأمام ، فنحن لا يوجد لدينا حضارة مدنية ، وباسم الدين نؤخر الفكر الحضاري .

ما قيل عن إسرائيل واستخدامها جرائيم تصيب الجنس العربي ، فإن الاسرائيليين من مجموعة أجناس مختلفة ، مما يتعذر معه حمايتهم ، كيف يميز الميكروب بين الإسرائيلي والعربي؟ . . . ،

المياه والبيئة البحرية . . . ، نحن نسيء إلى الخليج وتلويث مياهه . . . بترول . . . مجاري . . . وإن تقطير المياه وتكلفتها مرتفعة ، فإذا توقفت الحكومة عن تحملها ، سيصعب على المواطن تحملها . . . إنها تحديات تحتاج دراسة . . .

العولمة والإنتاج الصناعي قضت على الإنتاج والمهن التقليدية ، وأخذتها أخذ عزيز مقتدر . . . كان عندنا حرف تقليدية . . . حداد ، تناك . . . الآن أصبحت منتوجات بلاستيك وغيره ، ونحن لا نوفر التكنولوجيا للحرفيين . . .

كنا نعتمد على البترول ولم نعمل على بناء صناعة . . . ولكن كنا نبني قصوراً . . . قالوا نعلم وندرس ونغرس في الإنسان الفضائل ، ولكنه لا يستطيع أن يفكر ، وإذا فكر يودع في السجن . . . لا يستوي الظل والعود أعوج . .

فيجب أيضاً أن يتغير الخط السياسي ، ويفتح للإنسان آفاقاً جديدة . . . يتكلمون عن الصيد والطيور . . . ولا يتكلمون في العلم . . . ورجل الدين لم يعد يحثهم على شيء . . . ولكنه أصبح يتكلم عن أمور تلهي المواطن ، وتشجيع على تخريب العقل العربي .

(3) الورقة ممتعة ومعدة جيداً ، وأشكر الدكتور عدنان على الجهد في الإعداد والعرض ،

- وهناك نقطة رئيسة تثير القلق لدى الكثيرين ، وهي خلق المرجعية الثقافية التي تشجع على التفكير العقلاني الذي يجب أن يسود في بيئتنا ، والابتعاد عن فكرة أن الآخرين لا يريدون لنا التقدم ، فإن تقدمنا بأيدينا ، وتأخرنا بأيدينا ، ونثير الخلافات والحروب بيننا بعيداً عن التفكير العقلاني .

- إن البحث العلمي يحتاج تمويلاً ، فإذا لم نوفر ذلك أيام الوفرة ، فما بالنا الآن مع قلة الدخل والكلام عن الخصخصة .

فأقترح إنشاء صندوق أو مؤسسة صناعية للبحث العلمي ، بإدارة خاصة ، وبمباركة حكومية - من مجلس التعاون مثلاً لتمويل بحوث علمية

تطبيقية ، تساعد الشركات على تنميتها .

(23) الورقة تضعنا في حال التفكير في وضعنا العلمي في دول الخليج بشكل خاص . . . فننظر في واقع النشاط العلمي من منطلق اللحظة الحضارية ، العولمة وقدوم القرن الجديد الذي يقوم أساساً على التطورات في العلوم والتكنولوجيا ، وأصبحت تتمحور حول المستجدات العلمية التي تقود الحياة . . . فحقائق العصر تقول إن العالم يعيش نهضة علمية وتقنية . . . الهندسة الوراثية . . . الاتصالات . . . الحاسب الآلي . . . وغير ذلك ، ففي أمريكا اكتشاف علمي جديد كل دقيقتين . . . فهي القوة الأولى في العالم بسبب هذه الاكتشافات ، وبعدها تأتي اليابان . . .

هذا الوضع يطرح علينا ثلاثة تساؤلات :

1) إذا كان العلم والمستجدات التكنولوجية بهذه الأهمية ، لماذا لم نعطها الأهمية والأولوية في مجتمعاتنا الخليجية خلال الـ 30 سنة الماضية ، في التفكير وفي القرارات؟ . . . فالدراسات متوافرة ، ولكن دولنا مازالت في شريحة دول العالم الثالث ، بل كثير منها أفضل منا . . . ففي تقارير اليونسكو فيما يخص العلم ، نأتي أقل من أمريكا اللاتينية ، وأفضل قليلاً من دول أفريقية .

2) تساؤل حول الكم ، بمعنى آخر ، إذا نحن دولة متخلفة علمياً ، لا تهيئة علمية ، ولا قاعدة علمية . . . فهل بالإمكان قياس الفجوة بيننا وبين عصر العلم؟ كم 5-10-100 سنة؟ . . . فإذا استطعنا تقدير كم تخلفنا ، نعمل على إزالته؟ هل بالإمكان إحصائياً تقدير ذلك؟ .

3) كيف نطور النشاط العلمي في منطقتنا؟ كيف يتم ذلك مع ما هناك من تداخل . . .؟

- هل القرارات الحكومية هي التي يمكن أن تنقلنا علمياً؟
- هل المطلوب فقط ميزانية لإزالة الفجوة؟
- هل المطلوب خطة مجتمعية لربط البحث العلمي بالتنمية تحل هذه الفجوة؟
- هل نستطيع جلب علماء؟
- في الورقة ما يشير إلى (لا) . . . تقول إن المطلوب عقلية مستعدة للعلم ،

فالسؤال . . . كيف نتمكن من جعل النشاط العلمي في قلب التنمية ، ومن ضمن الأولويات المطروحة؟ .

(29) بعض نقاط :

- أعتقد أنه في آخر سطرين من ورقة الدكتور عدنان ، يكمن أساس تخلفنا العلمي في هذه الأمة ، فتشير إلى تزامن عصر النهضة الأوروبية الحديثة ، مع تغيير المنهج الفكري السياسي الذي ساد المجتمعات العربية حينذاك «بالدعوة إلى سيادة علوم ومعارف السلف ، وإلى التشكيك بأنه ما لم توضع ضوابط وقيود صارمة على تفكير الإنسان وعقله ، فإن ذلك يقود إلى زعزعة الإيمان عند المسلمين ، بل قد يقود إلى الكفر والشرك» . . .

فالمشكلة الأساسية هي في الإيحاء بأن هناك تعارضاً بين التكنولوجيا والفكر الديني وما فيه من مسلمات وعقائد دينية . . . فكيف نحاول إغماض العيون عن هذه الحقيقة ، أو عدم ذكرها كاملة . . . هل نجامل؟ .

- بعض أنواع التقدم العلمي . . . فاكتشاف عوالم أخرى في كواكب أخرى أكثر تقدما من الفكر البشري (الجينوم البشري) ، وأعتقد أن هذا ليس بعيداً . . . فكيف يمكن التوفيق بين الفكر والتقدم العلمي ، والفكر السائد الرجعي؟ .

- انبعاث الغازات الدفينة . . . ليس من صالح دول الخليج أن تؤدي الأبحاث العلمية إلى تأكيد هذا التخوف . . . ولكن أكثر منظمتين مرتبطتين بهذه المنطقة ، وهما الأوبك والأوابك ، لا تبذلان جهداً ومالاً لنفي هذه الأوهام ، فهما مدعوتان للصرف بدون حدود على هذه القضية للانتهاء منها إيجاباً أو سلباً ، وأرجو أن تكون لصالح منطقتنا .

(4) أركز على جزئية بسيطة أسلوب الجمع بين الشعبية وبعض المفاهيم الأكاديمية ، والفكر والناقد . . . وكنت أتمنى فيها موضوعية أكثر .

- أركز على جزئية بسيطة . . . الإلكترونيات وصيانتها . . . وقع تحت يدي ورقة تفيد بأننا نستورد بما قيمته البلايين من الأجهزة الإلكترونية ، وننفق الكثير على صيانتها ، وإن الصيانة قد تؤدي إلى إمكانية استخدام الأجهزة المصانة بتكلفة (5%) من قيمتها ، مع أننا نستبدلها .

فهل يمكن عرض اقتراح - نحتاج قراراً سياسياً في شأنه - وضع شروط في عقد الشراء من هذه الشركات الكبيرة ، يتضمن :

- بناء مصانع محلية لإنتاج قطع الغيار لهذه الأجهزة الإلكترونية ، وتدريب وتشغيل بعض الخريجين والفنيين والأيدي العاملة من المواطنين على العمل في مجال الصناعة والصيانة في هذا المجال .

(40) نتحدث عن التكنولوجيا ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين ، ففي منطقتنا

العربية ، الفكر العربي الاقتصادي مرهون بإطار فكر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وفيما يتعلق بالتطور التقني ، التكنولوجيا ما هي إلا آلية يجب توظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها مغيبة في عالمنا الخليجي والعربي ، وبالتالي لن تكون هناك آليات للتكنولوجيا ، بدليل ما أشير إليه من أن البحث العلمي ، والإنفاق على البحث العلمي وتطويره محدود ، حتى مقارناً بأفريقيا الصحراوية ، بالرغم من الوفرة لدينا ، والإنفاق على البحث العلمي في مجال صناعة النفط ضئيل .

نريد نوعية تعليم لاستيعاب التكنولوجيا ، البنية الاقتصادية لدينا متخلفة ، مما يتعذر معه تحقيق أهداف معينة مع هذا التخلف . . . فكيف يمكن تطوير الوسائل والآليات لتحقيق الأهداف التي نسعى إليها؟ .

(41) لقد ألفت كتاباً منذ ست سنوات عن التكنولوجيا ، وقد وجدت الكثير من الأجوبة على أسئلتي في ورقة الدكتور عدنان .

- الجامعة والصناعة والمؤسسات العلمية . . .يلاحظ عدم وجود تعاون أو مشاركة بين الجامعة ومجلس البحوث لصالح الصناعة ، ويحتاج ذلك إلى معالجة .
- الأرقام تعكس ضعف الإنفاق العربي على البحث العلمي ، فالأمريكي يصرف (700) دولار سنوياً على البحث العلمي ، والفرد في إسرائيل يصرف (400) دولار سنوياً في هذا المجال ، في حين يصرف الفرد العربي (6) دولارات فقط على البحث العلمي .
- تأثير تحديات القرن الحادي والعشرين ، يجب أن توجه إلى تطوير اليد العاملة في الخليج . . . فبعد خمسين سنة سنواجه (500) مليون نسمة .
- اللغة العربية . . . يقولون إن التعريب يأخذ ثلث عقل الإنسان لتعلم التكنولوجيا . . . في اللغة الإنجليزية ، لا إعراب . . لا نحو . . . لا همزات . . . وشكل الحروف في اللغة العربية آلاف بدلاً من (23) شكلاً . . . عدا أن العولمة والتطور سيكونان باللغة الإنجليزية .
- ماذا لو حصلت ثورة علمية وارتفعت تكلفة إنتاج برميل البترول؟ ، فيجب الإنفاق على التطوير والتركيز على البديل من الطاقة . . . إنجلترا فيها فحم لمائة سنة ، فهو باق في الأرض ، لأن البترول أرخص .

(14) الورقة تحمل هما يمثل أكبر الهموم التي أعيشها من عدة أعوام ، لأنني أحد من توجه إليهم ، لكوني أحد المشتغلين في مجال العلوم . . . شعوب العالم فئات :

فئة قوية قادرة تصنع ما تزخر به الحضارة ، وفئة ضعيفة يطلق عليها الدول النامية مجاملة ، يعني بها النائمة .

نحن نجنح دائماً لإعطاء أنفسنا شهادة براءة للذات ، ونسعى لإلقاء العيب على غيرنا . . . لماذا صار العالم منسوباً إلى فئتين ، متقدمة قوية وأخرى متخلفة ضعيفة؟ . . . الجواب السهل ، إنها الظروف والاستعمار . . . هل السبب في الذات أم خارجها؟ . . . قيل إن السبب هو التخلف الاقتصادي ، ووجدت أن الأمر ليس كذلك . . . حقاً إن ما ننفقه على البحث العلمي شيء لا يذكر . . . فإن ألمانيا تصرف على البحث العلمي (2,7%) من دخلها القومي ، في حين أن العرب يصرفون في هذا المجال 1/1000 من الدخل القومي .

في العالم العربي أكثر من (800) جامعة فيها كليات وأقسام علمية ، وحوالي 18000 عضو هيئة تدريس ، لو اشتغل نصفهم (9000) في البحث وكان لكل واحد منهم بحث ، لكان لذلك أثره . . . هل العلة في قلة الأبحاث؟ . . . هل في نوعيتها؟ . . . هل في الإنفاق؟ . . . أين يقع الخلل؟ . . . هل في الذات أم لأسباب خارجة عنها؟ .

أشير إلى تحلية مياه البحر ، وهي في السعودية أقدم من الكويت ، حيث كانت تسمى في السعودية (الكنداسة) مأخوذة من كلمة (كوندنسر condenser) ، ولكن مازلنا جميعاً نستورد التقنية في هذه المجالات ، ونلجأ إلى الإجابة السهلة . .

وردت نقطة أشار إليها البعض عن الدين والعلم . . . أخشى أن ذلك من إبراء الذات . . . فلا أعرف بلداً تأخر فيه العلم بسبب الدين ، فالنظريات العلمية الفيزيائية لا تتعارض مع التوجه الديني ، بل إنها تتمشى معه . . . ولا يوجد في الدين ما يشير إلى أنه يتعارض أو يعارض التوغل في البحث العلمي . . . لا أشك في أن بعض المنتسبين للدين يسيئون ، ويحاولون أن يسقطوا بعض الأمور على الدين . . . أشار (41) إلى أن تعلم اللغة العربية يشغل (30%) من القدرة الذهنية . . . لقد قدر لي زيارة معظم دول العالم ، ولم أجد بلداً يعلم بغير لغته .

(1) السؤال المتعلق بالحضارة والعلم . . عن تفوق وتخلف الأمم ، وما أشار إليه (14) عن أن الدين لا يتعارض مع العلم والبحث العلمي ، فتجربتنا كحضارة عربية إسلامية في القرنين التاسع والعاشر ميلادي ، كان صراع من أجل التقدم . . . (علوم الشيطان/ الرحمن) ، (الأوائل والأواخر) ، فهي كانت حضارة متقدمة في مختلف العلوم . . . طب . . . رياضة . . . فلسفة . . . فنحن بحاجة إلى ثورة في التفكير الديني ، ليس في الدين أو العقيدة فهما ثابتان ، ولكن في الشريعة . . . نحن في عصر يرتبط فيه الإسلام بالظواهري . . . والمصري . . وبن لادن . . . ولا يرتبط بمفكرين . . . مطلوب صحوة في الصحوة . . . صحوة فكرية في تناغم مع العصر ، وليس الحل في إلغاء الدين كما يقول البعض ، فالدين قائم في قلوب الناس . . . كيف نطور الحوار

الديني؟ . . . هناك فتاوى بإلغاء الساتلايت . . . نحتاج ثورة في الفكر الديني وليس في الدين . . . هناك تطرف أكثر في الانغلاق في الفكر الديني . . . نحتاج بحثاً في ذلك .

(39) تطرق النقاش أخيراً إلى الإطار المرجعي ، وقد ورد في آخر سطر من الصفحة (20) من ورقة الدكتور عدنان عبارة «وانتشار بل سمو الفكر الغيبي» ، وأعتقد لا يطلب إلغاءها لأن الغيب من الدين ، وأظن أنه يقصد ما يوظفه البعض من أن الفكر الديني معوق .

(3) قال إنه يجب أن يكون فكرنا عقلانياً ، ولا نبحث عن خصوم . . . فأركز على أن الدين محفز للبحث العلمي ، فكما قال (14) ، أعطوني تجربة علمية يعيقها الدين . . . فكما قال (1) ، انطلق العلماء المسلمون في البحث العلمي وتطويره . . . الرازي . . . ابن سينا . . . فلا نصطنع أن هناك معوقاً ، ولا نصطنع معارك مع الفكر الديني .

تساءل (23) . . . هل المشكلة في عدم توفير التمويل؟ . . . وحلها (3) في إيجاد مؤسسة للبحث العلمي ، كما تساءل ، هل المشكلة في عدم وجود علماء؟ . . . حلها في أنه يمكن أن نستوردهم . . .

وقال نحتاج علماء وعقولاً تتبنى البحث العلمي . . . تجربة معهد الكويت للأبحاث العلمية . . . شهد بناء صرح علمي متميز على مستوى الوطن العربي ، وللأسف تراجع اليوم بشكل كبير . . . والمعهد لم يكن على صلة بمحاور دينية . . . فيجب إبعاد هذه الأمور ، والتفكير موضوعياً . . . فهناك أسئلة صعبة كما قال (41) . . . ليست المشكلة توصيات ، فيجب تشجيع نخبة من علماء المنطقة ، وتشجيع المؤسسات الفاعلة ودعمها ، لكي تتبنى بحثاً على مستوى المنطقة لصالح التنمية ، وإلا سنظل متأخرين .

(5) بدوري أشكر الدكتور عدنان ، ويا ليت تصبح عادة للثقافة العلمية سنوياً ، كجرعة علمية بجانب الإنسانية ،

1) السياسة والعلم 2) المال والعلم

وكما قال (3) ، يجب ألا نغيب في قضية المؤامرة ، فالموضوع ليس دائما أسود وأبيض ، فهناك وسط .

- هناك سياسة لها علاقة بالعلم . . . البيئة والسياسة والعلم . . . أمريكا نما فيها استهلاك الفحم وضعف استهلاك النفط لأنه أرخص وأقل سعراً . . . وهناك صراع الأقطاب حالياً ، وأمريكا هي القطب الرئيس . . . فالسياسة لها علاقة بالتقدم العلمي ، وعلينا أن نتعامل معها .

- المال والعلم . . . لا يمكن أن نعتمد على تمويل القطاع العام للبحث العلمي ، فما لم نخلق آلية لتحويل العلم والاختراعات إلى مال ، يتعذر تمويل البحث العلمي . . . فمثلاً روسيا نجحت في ريادة الفضاء ، وفي تطوير الأسلحة ، ولكنها فشلت لعدم استطاعتها خلق آلية لتمويل العلم .

البحث العلمي في الوطن العربي سينهض في المناطق التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة ، ويتراجع في المناطق المرتفعة التكاليف . . . والخليج تكلفة الإنتاج فيه عالية . . . والعالم يتجه إلى 20% عمالة منتجة 80% بطالة يحافظ على إطعامها حتى لا تهدد الاستقرار .

فما لم نصلح من عمالة وتكاليف الإنتاج في منطقتنا ، لن نستطيع تطوير البحث العلمي ، ولن يتطور العلم لدينا ما لم تكن هناك آلية ذاتية للتمويل .

د . **عدنان** : أشكر الجميع ، وقد سعدت بالتعقيبات ، وأود أن أوضح أن ما ذكرته عن الفكر الغيبي ، قصدت به الغيبي الذي لا يتفق مع الفكر العقلي ، وليس الديني ، فالغيب في الدين مسلم به ولا يخضع لنقاش ، وإنما المقصود هنا هو محاولة تغييب التفكير العقلي ، والذي أشار إليه (1) .

فيما يتعلق بتقدم الحضارات وعلاقة ذلك بالدين ، فإن الدين الإسلامي لم يكن عائقاً بل كان محفزاً للبحث والتطور ، فانطلقت الحضارة الإسلامية وسادت قبل عصر النهضة الأوروبية الحديثة ، وقد أشرت إلى ذلك بعجالة في الصفحة الأولى من الورقة .

- عن الأولويات . . . التنمية الاقتصادية تعتبر أساسية ، وفي الدول النفطية ، تكون الأولوية للبحث العلمي في مجال النفط ، والاستثمار لبناء القاعدة البشرية ، وزيادة الإنفاق في هذا المجال ، وتطوير مؤسسات التقدم العلمي ، فإن دول شرق آسيا ، كانت الأهداف في البداية مع التنمية الاقتصادية ، ثم وضع السياسات لتلعب المؤسسات الاقتصادية دوراً في تطوير المؤسسات العلمية والبحثية ، فإن الإنفاق مطلوب ولكنه وحده لا يكفي . . . لقد فشلنا في مسألة التحلية .

فالعلم جزء من الأولويات ، وهو من البديهيات ، وإن استثمار القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ، وكذلك في التنمية العلمية والبحثية ، ومن الأجدر دعوة الاستثمار الأجنبي ، أخذاً في الاعتبار أنه إذا لم تكن الأيدي العاملة متوافرة ورخيصة ، فإنه سيتوجه إلى الهند ومصر .

موضوع العمالة والتكنولوجيا وعلاقتها بالعمالة ، تكلمت وذكرت أن هذه التكنولوجيا تعطينا فرصة لمعالجة البطالة مثلاً ، وفرصة في التدريب والتعليم واستخدام اللغة العربية

في الكمبيوتر . . . فيجب ألا تكون مبادرة فردية ، ولكن جزء من استراتيجية للتشجيع على التطوير .

يتعذر تحديد ما هو المستقبل ، ولكن نضع استدلالات ، وتعدل في ضوء البيانات ، فيتعذر التنبؤات المتوقعة . . . فأتحرك وفقاً لما أعرفه ، ووفقاً للقوانين السائدة ، والنظر إلى المستقبل .

الرئيس : أشكر الباحث على جهده ، وأشكر الجميع .

وانتهت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والربع صباحاً ، ، ،

الجلسة الثانية

الخميس 1999/2/11 11.30 - 1.30 ظهراً

موضوع النقاش: **التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي**

رئيس الجلسة: رسول الجشي

معد ومقدم الورقة: الدكتور حسن حمدان العلكيم

الرئيس : بسم الله نبدأ الجلسة الثانية . . .

(قدم معد ومقدم الورقة)

د . **حسن العلكيم** : بسم الله الرحمن الرحيم ، أتوجه بالشكر إلى الإخوة القائمين على منتدى التنمية ، وأخص الدكتور عبدالخالق عبدالله مدير المشروع لهذا العام ، وسأستعرض الورقة وما فيها من بعض الأفكار ، وأشير بداية أن رأيي صواب قابل للخطأ ، ورأي غيري خطأ قابل للصواب .

لقد ساهمت منطقة الخليج العربي ، نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية ، مساهمة فاعلة في التحولات الجوهرية في هيكلة النظام الدولي المعاصر ، كما كان لتلك التحولات انعكاسات وتداعيات رئيسة أثرت بشكل كبير على التفاعلات البينية لدول المنطقة ، وخلقت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي ، فمن ناحية ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس في النظام الدولي الجديد ، إذ أصبح النظام الدولي أحادي القطبية ، تمخضت عنه ممارسة الولايات المتحدة لدور «شرطي العالم» .

فرضية الدراسة تسعى للإجابة على التساؤلات التالية :

- هل هناك نظام دولي جديد؟ ، أم مرحلة جديدة في النظام الدولي المعاصر؟ وما هي طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولي؟ وهل هي مرحلة انتقالية أم دائمة؟ وما هو الشكل المنتظر للمرحلة الجديدة في النظام الدولي؟ وما هي النتائج المترتبة على انفراد الولايات المتحدة على النظام الدولي في تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة الخليج أم العكس؟ ما هي أهم التحديات السياسية التي ستواجه دول منطقة الخليج في القرن القادم؟ وما هي البدائل والخيارات أمام بلدان الخليج العربي من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها

في عالم غير مستقر؟ .

- لقد ساعدت التحولات الدولية ، الولايات المتحدة في إحكام هيمنتها على النظام الدولي - فمع انسحاب الاتحاد السوفيتي التدريجي منذ سنة 1985 ، في ظل سياسة غورباتشوف الإصلاحية - أصبحت الفرصة سانحة بصورة أكبر للولايات المتحدة لفرض سيطرتها على النظام الدولي بأقل تكلفة ، وقد مكنت تلك التطورات الولايات المتحدة من تأمين احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج ، إذ تعد أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط منذ تم اكتشافه .

فقد ارتفع الاستهلاك الأمريكي من النفط من (5) ملايين برميل يومياً في الخمسينات من هذا القرن إلى (18) مليون برميل يومياً في سنة 1990 ، وهو ما يساوي (25%) من كل نفط العالم ، ومن المتوقع أن يصل إلى (20 مليون) برميل يومياً سنة 2000 ، على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز (5%) من سكان العالم ، وذلك مع تزايد الاستهلاك العالمي من النفط من (8 ملايين) برميل يومياً سنة 1960 إلى (150 مليون) برميل يومياً سنة 1990 ، ومن المتوقع أن يصل مع نهاية القرن إلى (190 مليون) برميل ، أخذا في الاعتبار أن منطقة الخليج تحتوي على (65%) من الاحتياطي العالمي للنفط .

- التساؤل الذي يطرح نفسه هو ، هل ستسمح الولايات المتحدة ببروز شركاء جدد لها على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي؟ أم ستعمل على إحكام هيمنتها على النظام الدولي بحيث يتسم بأحادية القطبية؟ . . .

وإذا كان الأول لا يمثل خياراً بالنسبة للولايات المتحدة ، فإن الهدف يصبح في العمل على تحقيق السيطرة الشاملة على النظام الدولي ، مما يثير تساؤلاً آخر حول الكيفية التي يمكن لها تحقيق ذلك الهدف؟ .

فإنه يمكن للمراقب أن يرصد المرتكزات الأساسية للتوجهات الخارجية للولايات المتحدة في النقاط التالية :

1 ـ السيطرة على مصادر الطاقة لإحكام سيطرتها على الدول المستوردة وخاصة تلك التي يمكنها المنافسة نظراً لتعاظم دور الاقتصاد في المرحلة الراهنة للنظام الدولي ، رغبة من الولايات المتحدة في اتباع سياسة لوي الذراع بهدف تحقيق مصالحها القومية .

2 ـ تعزيز قدراتها العسكرية الاستراتيجية في الوقت الذي لا تستطيع الأطراف الأخرى في النظام الدولي معارضة مشاريع التسلح الأمريكي أو حتى منافستها .

3 ـ استخدام الأمم المتحدة لإضفاء «الشرعية الدولية» على سلوكها الخارجي في العالم بصفتها تقوم بدور «شرطي العالم» في المرحلة الراهنة للنظام الدولي .

النظام الدولي اليوم وآحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، تثور بعض التساؤلات:

- إلى متى سيخضع النظام الدولي لهيمنة قوة دولية واحدة؟
- هل الانفراد الأمريكي طويل الأمد أم مرحلي؟
- هل ستبرز قوى دولية منافسة أم أن الولايات المتحدة ، نظراً لما تعانيه من أزمات ، ستخرج هي الأخرى من المعادلة الدولية؟

فالمعروف أن الولايات المتحدة تعاني من عدة أزمات اقتصادية وتعليمية واجتماعية ،

فإن التحسن في النمو الاقتصادي الذي طرأ في سنة 1997 (3,8%) ، ليصبح أعلى معدل في مجموع دول حلف الأطلنطي ، لايزال متواضعاً قياساً بالصين مثلاً (8,8%) ، كما أن بعض الدول الأوروبية . . . هولندا ، ايرلندا ، ألمانيا أخيراً . . . سجلت نمواً اقتصادياً أعلى ، والميزان التجاري مع اليابان يعتبر لصالح اليابان ، وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدينة بديون خارجية (4 آلاف مليار دولار) .

أما على صعيد الأزمة الاجتماعية ، فإنها تعاني من عدد من المظاهر الاجتماعية ، التي تتمثل في ارتفاع نسبة الجريمة ، وسوء المعاملة في السجون (1,7 مليون سجين (60%) منهم من السود والاثنيين) ، وفي خلل في البنية الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية ، مع التفرقة العنصرية ، وأصبح الشباب الأمريكي ، شباب «البوب» والمخدرات والطرب والجنس ، إذ لم تعد الأخلاق معياراً رئيساً في المفاضلة للوظائف العامة .

ونظراً إلى أن المحافظة على المكانة الدولية التي اكتسبتها الولايات المتحدة ، تتطلب الاستمرار في صلابة الجبهة الداخلية ، فإن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها ، والمعضلات الاقتصادية ، والعجز في ميزان التجارة الخارجية لصالح عدد من الدول التي يمكن أن تصبح منافسة لها على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي ، يثير تساؤلا حول إمكانية استمرار الولايات المتحدة في قمة الهرم السياسي للنظام الدولي المعاصر . . . وفي تقديري الشخصي ، إن انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي مرحلي ، وذلك لاعتبارين أساسيين :

الأول : التطورات داخل المجتمع الأمريكي .

الثاني : يتعلق بالتطورات الخارجية في عدد من دول العالم كألمانيا أو أوروبا الموحدة والصين واليابان وربما روسيا التي يمكن أن تبرز كقوى منافسة على قمة الهرم السياسي للنظام الدولي ليتحول بذلك إلى نظام التعددية القطبية ، وهو الأرجح على كل حال .

وإن التغيير في هيكل القوة يطرح أمام الإدارة الأمريكية خيارات محدودة تتمثل في الانعزالية ، أو تشجيع بروز نظام يقوم على التعددية القطبية ، أو زعامة العالم .

وإذا كان الخيار الأول منسجماً مع التوجهات الجديدة لضبط الموازنة العامة ، إذ لا يترتب عليه أعباء مالية مماثلة للخيار الثالث ، إلا أنه لا ينسجم مع الأهداف القومية للولايات المتحدة من ناحية ، وإن الاستمرار في ممارسة دور «شرطي العالم» على الرغم من أهميته ، فإن كلفته المالية توحي بأنه ليس الخيار الأمثل في ظل المعطيات الاقتصادية السائدة في الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

وعليه ، فإن إفساح المجال ، بل وتشجيع ظهور مرحلة جديدة في النظام الدولي ، تتسم بالتعددية القطبية سيشكل الخيار الأمثل للولايات المتحدة ، إذ يحافظ على مكانة الولايات المتحدة في قمة الهرم السياسي للنظام الدولي بكلفة أقل ، إذ يساهم نظام توازن القوى على تخفيض الإنفاق العسكري ، ويقلل الحاجة إلى انتشار القوات الأمريكية في المناطق الساخنة من العالم ، وسيتركز التخطيط الدفاعي على منبع بروز قوة مهيمنة ، بل ربما يقود إلى التعاون مع الأطراف الأخرى لمنع الهيمنة وتفادي الحروب ، هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة ستكون أكثر قدرة وحرية على الاهتمام بمصالحها الاقتصادية .

وبقدر ما ساهمت منطقة الخليج في التحولات التي شهدها النظام الدولي ، وبروز نظام آحادي القطبية بقدر ما سيكون لها دور في تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية ، نتيجة لمخزونها النفطي ، وكذلك لتزايد اعتماد اقتصاديات الدول الفاعلة الرئيسة المرشحة للمنافسة على نفط الخارج .

ويلاحظ المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عهد ايزنهاور إلى عهد ريغان ، أنها كانت تقوم على أساس الدفاع عن المنطقة ضد خطر الشيوعية . . . . وزاد اهتمام الولايات المتحدة بمسألة المحافظة على الوضع السياسي القائم في منطقة الخليج ، بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979 .

وكانت أزمة الخليج الثانية في سنة 1990 ، الفرصة السانحة للولايات المتحدة لتترجم لأول مرة التزاماتها المعلنة تجاه حلفائها في المنطقة إلى واقع ملموس ، وعلى الرغم من الاستخدام الفعلي للقوة الأمريكية في أزمة الخليج الثانية ، فإن هناك من يثير بعض الشكوك حول إمكانية استمرار الحشود الأمريكية في المنطقة لمدة طويلة ، أو حتى التدخل على غرار ما حدث في سنة 1990 ، ويعترف المسؤولون الأمريكان بالمشاكل إلي تواجه سياستهم الدفاعية في الخارج ، ويؤمنون بأنه يتعين على الدول المحلية تعزيز قدراتها الدفاعية . . . ووجهة نظري ، أن الرهان على أمريكا هو الرهان على حصان خاسر ، وذلك لعدم قدرة أمريكا على توفير القوة المطلوبة على المدى البعيد لعظم التكاليف ، وبعد المسافة

الجغرافية ، ونقص مصداقية الولايات المتحدة في أعين الدول العربية وروسيا والصين وفرنسا نتيجة للشعور العام السائد لدى الرأي العام العربي والعالمي ، ليس لدى الولايات المتحدة الفهم أو التقدير للتعقيدات في منطقة الخليج الذي يتضح في ازدواجية مواقفها وفي الدعم الأمريكي المتواصل للكيان الصهيوني .

وهناك تحديات سياسية تواجه دول المنطقة في القرن القادم ، ومن أهمها مسألة الأمن ، ومسألة التكامل والاندماج بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وقضايا الحدود ، وأزمة الديمقراطية ، والعمالة الوافدة .

أولا : الأمن ، وتختلف دول المنطقة في توجهاتها حول مفهوم وكيفية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، ففي الوقت الذي ترى فيه إيران والعراق أن مسؤولية الأمن تقع على عاتق دول المنطقة بالدرجة الأولى ، ترى دول مجلس التعاون الخليجي ، وبدرجات متفاوتة ، أن تحقيق الأمن والاستقرار ، يتطلب البحث عن حلفاء في النظام الإقليمي أو الدولي بصفته الخيار الوحيد لتحقيق الأمن الإقليمي منذ سنة 1990 ، وذلك للشعور بعدم الأمان ، وحالة الشك السائدة في العلاقات البينية لدول الخليج ، ساهم في ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري ، وبالتالي ارتفاع نسبة الديون الخارجية لدول الخليج .

ثانياً : وبالنسبة لتحدي التكامل والاندماج بين دول مجلس التعاون فيلاحظ أن الإنجازات التي حققها المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية ضعيفة جداً بالنسبة للفترة الزمنية لعمر المجلس ، ولا تعدو عن كونها شكلية ، وسبق أن وافقت دول المجلس في 1984 على إنشاء قوات درع الجزيرة كنواة لإقامة قوة موحدة تابعة للمجلس ، ووافقت في ديسمبر سنة 1992 على تقوية تلك القوات ، وعلى الرغم من ذلك فإن دول المجلس لم تتمكن حتى الآن من بناء قوة عسكرية تكون قادرة على الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ، أو حتى على مواجهة أي عدوان إلى حين وصول الإمدادات الخارجية ، وقد انعكس ذلك في أزمة الكويت سنة 1990 ، فسعت دول المجلس إلى عقد اتفاقية حماية مع الدول الغربية وروسيا ، والعودة بالمنطقة إلى ما قبل سنة 1971 ، ويعود ذلك إلى اعتبارات مختلفة أهمها الخلافات القائمة بين دول المجلس ، وحالة عدم الثقة التي تسود العلاقات الثنائية .

وتتمثل الخيارات أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يأتي :

1 ـ تجمع إقليمي أوسع يضم الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران واليمن .

2 ـ توثيق العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء في المجلس دون الحاجة إلى استمرار وجود

المجلس ، أو بمعنى آخر العودة إلى ما قبل 25 مايو 1981 .

3 ـ إقامة تكتل جديد يضم الدول الخمس الصغيرة فقط لتدخل في منظومة إقليمية فرعية جديدة بالإضافة إلى السعودية وإيران والعراق واليمن .

4 ـ المحافظة على المجلس مع إدخال الإصلاحات السياسية المطلوبة على الصعيد القطري من خلال العمل على زيادة الاندماج الداخلي ودعم المؤسسات وإدخال الإصلاحات الأساسية على صعيد المجلس وتوثيق العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء والدخول كمجموعة في منظومة أمنية خليجية تقوم على معادلة (3+6) بهدف تعزيز البعد العربي من ناحية وبناء علاقات ثنائية من شأنها خلق تباعد بين العراق واليمن إذا ما سعت إحداها الدفع بمصالحها القومية على حساب الدول الصغيرة من ناحية أخرى ، وأن يكون الاقتصاد محور التفاعلات بين الدول الثماني بهدف الانتقال من حالة الصراع القائم بين دول المجلس والدول الرئيسة الأخرى في المنطقة إلى حالة التعاون ومن ثم التكامل ، والتأكيد على أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والابتعاد عن سياسة المحاور والأحلاف الخارجية ، ويمكن تعزيز البعد الدولي بصفته الدائرة المثالية لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي .

ثالثاً : مشكلات الحدود ، وتشكل أحد أهم التحديات التي تواجه تعزيز مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء ، وأن استمرارها لا يهدد العلاقات الثنائية فحسب ، بل الاستقرار في المنطقة ، وتقود إلى سباق تسلح ، كما أنها تفسح المجال أمام التدخلات الخارجية ، مما يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة ، وعلى الرغم من سعي الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى حل هذه الخلافات التي ما تزال عالقة .

رابعاً : أزمة الديمقراطية ، فقد شهدت دول مجلس التعاون منذ أزمة الخليج الثانية ، تحولاً سياسياً ملحوظاً ، تمحور حول زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية ، ومكافحة الفساد الإداري والدعوة إلى مساءلة المسؤولين عنه .

خامساً : العمالة الوافدة ، تعاني جميع دول مجلس التعاون من ندرة سكانية من المواطنين ، إذ بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني (3%) سنوياً ، فإن نسبة غير المواطنين تشكل حوالي (50%) من السكان ، مع تفاوت النسبة من دولة إلى أخرى ، وما لذلك من آثار سياسية واقتصادية وثقافية ، وما يمكن أن ترتبه الاتفاقية الدولية لحقوق العمالة المهاجرين وأفراد أسرهم ، مما يقتضي وضع استراتيجية سكانية بعيدة المدى تتمثل في :

1 ـ تقليص نسبة العمالة غير العربية بحيث لا تتجاور نسبتهم 10% - 15% بحد أقصى .

2 ـ وضع الحوافز المادية للتشجيع على زيادة النسل كصرف وإعانات وحوافز مالية ومنح وحدات سكنية وتشجيع تعدد الزوجات .

3 ـ تشجيع المواطنين على الانخراط في المهن الحرفية والفنية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسة التعليمية على أن يتم التركيز على النوعية في التعليم والاهتمام بالتعليم الفني والتقني .

4 ـ توقيع اتفاقيات عمالية مع الدول العربية ذات الكثافة السكانية مثل مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن والسودان لتنظيم الكيفية التي سيتم من خلالها جلب العمالة العربية .

الخاتمة:

إن دراستنا للتطورات الدولية وتداعياتها على منطقة الخليج تشير إلى عدد من النتائج أهمها :

1) إن منطقة الخليج العربي التي ساهمت بصورة غير مباشرة في حسم التحولات الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح النظام الدولي نظاماً أحادي القوة ، يمكن أن تساهم – نظراً لتعاظم دور الاقتصاد ، ولما تحتويه من مخزون نفطي ، وحاجة الدول الرئيسة في النظام الدولي للنفط – في تحولات دولية جديدة تقود إلى نظام دولي يقوم على التعددية القطبية .

2) إن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج لا يساعد على تحقيق الاستقرار الإقليمي بقدر ما يثير عناصر عدم الاستقرار نتيجة لتباين المواقف لدول المنطقة من ناحية ولما يترتب على الوجود الأمريكي من استنزاف للثروة المادية وإثارة نقمة شعوب المنطقة على حكوماتها من ناحية أخرى .

3) إن الولايات المتحدة اليوم تواجه تحديات داخلية وخارجية مختلفة من شأنها أن تفرض واقعاً جديداً على السياسة الخارجية الأمريكية إذ تعكس الدراسة أن خيار تشجيع تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية ربما يكون الخيار الأمثل وعلى دول الخليج أن تستعد لهذه المرحلة قبل أن تفاجئها التطورات الدولية وتفرض عليها واقعاً غير مرغوب فيه .

4) إن تحقيق المصالح القومية لدول مجلس التعاون الخليجي تتباين في طبيعتها مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومع استمرار المرحلة الراهنة للنظام الدولي بعد أن فقدت هذه الدول ، بصفتها جزءاً من العالم الثالث ، هامش المناورة ، الأمر الذي يتطلب العمل على تشجيع الأطراف الدولية الرئيسة الأخرى في النظام الدولي خاصة

والمجموعة الأوروبية والصين وروسيا لأنها تلعب دوراً أكبر في المحافظة على أمن واستقرار المنطقة ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الانفتاح على هذه الدول وتعزيز التعاون معها في كافة المجالات .

5) عكست الدراسة أن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون خلال القرن القادم ، عديدة وأن سعيها للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة لابد وأن يقوم على مبدأ أن أمن منطقة الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي من ناحية ، وأن الأمن لا يتحقق بالإفراط في الإنفاق العسكري وتضخيم أجهزة الأمن والدعاية الإعلامية ولكن يقوم على أساس الانفراج السياسي بالدرجة الأولى ، على أن يكون العدل هو أساس الحكم ، وأن تحقيق ذلك مرهون بتوفير الرفاهية والتوازن بين الراعي والرعية من ناحية ثانية .

وشكـــرا ،

الرئيس : نشكر المتحدث ، وقد طرحت الورقة عدة قضايا لها حساسيتها ، وكان يؤكد على أنه يعبر عن وجهة نظره .

(37) تناولت الورقة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المنطقة ، وفي رأيي هناك عدم توازن في مناقشة هذه التحديات ، وهذه التحديات كما أراها هي أولاً :

تحديات داخلية ولعل أبرزها : وجود بعض الأنظمة التسلطية والعدوانية التي أدخلت المنطقة بدوامات سياسية متعاقبة ، حيث بدأ النظام الإيراني بداية بمبدأ تصدير الثورة . . . ثم النظام العراقي بدأ باعتدائه على إيران ، ثم أدخل المنطقة بدوامة حرب الخليج . . . وهذه الأنظمة هي التي تؤجج التوتر داخل المنطقة .

التحدي الآخر هو نقص أو غياب المشاركة السياسية ، وفيما عدا الكويت فهي إما مجالس شورى أو لا يوجد لها أي شكل من الأشكال النظامية ، وقد أوضح الكاتب ذلك .

التحدي الثالث هو التفاوت الواضح بين مستويات المعيشة بين دول المنطقة ، بين دول فائض ودول عجز ، أو دول فقيرة .

مشكلة الحدود وعدم استقرارها (أشار لها الكاتب) .

والتحدي الأكبر هو عدم وجود تنمية حقيقية لشعوب دول المنطقة .

وهذه التحديات الداخلية هي أقوى وربما أكثر أهمية من التحديات الخارجية المتمثلة في :

- الوجود الأجنبي في المنطقة - والأطماع بخيرات المنطقة .

- معاناة المنطقة من الآحادية القطبية في العالم الآن ، وربما هي (التحديات الداخلية) السبب في فتح الباب للأطماع والأفكار الخارجية ، وما لم نكن أمناء في التعرض لهذه التحديات جميعها فلن نتمكن من معالجة الخلل .

إن وجود المنطقة في بؤرة الصراع الدولي هو أمر فرض عليها ولا خيار لنا فيه ، ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه ونديره لصالحنا .

كما أن الكاتب تطرق في مجال التوصيات لمقابلة التحديات الداخلية بالتقليل من العمالة الوافدة - التي تشكل خطراً - وذلك بتشجيع النسل وتشجيع تعدد الزوجات ، وفي رأيي أن هذا قفز على الواقع الحالي والذي تعاني منه الدول الخليجية ، من تناقص الإيرادات والضغط على مواردها ، الأمر الذي يعني أن أي زيادة دائمة للسكان ، تعني المزيد من الضغط على هذه الموارد ، ويفتح الباب لمزيد من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

(2) ورقة الدكتور عدنان حاولت تنقلنا 30 سنة للأمام ، وبكل أسف ، حاولت ورقة الدكتور حسن أن تنقلنا 30 سنة للوراء ، ومن المؤسف والمحزن أن المثقفين العرب لم يستطيعوا التغلب على عقدة أمريكا ، فحاولت الورقة ، تثبيت وجهة نظر مسبقة ، فهي ليست بحثاً علمياً بالشكل الدقيق ، فحاولت أن تلبس أمريكا لباساً ليس لها ، فحاولت أن تعطي دول الخليج دوراً في إظهار قطبية الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ، في حين لا فضل لها فيه .

فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، لن يضيرها أن يهاجمها أحد ، ولن يضيرها أن يشهر بها أحد ، حتى لو كتب في الصحف أن أستاذ العلوم السياسية يهاجمها .

فإن جيل البوب هو الذي يدير أكبر سياسة في العالم ، وأكبر اقتصاد في العالم ، وريادة الفضاء ، وهو الذي يحارب في المعارك ، وهو رائد البحث العلمي ، ويطلب الباحث منا ترك الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي ، مع أن العالم يحسدنا على العلاقة المتميزة معها ، وكان الأجدر أن يوضح لنا كيفية إمكانية الاستفادة من هذه العلاقة وتوظيفها لصالح المنطقة ، آخذاً في الاعتبار أن المنطقة هي المستفيدة من هذه العلاقة مع وجود صدام ، وتوجهات الثورة الإيرانية .

(3) كان بودنا أن نناقش ورقة سياسية دون الدخول في السياسة ، وقد استنتجنا من الورقة ، أن منطقة الخليج هي التي تخلق أحداثاً وأوضاعاً في العالم ، وساعدت في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية ، وهذا غير صحيح ، فأمريكا انفردت بالقطبية قبل حرب الخليج ، ومنذ تراجع وسقوط الاتحاد السوفيتي .

التحدي هو أن العالم يتغير ، وأن هناك آحادية القوة وليس لنا دخل في ذلك ، وأن العولمة لها انعكاسات ومفاهيم اقتصادية وسياسية وعقائدية ، فالمهم كيف يكون التحدي وتلافي السلبيات .

في المنطقة العربية قامت عملية السلام ، وانتهى الصراع العسكري مع إسرائيل ، وسيظل صراعاً حضارياً ، فالتحدي كيف نتعايش معها في ظل نظام تنافسي ، وكيفية التحول الديمقراطي للتعايش مع العالم ، فقد تحولت روسيا إلى نظام تعددي وديمقراطي لتحافظ على قوتها وكيانها .

فالتحدي هو كيفية التعايش فيما بيننا وبين الغير وتوجيه المصارف إلى التنمية ، وتطوير التعليم .

(29) قضية أن أمريكا أحكمت سيطرتها على منطقة الخليج بعد حرب الخليج ، فقد كانت لها السيطرة من قبل ذلك ، وكونها تدخلت في المنطقة ، فإنها تدخلت لصالح دول مجلس التعاون الست ، وحسمت الصراع لصالح تلك الدول وعدم استنزافها ، ولا يوجد تباين في مواقف دول الخليج في ذلك .

وإن المجتمع الأمريكي متماسك وقوي ، وإذا اعتبر الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية رهاناً خاسراً بالنسبة لدول المنطقة ، فما هي الرهانات الأخرى؟ فهذا هو واقع الحال الذي علينا أن نتعايش معه وندركه .

(8) أود أولا أن أذكر وجهة نظري في هذه الورقة ، وإذا كانت هي وجهة نظر الباحث ، فإني أقدر له وجهة نظره ، أما إذا لم تكن كذلك ، فهي قراءة مؤدلجة للوضع الدولي بين التمنيات والشعور الشخصي للباحث ، بعيدة عن النظرة العقلانية .

فإن النظام الآحادي للقطبية في العالم سيستمر لعقدين على الأقل ، والتحدي هو كيف لمنطقة الخليج أن تتعايش مع ذلك النظام الآحادي القطبية ، فالمنطقة لم تشهد أي سلام بدون وجود قوة خارجية .

إن انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، كان يبشر بانبلاج عهد سلام في المنطقة ، بعد قرار مجلس الأمن عن تلك الحرب ، إلا أنه للأسف ، بعد سنتين ، دخلت المنطقة في حرب العدوان العراقي على الكويت .

ويذكرني ذلك ، بأنه في سنة 1989 ، أوضح أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي – الذي كان موجوداً في سلطنة عمان – أنه يرغب في زيارة الكويت ، إلا أن الكويت رفضت استقباله في طائرة عسكرية ، وأوضحت أنها ترحب به في طائرة مدنية ، فإن

المتغيرات حدثت بسبب العدوان العراقي .

إننا أمة نتكلم كثيراً ونعمل قليلاً ، فقد كنت في طوكيو في أواخر الثمانينات ، وكنا نتكلم عن تبعية اليابان للولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها مجرد ذنب لأمريكا ، فغضب أحد اليابانيين وأوضح أنه كان على بعد 6 كم من نجازاكي وهيروشيما ، ورأى آثار القنبلتين ، وأن اليابانيين قرروا العمل على تركيع أمريكا اقتصادياً ، وهذا ما يحدث الآن .

ونعتقد أن وجود أمريكا الآحادية في المنطقة ، يقتضي أن نرتب أوراقنا ونستفيد من ذلك .

(6) بريزنسكي هو الذي قال «المارد الجبار طالبان» ، والذي يفجر قنابل من هنا وهناك ، ويسيء إلى الحضارة الإسلامية التي لا تأخذ بالعنف ، ولكن للأسف ما يطرح حالياً ، أفكار تبعدنا عن التوصل إلى الحقيقة أو العلم ، وهي تيارات مدسوسة علينا ، ففي الوقت الحاضر ، الحكومات القائمة تخشى المواطن ، حتى في الجندية لا يريدوننا . . حتى المباني أصبحت قصوراً . . . كيف نحارب ونحن نعيش في قصور . . . إن الذي شجع على سكن القصور ، هو ترف النفط ، وإذا استمر ذلك ، سيؤدي إلى نكبة أكثر من نكبة الغوص .

إن قوة القطب الأمريكي الآحادي ، أمر واقع وفرضته الظروف ، ونحن في حاجة إليها ، فإن من استخرج وطور النفط ، هي الحضارة الغربية .

(16) لقد عشت في الحلم الذي نقلتنا إليه الورقة الاولى ، لنتواصل بالعلم والبحث العلمي والعالمي ، والتفاعل قليلاً مع التحديات العلمية والتكنولوجية .

أما الورقة الثانية ، فقد نقلتنا إلى الواقع . . . كيف نعيشه وكيف نتطلع إليه ، وإني إذا التزمت بحدودي ، أقول إن الورقة جيدة . . . ولكن التحدث عن القطبية ، فإن هذا ليس خيار الولايات المتحدة الأمريكية ، فلو ترك لها الأمر لأصبحت المسيطر الأول والأخير ، فهي ليست واقعياً القوة الأساسية في العالم ، فهناك قوى أخرى ، منها القوة الأوروبية التي غابت عن الورقة ، فإن المجموعة الأوروبية ، خاصة في التحول الاقتصادي والمالي ، يكشف عن أن المجموعة الأوروبية تعتبر التحدي الأساسي للقطبية الأمريكية .

وإن الربط بين التطور العلمي والمالي والنقدي له أهميته ، وهذا البعد مازلنا نفتقده في عالمنا العربي ، مع أن الحضارة العربية والإسلامية عندما سيطرت على العالم ، بدأ التحول النقدي كشبه تحول مصرفي ، أخذته الحضارة الغربية عن الحضارة

الإسلامية ، وعرفت كيف تستفيد منه ، حتى أصبحت لها السيطرة .

وأعتقد أننا نعيش بين الرؤية العلمية الشاملة ، وغياب هذه الرؤية – ليس فقط غيابها في منطقة الخليج ، وإنما في المنطقة العربية كلها – ومع ذلك فهناك بعض الضوء لرؤية جزئية ، فهناك بعض الأجهزة العربية التي بدأت ترتبط بالنظام العالمي ، فقد بدأت دبي ترتبط بالنظام العالمي في مجال تطور الحاسوب ، وأصبحت تشكل تنافساً كبيراً في هذا البعد .

أخذاً في الاعتبار أنه في عالم اليوم ، لم تعد النظرة إلى العالم كما كانت في الماضي ، فأصبح يظهر العالم الطفل ، ويبنون ثروات ، وهذا يعد مغيب عنا ، بسبب أنظمتنا التي لا تركز على العلم والشرائح الاجتماعية .

(20) معظم الأفكار طرحت . . . الورقة الأولى حاولت أن تربطنا بالمستقبل ، أما الورقة الثانية فتعيدنا إلى شعارات عشناها . . . أخذاً في الاعتبار أن النمور الآسيوية طورت نفسها اعتماداً على الغرب . . . فهل الولايات المتحدة عرقلت المشاركة السياسية في الخليج؟ . . . لا ، إني أخشى على الديمقراطية في الكويت من التيارات الدينية وما تطرحه ، ومن وأد الحريات باسم الدين .

(23) هذه الجلسة صممت للإجابة على سؤال : ما هي الاتجاهات السياسية العالمية الكبرى المستقبلية التي ينبغي على دول الخليج التعامل معها؟ ، فإن أول اتجاه يتجه إليه السياسيون ، هو الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة الأمريكية الأولى التي تتحكم في سياسة العالم . . . فمن حق الدكتور حسن التوقف عند ذلك وتحليله . . . فإذا كانت أمريكا تسعى لأمركة العالم ، وهذه هي العولمة ، فما هي تجليات هذه الأفكار؟ . . . الرئيس الأمريكي يتصرف وكأنه الرئيس الوحيد في العالم . . . التشريعات الأمريكية تفرض على دول العالم وإلا تعاقب . . . ، أمريكا تحاول أن تجعل أسلوبها في الحياة هو السائد . . . تسعى أمريكا للسيطرة . . . ولكن مهما كنت صديقاً لأمريكا . . (فرنسا . . دول أوروبا . .) ، فستختلف معها ، وذلك يقتضي النظر . . . فرغما عنا جعلت أولوياتنا هي أولويات أمريكا . . . فالورقة تشخص اللحظة السياسية الحالية .

والسؤال هو ، هل نتعايش أم نتصادم مع الاستفراد العالمي والشأن الخليجي؟ وهذا اجتهاد وارد ، والورقة تضعنا في قلب هذه اللحظة .

أقترح عقد ندوة كاملة عن علاقتنا بأمريكا على الصعيد الأمني على مدى الـ 20 سنة القادمة .

(17) أود أن أوضح أن المعلومات في الورقة لاسيما عن الغاز ، تحتاج الكثير من التدقيق ، فيما يتعلق باستهلاك العالم من النفط ، وكذلك استهلاك أمريكا .

فإن 150 تمثل استهلاك الطاقة الكلي اليومي ، وهذا يجرنا إلى نقطة أساسية :

- أهمية الخليج للعالم هو النفط (فيه 72% من احتياطي العالم) ولكن السؤال هو ، هل أمريكا حالياً تحتاج النفط الخليجي؟ . . . إنها تركز على نفط المكسيك وفنزويلا والسعودية .
- الخليج يعتبر عالمياً وليس أمريكياً فقط ، فالنظرية تحتاج تحليلاً أكثر بمعرفة الحقائق .
- أمريكا هي أقوى دولة ، والتعامل معها يتطلب تحديد كيف نتعامل معها . . . أمريكا فرضت على اليابان التعامل معها ، فماذا فعل اليابانيون ، درسوا ونقلوا وغيروا وطوروا بما يتناسب مع العالم ، أما نحن فنطلب من الآخرين ، ولكن علينا أولاً أن ندرس ونطور ما نحتاج .

(1) إنك اتخذت موقفاً ، إنك مع أمريكا ، فتحاول إبراز ذلك . . . فآخرون معها ، فالمهم أين مصالحنا وأين تكمن ، المصالح اصطلاح في علم السياسة والاقتصاد ، حتى ولو كان هناك اختلال بين التوازن .

أمريكا موجودة في الخليج لمصالحها ، وهذا لا خلاف عليه ، وذلك في كل المناطق ، فيجب أن ندرس أنفسنا وغيرنا بشكل موضوعي .

فصورتنا الورقة بقوتنا وإمكاناتنا أكثر مما نملك ، فجميع ميزانيات الوطن العربي أقل من ميزانية إسرائيل . . .

في السودان قالوا إن أمريكا تضربنا لتستفيد منا . . . فنحن دائماً نبالغ في إمكاناتنا ، فيجب أن نسأل أنفسنا ماذا عملنا؟ .

مثل مجموعة في بيت ، يناقشون لماذا سيحضر من يهاجمنا ، دون المبادرة بالعمل لصد أي مهاجم . . .

فنحن والآخر دائماً ، نناقش ماذا سيفعل بنا الآخر ، دون ماذا نفعل معه . . .

فإن تقييم الأزمة الأخلاقية في أمريكا ، لا تحل بهذه الطريقة ، فهناك تحسن ضد الجريمة ، وهذا لا يؤثر على أمريكا وإمكاناتها . . . وإثارة مشكلة مونيكا . . . كم في دولنا من مشاكل .

ولفت النظر إلى الأوضاع في السجون في أمريكا . . . وماذا عن سجوننا؟ .

يجب أن نفرق بين واقعنا ، وما نتمناه . . .

(41) هناك ثلاث ملاحظات :

1) خطورة التكهن في علم الرياضيات (ربط الوتر بالمحيط) ، الورقة تعتمد على توقعات .

2) موضوع الديمقراطية ، هناك فرق بين الحضارة العالمية اليوم وبين الشريعة والديمقراطية وهذا خطير ، وكان هناك اندفاع طلابي منذ 20 سنة كما قال (20) ، إن أمريكا أكبر دولة غنية بعلمها . . . أبحاث واختراعات ، فليست في حاجة إلى بترول الشرق الأوسط ، وإنما تحتاج إلى استقرار عالمي .

التكهنات في الورقة في سنة 2020 يصل سكان إيران إلى 125 مليون نسمة ، وسكان العراق إلى 80 مليون نسمة .

(10) نقطة مهمة ، هناك اشتباك ، وهو أمر طبيعي ، فكل شخص عنده مسلمات تختلف عن الآخر ، وكذلك المنظور الاستراتيجي يختلف في الطرح ، وأيضاً المصطلحات . . . العقلانية / الواقعية / الأيديولوجية . . . فاستعمالها دون تحليل تؤدي إلى غموض .

توجيه الدراسة الموضوعية ، إنها مسألة نسبية ، فلا طرح موضوعي على إطلاقه ، فهناك :

- المنهج نفسه له مسلمات أخرى . . . لا يوجد شيء مسلم به على إطلاقه Value free .

- النقد يوجه إلى ما طرح في الورقة وهل تؤدي الغرض أم لا .

- عدم إعطاء أنفسنا حجماً أكبر من حجمنا ، فلو تناولنا الأمور العلمية التكنولوجية لمعرفة أنفسنا ، أفضل من الدخول في تصورات . . .

- قضية إغفال الدور الروسي . . . مثلاً انخفاض العملة فيها ، وانتهاء الغزل بين روسيا والغرب ، والشارع الروسي أصبح يعتمد على نفسه لأن الغرب لن يقدم له مساعدة .

- الخيار الروسي . . . له انعكاسات على المنطقة ، ألمانيا بعد الحرب الأولى لجأت إلى الحل العسكري ، وتطورها ، فلو لجأت روسيا إلى مثل ذلك لخسرت .

(26) المفروض أن نبتعد عن القراءة المؤدلجة ،

نصر على افتراض أنه نقاش ودي لنتبين تكوين أفكارنا والواقع ، وكما ذكر (5) ، دائماً هناك قدر من التشابك .

الورقة اتجهت إلى إثبات موقف أكثر منه بحث علمي يبحث الوضع والمستجدات وطرح الاحتمالات .

الاستقلال والسيادة والعلاقة بالدول الأخرى .

ما قاله الباحث أن وضع منطقة الخليج كان له دخل في قضية أمريكا .

النفط كمصدر حيوي . . . الدول الصناعية تسعى لاستمرار تدفقه بأسعار معقولة .

والتطور الحادث حالياً ، أن طلب النفط أصبح يتناقص على خلاف الثمانينات ، وذلك له انعكاسات على السياسة الدولية ، فلا حرص على سيطرة على منطقة لضمان تدفق النفط . . . فإن طبيعة المصالح تغيرت حاليا عنه في السابق .

الوجود السابق البريطاني ، كان يحاول أن يفرض سيطرته على المنطقة ، ولكن الوجود الأمريكي يختلف ويحتاج الأمر نظرة جديدة ، ولا يمكن معالجة العلاقة بين المنطقة والدول المتقدمة ، بنظرة كما كانت في السابق .

فكان هناك تيار قومي ضد إسرائيل ، وتغيرت النظرة . . .

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وفشله في المعالجة الاقتصادية فالنظرة تغيرت .

الاستقرار ، فإن الأمريكي ليس له حق الحماية ، ولكن التوتر قائم بسبب تغير النظام الأمني في المنطقة ، بل على مستوى المنطقة العربية .

فمطروح مدى إمكانات تحول دول الخليج إلى الديمقراطية .

الرئيس : نشكر الجميع والدكتور حسن يرد .

د . حسن : لقد نجحت في إثارة هذا النقاش ، وقد أشرت إلى أن هذا رأيي يحتمل الصواب والخطأ .

وأشكر على تصحيح الأرقام . . .

- (37) طرحت آحادية القطبية ، لقد طلب مني أن أركز على الجانب الدولي .
- إن الموضوعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية نسبية .
- عن تحديد النسل ، يا ليت دول الخليج تعلن الوحدة ، ونستغني عن العمالة الآسيوية .
- عن إعطاء دور لدول الخليج قلت إنها ساهمت بطريق غير مباشر ، وإن العدوان العراقي أعطى لأمريكا دوراً واضحا .
- تحدثت عن أن المجتمع الأمريكي سيعاني من مشاكله الداخلية ، دون أن أذكر أنه سينهار .

- الاستشراف يكون في حدود التصور والمتوقع .
- صداقة أمريكا لن تكون أكثر من صداقة أمريكا وأوروبا .
- اليابانيون لم يناموا ، ولكن أعدوا العدة ، فماذا أعددنا في الخليج؟ .
- نتكلم عن العالم كقرية ، ولكن المهم أن ندافع عن حقوقنا .
- القضية الأخلاقية ليست هي الوحيدة ، فهناك نقاط ضعف كثيرة .
- المقارنة بين العالم العربي وأمريكا لا يمكن أن تتم .
- المعارضة السعودية موجودة .
- لقد أشرت إلى مساهمة المنطقة في الصفحة الأخيرة .
- أهمية المنطقة ستفرض على الأطراف الأخرى أن يكون لها جزء تستفيد منه المنطقة . . . ماذا يضير من التعامل مع الصين؟ .

علينا أن نعد العدة للمستقبل . . .

وشكـــــرا ، ، ،

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية بعد الظهر ، ، ،

الجلسة الثالثة

الخميس 1999/2/11 4.45 - 6.45 مساء

موضوع النقاش: **الخليج العربي والفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين**

رئيس الجلسة: عبدالملك الحمر

معد ومقدم الورقة: الدكتور محمد الرميحي

الرئيس : بسم الله نبدأ الجلسة الثالثة ، حيث سيمتد بنا البعد الثقافي ، من الماضي إلى واقع الحاضر ، وشفافية المستقبل .

(قدم معد ومقدم الورقة)

د . محمد الرميحي : الورقة فيها بعض تشابك مع الورقتين السابقتين ولكن ربما بتصور آخر ، وفي ضوء أن الموضوع يتناول القضية الحضارية ، فكان لابد من عمل سيناريو للموضوع .

ثم استعرض بعض الشرائح على شاشة العرض موضحاً :

العناصر الرئيسة

المقدمة :

أولاً : المجتمع الخليجي عشية الألفية الثالثة :

- المجتمع الريعي وتحولاته .
- المجتمع المدني .

ثانيـــاً : الخليج كرافد إقليمي للنظام العالمي الجديد .

ثالثـــاً : إطلالة على التطورات الحضارية والمعرفية الكبرى .

رابعـــاً : مهام ومسؤوليات خليجية مع مطلع القرن الواحد والعشرين .

خامساً : الخليج ومشاهد المستقبل :

- التحديات .
- الفرص .

وقد نقلت عن السياسي الألماني بسمارك قوله منذ أكثر من قرن «في الشؤون الخارجية هناك ثلاثة من أعشاش الدبابير ، فبجانب البلقان ، هناك المغرب والبحر المتوسط ، الخليج «الفارسي» ، وإعلان مونرو الأمريكي» ، وفي هذا القرن ، وعلى التحديد في نصفه الثاني ، تحولت مجتمعات الخليج تحولاً جذرياً في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولبست المعنويات خاصة السياسية ، لبوسا جديداً من حيث الشكل ، وتأتي في العبارات التالية :

- **الخليج : بؤرة صراع مستمرة منذ أكثر من 100 عام من الشح إلى الوفرة . . . ثم إلى أين؟**

- المجتمع الريعي وتحولاته:

أبرز التحولات التي طرأت على هذه المجتمعات تمثلت في :

- الوفرة المادية الناتجة من إيرادات النفط أفرزت المجتمع الريعي .
- هذا أدى بدوره لظهور تشكيلات وفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يكن معروفاً من قبل .
- ثم برزت الدولة الأبوية التي تقدم الخدمات لمواطنيها من المهد إلى اللحد فأظهرت الطبقة الوسطى التي لم تكن موجودة من قبل ، وهي أساساً طبقة أو فئة الموظفين التي لم يعرفها مجتمع الخليج بهذا الاتساع والكبر ، وأيضاً فئة العسكر التي تتسع باتساع وعظم حاجة هذه المجتمعات إلى الأمن ، كما لم يشهد في السابق تلك الفئات المهمشة من العمالة الرخيصة وشبه الرخيصة القادمة من آسيا وأفريقيا . . . وكلها تعتمد على النفط الذي ظهر في كل مجتمعات الخليج بدرجات متفاوتة ، وفي أزمنة مختلفة غير متباعدة ، وأفرزت نمطاً في التنمية متشابهاً إلى حد كبير ، فبرزت الدولة الأبوية التي عكست العلاقات «البطريركية» المنبعثة من التكوين القبلي السائد . . .

والإمارات الصغيرة التي كانت تعيش على الصيد واللؤلؤ ، وكانت مجتمعات معزولة تفتقد المدارس والطرق ، أصبحت دولاً اختطت لنفسها بناء مجتمع حديث ومتطور . . . وكل ذلك موّله النفط . . .

لقد ذكرت مطالعة مطولة عن أسعار النفط ، والأدبيات التي قدمتها تقول بأن سعر النفط سينزل ، وآخر بأنه سيزيد الطلب ويرتفع السعر . . . وقرأت اليوم ورقة قدمها الدكتور عبدالعزيز الدخيل ، تضمنت أن سعر النفط ليس مجرد العرض والطلب ، ولكن هناك أيد خفية ، وأرى أن العرض والطلب هو الذي يسود ، وقد يكون ذلك في نهاية العقد القادم ،

وكما يقول البعض ، ومنهم أحمد زكي اليماني ، في آخر النفق يوجد ضوء .

المهم أن النفط في الخليج أنشأ الدولة الراعية ، وعقداً اجتماعياً أبوياً ، أسفر عن شكل اجتماعي شمولي ، أصله رعوي أو صحراوي . . . وتجربتنا في الخليج وكل ما يكتب عن التنمية والشكل الذي أخذته دول النفط . . . لقد قرأت عنه أن الشكل الذي أخذته دول النفط ، هو تجربة بين تجربتين ، له مظاهر التقدم ، ومحتوى التخلف . . .

- المجتمع المدني:

- أجبرت ظروف الوفرة الاقتصادية مجتمعات المنطقة على التحول السريع .
- هذا التحول مازال حتى وقتنا الراهن شكليا ، لم يرافقه تحول في المفاهيم والقيم والسلوك .
- التنظيمات الجديدة لم تأخذ شكل التنظيمات المدنية بالمعنى العلمي .
- واقع المرأة في مجتمعات المنطقة هو أحد إفرازات هذا الوضع .
- أما العمل السياسي فلم ينضج بعد ورغم ممارسته في المنطقة لسنوات طويلة .

الدكتورة دلال البرزي كتبت كتاباً عن «جرامشي في الديوانية» عن المجتمع المدني . . . فإن تغير النسيج الاجتماعي لمجتمع الخليج حدث في فترة قصيرة ، من ظهور النفط حتى الاستقلال ، في الكويت مثلاً (16) سنة ، وفي الإمارات (11) سنة ، فهي قفزة كبيرة ، وتغيرات اجتماعية سريعة . . .

وكانت التدفقات البشرية «الأجنبية» القادمة من الخارج محط شكوى وتندر وتقليد في آن واحد . . . صدر كتاب أخير لسيدة أمريكية عن الكويت ، تضمن العبارة التي كان الصبية يلاحقون بها الأجانب في بعض شوارع مدن الخليج الساحلية ،

"Englishman with a hat on your head, We hope you die to night in bed"

وذلك عن الأهزوجة الشعبية التي كانت تقول (انجليزي بوتيلة إن شاء الله تموت الليلة) ، فكان تعبيراً عن الموقف ضد الأجانب ، فأصبحوا يتكلمون عن الاختلال السكاني ، والبطالة ، والظروف الصحية وتطورها .

في هذه المجتمعات ، كانت أمراض مثل السل والجدري والتراخوما ، أمراضاً مستوطنة ، وعندما بدأ التحديث ، كان يتم التفتيش الصحي على الطلبة في المدارس . . . وظهر عامل البلدية لرش مادة (DDT) للحفاظ على الصحة العامة . . .

ذكرت مريم جويس في كتابها أن حريقاً شب في إحدى ورش بناء السفن في الكويت في سنة 1948 ، ولم تكن هناك سيارات إطفاء حريق لدى البلدية ، فطلبت سيارة إطفاء من شركة نفط الكويت (Koc) .

المرأة في المجتمعات الخليجية مرت بمتناقضات كثيرة . . . كانت دائماً تجلس على الأرض . . . ثم دخلت الجامعة «كنة» بأحمر شفاه . . . ثم أصبحت محجبة . . فهل هي صحوة حقيقية أم أنها صحوة ثم عادت إلى ما كانت عليه؟ . . . فإن حجب النساء والإبقاء عليهن في البيوت ، استمر حتى أواخر الستينات ، حيث كانت بداية التعليم والتحديث في أوائل السبعينات ، حيث خرجت بعض النساء خارج ذلك القمقم ، ولكن العديد منهن عدن إليه من جديد .

المجتمع الخليجي عشية الألفية الثالثة:

كان لظهور النفط دور حاسم على صعيدين :

- تحويل المنطقة لما يزيد على القرن ، إلى بؤرة الصراع الدولي .
- تحويل مجتمعات المنطقة جذرياً على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

بالنسبة للمشاركة السياسية ، لقد تطورت وأخذت أشكالاً مختلفة ، بعضها منتخب ، وبعضها معين ، وبعضها مشترك بين الانتخاب والتعيين . . . في الكويت ، لم يطور دستور سنة 1961 للأفضل ، وبعضها يشكو من عدم تطويره إلى الأفضل . . . توسيع قاعدة الناخبين . . . تخفيض السن للانتخابات . . . مشاركة المرأة في الانتخاب ودخولها مجلس الأمة . . . توحيد الدائرة الانتخابية . . .

- من الدراسة التاريخية في تطوير منطقة الخليج ، يتبين أن لكل تقدم علمي أو تقني في العالم ، أثره المباشر على المنطقة من حيث أهميتها الاستراتيجية والجغرافية والسياسية ، سلباً أو إيجاباً ، فعند اكتشاف البخار ، طور الوضع في المنطقة أكثر من الشراع ، وعندما بدأ الطيران حولها إلى أهمية أخرى مختلفة ، وعند اكتشاف النفط ، دخل الخليج في الطور الجديد من الأهمية ، فكل تقنية جديدة أثرت على منطقة الخليج ، وبالتالي فإن افتراض تقدم التقنية للعثور على مصادر طاقة أرخص ، سيجعل الخليج أول من يتأثر بذلك .

الخليج كرافد إقليمي للنظام العالمي الجديد (1)

- المنطقة هي أكثر مناطق العالم احتداماً .
- الافتراض القائم في وجهة النظر الغربية هو تناقص الأهمية الجيو سياسية للمنطقة خلال العقود الثلاثة القادمة .

- دول الخليج تقع اليوم في أكثر بقاع العالم احتداماً ، فعلى غربها يجثم «الشرق الأوسط» الكلاسيكي ، مسرح خمس حروب كبرى في أقل من خمسة عقود ، وعلى غربها وشمالها يقع المحور الإيراني - العراقي الذي شهد أكثر حروب المنطقة وحشية ودموية عبر تاريخها الحديث ، وهناك حلقة أوسع تضم صراعاً يتسلح بقنابل نووية (الهند وباكستان) ، مع حرب أهلية متجددة في أفغانستان ، كما تضم هذه الحلقة في جناحها الجنوبي والغربي بلداناً كثيفة السكان محدودة الموارد ، مثل اليمن والسودان ومصر .

فالمنطقة تشبه بؤرة الصراع ، فهي رقعة صغيرة من الهدوء النسبي ، محاطة ببحار هادرة ومحتدمة من التوتر والتصادم ، فخلال عقد واحد من القرن الواحد والعشرين ، سيصل تعداد سكان شبه القارة الهندية إلى أكثر من مليار نسمة ، وسيصل تعداد سكان إيران إلى (120) مليون نسمة ، وسيصل عدد سكان مصر إلى مائة مليون ، ويمكن لليمن أن يناهز سكانه الخمسين مليون نسمة ، أي أكثر من العدد المتوقع لكل سكان دول مجلس التعاون .

وفي الوقت نفسه ، من المتوقع أن تستورد إيران بعض أنواع النفط ، كما أن الهند وباكستان والصين ودول جنوب شرق آسيا مرشحة أن تصبح عطشى للطاقة ، فيتوقع تصدير النفط إلى هذه الدول بدلاً من دول الغرب والولايات المتحدة . تصديره إلى دول الشرق بدلاً من دول الغرب ، ولذلك فالافتراض أن تكون الأهمية الجيو سياسية للخليج تنازلية ، من وجهة النظر الغربية ، وسيكون الأكثر اهتماماً بالخليج ، هي الدول الواقعة شرقه ، ولذلك يكون اهتمام دول الخليج بهذه الدول والثقافات مصيرياً .

الخليج كرافد إقليمي للنظام العالمي الجديد (2)

- اهتمام الغرب بالمنطقة كان لسببين : الحد من تقدم الاتحاد السوفيتي وحماية تدفق النفط بأسعار معقولة ، وتشهد نهاية التسعينات تلاشي السببين .
- «معادلة توازن القوى» هي قدر دول المنطقة على الصعيد الأمني .
- لقد كان اهتمام الغرب بالخليج يرجع إلى سببين :

1) الحرب الباردة والضغط على الاتحاد السوفيتي ، ووقف امتداده غرباً .

2) حماية تدفق النفط بأسعار معقولة للمستهلكين من حلفاء الدول الغربية .

وفي ضوء انتهاء هذين السببين أو قرباً من الانتهاء ، فقد غرقت روسيا في مشكلاتها وعجزها ، كما أن المعروض من النفط الذي تعددت مصادره ، أدى إلى هبوط أسعاره ، وبذلك انتفى هذان السببان ، مما يزيد ضعف التأثير الاستراتيجي لمنطقة الخليج . . . ولذلك أعارض زميلي الدكتور حسن فيما ذهب إليه صباحاً ، لأن الولايات المتحدة هي التي ستطلق الخليج لأنها لن تتحمل تكلفة الدفاع عنه ، فضلاً عن تراجع أهميته الاستراتيجية .

غير أن ذلك ؛ لا يعني أن الولايات المتحدة سوف تتخلى في القريب العاجل عن هذه الالتزامات ، فمن مصلحتها الجيو سياسية الدولية ، أن يسود الاستقرار المنطقة ، وهو ما يفسر اهتمامها بما يحدث في فلسطين وما حولها ، وفي الخليج حيث أصبح «صدام حسين» العدو الجماهيري الأول في الولايات المتحدة ، كما أن إيران وسياستها الخارجية تمثل هاجساً أمريكياً داخلياً ، فإذا اختفى ذلك ، ستقلل الولايات المتحدة من وجودها في الخليج ، وهو ما عبر عنه أحد مستشاري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في قوله «لو سقط صدام حسين وانتهجت إيران سياسة بعيدة عن المغامرة ، فإن الولايات المتحدة ستضطر لسحب وجودها العسكري من الخليج» ، لأن تكلفتها في الخليج تصل إلى عشرين مليار دولار سنوياً ، بجانب تكاليف الاشتباك المباشر ، وهو مبلغ ضخم لدى دافع الضرائب الأمريكي ، ويتضخم في أوقات العسرة الاقتصادية ، وهناك نقد حول الارتباط غير المحسوب بين الأمن في الخليج ، وتصور الولايات المتحدة للأمن . . . وأتصور أن الأجندة الأمريكية غير الأجندة الخليجية في أمور الأمن والسياسة ، وإن التقت في فترة ، فإنه ليس من المتوقع أن تلتقي في كل الظروف .

إن الوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج وندرة مواردها السكانية ، هما المسؤولان عن فرض واقع أمني كأنه القدر ، وإن البلدان الخليجية – عدا المملكة العربية السعودية – تقع بين ثلاثة جيران أقوياء هم إيران ، العراق ، والمملكة العربية السعودية .

وإيران ، قوية بمواردها البشرية والاقتصادية الكبيرة ، وبعمقها الاستراتيجي التقليدي ، فيما يعرف بالجمهوريات الآسيوية التي كانت ملحقة بالاتحاد السوفيتي سابقاً ، وكانت أغلب هذه الجمهوريات روافد للامبراطورية الفارسية المترامية .

والعراق ، بثرائه البشري والطبيعي ، حتى قبل ظهور النفط ، فضلاً عن دوره في الحضارة العربية والاسلامية .

والمملكة العربية السعودية ، بمساحتها الواسعة المترامية الصحراوية . . . إلى جانب وزنها الفريد في العقيدة الإسلامية .

وعلى مر التاريخ ، تشهد المنطقة استقراراً حقيقياً وسلاماً ، عندما يحافظ الجيران الثلاثة الأقوياء على «معادلة توازن القوى» بينهم ويختارون العيش في سلام ، ولذلك كان الانجليز يحاولون الحفاظ على معادلة في المنطقة ، وانتهت بالاستقلال وسقوط الشاه . . . ومع اختلال معادلة التوازن سنة 1980 ، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ، بدأت تظهر السحب السياسية في سماء الخليج ، وكانت الطامة الكبرى عندما خرق العراق تاريخاً ممتداً من علاقات الجوار ، وقام بالاعتداء على الكويت في 2 أغسطس 1990 ، لتدخل المنطقة كلها – ومنطقة الخليج على وجه الخصوص – في تعقيدات لا نهاية لها .

إطلالة على التطورات الحضارية والمعرفية الكبرى

لقد تكلم الدكتور عدنان صباحاً عن مجمل المعرفية الكبرى . . . والعولمة وتحدياتها . . . فإن الصراع القادم بين دول العالم الأقوى ، سيكون حول توزيع المعرفة وامتلاكها ومصيرها . . .

الوضع التقني أو المعرفي في الخليج يقوم على شراء أو استيراد المعرفة التقنية ، بالرغم من صيحات كثيرة ترددت في مشروع استيطان التقنية ، وقد تناول الدكتور عدنان الموضوع ، وأجرى الدكتور أحمد بشارة دراسة عن البحث العلمي في الكويت ، تبين منها أن ميزانية البحث العلمي في الكويت عشرين مليون دينار ، يذهب ثلثه إلى العمل الإداري . . . وهناك تماثل في المؤسسات المختلفة .

مهام ومسؤوليات خليجية مع مطلع القرن الواحد والعشرين

على مدى العقود الثلاثة الماضية ، انشغل الخليج بالأمن ، وسيظل الأمن – في المدى القريب والمتوسط – هو هاجس الحكومات في المنطقة ، وتوفر له الكثير من الموارد .

من يهدد الأمن في الخليج؟ . . . البعض يقول إن العراق هو التهديد الأساسي للأمن في الخليج ، بينما يرى آخرون أن إيران هي التهديد الأول .

كيف يمكن أن يتحقق الأمن في الخليج؟ . . . يرى البعض بأن تحقيق الأمن هو بالتحالف مع القوى الكبرى ، بينما يتحدث آخرون عن أمن عربي «بعيد المنال» .

بؤرة الورقة . . . إن المشكلة هي ثقافية ، فمازالت هناك ثقافة معاكسة للتنمية . . . فمشكلتنا أساساً هي ثقافية . . . ففي دراسة للدكتور اسماعيل صبري عبدالله يقول «الفرق بين التدريس والتعليم أن الأول يعني الانتظام في التردد على المدرسة ، وقضاء عدد محدود من السنوات في المدرسة أو الكلية ، أما التعليم فيقوم على تنمية المهارات

على اكتساب المعرفة ، ويفضي هذا المفهوم إلى ثورة في أساليب التدريس والتعليم» ،

في رأيي أنه من المهام والمسؤوليات الملحوظة ، فإن الخليج بشكله الذي عرفناه ، لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل في القرن القادم ، فالرياح يمكن أن تجرف دولة أو أكثر خارج السياق الاقليمي ، وربما خارج الجغرافيا . . . فيجب العمل على التوحيد على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين هذه الدول . . .

البعض يرى أن مجلس التعاون يسير كالسلحفاة ، والبعض المتشائم يرى أنه في طريقه إلى الانفراط .

ويلاحظ في هذه المجتمعات أن التعليم النظري والتراثي يغلب على التعليم العلمي والحديث .

أما عن المكون السكاني في دول المجلس ، فإن النسل يتكاثر بشدة ، وقد يضغط مستقبلاً على الخدمات الاجتماعية .

ما هي المعضلات الحقيقية؟ . . . مسألة الخروج عن المفهوم التقليدي للتنمية ، من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كونه «إعادة توزيع الثروة» إلى كونه (تنمية الثروة وتطويرها) ، وكذلك التخلص من مفهوم الرعاية الاجتماعية الذي توطن في العقود الأربعة الأخيرة فقط .

الخليج ومشاهد المستقبل

- **المخاطر** ، هي ظاهرة «الازدهار المعكوس» ، والتي ألمت بالشرق الأوسط ككل ، حيث كانت مرحلة ازدهار خلال ربع قرن (1960 - 1985) ، أعقبتها انتكاسة اعتباراً من عام 1986 ، بما في ذلك انهيار أسعار النفط في التسعينيات .

  وتأتي المخاطر السياسية ضمن أولويات المخاطر الناتجة من الوضع الاقتصادي داخلياً وخارجياً ، وفي المجال السياسي ، فهناك المخاطر المحيطة ، إيران الطموحة دائماً في التاريخ الحديث للعب دور سياسي أو اقتصادي في المنطقة . . . كما أن هناك العراق ، وما قد يمثله في المستقبل من تهديد ، كما حدث في احتلال الكويت في سنة 1990 .

- **الفرص** أحد الكتب المهمة للمؤلف الفرنسي (الان بيرفيت) عن «المعجزة في الاقتصاد من المدن الفينيقية إلى اليابان» ، وترجم ونشر بالعربية عن دار النهار في العام الماضي ، لمعرفة ما هي العناصر المحفزة للتنمية ، وقد صنف مميزات الاقتصاد النامي ، ومميزات الاقتصاد غير النامي - ووضع مجتمعات الخليج خارج هذا التصنيف ، لأن هناك مظاهر للتقدم ، ومخابر للتخلف في هذه المجتمعات - وأوضح أن التخلف والتقدم لا يمكن

تأويله لحتمية جغرافية . . . شمالاً أو جنوباً ، وفي بحثه عن معوقات التنمية ومحفزاتها خلال العصور والتجارب الانسانية ، توقف الكاتب أمام «الثقافة» حيث يصفها بأنها «القاطرة للتقدم أو التخلف» . . . فالتنمية لها معوق ثقافي . . . ففي منطقتنا معوقات ثقافية للتنمية . . . فهناك مقاومة اجتماعية ، فليس المهم بناء مدارس ، وإنما قدرة العملية التربوية على إعداد وتكوين الشخصية القادرة على النقد الموضوعي البناء ، والتعامل بعقل مفتوح مع متغيرات العولمة .

وشكـــراً ، ، ،

الرئيس : أشكر الدكتور الرميحي على طروحاته ، وعلى التحدي الأخير ، باختراقه المرجعيات التقليدية ، قبل التكلم عن المال والنفط .

(22) الشكر موصول للدكتور الرميحي ، لإتاحة الفرصة لنا وفتح مواضيع مهمة ، وشكراً على بحثه القيم ، وأبدأ بالقول بأن المنطقة تواجه متغيرات جديدة لم تكن عليها ، ففي فترة الغوص كانت المجتمعات متخلفة ، ولكن كل ذلك بالرغم من إرادتها ، والآن نواجه تخلفاً من نوع آخر ، هو التخلف بإرادتهم ، هذا التخلف له تأثير سلبي على الوعي السياسي ، وتردي هذا الوعي ، مما يهدد أساس الدولة الحديثة ، فالمنطقة تشهد حالياً ما يسمى بالصحوة الإسلامية ، فابتعدت عن التفكير والعمل على تطور مجتمعاتها ، نتيجة للفهم الخاطئ للدين ، وهي قضية لها أهميتها حيث أفرزت عينة تدغدغ عواطف ومشاعر الناس والوصاية عليهم ، وتجربتنا في الكويت دليل على ذلك .

كذلك تراجع أسعار النفط ، مما فتح الباب على مصراعيه للسرقات والمال العام ، لتعويض ذلك التراجع .

وهذا التناقض من شأنه خلق بؤر من الصراع بين الفئات ، وخلق أنظمة تحاول أن تعوض .

ووصلت المجتمعات إلى المستوى الذي يتصورون فيه أن الحل ممكن من مجرد خلق المشاكل ومناقشتها ، وأن الأمن سيحلها فيقولون ما يعلنون في الخفاء .

شكل الخريطة للمنطقة ، فإن الغرب يخطط للمنطقة شكلاً معيناً بعيداً عن الحاجة ، فيجب دعم الاستقرار ، بعيداً عن تدخل الغرب ، فهناك حاجة إلى شكل للمنطقة بعيداً عن هذه الأهداف .

(28) نقطتان للاستيضاح :

- العلاقة بين الحماية الأمنية لدول الخليج والعلاقة الاقتصادية ، فإنه مفهوم ليس

بجديد ، ينطبق على دول الخليج وحلفائهم ، فلسنا المعنيين فقط ، وأعتقد أنه مطروح على الجبهة الاقليمية والجبهة الأخرى ، إيجاد نوع من التوازن .

- فوجئت إلى حد ما بالقول بأن الخليج تتنازعه ثلاث دول هي إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ، وأعتقد أن هذا قد انتهى وأصبحت المملكة ودول الخليج مصيرها واحداً .

فبعد حرب الخليج أصبحت دول الخليج واحدة ، وكذلك بعد الغزو .

(6) أشكر الدكتور الرميحي ، في صفحة 3 مكتوب اللؤلؤ الصناعي ، وأعتقد أنه اللؤلؤ المزروع ، لأن الصناعي مصنوع .

- أتكلم عن القومية العربية ، والقومية الإسلامية ، عن الدور الثقافي . . . فكلنا عرب نتكلم العربية ، ولكن هل أصلنا واحد ، الخليج ، المصريون ، الشوام . . . فالإسلام دين ، ونحاول أن نخلق منه قومية .

هل نريد جذب شخص من باكستان - من مصر - من الأندلس ، ليكون من الخليج ، - فإني عربي مسلم .

- هناك خلط في طرح الفكر ، حتى في مجلس التعاون ، حقاً تعاون أمني لصالح الحكومات ، ولكن كمواطنين ، هل نتمتع بالحقوق في دولة أخرى في الخليج . . . كويتي/ بحريني/ إماراتي . . .

لو أردت أن أكون سعودياً لا يسمحون لي .

فكوني بحرينياً ، علي أن أدافع عن البحرين ، إلى أن يصبح مجلس التعاون واحداً .

- بالنسبة للتعليم ، الإتكالية من الصغر على الأب ، وعلى المعلم ، وعلى الحكومة للوظيفة .

- الدين ، نقول لهم : فيه شورى ، فيقولون إنها ليست ملزمة ، المرأة لها حقوق ، يعترضوا . . . زواج بالملامسة ، بالمتعة ، بالمسيار ، فيحاولون تضليل الناس .

فإذا وصلوا إلى علم يدرس المساواة . . . فلا بأس .

هل تسمحون لي بالكلام . . . إذا لم تكن ديمقراطية لن أتكلم ، فيجب حرية الفكر ،

بالنسبة للعراق ، الأكراد لا دولة ، لماذا إسرائيل دولة ، لماذا لا تعطيهم استقلالهم فيصيرون بين العراق وتركيا ، لكن في كلامنا نقول إنت (تستكردني) .

- جاء المال والخير وكل شيء ، ولكن المواطن الأصلي لم يستفد ، لأنهم أحضروا عمالة للتحضير - لبناء قصور . . .

- الهند وباكستان لديهما قنابل ذرية سيفرضون علينا قبول عمالتهم .

- نحن نصرف ، واقترضنا ، ولم نفوض المسؤولين في الاقتراض ، فمن أين سنسدد؟ . . .

(10) أطرح ما طرحه توينبي في كتابه عن دراسات تاريخية ، حيث تكلم عن مبدأ عام ، قضية التحدي والاستجابة ، قال إن الدول لن تتقدم إلا بعد مواجهة تحديات قاسية ، فالتحدي عندنا ، تكلم فيه الدكتور الرميحي بصورة شاملة ، له جانب آخر ، الاستجابة .

اليابانيون لديهم تحدٍ في الأزمة الجغرافية وزيادة السكان فواجهوها بالتقنية ، والأمريكان كان التحدي في قضية الاتصالات .

- فالمشكلة هي مشكلة الاستجابة ، الصراحة للتحديات التي نعيشها يومياً ، ولكن التحدي هو الاستجابة .

- الأزمة الثقافية ، كثير من المفكرين - محمد عبده ، والأفغاني . . . نظروا واختاروا مداخل للتطوير الثقافي ، ولكن لم يطرح أحد صورة شاملة . . .

- أرى أن الورقة لم تركز على الناحية الثقافية ، فإذا نظرنا إلى الحضارات . . . كان وراءها شرارة انطلاقة ، ويجب التكلم عن ما هي شرارة الانطلاق . . .

(40) جاء في صفحة (5) بالنسبة للهزات الاقتصادية ، أنه إذا كانت الأزمة الأولى مرت بسلام فإن أزمة سنة 1998 تنذر بتبعات اقتصادية خطيرة ، فلماذا هي خطيرة؟ في حين أن أزمة سنة 1986 مرت بسلام ، فإلى أي مدى استفدنا من عبرة سنة 1986 ، فإن العوائد التي تتحقق من البترول لا توظف لخدمة التنمية ، فلم نحقق طفرة اجتماعية أو ثقافية ، وإنما استهلاكية .

إن الجامعات تخرج كتبة وليس موظفين ، فليس إعدادهم كما يجب .

فيما يتعلق باهتمام الغرب بالمنطقة ، والقول بأنه سيتلاشى في نهاية التسعينيات ، على أساس انهيار الاتحاد السوفيتي . . .

أرى أن الاهتمام سيزداد ، لأن المنطقة مهمة للغرب ، لأن دول الخليج ذات قوة شرائية ، ويزداد طلبها على سلع الغرب ، لاسيما التسلح بدليل تزايد الانفاق العسكري . . .

وإن دول الغرب تتحكم في الشرق من خلال تحكمها في منابع النفط ، ولذلك فإن شركات غربية تتفاوض للعودة للسيطرة على شركات كانت وطنية .

فأعتقد استمرار أهمية المنطقة ، فإن عائدات النفط وأرصدتها موجودة في بنوك

غربية ، فهذه الدول تعمل على تقدم دول الخليج للحفاظ على هذه الأرصدة والموجودات .

(41) ما أراحني من المحاضرة ، أراحني أيضاً العرض ، رؤية واضحة ونظرة صريحة ، أنار الطريق ، وأعطى خيارات متعددة ، ولكن لم يقدم عاملاً على آخر ، فأهنئه .

- بالنسبة إلى تعريف المجتمع المدني الحديث ، هناك صورة مختلفة ، فإن أحد الاخوان في البحرين وضع مستويات . . . بلد نام - بلد كامل النمو - بلد في مرحلة النمو . . . فأشاركه في أن المجتمع الخليجي يختلفً بين التقدم الظاهر ، وبداية التقدم .

- أقف عند حيرته عن المد الإسلامي ، ومركز المرأة الاجتماعي .

- في سنة 1976 كان اجتماع في يوم جمعة ، وكان هناك قسمان :

الأول : يرى أن الخليج سيتجه إلى التيار الاشتراكي لوجود ايديولوجية متكاملة .

والثاني : ما طرحته هو أن الاسلام ايديولوجية كاملة .

- ولقد ابتعدنا عن القومية والانفتاح إلى توجه ديني (رجعي) .

(37) الدكتور محمد حاول بذكاء المرور على بعض الظواهر دون الدخول في تحليلها ولعل بعضها يحتاج إلى مزيد من التحليل والصراحة :

ولعل اتفاقنا في مقابلة التحديات الثقافية يرجع إلى ما يعتري واقعنا من الكثير من المشاكل ولعل أهمها :

1) تخلف النظم التعليمية والأسباب كثيرة ولعل أهمها التحالف الواضح بين السلطة والقوى الإسلامية السياسية . . . التي سيست كثيراً من مناهج التربية وأبعدتها عن روح العصر .

2) طغيان الموروث على ثقافتنا وربما سلوكنا وخاصة الموقف تجاه المرأة ، والموقف تجاه الأقليات .

3) الثقافة الاعلامية ووسائل الاعلام أيضاً اتجهت إلى الهشاشة والسطحية وعدم توعية المواطن أو نشر الثقافة المطلوبة للعصر .

4) مصادرة الحرية الفكرية سواء من السلطات أو حتى من ممثلي الشعب (كما في حالة الكويت) الأمر الذي يثير كثيراً من القلق ويطرح مدى جدية دولنا وقدراتها على مقابلة التحديات القادمة .

الرئيس : أشارت (37) إلى إصلاح التعليم ، وتحالف بين السلطة والتيارات الإسلامية ، وماذا عن الحرية الفكرية ، وإن المحاضر أشار إلى فرص المستقبل وإمكانية اختراق

الموروثات (خلخلة) ، الصحوة الإسلامية ، الفكر ، لدينا مسألة الاجتهاد وباب الاجتهاد ، والتوصل إلى مخرج عقلاني ، فالاجتهاد يجب أن يطرح للتوصل إلى الوعي الثقافي .

(39) يجب أن نؤمن بمبادئ وآليات نتفق عليها ، فإذا قبلنا بمبدأ التعددية السياسية ، فيجب أن نتقبل نتائجها من قرار الأغلبية ، فلا أقف عند تأييد توجهي ، فلا يجوز أن نرفض نتائجها إذا تغلب الرأي الذي أخالفه ، وأرحب بها عندما يتغلب الرأي الذي أتفق معه ، فهذه خطورة كبيرة ، ظهرت في الجزائر عندما لم تقبل السلطة بالتعددية ، كذلك لفت نظري كلام (20) ، عن أن مشكلة الإسلاميين مع الديمقراطية إلغاء الرأي الآخر . . . كيف؟ طالما وصلت فعليك أن تقبل بالطرح ، والرأي الآخر ، وينبغي التفرقة بين الموروث والدين .

المرأة لم تحصل على حقها السياسي في الكويت ، ويصب اللوم كله على التيار الإسلامي . . . وأتذكر أننا كنا ثلاثة في أمريكا في حلقة نقاشية ، فسألونا لماذا لا تحصل المرأة في الكويت على حق الانتخاب والترشيح ، فقال أحدنا بحقها في الانتخاب ، وقال آخر بحقها في الترشيح ، وقال ثالث إن خلف كل رجل امرأة ، فصفقوا له ، فقال «فيجب أن تبقى خلفه» ، وهذا الرجل لا ينتمي لتيار إسلامي ، فإن معظم الأعضاء حالياً ينتمون إلى تيار اجتماعي ضد حق المرأة في الانتخاب والترشيح ، فإن الجزء الأكبر والضغط يمارس من ضغوط اجتماعية .

دعونا ننظر إلى مفتاح الديمقراطية ، فإذا اقتنعنا بالديمقراطية ، فدعونا نوسع الحركة نحو العمل الديمقراطي في الخليج ، ونؤمن بالتعددية وقبول رأي الأغلبية . . .

(19) بالصفحة (9) عن الأهزوجة الشعبية ، كنا نقول «عنجليزي بوتيله عساه يموت الليله» .

مما يكشف عن تسامح المجتمع الكويتي ، فبالرغم من رفضه للاستعمار ، فإنه كان يقول بأسلوب مهذب بأن يموت المستعمر في بيته .

وانتهت الجلسة في الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة مساءً ، ، ،

الجلسة الرابعة

الخميس 1999/2/11 7.00 - 9.00 مساءً

موضوع النقاش: **تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون في ظل العولمة**

رئيس الجلسة: الدكتور ماجد المنيف

معد ومقدم الورقة: الدكتور عبدالله القويز

الرئيس : بسم الله نبدأ الجلسة الرابعة

(قدم معد ومقدم الورقة)

د . **عبدالله القويز** : الورقة ذكرت في الفصل الثالث ، أن دول المجلس حققت بعض النجاح في مجال تنوع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير البترولية ، خصوصاً في مجال البتروكيماويات والصناعات المعتمدة على الطاقة . . .

ففي سنة 1978 شكل إنتاج البترول وغيره من المواد الخام حوالي (29,8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية ، وقفزت هذه النسبة إلى (37,2%) في سنة 1996 .

وأن الجانب المضيء في هذه الصورة من حيث التنويع ، هو أن نسبة المنتجات المكررة قد زادت بين الفترتين بالنسبة لصادرات بعض دول المجلس . . . كما أن دولاً استطاعت تخفيض نسبة البترول من صادراتها فوصلت تلك النسبة في صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (32,8%) ، وفي دولة البحرين إلى (54,3%) في سنة 1998 . . . مما يقتضي إدخال تغييرات هيكلية رئيسة تضمن لدول المجلس تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي قابلة للاستمرار ، وزيادة الدخل من مصادر أخرى غير البترول ، وبذلك يصبح تعزيز دور الصناعة أكثر إلحاحاً ضمن التغييرات الهيكلية المطلوبة .

(وقد أضفت إلى الورقة ، فصلا رابعاً خاصاً بالصناعة ، وصل متأخراً وتم توزيعه) .

- تبدأ الورقة باستعراض الفترات التاريخية للوضع الاقتصادي القريب بدول مجلس التعاون ، وعلى الأخص علاقته بالبترول . . . وهو مجرد اجتهاد من جانبي ، ولكل رأيه . . . وسأركز على التطورات الاقتصادية الحالية .

وأسأل ، ما هي بالتحديد السياسات الاقتصادية المطلوبة؟ . . . باختصار شديد ، يمكن

تحديد هذه السياسات ، بزيادة الإيرادات غير البترولية ، وضبط النفقات بما ينسجم مع مستوى الإيرادات ، وتنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب ، وتشجيع القطاع الخاص على لعب دور في الحياة الاقتصادية .

ورغم إدراك المسؤولين عن السياسة الاقتصادية بدول المجلس ، بما هو مطلوب ، إلا أن تنفيذ هذه السياسات يقع عادة رهينة للتقلبات التي تشهدها الإيرادات البترولية ، لكن دول المجلس قد بدأت منذ سنة 1995 بالعمل على تكثيف الجهود الهادفة إلى تنفيذ التصحيحات الهيكلية المطلوبة ، وقد شجع على ذلك الهشاشة التي تمر بها السوق البترولية ، كما أن التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج ، قد شجعت هي الأخرى على تبني العديد من الإجراءات لتنفيذ التصحيحات الهيكلية المطلوبة ، وساعدت على إقناع المختصين بضرورة تحمل التضحيات التي يتطلبها تنفيذ مثل هذه السياسات .

ومنذ منتصف عام 1997 ، واقتصاديات دول المجلس ، تواجه موجة جديدة من التحديات منها :

1 ـ الأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا :

تعتبر دول المجلس ، للوهلة الأولى محصنة نسبياً من التأثيرات السلبية المباشرة لهذه الأزمة ، خصوصاً على حركة التجارة والتدفقات النقدية ، إلا أن نتائجها غير المباشرة بدأت تسحب ظلالها على دول المنطقة ، ويبدو ذلك جلياً في مجال التجارة الخارجية ، وخصوصاً في تأثيرها السلبي على انخفاض الطلب على البترول وأسعاره .

2 ـ مبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط التي أطلقها الاتحاد الأوروبي :

وتتضمن هذه المبادرة الوصول إلى اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي من جهة ، وكل دولة عربية مطلة على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ، لإنشاء منطقة للتجارة الحرة – فضلاً عن بعض الاتفاقيات التفضيلية للحصول على إعفاءات جمركية – ومازالت المفاوضات الدائرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون منذ سنة 1986 للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة ، لم تصل حتى الآن إلى نتيجة تذكر .

3 ـ الانخفاض الجديد في أسعار البترول :

لقد انقلب التحسن الذي طرأ على شروط التبادل التجاري لدول المجلس في عامي 1996 و1997 نتيجة لانخفاض أسعار البترول ، إذ انخفضت الأسعار الاسمية للبترول بنسبة (30%) في سنة 1997 ، ثم انخفضت مرة أخرى بنسبة (2%) في النصف الأول من شهر ديسمبر سنة 1998 .

وتزامن ذلك التخفيض الكبير ، مع وضع اقتصادي جديد ، يتمثل في إقدام دول المجلس على تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية ، هي الأكبر منذ نهاية حرب تحرير الكويت ، ففي المرات السابقة التي انخفضت فيها أسعار البترول ، كان الرد التقليدي هو ترك الاقتصاد يتعايش مع هذا الانخفاض عن طريق السماح لمعدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض ، إلا أن الأزمة الآسيوية دقت ناقوس الخطر ، وشجعت حكومات دول المجلس على تسريع خطوات الإصلاح .

وفي بداية سنة 1998 ، تحسنت التوقعات حول مستقبل الأسواق الصاعدة بشكل خاص ، والاقتصاد العالمي بشكل عام ، إذ عمدت دول المجلس إلى تخفيض المصروفات بما في ذلك تخفيض الإعانات ، وتجميع المشروعات ، وتأخير الصرف على المجالات غير الأساسية ، وغير ذلك من تخفيضات أخرى في بنود الميزانية .

ومن الإفرازات الأخرى المتوقعة للأزمة الآسيوية على دول المجلس ، صعوبة لجوئها إلى الأسواق الدولية لتغطية احتياجاتها المالية ، نظراً لأن المستثمرين والمقرضين سيصبحون أكثر حذراً ، فتغيرت شروط الدول لتقديم القروض . . .

إلا أنه يمكن القول إنه من المستبعد أن تواجه دول المجلس أزمة مالية في المستقبل القريب ، نظراً لأن أسواقها المالية غير مفتوحة للأجانب . . . وأنه من المتوقع احتواء الوضع عن طريق تخفيض توقعات النمو الاقتصادي ، بتخفيض المصروفات الحكومية . . . وسيتفاقم العجز في الحساب الجاري ، مما يؤدي إلى المزيد من الضغوط على أسعار صرف عملات دول المجلس . . . وهناك تساؤل عن مدى استمرار هذه الدول في المحافظة على مستوى عملاتها؟ .

العولمة والتنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون

يقف الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر على مفترق طرق ، فالأزمة المالية التي تزداد حدة تهدد الأسس السياسية والاجتماعية لعدد من الدول في مختلف بقاع الأرض . . . ويعود حجم المشكلة - بالدرجة الأولى - إلى تفاعل عدد من المعطيات التي تسود مختلف الأسواق حالياً ، وهي ما يطلق عليها العولمة .

ما هي العولمة؟

العولمة لا تعالج ظاهرة منفردة ، بل إنها مفهوم يقصد به وصف عدد من الظواهر والقوى التي تساهم في ايجاد عالم مبني على الاعتماد المتبادل عن طريق التكامل الاقتصادي ،

الذي يمكن أن يتم عن طريق التجارة ، والتدفقات المالية ، ونقل التكنولوجيا ، وشبكات الاتصالات ، والتمازج الثقافي .

فالعولمة هي ، في الوقت نفسه ، سبب ونتيجة لثورة المعلومات والاتصالات والإلكترونيات ، فقد ساهمت هذه الاتصالات التكنولوجية الجديدة ، في تخطي الحدود الطبيعية والمسافات الجغرافية ، وساهمت في إحداث تغييرات هيكلية في الحياة الاقتصادية في جميع بقاع العالم .

إلا أن التقدم التكنولوجي ، وتحرير الأسواق الوطنية والدولية ، قد غيرا الأرضية التي يتحرك الاقتصاد من خلالها ، إذ أصبح من الصعب ، من الناحية الاقتصادية ، تحديد الحدود الوطنية ، كما قل الهامش الذي تستطيع في إطاره الحكومات الوطنية رسم السياسات الاقتصادية بمعزل عن الأحداث الدولية والاتفاقيات الجماعية ، كما ألغى فتح الباب للاستثمار ، الميزات النسبية التي كانت لدى بعض الدول .

فالقضايا التي كانت تعتبر من صلب السياسة الوطنية بدأت تخضع لمراجعة المؤسسات الدولية وتأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية ، وقد تغير تبعاً لذلك سير إجراءات صنع القرارات داخل الحكومات الوطنية ، فالإطار الذي يتم بموجبه اتخاذ هذه القرارات الاقتصادية والإجراءات التي يتم في إطارها ممارسة النشاطات الاقتصادية أصبحت تشارك في رسمها المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، كما تدخل في اعتبارها قرارات التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، وبالنسبة للمؤسسات المالية وشركات الأعمال أصبحت أنشطتها محكومة بالقواعد التي يصدرها بنك التسويات الدولية حول البنوك والتصنيفات التي تضعها مؤسسات التصنيف الدولية ، كل ذلك يعني من الناحية العملية أن الحكومات أصبحت مجبرة على إعادة تكييف دورها ومسؤولياتها والترابط بين السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تتبناها .

التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون في ظل واقع جديد

بالنسبة لدول مجلس التعاون يمكن القول بأن لموجة العولمة تأثيرات لا يستهان بها ، فقد فتحت فرصاً جديدة أمام المنطقة تتمثل في توسيع السوق أمام التجارة وفتح مجالات جديدة أمام تبادل السلع وتنويع مصادر التمويل من القطاع الخاص وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا ، مع تبني معظم دول المجلس بدرجات مختلفة ، سياسات الانفتاح على الخارج مما يشجع على انتشار العولمة ويزيد من الفوائد التي ستجنيها دول المجلس من هذه الظاهرة .

إن بناء قاعدة صناعية يعتبر من أهم المجالات التي يجب أن تركز عليها سياسات الإصلاح الاقتصادي بدول المجلس ، فإلى جانب الميزات الواضحة التي يمكن أن تجلبها العولمة ، هناك ميزات أخرى أقل وضوحاً لا ينبغي إغفالها ومنها :

1 ـ ان التنافس بين اقتصاديات غير متكافئة – كما هو الحال في وقتنا الحاضر – يؤدي إلى أن يكون البقاء للاقتصاد الذي يتمتع بإمكانات أقوى في مجالات المعرفة والخبرة والسوق الواسعة المستقرة والموارد الكافية .

2 ـ أن العولمة هي بطبيعتها انتقائية ، لذا نجد أن منتجات صناعية محددة أو خدمات معينة أو استثمارات ذات صفة معينة ، مسموح لها بالتحرك بحرية بينما انتقال العمالة عبر الحدود الوطنية تواجه قيوداً متزايدة خصوصاً من قبل الدول المتقدمة .

3 ـ أن الدول التي لديها قاعدة صناعية قوية سوف تستطيع المنافسة بفاعلية في ظل نظام العولمة ، وستتمكن هذه الدول من إملاء شروطها وإرغام الآخرين على التصرف وفقاً «لشروط اللعبة» ، لذا فإن وضعها سيكون أفضل في ظل النظام الدولي الذي أفرزته العولمة .

4 ـ ليس هناك حل وسط في ظل نظام العولمة ، فالدول إما كاسبة أو خاسرة ، والخاسرة ستكون حتماً هي الدول التي لم تستطع التأقلم مع التغيير ولم تتبن السياسات الهادفة إلى إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة بما في ذلك تغيير الأنظمة والقوانين المحلية للاستفادة من إفرازات العولمة .

التجمعات الإقليمية ودول مجلس التعاون

إن دول المجلس في الوقت الحاضر تتعايش مع أشكال متعددة من ظاهرة العولمة ، نظراً لاعتمادها شبه الكلي حالياً على تصدير منتجاتها الهيدروكربونية ، واستيرادها لما تحتاجه من متطلبات أساسية ومن سلع كمالية وخدمات ، إلا أن هذا التعايش الحالي سيعرضها لعدد من الأزمات كما شاهدنا في السابق ونشاهد حالياً ، وقد تتفاقم هذه الأزمات مع تسارع خطوات العولمة وتعزيز دور التجمعات الإقليمية .

ومن التحديات التي تواجهها دول المجلس حالياً ما يسمى بمبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط التي سبق أن أطلقها الاتحاد الأوروبي ، هذه المبادرة تهدف إلى إعطاء معاملة تفضيلية من قبل الاتحاد الأوروبي للدول غير الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي قد تقدمت بمبادرة في عام 1995 للشراكة فيما بينها وبين دول البحر الأبيض المتوسط ، وتدخل معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار هذه

المبادرة عدا بعض الدول منها مجلس التعاون ، وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا وكل واحدة من هذه الدول بصرف النظر عن أي عضوية تربطها بأي تجمع إقليمي ، وإن استثناء دول مجلس التعاون في مبادرة حوض البحر المتوسط ، سيحرم هذه الدول من أداة مناسبة كانت ستساعد على فتح المجال أمام مزيد من الانفتاح وتحرير الأسواق العربية .

كما تجدر الإشارة إلى أن دول المجلس والاتحاد الأوروبي ، كانت تتفاوض للاتفاق على إنشاء منطقة للتجارة الحرة منذ عام 1986 ، وفي حالة نجاح هذه الجهود ، فإن دول المجلس قد تحصل على ميزات مقاربة لتلك التي تتضمنها مبادرة حوض البحر الأبيض المتوسط ، إلا أن انشغال الاتحاد الأوروبي بالتوسع الأفقي والرأسي ، وعدم اتفاق دول المجلس على تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، وتأثر الأهمية النسبية لدول المجلس في الاقتصاد العالمي نتيجة انخفاض أسعار البترول ، قد حالت حتى الآن دون الاتفاق على صيغة مقبولة لهذه الشراكة .

التنمية الصناعية بدول المجلس:

لعبت الدولة دوراً محورياً في مجال التنمية الصناعية بدول المجلس . وقد تمثل هذا الدور في الاستثمارات الضخمة التي أنفقت مع الخزينة العامة لإنشاء الصناعات الأساسية وتكوين مؤسسات متخصصة لإدارتها ، وقد ركزت معظم الاستثمارات الصناعية الحكومية في مجال تنمية الطاقة الإنتاجية للبترول وتكريره ، ولو استثنينا النشاط البترولي فسنكتشف مدى ضآلة مساهمة الأنشطة الصناعية الأخرى في الحياة الاقتصادية عموماً وفي حجم الصادرات بوجه خاص . فقد بلغ نصيب مجمل النشاط الصناعي ما نسبته 71% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 تحقق معظمه - 67% - من قطاع البترول ، وانخفضت هذه النسبة إلى 42,5% في عام 1994 إلا أن نصيب البترول ظل هو الغالب (33,6%) .

وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن المؤسسات الصناعية السعودية مسؤولة عن ما نسبته 73,6% من مجموع الاستثمارات الصناعية بدول مجلس التعاون في عام 1996 ، تأتي الإمارات بعد ذلك بنسبة 10,8% تليها دولة البحرين بنسبة 7% . أما ضمن القطاع الصناعي نفسه فإن ما نسبته 60,7% من مجموع الاستثمارات الصناعية الخليجية في تلك السنة كان موجهاً للصناعات البتروكيماوية على الرغم من أن هذه الصناعات تأتي بالمرتبة الثانية بعد تصنيع المعادن من حيث عدد المؤسسات .

وقد أقرت الدورات المتتالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون عدداً من السياسات

الصناعية والزراعية والاستراتيجيات طويلة الأمد ، وقد تم تحديث بعضها في آخر مؤتمر للقمة في أبو ظبي خلال شهر ديسمبر 1998 ، إلا أن الالتزام بتنفيذ ما ورد فيها كان محدوداً لأنها أقرت أساساً كوثائق تأشيرية غير ملزمة .

نحو إعداد استراتيجية صناعية جديدة لدول المجلس:

إن التنمية الصناعية بدول المجلس لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار من التكامل الحقيقي المدعوم بسياسات استثمارية منفتحة وأنظمة تجارية مشجعة ، ويقترح أن تركز هذه السياسات في البداية على المجالات التي تتمتع فيها دول المجلس بميزات أكثر من غيرها خصوصاً تلك التي تعتمد على أنواع الطاقة المتوافرة والرخيصة .

وقد أنشأت دول المجلس صناعة ناجحة في مجال الألومنيوم والبتروكيماويات إلا أن ذلك تم بمبادرات منفردة دون أن يكون جزءاً من سياسة متكاملة أو تصور تكاملي ، لذا لا نستغرب إذا ما واجهت هذه الصناعات صعوبات متزايدة بتسارع خطوات العولمة .

وهناك عدد من الشروط التي لابد من توافرها على المستويين الوطني والخليجي حتى نضمن تطبيق السياسة الصناعية المطلوبة .

ففي الإطار الوطني نرى التركيز على النقاط التالية :

1 ـ **توفير الشروط اللازمة لإيجاد قوة عمل وطنية متعددة المهارات** ، من خلال تطوير أنظمة التعليم والتدريب لإعداد القوى العاملة الوطنية اللازمة .

2 ـ **إيجاد الأرضية الاقتصادية الملائمة** ، بتشجيع الاستثمارات الأجنبية بدول مجلس التعاون فيجب أن يكون جزءاً أساسياً من السياسة الصناعية ، وهذا لن يتم إلا إذا كانت الظروف الاقتصادية مواتية .

3 ـ **دعم دور القطاع الخاص ، بإعادة توجيهه وتشجيعه على القيام بدور أكبر في نمو** القطاع الصناعي وذلك عن طريق التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة :

أ ـ إيجاد التوازن في الاقتصاد العام .

ب ـ تخفيف القيود على النشاط الاقتصادي وتشجيع المنافسة .

جـ ـ إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي للدولة بحيث تنسحب من المجالات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أكبر ، ويتغير دورها من تخطيط المشاريع إلى رسم السياسات التي تساعد على شفافية السوق ، وتقديم الدعم غير المباشر في مجالات مختارة مثل الأبحاث ، ومراكز التطوير الصناعي ، والتدريب ، والحوافز المادية لتلك

المجالات التي تتوافر لها ميزات نسبية .

4 ـ **بناء قاعدة تكنولوجية صناعية ، لزيادة الإنتاجية** وتمكين المنتجين من التنافس بكفاءة مع الأجانب في عالم تسوده العولمة .

5 ـ **تطوير البحوث التطبيقية ، من خلال سياسة عامة واضحة لزيادة الإنفاق** والحوافز للتشجيع على البحوث التطبيقية .

6 ـ **حماية الملكية الفكرية ، من خلال الالتزام بتنفيذ ما تم إقراره في إطار القواعد التي وضعت لحماية الملكية الفكرية** ، بما يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وعلى نقل التكنولوجيا ، وبناء قاعدة صناعية وطنية .

أما في الإطار الإقليمي فإننا نرى ما يلي :

1 ـ **استغلال الفرص المتاحة لإحلال الواردات أسوة بالدول العربية الأخرى** ، بما يمكن استغلالها لبناء عدد من الأنشطة الصناعية المختارة إذا تخلصنا من النظرة الوطنية الضيقة .

2 ـ **استفادة النشاط الصناعي من جهود التكامل** ، فينبغي الاستفادة من قرارات التكامل التي اتخذت في إطار المجلس بجعل هذا التكامل حقيقة واقعة عن طريق تحويل الميزات النسبية التي تتمتع بها دول المجلس في مجال الطاقة الرخيصة والصناعات الوسيطة المعتمدة على ذلك إلى صناعات أكثر تعقيداً ، وبذلك يمكن زيادة القيمة المضافة وزيادة القيمة التصديرية وتوسيع الأسواق وخلق قاعدة صناعية أكثر استقراراً . وينطبق ذلك بشكل رئيس على الصناعات البتروكيماوية .

3 ـ **السعي نحو التكامل الأفقي** ، إن التكامل الإقليمي يفتح المجال أمام التكامل الأفقي في مجال الصناعة ، ويمكن أن يأخذ ذلك شكل المشاريع المشتركة والاندماج بين المؤسسات المتماثلة أو المتكاملة وتنفيذ العقود في دولة من قبل شركات في دول أخرى ، فلم تعد دولة بمفردها في العالم مكاناً لجميع النشاطات الإنتاجية والخدمية لأي شركة كبيرة ، إن تحرير انتقال رأس المال والسلع ومواءمة القوانين والأنظمة بين دول المجلس سوف يشجع على تحسين الكفاءة وزيادة المنافسة ويمكن دول المجلس من التعايش مع التغيرات التي تحدث من حولنا .

تمويل التنمية الصناعية ، إن نجاح أي جهود للتنمية الصناعية سيعتمد على توافر الجو الملائم لجذب الاستثمارات ، ففي المرحلة الأولى للتنمية الصناعية بدول المجلس تم تمويل مشاريع الهياكل الأساسية والصناعات الكبيرة عن طريق تقديم الحوافز المجزية والقروض

الميسرة من المؤسسات الحكومية ، وقد ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية والقروض البنكية في تمويل هذه المشاريع ، إلا أن دورها كان محدوداً ، فالفوائض المالية مكنت الحكومات من توفير التمويل اللازم عن طريق القروض الميسرة والمشاركة في رأس المال مما ساعد على استكمال هذه المشاريع في وقت قصير .

أما الأسواق الصاعدة الأخرى فقد اعتادت منذ عقدين من الزمن على اللجوء إلى أسواق المال الدولية للحصول على ما تحتاجه من التمويل إضافة إلى ما يوفره مواطنوها من دخولهم ، لذا فإن التمويل الدولي كان هو الغالب في تمويل نموها الاقتصادي ، إلا أن دول المجلس لم تجرب هذا الأسلوب إلا في السنوات الأخيرة .

أما السوق المالية بدول المجلس فيسيطر عليها حالياً النشاط البنكي ، إلا أن رياح العولمة وتغير الأوضاع الاقتصادية تعمل على تغيير هذا الواقع ، فالقطاع البنكي يشهد حالياً نوعاً من التركيز وتنويع المنتجات والخدمات ومصادر التمويل ، كما أن الفرص المتاحة على مستوى المنطقة تشجع على قيام مؤسسات بنكية متخصصة في مجال الاستثمار بما في ذلك تمويل المشاريع وإدارة المحافظ ، وإصدار السندات وتبادل الأسهم ، ويشهد النشاط البنكي الإسلامي هو الآخر نمواً لافتاً للنظر .

وهناك قناعة لدى دول المجلس بأن بناء قاعدة صناعية يعد حجر الزاوية للتعايش مع ما تفرزه العولمة من تحديات ، ولذلك فإن تطوير السوق المالية عن طريق تنويع مصادر التمويل واستخدام الموارد المالية بكفاءة يعد من الضروريات لبناء هذه القاعدة .

وقد شاهدنا تجربة كل من قطر والكويت وعمان في اتباع أساليب جديدة ومبتكرة في التمويل طويل الأجل لمشاريعها الصناعية في مجال البترول والغاز ، هذه الظاهرة وما صاحبها من نمو أسواق الأسهم والسندات في المنطقة والملاءة الجيدة للبنوك الوطنية دليل على أن السوق المالية الإقليمية ومصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية فيها تدخل مرحلة تغيير مهمة عمادها التركيز على دور القطاع الخاص في التمويل بدلاً من القطاع العام .

ويتطلب ذلك تحرير السوق المالية ، إلا أنه مازال بعيد المنال ، حيث تحتاج المنطقة إلى شبكة واسعة ومتكاملة من الوساطة المالية كما تحتاج إلى وجود سوق مالية متطورة وأدوات مالية متنوعة ، كما أنها بحاجة إلى إيجاد طرق متعددة للتمويل ، وعلى السلطات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، بجانب التمويل من القطاع الخاص .

وشكـــراً ، ، ،

الرئيس : شكراً للدكتور عبدالله ، ونفتح الباب للمداخلات .

(34) أشكر الدكتور عبدالله على هذه الورقة القيمة والمفيدة والتي طرحت أموراً لها أهميتها في المجال الاقتصادي والتركيز على التصنيع كخيار استراتيجي . . .

بعض نقاط أعلق عليها :

- بالنسبة للعولمة ، في ظني أن من أهم سماتها ، صعوبة المنافسة ، لأن الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية تسيطر عليها الشركات العملاقة متعددة الجنسية ، ليس فقط على الإنتاج والتسويق ، ولكن أيضا على احتكارها الأسواق والتقنية والنجاح في التصدير والمنافسة أكثر من ذي قبل .
- السمة الأخرى وأعتقد أنها حرجة ، أثرها على أسواق المال ، والتي بسبب الاتصالات أصبحت تدور 24 ساعة في أي مكان في العالم .

وبسبب فتح الاتصالات مع المعلومات ، برزت مشكلة المضاربة على العملات الوطنية لاسيما في البلدان النامية (المكسيك وشرق آسيا وأخيراً البرازيل) ، فلاحظنا أن ذلك يضع امتحاناً كبيراً على مقدرة البلد على حماية عملتها ، والدكتور عبدالله يرى أنه احتمال ضعيف بالنسبة إلى عملات دول الخليج لأنها ليست كدول شرق آسيا .

وأرى ضرورة التنسيق بين دول الخليج ، بل سيأتي يوم لتوحيد العملة ، تلافياً للمضاربة ، التي لا تأتي من الخارج فقط ، وإنما أيضاً من الداخل فهو تحد كبير بالنسبة للاقتصاد .

بالنسبة للتصنيع ، إنه تحد كبير بالنسبة للزيادة في السكان فحسب نسبة النمو 3,5% في المملكة سيتضاعف إلى 25 مليون نسمة في السعودية فقط ، ومع المقيمين يصل إلى 30 مليوناً ، فقد يصل في نهاية القرن إلى 45 مليوناً ، فهو تحد كبير ، فمن أين توفر فرص العمل ، فحسب الخطة السادسة ، سيدخل حوالي 2 مليون سعودي حتى سنة 2015 إلى سوق العمل ومعظمهم من الرجال منهم جامعيون ، فنريد تنمية ، فأي القطاعات يستطيع أن يقود هذه التنمية ، فالصناعة هي الخيار الاستراتيجي للقيام بهذه المهمة ، مع أن هذا القطاع لن يستطيع توفير فرص العمل لأنه سيعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، وسيعتمد على أعمال التصدير .

وأوافق على أنه يقتضي تكتلاً خليجيا . . . وقد كان اجتماع القمة الأخير حول خيار التصنيع ، فيجب التركيز عليها ، وأهمية التكتلات الاقتصادية بجدية أكبر لأن بدونها سيزداد العجز في الميزانية ، ويصعب حل مشاكل البطالة ، التي بدأت تظهر من الآن .

(29) أشكر الدكتور القويز على ورقته المتميزة ، وهناك بعض ملاحظات :

- أتفق مع اجتهادك الجيد بعرض مراحل التنمية من السبعينات ، وربط المراحل

الاقتصادية الخمس وربطها بتطورات أسعار البترول ، ولكن مرحلة من سنة 1995 إلى الآن هي أهم مرحلة في انخفاض أسعار البترول ، وكنت أتمنى أن تأخذ جانباً أكبر من التحليل والعرض .

- علاقة دول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي ، كنت أتمنى دراسة ما هي الأسباب الحقيقية لعدم تطور التعاون بين دول الخليج مع الدول الأوروبية ، نحتاج تحليلاً عميقاً عن سبب تلكؤ تحقيق تطوير ذلك التعاون .

- ركز في صفحة (15) على تشجيع الاستثمار الأجنبي ، ولكن هل يعتقد بقبول الاستثمار الأجنبي في القطاع البترولي فهناك اختلاف وجهات نظر حوله؟ . . . الكويت تعارض لأسباب أمنية استراتيجية أو اقتصادية ، فنحتاج نوعاً من التوافق .

- في الصفحتين (13 و16) عن دور دول خليجية في سياسة إحلال الواردات أو الصناعات التصديرية ، وذلك يحتاج توضيحاً ، ففيها تعارض . . .

- أكثر من 33% من هذه الأبحاث معدة ومكتوبة من باحثين من دول خليجية ، فهل كتبت من خليجيين أم عرب أو غيرهم آخرين مقيمين في دول الخليج . . .؟ .

- العولمة يشكر عليها ، ولكن أؤكد على أنها لم تتحقق عالمياً ، فلم تنتشر بشكل شامل ، وليس السبب فقط تلكوء بعض الحكومات ولكن في تصوري أن اقتصاديات الدول النامية وإمكاناتها الذاتية الموضوعية تحول دون اللحاق بالتقدم العالمي .

(22) أثني على الشكر على الورقة القيمة ، أحاول التركيز على بعض نقاط قد تكون غائبة عن الورقة ، وحديثي عن الكويت ، ولكن هناك تشابه .

- في الكويت مضت فترة على حديث عن ظاهرة التشابك . . . مؤسسات رسمية ، وزارة التخطيط تتحدث عن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الكويتي ويكتفون بالحديث عنها اعتقاداً بأن الحديث قد يوجد الحل ، وكذلك الخطط التي أصدرتها الوزارة ، تتحدث عن إعادة هيكلة ، سياسات إصلاح التعليم ، الهدر في الاقتصاد ، تتحدث عن المشاكل ، ولكن لا توجد جهة تستقبل وتتفاعل وتحرك .

- الحكومة ودورها الأبوي ، لا تحاول حالياً الانعتاق من هذا الدور ، وتجد صعوبة في التخلي عنه ، ويجعلها تتردد في كثير من السياسات الاصلاحية (البطالة ، والأجور) ، كذلك المؤسسات المعنية تضع السياسات الاصلاحية ، دون وضع حلول عملية وبرامج للمعالجة .

فقد عقد مؤتمر اقتصادي عن الأجور في القطاع العام ، وتوصلنا إلى أن الأجور لا تعبر عن الجهد الفعلي .

فطرح تساؤل . . . هل هي أداة توزيعية؟ . . . قالوا لا ،

هل مفروض أنها لا تعكس الجهد الحقيقي؟ . . . قالوا لا ،

فما هي الحلول التي تتخذ للمعالجة؟ يكون التردد في ذلك ،

في القطاع الحكومي لا توجد مؤسسات ترصد هذه البطالة المقنعة ، وهل يفيد تدريب العمالة؟ وهي من الحلول والاسقاطات . . . فهي سلسلة من الاجراءات ما لم تقم بهذا الدور لن يتحقق شيء .

قضية الضغوطات والتأثير على أسعار الصرف ، وقد تضطر الدول إلى تغيير أسعار الصرف ، بسبب انفتاح أسواق المال .

وفي هذا المنتدى . . . أحذر من اللعب في أدوات السياسة النقدية ، فدولنا ليست مصدرة ، فأحذر من ذلك ، والخيار مفتوح للسياسة المالية بوصفها لب المشكلة ، فهناك دور الانفاق والضرائب .

(5) يبدو من التعليق أنه عام .

فبودي أن أشارككم بعض القلق ، منذ 2 - 3 سنوات تساءل البعض لماذا أنا قلق؟ فقد ذكر اليوم الدكتور عدنان أننا مازلنا نتكلم عن أدوات تحليل ، ويجب أن نطورها إلى برامج عمل .

فالفجوة الأولى هي خلق قنوات اتصال واقناع مع المسؤولين ، ففشلنا . . . ، وأعتقد أننا نعيش حالياً الفجوة الثانية .

فانتقل إلى أدوات تحليل جديدة ، لأن ما تعودنا عليه من أدوات تحليل قطري ، وقومي ، وجغرافي ، وديني ، وتاريخي ، واسقاطها على المستقبل .

كل ذلك لا يصح ، فالعولمة تعتبر نقلة جديدة ، تفرض حتى على الدول المتقدمة حتى أوروبا . . .

فما لم نطور أدوات البحث . . . ما هي التغيرات الرئيسة التي حدثت في العالم؟

إننا نسير نحو عالم متغير ، والحكومات في طريقها إلى السقوط ، فالإسقاطات على الدول الصغيرة ستكون خطيرة .

سمعت في التليفزيون ، يقولون إن الناس هم ميكروب ، (53 - 54) شخصاً يملكون ما يملكه 45% من أفراد العالم وأصبحت المشاكل تتكرر ، أزمات الدول الآسيوية ، وحتى البرازيل .

بعض ممن يؤمنون بالعولمة ، بدأوا يترددون ويعترضون ، ومنهم ميجور ، والبرتوماردیني ،

وجاك شيراك ، فبعد 40 سنة بناء في شرق آسيا ، يأتي سورس ويهدم ، من خلال المضاربة ، ما تم بناؤه .

الساسة يبددون مواردنا في خلاف على حدود أو غيره لنشعر بأننا الأقوى لهدم الآخرين . . .

إنك تبني مبررات تقويض البلد من الداخل ، ويمكن تشبيه دول مجلس التعاون بالخيمة بعمود واحد ، ويتآكل من ثلاثة أبعاد ، من أسفل ، والوسط ، ومن أعلى ، فقضية أسعار النفط ليست المشكلة الأساسية ، فقد ترتفع ، ونرتكب تكرار ذات الأسلوب .

فالقاعدة تتآكل ، فالمهم التطور التقني والتقدم العلمي ، ويتآكل العمود من الوسط لأن الطبقة الوسطى تتآكل . . . في الجزائر ليست المشكلة تطرفاً إسلامياً أو سلطة ، ولكن الطبقة الوسطى لا تجد عملاً فيزيد التطرف ، فيصبح المناخ غير مناسب مع المزيد من البطالة .

أما أعلى العمود ، فالطبقة تعيش على امتيازاتها ، التي قلت فيزيد الصراع في الأعلى . . . فالعمود من أسفل والوسط والأعلى بدأ ينهار .

فيجب أن تكون هناك أعمدة صغيرة بعيدة عن الاعتماد على المالية العامة فقط .

فالاقتصاد يوحدنا ، وكياناتنا مهددة ، فيجب أكثر من عمود كما فعلت أوروبا بالانتشار أفقياً ، طاقة بشرية أكبر ، فرص عمل أكثر ، فالأسواق تجمع ، ولكن السياسة تفرق فينبغي بناء مفهوم واحد بين الشعوب . . .

فإذا لم نغير مفاهيم التغريب إلى المفاهيم الحديثة سيقع كل شيء على رؤوسنا .

(1) أكمل على (5) الذي تكلم عن الطبقة الوسطى ، والعولمة ، ولكن وقع الفاس في الرأس ، فكل ما حذرنا منه في المنتدى ، حدث ، وكان (5) متهماً بالتشاؤم دائماً ، وقد حدثت المشاكل الحقيقية التي تهدد الدول ، فهل هذا الانخفاض سيساعدنا على إصلاح ما يمكن إصلاحه؟ .

- نواجه مشاكل علاقة المواطن بالدولة . . . نواجه مشاكل حقيقية في مسائل بطالة حقيقية ، فكيف نمر فيها بأقل أضرار؟

- يجب ان تعيد الدولة النظر في كيفية إدارة الاقتصاد ، وأن يشارك الجميع في التحمل والمشاركة ، لتجاوز هذه المرحلة دون تكلفة سياسية واقتصادية كبيرة . . .

- ولكن الكويت كمثال ، مناقشات مجلس الأمة ، أصبح الصراع على الشعبوية وهذا هو الأخطر . . . فكل يسابق الآخر للتقرب إلى الشعب ، فكيف نواجه ذلك؟ .

- التبشير ، على الأقل بالمشاركة في القرار طالما سأضحي ، خاصة مع فكرة الضرائب ، فالمواطن إذا شارك وضحى ، ستكون مراقبته أكثر .

- الفساد المالي والإداري ، هل يستمر؟ يجب مواجهته .

- التسابق على التسلح لمصالح معينة ، فإذا كان ولا بد ، فيجب التنسيق بين دول مجلس التعاون لتقليل التكلفة مع شراء مبرمج لحاجة المجتمع .

- الوحدة الخليجية كلما سرنا بخطوات وحدوية أكثر ، نقلل من المشاكل الاقتصادية .

- التبشير بخطوات اقتصادية وحدوية .

- في السنوات الخمس القادمة ، إذا استمرت العقلية التقليدية في الإدارة ستكون مشكلة مع تقلص الإمكانات ، فالأمر يقتضي بحثاً ونقاشاً ، تلافياً للمفاجأة . . .

- في السعودية يثار لماذا لا تعمل المرأة مع الضغوط في مجال تعليم الفتاة؟

(6) أشكر الدكتور القويز ، أعتقد لا تنمية بدون قوانين واضحة للقطاع الخاص ، كما يجب أن يكون للقوانين تطبيق سليم ، وأن تكون المعاملة واحدة للجميع .

- البنوك الأجنبية تطلب وضع رأسمالك عندها ، إذا صدر حكم من يطبقه؟ أي تنمية بدون سيادة للقانون ، وبدون مشاركة في القرار؟ .

يجب قوانين تحمي رأسمالك ، وتعامل الجميع معاملة واحدة .

- الهنود . . . الحكومة تصرف على العامل فمن يستخدم هذا العامل عليه أن يدفع عنه الرسوم المقررة .

- فالضريبة هي الأفضل على الجميع ، فالآن الضريبة تضر الفقير دون الغني ، فيجب العدل في توزيع الأعباء ، فالاقتصاد عمود الاستقرار ، فإذا كان المواطن لديه عشرة أولاد وقل دخله فمن أين يصرف؟ . . . كانوا يتهمونك بالقومية ثم الشيوعية . . . والآن بماذا؟ . . .

- مرة يقولون العادات والتقاليد . . . بشت وعقال . . . والآخر برنيطة . . . إذا لم تؤكلني وتعلمني فلا داعي لها .

(39) الموضوع متشعب ، وأعتقد من أولى الأولويات بعد سياسي دولي تكلم عنه (5) ، يجب أن تكون من هذا المنظور ، اقليمية أو وطنية .

- إذا سمعنا عن العولمة ، لا نأخذها كوصفة جاهزة للجميع ، فجذب الاستثمارات الأجنبية ، يطبق في الدول التي تشكو قلة السيولة ، أما الخليج ففيه رأس المال ، ويحتاج استثماره ، بعد أن عانت دوله في الأسواق المالية .

وهنا أشارت الورقة إلى الميزة النسبية ، فما هي مجالاتها؟

وتكلم الدكتور عدنان عن تحلية المياه ، وصناعة الكيماويات . . .

- وأضرب مثلاً ، الصناعة المصرفية الإسلامية ، إنها استثمارية انتشرت ونجحت ، وهي واقع يجب أن نتعاون معه ، شئنا أم أبينا ، المحاولة للدخول في السوق الماليزية مع الكثافة السكانية ، لو طورت يمكن التعامل مع الأدوات الاقتصادية المعاصرة ، لكن من يتحرك؟ الحكومات لا تحقق الطموحات .

- في سنة 1992 كنت عضواً في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة ، وتقابلنا مع بعض زعماء في دول الخليج ، وسألنا عن مدى التعاون بين دول الخليج ، فكانت الاجابة بعدم وجود ثقة بين دول المجلس ، فذلك من أسباب تعثر مجلس التعاون ، فيجب أن نبني الثقة بيننا من خلال المؤسسات العلمية والبحث العلمي .

- مثال : في الكويت حزمة اقتصادية تريد الحكومة أن تستشف رأي الشعب قبل طرحها إنها تحقق 250 مليون د .ك ، لو تمت تحل 10% من العجز ، ولكن علينا أن نشعر المواطن بالمشاركة .

- إن الكل حقاً يطمع في الشعبوية ، ولكن الأقسى هو المصداقية .

فطلب أن يدفع الناس ، يحتاج مصداقية ، وعدم صرفها في أبواب وأمور غير مطلوبة . . .(السلاح والوكيل) .

- تأهيل القوى العاملة ، البعض يعتبرها أمراً يخيف ويحذر منها ، ولكني أعتقد أنه يجب الاستفادة من ذلك . . . فقد حسبنا في الكويت وجدنا رقماً مخيفاً من الكويتيين يطلبون العمل ، وحسبنا العمالة الأجنبية ، فوجدنا أننا نحتاج عدداً أكبر من الوظائف ، فالمشكلة تخريج نوعية معينة من المواطنين ، فمفروض تشريعات ونظم رقابية تراقب إنتاجية المواطنين فيجب أن يكون لأبنائنا دور أكبر في إدارة مؤسساتنا .

(38) التحدي الحقيقي تحدثنا عنه عبر السنوات ، قبل وبعد بروز العولمة ، وهو مواكبة النمو الاقتصادي والسكاني .

- القطاع الصناعي يجب أن يكون أحد القنوات لمعالجة النمو السكاني ، ولكن مازالت مجالات استيعابه لعمالة كبيرة محدودة تبعاً للتطور التقني ، وبذلك يكون قطاع الخدمات هو المجال .

- العولمة ، يبدو أحياناً أننا نريد الاستفادة منها ، وفي الوقت ذاته نتخوف منها ، فالاستثمارات الأجنبية في الصناعة ، تتطلب تحرير الأسواق المالية في دول المجلس ، وكيف نستطيع تحدي المنافسة؟ .

- العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ، ومدى إمكانية الاستفادة منها ، والعالم يتوجه لفتح المجالات على مستوى العالم ، فيبدو لي أحياناً ، إعطاء التجارة مع أوروبا حجماً أكبر .

(14) في هذا المجال ، لا أعدو أن أكون طالب معرفة ، وطالب المعرفة قد يستشكل أو يسأل أسئلة تبدو أولية أو بديهية لذوي الاختصاص ، فأرجو المعذرة .

- هذه الأمور من أكبر مثيراتها الوضع الاقتصادي في المنطقة ودول الخليج ، والسبب الطعام الواحد ، فلماذا تذبذبت أسعار هذه السلعة . . . البترول؟ وقد بقيت لعدة سنوات آسنة لا تتأثر ، ثم ارتفعت حتى كسرت القاعدة الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب ، فسارا متوازيين من سنة 1973 إلى سنة 1983 ثم حدث الانهيار المفاجئ ، والتبرير قد يفيد في قضية المعالجة .

- العولمة ، وقال إنه تكامل ، وأن تتكامل دول التعاون لاتساع السوق ، فكيف يكون بين أقطار تخضع لنظام الأواني المستطرقة؟ فهناك أمم متقدمة وأخرى متأخرة .

دولة مثل هولندا (5 ملايين) ليس لديها البترول ودخلها القومي أكثر من دول الخليج مجتمعة فكيف توسع السوق بفريق يتناول طعاماً واحداً؟ .

- ما قيل بأن العولمة سيكون فيها تفريق وتنافر بين دول غنية وفقيرة ، كيف؟ . . . هناك تعارض .

- قيل بتقليل الانفاق . . . ، ويقال إن الصغير لا يصغر ، فماذا بقي في الدول للانفاق ، فبعضها أشبه بالرمال المتحركة ، تزيدها الحركة غوصاً في الرمال .

- تكلم عن تشجيع رأس المال الوطني ، فكل أصحاب الخليج يأخذون قروضاً ولا ضرائب دخل ، فأصبح غناءً فاحشاً ، وفقراً مدقعاً .

- تعليق على تعليق (1) ، فلم أحضر مجلساً إلا وشعرت بالهم ، فإلى أي مدى فائدة هذه البحوث ، وإلى أي مدى تصل إلى أصحاب القرار؟ ما هي القنوات بين من يفكر ويطرح ، وبين من يملك التنفيذ ، ما هي الآلية التي يمكن أن تنقل إلى الساحة .

فهل الناس على خطأ لأنهم يعرفون أنهم يخطئون . . . فهل فقط لأنهم يجهلون أو أن هناك سبلاً أخرى للعلاج؟ .

(41) سؤالان للمحاضر :

1) هل بنوك مجلس التعاون من الحجم لتكون اقتصادياً أكثر اقتصاداً ، وهل هناك مجال لاستخدام أموالها في مجلس التعاون أم نعيد مشكلة البرازيل وغيرها؟ .

2) لو أخذنا بما أثاره (6) و(1) ، ومفتاح (5) ، فهل يمكن تصنيع الخليج؟ .

العولمة اختزلت المسافة ، نحن نبرد الجو ، ونكرر الماء ، ونستورد الغذاء ، نجحنا في البتروكيماويات لأن الفرق بين برميل السائل وبرميل الغاز 1 : 5 . . . الأكل من الخارج فكيف نصنع؟ .

الرئيس : شكـــــراً .

وانتهت الجلسة في الساعة التاسعة مساء ، ، ،

الجلسة الختامية

الخميس 1999/2/11 9.30 - 12.30 بعد منتصف الليل

مناقشة عامة

رئيس الجلسة: الدكتورة موضي الحمود

مدير المشروع: الدكتور عبدالخالق عبدالله

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، جلستنا اليوم ستكون جلسة مناقشة عامة حول الأوراق الأربع التي قدمت .

فحدثنا الدكتور عدنان شهاب الدين عن «الخليج العربي والفرص والتحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين» .

كما حدثنا الدكتور حسن حمدان العلكيم عن «التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها في منطقة الخليج العربي» .

وتحدث الدكتور محمد الرميحي عن «الخليج : الفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين» .

وتناول الدكتور عبدالله القويز موضوع «تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون في ظل العولمة» .

كما وزعت عليكم ورقة خلفية للدكتور عبدالعزيز محمد الدخيل عن «انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب» .

ومناقشة اليوم ، تعتبر نظرة متكاملة للمحاور الأربعة .

وأود أن أوضح أن المناقشات والآراء سترسل إلى الباحثين لأخذها في الاعتبار في الصياغة النهائية لأوراقهم .

ويفتح الباب للنقاش .

(8) بداية ، أتقدم بالشكر الجزيل للأخ مدير المشروع ، والأخ المنسق العام للجهد الذي يبذل في الإعداد والتنظيم لإبراز دور المنتدى ، وقد مر على هذا المنتدى ، عشرون عاماً ، ونحس التقدم بالسن منذ الاجتماع الأول ، واعتبر نفسي من المؤسسين ،

وللمنتدى سمعة طيبة ، وينتظرون ما ينشر على هذا المنتدى سنوياً ، ومن أهدافه الترويج للأفكار لصالح التنمية في منطقة الخليج .

وبالنسبة للترويج ، خصوصاً بالنسبة لمحور الورقة الأولى الذي يتناول التحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الواحد والعشرين .

أقترح ، عند الرجوع إلى بلداننا ، أن نبدأ بالكتابة عن التكنولوجيا ، والترويج لها ، ففي الكويت ، شكلت في وزارة التخطيط لجنة تدرس حالياً ذلك الموضوع .

لقد اتسم هذا المنتدى بعقلانية منذ تأسيسه ، في اختيار موضوعات الأبحاث ، وإننا نقبل الرأي الآخر ، والأخذ بالموضوعية لصالح المنطقة ، وينبغي عند تكليف الباحثين ، تحديد الإطار المرجعي قبل إعداد الدراسات ، وأتمنى أن الأفكار والآراء التي طرحت في النقاش ، ترسل إلى الباحثين لمراعاتها في البحث عند نشره في صيغته النهائية .

(10) هذه أول مرة أحضر فيها المنتدى ، وقد سعدت بذلك ، وأتوجه بالشكر إلى مقدمي الأوراق ، والمناقشين ، ورؤساء الجلسات ، والمنسق العام ، ومدير المشروع .

المحاور التي طرحت كلها جيدة ، ولكن هناك تحد كبير لم يطرح ، وهو أيديولوجية القرن الجديد في الفكر الغربي ، «العولمة» بأبعادها السياسية والاقتصادية ، وما هي إيجابياها وسلبياتها ، وما هو موقفنا منها .

الرئيس : حقاً العولمة هي قضية الحاضر والمستقبل ، وجديرة بالدراسة ، وعلينا أن ننظر إليها بواقعية ، والتعامل معها .

(18) شكراً للجميع ، وأنا أيضاً أحضر المنتدى لأول مرة ، وسأطرح بعض ملاحظات ، وسأبدأ بالشكلية أو المنهجية :

- ينبغي مراجعة الأبحاث قبل عرضها أو مناقشتها ، للتدقيق في صحة البيانات والأرقام ، والصواب اللغوي .
- أشارك الجميع في أهمية ورقة الدكتور عدنان ، وليس ذلك مستغرباً فلديه الخبرة والموضوعية .
- أثير أمس موضوع تمويل الأبحاث والباحثين والمختبرات ، لكن هناك مسألة الوصاية على مراكز البحث والباحثين ، فهناك بعض ملاحظات :
- لا أرى مبرراً لوجود وزارة تعليم عال ، لأن الجامعة لها مجلس ، ولا داعي لوضع وصاية عليها .
- يلاحظ ، عند الحضور والمشاركة في مؤتمرات عربية في بعض الدول العربية ، يمر المشارك

بنقاط تفتيش تستغرق وقتاً ، وقد ينتهي المؤتمر قبيل وصوله إلى مقره .

- قيل إن البحث العلمي لا يترعرع مع النظام الشمولي ، ولكن في الصين مثلاً ، قال أستاذ من جامعة بكين ، إن الجامعة تحصل على 25% من ميزانيتها من الدولة ، والباقي تتولى الجامعة تمويل نفسها بنفسها .

- وهناك من يعتقد بأن البحث العلمي مقصور على الدول الصناعية ، ولكن هناك الهند والصين وفيهما نهضة علمية .

- تطور النقاش حول علاقة العلم بالدين ، فإن الدين يحض على العلم والبحث العلمي ،

- التقاليد لا تؤثر على العلم ، فهناك اليابان التي تحترم وتتمسك بالتقاليد ومتقدمة علماً وبحثاً .

- تناول النقاش الأوبك ، إنها عمدت إلى تضييق الميزانية والصرف ، وهناك دول انسحبت منها بسبب التمويل ، وإن الأوابك أفضل .

- ينبغي أن نرشد اقتصادياتنا في دولة الريع ، فإننا نعتمد على سلعة تسعر من الخارج ، فالإيرادات لا نتحكم فيها ، ولكن نتحكم في المصروفات ، فعلينا الترشيد .

- وهناك بعض نقاط في ورقة الدكتور حسن العلكيم :

- تطرق إلى بعض الأمور في المملكة ، وذكر بعض أسماء ، ففي المملكة أمور نجحنا فيها . . . فكنا آخر من تملك البترول ، ولكن عندنا صناعة ، ومجلس الشورى تطور وزاد عدد أعضائه من (60) إلى (90) .

- (14) تساءل أمس عن أوبيك ، وعن ما الذي أدى إلى ما نحن فيه .

فالتسلسل التاريخي يشير إلى أن أوبيك من سنة 1960 أمكنها الحفاظ على سعر النفط ، ومع حرب أكتوبر ، أدت ظروف اقتصادية إلى تغير الأسعار ، فإن الأسعار ترتفع مع نمو الطلب ، وأن ارتفاع الأسعار يؤثر على سلوك المستهلك على المدى الطويل ، حيث بحثت الدول المستهلكة عن بدائل ، فكان إنتاج (1000) دولار يحتاج إلى ثلاثة براميل ، انخفض إلى برميلين فقط ، فكان من الطبيعي أن تنخفض الأسعار .

- بعض ملاحظات حول مذكرة الدكتور عبدالعزيز الدخيل عن «انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب» :

- يشير إلى المدير التنفيذي لمنظمة الطاقة الدولية (Helga Steegen) ، وهي مديرة .

- يشير إلى وكالة الطاقة الدولية وأنها أنشئت كرد فعل لقرار من الأوبك ، وفي الحقيقة رد فعل لقرار سياسي لوزراء النفط العرب سنة 1973 ، ولو رجع إلى وثيقة

منظمة أوبك لن يجد هذا القرار .

- يشير إلى التصويت في الأوبك ، ولكن هناك نوعان من القرارات ، نوع يشترط أن يكون بالإجماع ، وآخر بالأغلبية ، فقرارات الإنتاج تتخذ فوراً ولا تخضع للتصويت ، فلا يتصور أن يكون للغابون صوت مثل السعودية .

(26) أعتقد ، في هذا اللقاء ، أن التحديات التي تواجهها المنطقة مع دخول القرن الواحد والعشرين ، والمأزق الذي نواجهه في هذه الحقبة ، هو بسبب تعثر مسار التنمية . . . ويبدو أننا وصلنا إلى نهاية مرحلة ، فقد أعطى النفط كل ما هو مطلوب للتنمية ، فكلها نتاج الفترة الماضية ، ولكن وصلنا إلى مرحلة مفصلية ، مع ظروف عالمية غير مواتية ، منها العولمة ، فربما تؤثر سلباً ، مما يقتضي تغيير أسلوب الفكر الاقتصادي ، ولكن على مستوى المنطقة مع قدوم القرن الجديد ، زاد الصراع في المنطقة ، وبدلاً من الوفاق والتعاون ، يوجد توتر وصراع منذ غزو العراق للكويت ، مما أدى إلى سقوط كل مؤسسات العالم العربي .

بالنظر إلى أوجه مسار التنمية ، فإن معظم ما طرحناه لا يجد طريقه إلى النواحي العملية . . . فهناك دراسات عن العمالة ، والسكان . . . وإن التقنية ومسارها في التصنيع خارج قطاع النفط ضئيل جداً ، وربما في السعودية مع حجمها وإنتاجياتها ، ومع ذلك فإن تميزها ليس كبيراً .

وحالياً تشهد مؤسسات المجتمع المدني نوعاً من الركود ، لاسيما مع انخفاض أسعار البترول . . . فهناك تراجع فيها ، مع زيادة السكان ، وارتفاع الأسعار ، وبدأت تظهر مشاكل البطالة ومنها المقنعة .

ومن المشاكل ، التربية والتعليم ، فهي في الحدود الدنيا ، ولا مؤسسات متميزة بما في ذلك الجامعات ، ففي ظل العولمة ، لم ننجح في موضوع البحث العلمي ، وكذلك التعليم ليس بالمستوى الجيد .

وكذلك الثقافة والهوية الثقافية ، مما يؤثر على الجيل الجديد ، فيختلف في هويته الثقافية ، ويخشى من ضياع ثقافي وحضاري .

يشير إلى المناخ الفكري . . . الدين والعلم ، القضية ليست قضية الدين والإسلام ، ولكنه فهم الدين وانعكاسه ، واقع الحال ، إنه يصعب القول بأن هناك مشروعاً نهضوياً ، ولكنه العودة إلى الماضي ، فلا تجديد ، وهذا هو النقد الموجه إلى الفكر الديني المطروح ، ولا يمكن الحماية الكافية وما يدعيه من الهوية الإسلامية .

فبدأنا نجني السلبيات والمشاكل ، وتتسع الهوة بيننا وبين العالم ، وتزايدت المخاطر . . .

فما هو المخرج من المأزق؟ .

دائماً يطرح موضوع الاندماج الاقتصادي في المنطقة ، والإصلاح السياسي ، وللأسف لم يتم أي تطور في الاندماج الاقتصادي ، ونأمل فيما طرح من دخول في اتحاد اقتصادي وتوحيد النظم الجمركية . . .

ولكن هل هو كاف؟ حتى إذا تم في أحسن الأحوال كخطوة أولى ، ولكن يبقى التساؤل قائماً ، حتى ما يصرح به حول الخصخصة ، وترشيد الإنفاق ، فكلها مطلوب دراستها ، وعلينا مواجهة كل هذه الطروحات التي توصف بأنها حل لمشاكلنا ، ولكن هذه الإصلاحات ، في أحسن الأحوال ، غير كافية لحل المشكلات .

موضوع الحل السياسي مطروح في الندوات ، وتركز على الإصلاح السياسي ، وأعتقد أن الإصلاح السياسي فيه تعثر كبير ، وبحاجة إلى دفعة وتطور ، وليس الأمر مجرد دستور ، ففي الكويت ديمقراطية ، ولكن ذلك غير كاف .

وإني أطرح فكرة أن يتبنى المنتدى في اللقاء القادم ، تكليفاً لدراسة مشروع الاندماج الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ، فيوضع في شكل منيفستو للتطبيق . . . الخطوات والعوائق ، وهذا قد يكون تكملة لدراسة سابقة في الثمانينات ، وتؤثر في التوحيد والنوعية .

(35) الأوراق التي قدمت في هذا اللقاء تناولت العولمة ، ويتبين أن هناك قلقاً من المستقبل ، جزء منه لعدم وضوح الفكرة . . . عادة القلق يحولنا من دول فائض إلى دول عجز ، من دول قلة سكان إلى دول بطالة ، من دول قطاع عام إلى دول قطاع خاص ، وهناك الفجوة في التعليم . . . هناك قلق من المستقبل ، وهناك أيضاً حوارات وسيناريوهات مختلفة .

إذا استمر العجز ، مع النمو السكاني . . . فماذا سيكون العمل؟ . . . إن المنتدى مناسب لعمل دراسات عن المستقبلية ، ونحتاجها الآن أكثر .

فيا حبذا لو أن اللجنة التنفيذية تنظر في تكليف باحثين في الدراسة المستقبلية ، والفجوة العلمية والتعليم ، السكان ، والعمالة ، ومسارات المستقبل السياسي في المنطقة ودول الجوار . . . فقد تضاف إلى الموضوعات التي يمكن طرحها .

بحث عن العولمة ، فإنها تتسارع ، ولكن منطقتنا كانت جزءاً من العولمة ، على الأقل بالنسبة للنفط ، فقد بدأت من العولمة وطروحاتها ، فالنفط مازال وسيبقى دوره أساسياً ، بسبب الحجم الاحتياطي . . . فهناك دور للنفط ودول المنطقة . . . دول شرق آسيا والصين ، النفط (10 - 15) سنة قادمة . . . فهل

سيجعل للصين دوراً أساسياً سياسياً؟ .

فدور الدول المنتجة في المسار ، بعد تدني السعر ، لم يعد دورها كما كان في السوق ، ولكن يجب ألا تتخلى عن كل الأدوات التي لديها بحجة العولمة .

فمثلاً ، حالياً ، الدول المنتجة تتلقى السعر ، ولكن يمكنها التأثير في السعر ، فمثلاً فيما يتعلق بحجم الإنتاج وإطار العولمة ، فإن كثيراً من الدول المنتجة ترى أنه يمكن التأثير في السعر ، في دول الخليج ، السعودية والكويت ، حتى الآن مازال الاستثمار في مجال الإنتاج ، والظروف تختلف بين الدول ، ولكن علينا الحذر . . . فنزويلا فتحت الباب للشركات مما أثر في الإنتاج وعلى السعر ، وكان له تداعيات على الفائض العام كسبب مباشر ، وأعتقد أنه يجب النظر بحذر في فتح مجال الاستثمار فيه ، فمازال هناك للدول المنتجة مجال للتأثير في الإنتاج ، ولكن ينبغي ممارسة ذلك بحذر .

(16) سبقني الزملاء بالقول بأن اللقاء مفيد ، ومثل هذه اللقاءات ، كنا نشعر بأهميتها ، ولكن هذا اللقاء وضعنا أمام تحديات العصر ، وتحديات اللحظة ، فورقة الدكتور عدنان لها أهميتها ، فبدأت بوضع الإطار الحضاري الذي تعيشه الدول ، وربطها بالبحث والتكنولوجيا ، وإيجاد مرجع علمي . . .

إن الأمم المهزومة عسكرياً ، هي الأمم التي أعطت الحضارة والفكرة ، أما المنتصر ، فيأخذ التطور الفكري للمنهزم ويبني عليه . . . ويبدو أننا منهزمون حضارياً وفكرياً . . . ونسأل هل هناك مجال للتطوير؟ .

لقد قدم ما يقول بأنه لا يمكن أن يكون في هذا الظرف التاريخي ، أي نهوض عام شامل ، ولكن ربما في الجزئيات ، ومع التراكم يحدث التغير والتطور .

هذا اللقاء وضعنا أمام التحدي الحضاري الذي نعيشه . . . فكنا أمام الثورة الصناعية ، فأصبحنا أمام الثورة المعلوماتية .

وأرى أن هناك حاجة لأكثر من لقاء ، حول التطور العلمي الحضاري ، والتواصل مع الركب ، حاجة إلى دراسة تربط التاريخ بالمجتمع ، ورقة تقرأ تاريخياً ، ورقة تاريخية اجتماعية ، ثم ورقة تتناول الشرائح الاجتماعية ، وليس بشكل عام ، تتناول التنمية على مستوى الشرائح المهمشة ، إشارة إلى شرائح الطبقات ، مثلاً هل تؤثر على الطبقات؟ . . . هل تؤثر على المرأة مثلا . . . ، فأين المرأة من هذه التطورات . . . شريحة الشباب مثلاً ، أصبحوا الآن هم المخترعون أكثر من غيرهم . . . هناك أيضاً الأطفال ، أتمنى لو موضوع «العلم والتحديات العلمية» . . . وضع الضوء على المجتمع

المدني . . . أين نحن من التواصل مع NGO ، دور المؤسسات ، على كافة المستويات الاقتصادية السياسية في هذا المجال .

(15) بعض نقاط أردت إثارتها :

- الملاحظ أن الكلمات التي استمعنا إليها يوم أمس ، كلها كانت مفصلة أكثر من اللازم ، وكان ما يثار لا يضيف الكثير ، فيحسن مستقبلاً التركيز على لب الموضوع ، وترك الباقي للنقاش .

- يحسن أن يعد المقدم مخلصاً للورقة ، للاستفادة من الوقت ، فإن الأوراق التي تعد ، هي طرح وإثارة لموضوع أكثر من كونها تفصيلاً له ، فيطرح نقاطاً وتحديات ، مما يثري النقاش ، والخروج بحصيلة جيدة ، فالاجتماع ليس الهدف منه قراءة ، ولكن تبادل الآراء والنقاش .

- كنا نود من الدكتور القويز ، بحكم طبيعة أعماله ، تسليط بعض الضوء على بعض القضايا . . . مثل ، منذ سنة 1986 لم نستطع التوصل مع الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق ، فكان ينبغي أن يعطينا الأسباب لذلك . . . فقد قيل بأنهم لا يعطونا أي تيسيرات وتعامل طالما بقيت قوانين الجمارك في دول المنطقة كما هي .

- إننا حساسون عندما نتكلم عن أقطارنا الخاصة ، وهذا خطأ ، فنتكلم عن المنطقة ، ودولها تهمنا جميعاً ، فإذا أثير شيء ، فلا يعتبر مساساً بالدولة ، فينبغي ترك الحساسية .

- إننا عبر السنوات ، ونحن نجتمع ، بدأنا نكرس انعزالية الخليج ، وبدأ تدريجياً ينحسر البعد القومي ، فمن صالح دول الخليج أن نرتبط ببقية الوطن العربي ، دون التقوقع ، فلا يثير قضايا بشكل منعزل عن البعد القومي .

- أشكر المنسق العام على جهوده ، ولكن الملاحظ ، أننا غائبون عن المؤتمرات القومية والدولية . . . فللمنتدى سمعة جيدة في الخارج ، ويخشى تأثرها إذا استمر انعزالنا ، فحان الوقت للخروج كمنتدى عربي للمشاركة في المؤتمرات القومية ، فكثير من المفكرين في الوطن العربي ليس لديهم فكرة عن إمكاناتنا العلمية والثقافية ، فباختلاطنا معهم نزيل الحاجز بيننا وبينهم ، فعلينا أن نكسر هذه العزلة بشكل أو بآخر ، بوصفنا جزءاً من الوطن العربي .

(37) بالنسبة للأوراق والعرض ، فإن من حق الشخص أن يعرض ورقته بالطريقة التي يراها ، وطرحها للنقاش ، وإن معظمنا على اتصال بالمفكرين في الوطن العربي ، ولا نتقوقع ، وأؤكد على عملية التواصل .

(32) طرحت قضية التعليم والفجوة العلمية الكبيرة مع الدول المتقدمة ، واقترح أن يكون التعليم والتكنولوجيا أحد المحاور التي تطرح .

وقد طرح تعزيز تمويل البحوث ، فإن النفط كركيزة أساسية واستراتيجية في المنطقة ، يجب أن يكون موضع اهتمام ، فإن بعض الشركات تصرف (4 - 5%) من دخلها للمحافظة على البحوث الاستراتيجية ، وهذا له دخل بورقة الدكتور عبدالعزيز الدخيل عن «انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب» ، فإن التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى جهد استراتيجي والتزام استراتيجي . . . هناك نقاش عالمي عن مؤشرات عن أسعار المواد الأولية ، وبعض الاقتصاديين يتوقعون تضخماً (inflation) في الكثير .

ويجب ألا نكتفي بالتداول فيما بيننا من أمور ، ولكن فيما يفكر فيه الآخرون ، ففي المنطقة الشرق أوسطية ، يجب أن نفكر فيما يخطط له الآخرون أيضا .

(29) ملاحظات (18) جيدة وجديرة بالاهتمام :

- فيما يتعلق بالأوبك والأوابيك ، والبحث العلمي ، صحيح أن إمكاناتهما ضمن المنظمة محدودة ، ولكن القضية أساسية ، فيجب أن توجه الدول لتقديم ميزانية مساهمات لدراسات متخصصة للتحريك ، ولا تتحملها ميزانية الأوبك أو الأوابيك .
- ما أثاره عن إنشاء وكالة الطاقة الدولية ، فحتى إنها لم تنشأ كرد فعل لقرار من الأوبك ، وإنما لقرار سياسي لوزراء النفط العرب سنة 1973 .
- أثمن وأؤكد على دور مجلس الشورى في السعودية الذي تطور من حيث العدد والنوعية وما يوكل إليه ، فتدرج على نار هادئة وليس بالانفعال . . . أحياناً نظراتنا تكون مسبقة .
- القول بانحسار البعد القومي عن مناقشاتنا . . . لقد حضرت الاجتماع الأخير للمؤتمر القومي العربي ، حقاً كان التمثيل قليلاً ، مع نظرة سلبية للمثقف والباحث من المنطقة .
- العلاقة بين العلم والدين . . . حقيقة هناك صراع بين الدين والعلم ، فالمهم كيف يفهم الدين على أصوله ، دون فهم خاطئ . . . الدكتور الربعي هوجم لأنه حاول بعض التطوير في وزارة التربية . . . كم من حقوق المرأة تحقق؟ حتى المادية . . . فإن ذلك يتعلق بفهم الناس للدين وليس للشريعة . . . اطلعت على قائمة الكتب الممنوعة من معرض الكتاب ، منها كتاب عن الذات الإلهية ، فصدر قرار من شخص واحد تبعاً للمفهوم الخاطئ للدين . . .

(4) التحليل الموضوعي لواقع الأمة العربية بصورة عامة ، يبعث الكثير من الاحباط تبعاً

للتخلف ، وإن ما طرحه الدكتور عدنان ، وفرص إمكانية التغيير مع قدوم القرن الواحد والعشرين ، تعطي بصيصاً من الضوء . . . وإن ثورة المعلومات والاتصالات يفوق تأثيرها الثورة الصناعية ، وتفرز أكلها خلال 20 سنة . . . فهناك أمل ، فلن نضطر إلى البدء من الصفر ، وإنما بإمكاننا أن ننضم ونستفيد منها ، فهناك البنية الأساسية التي تمكننا من الانضمام ، وليس من المستحيل أن ننضم ونستفيد حتى لا نصبح مهمشين ، وينبغي التركيز على التعليم من بدايته الأولية ، فإن لم يتغير بصورة جذرية ، لن يكون مجدياً ، فدوره كان مجرد تحفيظ معلومات ، والمعلومات الكلية في العالم تتضاعف كل سنة ونصف السنة . . . ففي مدارسنا حالياً يتبع أسلوب التحفيظ ، ويأتي الطالب إلى الجامعة ، ويكرس هذا الدور ، والخريج يعجز عن استيعاب التكنولوجيا .

فيجب ألا تكون مناقشة موضوع التعليم في ندوة فقط ، ولكن يجب أن نشير إليه في الصحف والاجتماعات . . . فالمهم جذور العملية التعليمية ، فلنبدأ من الحضانة .

(1) بمناسبة مضي عشرين سنة على تأسيس المنتدى ، أتفق على التفكير بصوت عال ، ولكن مع طموحاتنا منذ بداية المنتدى ، هل يكفي هذا الانجاز؟ . . . ، وحقاً معظمنا في مؤسسات وهيئات ، وواضح أننا نصرح ونطرح سنوياً كتاباً لمن يستفيد . . . فينبغي إعادة النظر لعشرين سنة قادمة . . .

عنواننا منتدى التنمية ، ولكنه يركز على الاقتصاد ، فهناك أمور واشكاليات ثقافية وعلمية ، مثل ما طرحه الدكتور عدنان ، فهناك مشكلة العلم وتطويره وعلاقته بالدين ، فيجب الطرح بشكل واضح وإعطائها أهمية استثنائية . . . هل سنقنع؟ . . . كيف نخرج؟ . .

أقترح مؤتمراً بعنوان «ما العمل»؟ . . . فاختلافنا محدود ، وأهدافنا واحدة ، فالمهم كيف نخرج مما نحن فيه؟ . . . فمن المفيد طرح آليات الخروج مما نحن فيه من أزمة . . .

بعض الأعضاء لا يرى شيئاً متميزاً . . . هل مطلوب منا التحرك بشكل أكثر باتجاه صاحب القرار السياسي؟ . . . هل نشكل لوبّياً ، ضميراً للمنطقة أسوة بما يجري في الخارج؟ . . . هل نستطيع أن ننتقل من مجرد مجموعة تقدم أفكارها وتصرخ بها؟ . . .

لقد صدقت معظم توقعاتنا في المنتدى عن أزمة اقتصادية ، مشكلة السكان . . . مشكلة العمالة . . . أزمة النفط . . . فيجب أن يكون لنا دور فاعل في هذه البحيرة الراكدة .

(30) لدي نقطتان :

1) ملحوظة موجهة إلى اللجنة التنسيقية ، ففي هذا الاجتماع انتقال بطريقة سحرية من القرن العشرين إلى القرن الواحد والعشرين ، لأننا سننتقل من فجوة إلى فجوة ، وقد يصل بنا إلى الوهم الانمائي والتنموي ، فيجب معالجة الواقع ، والبحث عن الآلية .

2) لاحظت مزيداً من الحدة في النقاش ، وكأن هناك تصارعاً ، فقد طرحت بعض ملاحظات قد تكون قدرية . . . فأرجو أن يتحول النقاش إلى أدبيات الحوار .

- كنا نتكلم عن التنمية الشاملة ، ولكن اختلفنا على الآلية ، فالآلية المشتركة قد يكون فيها التكامل والعقلانية ، فكأننا نحتضن في ندواتنا الرأسمالية المطلقة ، وكأن العولمة هي الدين الجديد للاقتصاد ، فيجب أن تراجع الرأسمالية بعقلانية .

- بعد 20 سنة للمنتدى ألمح إحباطاً ، والمتخصصون في الأمور النفطية مازالوا يرون أن هناك ركيزة من الاحتياطي تكفي للاستمرار وتجاوز الأزمة ، فهل نستطيع كمنتدى أن نشارك بدلاً من المراوحة؟ . . . فمن هذا المنطلق يمكن التحرك ، فالمشاركات قد تكون في المجالات العلمية ، والصناعية ، والتنمية الاجتماعية ، مع الوعي الاعلامي للترشيد ، فهذه أنواع من المشاركة يمكن أن تكون مخرجاً ، ولا نحصر أنفسنا في المشاركة السياسية ، فعن الشورى ، نكتفي بما في الآيات (34 - 44) من سورة الشورى .

(6) على قدر أهل العزم تؤتى العزائم ، والرأي لمن حكم ، ومن يحكم عليه ضغوط شعبية وخارجية . . . في المنتدى كان رجال جيدين صاروا وزراء فأين هم . . . لماذا لا يحضرون ويناقشون للاستفادة منهم . . . هل العولمة تثبت حقوق الإنسان؟ . . . اليابان قالت إنها تريد الديمقراطية بدل الجيش . . . الديمقراطية مشاركة في الرأي . . . هل العولمة تنقل جنسية؟ هل العولمة تقف أمام تدهور العملة؟ . . . قلتم سابقاً إن النفط أحسن يبقى في الأرض . . . والآن نقول إننا في حاجة إلى ثمنه ، إذا خشينا أن ينضب ، إذن نحتفظ به في الأرض .

- بالنسبة للتيار الإسلامي ، يجب أن يوافق صراحة على الديمقراطية الغربية ، فإذا يريدون أن يكونوا معنا مسلمين ، فيجب أن يتقبلوا هذه الديمقراطية ، فكلنا مسلمون .

(41) ـ (8) تكلم عن مسيرة المنتدى على مدى 20 سنة ، وقد حرصنا عليه على هذا المدى ، وكان الهدف منه أن يكون ربطاً من رجال العلم بصاحب القرار وحتى منفذه ، واتسمت مسيرته بالموضوعية ، وأؤيد (1) في أن هناك حاجة إلى مراجعة ، ويمكن أن تبحث اللجنة التنفيذية الأمر ، وما إذا كان يحال إلى لجنة ، لبحث كيفية إيصال الرأي إلى صاحب القرار .

- وعن الاجتماع ، فإن كل الأوراق التي طرحت ، دائما المشاكل واضحة ومحدودة ، ولكن للأسف بدون أجوبة أو تعميمها ، فالمطلوب عرض الحلول دائما .

- البطء في التنفيذ هو مصيبتنا في الخليج ، انتقلنا من السيطرة الأجنبية إلى الاستقلال التام ، فمن واجبنا تنفيذ بعض المواد الاتحادية ، ولكن يبدو أنه من الصعب نسيان النظام القبلي ، فأصبحت القبيلة هي ملاذ الفرد ، بعد 14 قرناً من الإسلام ، فنحن نذهب إلى القبيلة في كل أمر ، وفي الكويت يجرون انتخاباً فرعياً داخل القبيلة . . . نحتاج إلى وقت لتحويل المجتمع إلى مجتمع مدني ، فلا تستعجل .

- الانتماء . . . الأمة العربية تعاني مشكلة انفصال ، ليس بسبب الصهيونية أو غيرها ، ولكن لتراجعنا . . . هل يمكن البدء بتفعيل ما يحقق أهداف مجلس التعاون . . . مصر سيزيد سكانها إلى (100 مليون) ، فنحتاج الوصول إلى أوروبا . . . هل يمكن إغفال (100 مليون) من العالم ، وهناك الهند وباكستان في المحيط الهادي . . .

أقترح إقامة ندوة عن «ما هو مصير الجزيرة العربية في المحيط الهادي» و«ما هو مصير الجزيرة العربية في الوطن العربي» .

(24) أعتذر عن تأخري للارتباط ، وأسعد بلقاء رموز المنتدى ، وأشكر المنسق العام على ما يبذله من جهد متميز . . . وإن عودة الوجوه وثباتها ، تثبت أن طروحات المنتدى سليمة ومطلوبة . . . وما طرح على مدى عشرين سنة يثبت صحة ذلك ، سواء في المجالات الاقتصادية ، أو التعليمية ، أو السياسية ، أو السكانية . . . وما قيل منذ عشرين سنة يقال الآن . . .

يطرح ما الهدف؟ . . . هل حقق المنتدى أهدافه من حيث الأهداف ، والرؤى؟ . . . لقد تحقق ذلك في النشر والكتب . . . ولكن أشارك الزملاء «وماذا بعد؟» . . . المداخل للتنمية متعددة . . . اقتصادية . . . ثقافية . . . سكانية . . . ولكن كل منها يحتاج إرادة وقراراً ، فالحكم في المنطقة ، وأسلوب تعامل السلطة مع الجميع ، أسلوب توصيل . . .

وأطرح فكرة عملية . . . نحاول أن نختار من كل دولة مجموعة ممن لهم تأثير في اتخاذ القرار ، ونسعى إلى مشاركتهم - إما في كل دولة على حدة ، أو دعوتهم للاجتماعات السنوية - حتى ولو في كل دولة على حدة أو مجموعة . . . لأن الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية متابعة ، لأن أسلوب ما يطرح سيكون طويلاً ، والآفاق المستقبلية قد تتباعد بسبب النظم السياسية . . . فنحتاج اجراءات غير عادية .

(14) هنا جملة تنسب إلى أرسطو ، وهي من أكثر الجمل ، أقلها معنى وأكثرها معنى ،

يقول «إن الفلسفة تبدأ بالدهشة» ، ولكن اليوم زادت دهشتي ، وتبينت أن كل دهشة ليس بالضرورة تؤدي إلى اهتمام كبير ، فبعض المعارف لا يحتاج إلى مقدمات لأنها تعتبر أولية ، فهو مجرد إثارة العلم والتقنية ، وإن تخلفنا يرجع إلى تخلفنا السياسي والاقتصادي .

ودهشت لأننا وكأننا نكتشف شيئاً جديداً ، لكني أظن أننا سنبحث كيف المخرج من هذه الأزمة ، وهل العلة في الظروف أم في الذات؟ .

ومن التقنية يمكن الاستفادة ، من خلال تحويل المكتشفات العلمية إلى خدمات وتحويلها إلى سلعة .

طرحت أسباب كثيرة بعضها اقتصادي أو سياسي ، وقد وجدت أن الجانب السياسي ليس المسؤول ، فإن النظام الماركسي ظل (80) سنة ، ومع ذلك كانت أول مركبة فضائية روسية ، فيمكن القول بأن السبب ليس سياسياً ، فإن أي حقيقة فيزيائية ، لا يمنعها مانع سياسي أو ديني .

رجعت إلى الجانب الاقتصادي ولم أجد فيه سبباً ، ففي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، أتذكر منذ عشر سنوات ، كان لديها تجهيزات ضخمة ، وفي المملكة مجموعة من الأقسام العلمية فيها من الأجهزة العلمية ثمنها ملايين ، وهناك من يشكو . . . كل الأبحاث الرياضية تحتاج فكراً وعقلاً دون تكلفة . . .

فالاقتصاد ضرورة ، ولكن ليس هو العلة ، فيجب البحث عنها . . . كان هناك بحث في السعودية عن «أين الخلل؟» .

أشار (1) إلى الحاجة لآلية جديدة للتوصيل إلى صاحب القرار .

وأشار (8) إلى الترويج ، وإذا كانت هناك خشية ، فمن أن يتحول إلى أكوام من الورق .

ذكر (29) عن الدين والعلم . . . بحثت عن أي عامل ديني يعطل العلوم الطبيعية والتطبيقية - باستثناء الاستنساخ ، وهندسة المورثات ، فقد يقف بعض رجال الدين ضدها (البابا في روما . . .) ، أما في العلوم الأساسية ، فلا تدخل .

التخلف العلمي ليس بسبب الدين ، فكيف تخلفت تونس ، وأين موقع تركيا التي خلعت رداء الدين والخلافة ، ولم يقدمها ذلك إلى الصدارة .

فأرجو أن يكون بحثاً مجرداً عن الداء للتعرف على الدواء .

(9) بعض ملاحظات . . . أعتقد مشكلة البحث العلمي ، وما نواجه من تحديات ، أساسها الديمقراطية وحرية البحث العلمي . . . أعتقد كاملاً أن ما ينقصنا الإرادة

والإدارة ، وكنت أؤمن بذلك ، ولكن المشكلة هي الأخلاقيات .

وكما قال الشاعر «إنما الأمم الأخلاق ما بقيت - فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا» ، قيل إنه من منطلق الديمقراطية والمبادأة بها ، وفي الوقت نفسه يوقف إنشاء الجمعيات المهنية في قطر . . . قطر أصبحت أكبر تخزين أسلحة للأمريكان ، فسفارة أمريكا قصر كبير في قطر . . . وتتبنى قطر سياسة التطبيع مع إسرائيل . . . وفي جامعة قطر يقدمون التعليم الموازي حتى في الكليات العملية ، فمشكلتنا في القرن (21) هي مشكلة أخلاقية سياسية .

كنت أتمنى أن يناقش المنتدى موضوع «البيئة» الذي أصبح موضع دراسات مهمة وعليها تركيز ، والإضرار بالبيئة وانعكاساته .

ورقة الدكتور حسن العلكيم ، ذكر في إحدى السياسات زيادة السكان ، أعتقد أن ذلك له آثار سلبية ، ويخلق مشكلة حلها صعب ، وخصوصاً أنه يطرح موضوع تعدد الزوجات .

موضوع العمالة الوافدة في الخليج . . . إن إدخال التكنولوجيا الجديدة يقلل من العمالة الوافدة .

(5) أؤكد على شكر الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام ، ومقدمي الأوراق ، فميزة المنتدى أنه يتكلم قبل حدوث أو وقوع الأمور ، وأعتقد أن هناك ثلاثة مشروعات مهمة :

1 ـ العولمة ، وتكلمنا عنها وعن إشهارها ، فلها إسقاطات خطيرة ، فلن تكون آحادية ، فستنضم انجلترا إلى عملة اليورو ، وستكون قطبية ثنائية أو ثلاثية . . . ولكن هناك تسارع لأن يكون الحكم للشركات العملاقة ، فلن ينسب الشخص إلى الجامعة التي تخرج منها ، فلا يقول أنا خريج جامعة كذا ، وإنما أنا ميتسوبيشي . . . أنا جنرال موتورز . . . ففي يوم من الأيام ستكون الشركات هي الحاكمة في حساب الربح والخسائر . . . وسيؤثر ذلك على أولادنا . . . فيجب بحث ما هو رؤى الشركات عن ذلك .

فالعولمة ستكون فجوة للإنسان حتى يستوعبها . . . وتسود الثقافة الأمريكية . . . فما بالك بالحضارة الإنسانية بالنسبة للأجيال وانفصالها عن حضارتها .

العولمة ليست رديفاً للاصلاح ، ولكن للإفساد ، لأن الشركات العملاقة ستسود ومعها قيمها من الرشوة وغيرها .

2 ـ النفط وما صار فيه له أهميته . . . العالم الاشتراكي فشل لأنه اعتمد على

الشمولية . . . ونحن اعتمدنا على إرضاء الناس على حساب فائض المالية العامة ، فإذا انخفضت نواجه مشاكل . . . بطالة سافرة ، وتطرف . . . فإذا استمرت الأزمة وزادت ستكون لها انعكاسات سلبية . . . ومع جانب التفاؤل ، إذا قيل بأن هناك فائضاً من النفط وقد نتجاوز الأزمة ، فإنه يجب التفكير في التطورات العلمية بالنسبة للنفط أكثر من أي أمر آخر .

3 ـ ما ذكره (15) عن أن هناك بعض حساسيات في النقاش ، فهناك مشاعر ، حتى مع تقارب في العلن . . . هناك أشياء في القلوب . . . فكيف نصل إلى إخراج ما في قلوبنا للتوصل إلى قناعات أفضل عند خروجها إلى السطح . . .

أعتقد أن ذلك يحتاج إلى دراسة وبحث . . . نحتاج جلسة لمناقشة ما علينا ، للتقريب بين القلوب ، بعيداً عن السلطات . . . نجلس ونناقش ونتصارح . . . قد تكون جلسة خاصة . . . إعداد أوراق ، ودعوة أشخاص من مختلف الدول .

(10) أعتقد كقاعدة عامة ، حرية الرأي مكفولة ومتوافرة ، ولكن حتى في قطر ، طرحت بعض آراء ، ونشرت في الصحف ، ولا حكر على الرأي .

مدير المشروع : أوضح أن المنطلق لهذا اللقاء السنوي ، والهدف منه ، أننا أمام قرن جديد ، وألفية جديدة . . . لحظة حضارية جديدة تتشكل ، أمام مستجدات مذهلة ، تحمل فرصاً ومخاطر المستقبل . . . علمية ، سياسية ، اقتصادية ، حضارية ، كان من المهم النظر إلى القرن القادم والبحث في فرصه الاقتصادية والتقنية وفي كل الجوانب الحياتية ، ومخاطره الأمنية والثقافية والحضارية ، من هنا جاءت الأوراق التي عرضت لتشخيص هذه المستجدات ، بإعطاء فرصة لأعضاء المنتدى لإخراج رؤية لتكون أمام أصحاب القرار والمسؤولين ، فيما يتعلق بالأوراق ، فمن واجبي أن أشكر الزملاء الذين أعدوا هذه البحوث ، وعلى حسن تجاوبهم والتزامهم وعلى ما بذلوا من جهد واضح ، ومن الطبيعي ، وفي الندوات العلمية أن تتفاوت الأوراق ، والأهم من الأوراق ، المناقشات ، فكانت حريصة وغنية مع إضافات مهمة ، وسترسل المناقشات وما تضمنته من ملاحظات أو اقتراحات ، إلى معدي الأوراق للاستفادة منها وأخذها في الاعتبار فيما قد يرونه من تعديل وإعدادها للطباعة .

ومن بين أهم الملاحظات :

- ماذا بعد عشرين سنة في المنتدى؟
- عمل استبيان خلال ستة شهور ، حول أهداف المنتدى وأسلوب تحقيقها ، وقد تشكلت لجنة من أربعة أعضاء لمناقشة ذلك ، وإعداد تقرير (4 - 10) صفحات على خلاصة

استطلاع الرأي ، والمقترحات لتطوير العمل ، وكل ذلك حرصاً على المنتدى الذي تحول إلى «دافوس» خليجي .

والشكر الجزيل للمنسق العام على جهوده المتواصلة .

كما أتوجه بالشكر إلى رؤساء الجلسات ، ولجميع الحضور والمشاركين .

وشكـــــرا .

(8) أقترح أن يثبت – لو أمكن كما في إصدارات جمعية الطفولة – في الكتاب السنوي ، «أن الآراء الواردة في الكتاب تمثل رأي صاحبها» .

المنسق العام : بحمد الله نختم الجلسة ، وهناك بعض ملاحظات :

من الأسئلة التي نطرحها دائماً عن الفعالية ، وما العمل؟ ، وطموح الجميع في إرسال ما ينتهي إليه المنتدى من دراسات إلى أصحاب القرار . . . أوضح ما يلي :

– المنتدى حتى الآن يعتبر غير رسمي ، ونلقى صعوبة في لقاءاتنا السنوية .

– تجاوب واستجابة الأعضاء مع المنتدى ليست بالمستوى المطلوب .

بالنسبة للفعالية وما العمل؟ فإن الأمر لا يحتاج إلى مؤتمر أو جلسة خاصة ، فمن لديه وجهة نظر أو رأي يعرضه .

– المشكلة ليست في ايصال دراسات المنتدى إلى أصحاب القرار ، ففي الكويت مثلا يوزع على مجلس الوزراء ، والديوان الأميري ، والمؤسسات والصحافة ، فضلاً عن أن كلكم في مراكز عملكم ، فالمشكلة ليست في التوصيل ، ولكن في تقبل ما يطرح أو أخذه في الاعتبار . . . فمشكلة العمالة مثلاً في دول مجلس التعاون ، أجرى عنها المنتدى دراسة أعدها وقدمها السيد علي الموسى (وزير التخطيط الحالي بالكويت) في سنة 1985 وتضمنت توصيات معينة ، ومع ذلك فإن المشكلة قائمة حتى الآن .

– بالنسبة إلى القضايا المقترحة للطرح من السادة الأعضاء ، فإنها كثيرة حوالي (40 - 50) موضوعاً ، وسيعرض الأمر على اللجنة التنفيذية للاختيار للعام القادم .

وفي النهاية ، لا يسعني ، نيابة عن اللجنة التنفيذية ، إلا أن أشكر معدي الأوراق وجهودهم ، وإلى جميع المشاركين .

وإلى اللقاء في العام القادم بمشيئة الله تعالى .

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً ، ، ،

المـــوضـــوع :

الخليج وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين

أسماء المشاركين

1 ـ أحمد الربعي

2 ـ أحمد بشارة

3 ـ أنور عبدالله النوري

4 ـ بكر أحمد حسن

5 ـ جاسم السعدون

6 ـ جاسم مراد

7 ـ حسن حمدان العلكيم

8 ـ حسن علي الابراهيم

9 ـ خالد سلمان الخاطر

10 ـ خالد فهد الخاطر

11 ـ خلدون حسن النقيب

12 ـ خلفان مصبح المهيري

13 ـ خليفة محمد بخيت

14 ـ راشد المبارك

15 ـ رسول الجشي

16 ـ ريما الصبان

17 ـ سعد عكاشة

18 ـ سليمان جاسر الحربش

19 ـ سليمان عبدالرزاق المطوع

20 ـ شملان العيسى

21 ـ عبدالباقي عبدالله النوري

22 ـ عبدالجليل الغربللي

23 ـ عبدالخالق عبدالله

24 ـ عبدالعزيز الجلال

25 ـ عبدالعزيز السلطان

26 ـ عبدالله النيباري

27 ـ عبدالله يوسف الغانم

28 ـ عبدالله القويز

29 ـ عبدالمحسن تقي مظفر

30 ـ عبدالملك يوسف الحمر

31 ـ عتيق جكه

32 ـ عدنان شهاب الدين

33 ـ فلاح المديرس

34 ـ فهد سعد الدوسري

35 ـ ماجد المنيف

36 ـ محمد الرميحي

37 ـ موضي الحمود

38 ـ ناصر ابراهيم العقود

39 ـ ناصر جاسم الصانع

40 ـ نجيب عبدالله الشامسي

41 ـ يوسف أحمد الشبراوي

منتدى التنمية

1999